نسخة مضغوطة بدقة عالية

شَرحُ ابنِ عَقِيل
عَلَى أَلفِيَّةِ ابنِ مَالِك

لِلعَلَّامَةِ

بَهَاءِ الدِّينِ عَبدِ اللهِ بنِ عَقِيلٍ العُقَيلِيِّ الهَمدَانِيِّ المِصرِيِّ رحمه الله

عِنَايَةُ الفَقِيرِ إِلَى عَفوِ رَبِّهِ

أَبِي سَعِيدٍ مُختَارِ بنِ سَعِيدٍ الحَضرَمِيِّ

دَارُ الحَدِيثِ السَّلَفِيَّةِ بِالحَامِي

المَكتَبَةُ السَّلَفِيَّةُ بِالحَامِي

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

المكتبة السلفية بالحامي

+967-5340739 +967-771429808

https://t.me/abusaeedalhadhramy

شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى صحبه ومن والاه.

أمَّا بعد: فلا يخفى على المسلم الفطن شرف العلم وأهله، وما يترتب على طلبه من الأجور العظيمة والدرجات العالية في الدارين.

وإنَّ من أجلِّ العلوم بعد كتاب الله ﷻ وسنة النبي ﷺ لـهو علم العربية (مفتاح العلوم وفأسها وسفينة بحرها)، كما أسمع من والدي حفظه الله تعالى كثيرًا ما يقول: (العِلْمُ بَحْرٌ، وَالنَّحْوُ مَرْكَبُهُ).

وهذا الكتاب الذي بين يديك -«شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك»- من أجلِّ الكتب اللغوية وأنفعها، فلا يستغني عنه طالب العربيَّة، فمن فهم معانيه حقَّ الفهم فهو عَلَمٌ في هذا الفن، لاسيما أنَّه يُعتَبر من أجلِّ الشروحات على الإطلاق من حيث الاختصار والإفادة، فما رأيت -حسب اطِّلاعي لشروحات الألفيَّة- مثلَه.

فنصيحتي للجميع العناية بالعلم، والاكتفاء بعين المقصود، وعدم تشتيت الذهن؛ فالأمر دين، فقليل يُفهَم خير من كثير لا يُفهَم.

عملي في الكتاب:

١- تَمَّ مقابلة مَتنِه على مخطوطة الإمام ابن هشام سنة: (٧٢٢هـ)، وبعض النُّسَخِ المطبوعة، أهمها: نسخة طبعة الرسالة، والتي تُعَدُّ من أصحِّ النُّسَخ من حيث الضَّبط والوضوح، ولم أرمز لشيء منها؛ إرادة الاختصار.

٢- رتَّبتُ ما حصل من الشارح من تقديم وتأخير في بيتَي: (٣٩٤ و ٣٩٥).

٣- نبَّهت على ما جاء فيه من العقائد المخالفة للسنة، كتأويله مجيء الله ﷻ يوم القيامة -في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر:٢٢]- بـ(أمره)، وبعض الأمثلة والأبيات التي فيها شيء من الطَّعن لبعض الصحابة، كعدي بن حاتم رضي الله عنه وغير ذلك.

٤- عَزَوْتُ الأَحاديثَ لِلإمامَينِ الجَليلَينِ الأَلبَانيِّ وَالوَادعيِّ رحمهما الله، ما لَمْ تَكُن فِي «الصَّحيحَينِ» أو أحَدِهِما، وخَرَّجْتُ مَا لَمْ أَجِدْ عِندَهُمَا.

٥- أضفت زيادات توضيحيَّة في بعض المواطن التي اختصرها الشَّارح؛ لتعمَّ الفائدة وتسهل على الطالب؛ رجاءَ الاستغناء به عن غيره من الشروحات، وجعلتها بين معقوفين.

٦- تركت أعاريب أكثر الآيات والشواهد الشعرية والأمثلة؛ لكون الشارح قد تطرَّق لذلك كثيرًا.

٧- ذكرت ترجمةً مختصرةً وموجزةً للناظم والشارح رحمهما الله.

وفي الختام: لا أنسى شكري لكلِّ من أعانني في هذا الكتاب، سواء كان ذلك بإفادة، أو دراسة -مباشرة كانت أو غير مباشرة- أو مشورة، أو تشجيع، أو تنبيه، نسأل الله لنا ولهم ولجميع المسلمين التوفيق والسداد، كما أسأله سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم نافعًا للمسلمين، تقر به عين الودود وتكمد به نفس الجاهل الحسود؛ إنه جواد كريم، وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

الفقير إلى عفو ربِّه

أبو سعيد مختار بن سعيد الحضرمي

دار الحديث السلفية بالحامي

٢٧/ ذي القعدة/ ١٤٤٥هـ

ترجمة مختصرة للإمام ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ

هو الإمام الحافظ العلَّامة أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطَّائي -نسبة إلى قبيلة (طيِّئ)، وهي من القبائل العربية التي استوطن بعض أبنائها بلاد الأندلس كما هو حال كثير من قبائل العرب- أحد أعلام مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، نزيل دمشق.

وُلِدَ رَحِمَهُ اللَّهُ بـ(جيَّان) مدينة في الأندلس سنة: (٦٠٠هـ).

له مصنفات كثيرة، أبرزها: ما نحن بصدده: "متن الألفية"، و"التسهيل"، و"شرح الكافية الشافية"، و"إعراب مشكل البخاري"، وله قصيدة دالية مرموزة في قدر "الشاطبية".

كان رَحِمَهُ اللَّهُ ذا دين متينٍ، وصِدقٍ في اللهجة، كثير النوافل، رُزِقَ بحسن السَّمت وكمال العقل، وكان نظم الشِّعر عليه سهلًا: رجزه، وبسيطه، وطويله.

وأما في الحفظ فقد كان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيَّرون في أمره، حتى أنه في يوم موته وهو على فراش الموت لقَّنه ابنه ثمانية شواهد فحفظها.

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بدمشق، ثاني عشر شعبان سنة: (٦٧٢هـ)[(١)].

(١) انظر: "ألفية ابن مالك" (٧) تحقيق: عبدالله بن صالح الفوزان، "فوات الوفيات" (٢/ ٢٢٧)، "الوافي بالوفيات" (٣/ ٣٥٩).

ترجمة مختصرة للإمام ابن عقيل رحمه الله

هو أبو محمَّد عبد الله بن عبد الرَّحمَن بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل -نسبة إلى (عَقِيل بنِ أَبِي طَالِب)- القُرشِي الهَاشِمِي العُقيلِيُّ الهمذانيُّ الأَصْل، ثمَّ البَالسِيُّ المِصرِيُّ، نحويُّ الديار المصرية وقَاضِي قُضَاتِها، بهاء الدِّينِ الشَّافِعِي.

ولد تَاسِع المُحَرَّم سنة ثَمانٍ وَتِسْعين وسِتمِائَة. قَدِمَ رحمه الله القاهرة، وأقبل على طلب العلم والعناية به حتى صار عَلَمًا في العربية والقرَاءَات. قرأ النحو على أبي حيَّان رحمه الله، ولازَمَه اثنتي عشرة سنة، فاستفاد منه كثيرًا حتَّى فاقه في العربية؛ لذا قال عنه: ما تَحتَ أَدِيمِ السَّماءِ أَنحَى من ابن عقيل.

مكث ثلاثًا وعشرين سنة بالجامع الطولُوني يفسِّر القرآن الكريم، ختم خلالها ختمةً واحدة، ثم ابتدأ ختمةً أخرى ومات أثناء ذلك.

ولِابنِ عَقِيلٍ تَصَانِيف: مِنهَا: ما نحن بصدده، وبه اشتهر، و"التَّفْسِير"، و"مختصر الشَّرْح الْكَبِير"، وَ"الجَامِع النفيس فِي الفِقْه"، ولم يُتمَّه، و"المساعد فِي شرح التسهيل"، وغيرها من المؤلَّفات.

مَات بِالقَاهِرَةِ ليلة الثالث عشر من ربيع الأول، سنة تسعٍ وستين وسبعمائة[(١)].

(١) انظر: "بغية الوعاة" (٢/ ٤٨) للسيوطي، ط: (المكتبة العصرية).

مُقَدِّمَةُ النَّاظم

١- قَــالَ مُحَمَّــدٌ هُــوَ ابْــنُ مَالِــكِ أَحْمَــدُ رَبِّي اللهَ خَــيْرَ مَالِــكِ

٢- مُصَــلِّيًا عَــلَى الرَّسُــولِ الْمُصْـطفَى وَآلِــهِ الْمُسْــتَكْمِلِينَ الشُّــرَفَا

٣- وَأَسْــتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّــهْ مَقَاصِــدُ النَّحْــوِ بِهَــا مَحْوِيَّــهْ

٤- تُقَــرِّبُ الْأَقْصَــى بِلَفْـظٍ مُــوجَزِ وَتَبْسُــطُ الْبَــذْلَ بِوَعْــدٍ مُنْجَــزِ

٥- وَتَقْتَضِــي رِضًــا بِغَـيْرِ سُــخْطِ فَائِقَــةً أَلْفِيَّــةَ ابْــنِ مُعْطِــي

٦- وَهْــوَ بِسَــبْقٍ حَــائِزٌ تَفْضِــيلَا مُسْــتَوْجِبٌ ثَنَــائِيَ الْجَمِــيلَا

٧- وَاللهُ يَقْضِــي بِهِبَــاتٍ وَافِــرَهْ لِي وَلَــهُ فِي دَرَجَــاتِ الْآخِــرَهْ[(١)]

الْكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

٨- كَلَامُنَــا: لَفْــظٌ مُفِيــدٌ كَ(اسْــتَقِمْ) وَاسْــمٌ وَفِعْــلٌ ثُــمَّ حَــرْفٌ الْكَلِــمْ

٩- وَاحِــدُهُ كَلِمَــةٌ، وَالْقَــوْلُ عَــمْ وَكِلْمَــةٌ بِهَــا كَــلَامٌ قَــدْ يُــؤَمْ

الكَلَامُ المُصْطَلَحُ عَلَيْهِ عِنْدَ النُّحَاةِ: عِبارةٌ عن اللَّفظ المفيد فائدةً يحسن السكوت [-أي: سكوت المتكلم والسامع-] عليها. فـ(**اللَّفظ**): جنسٌ يشمل الكلامَ والكلمةَ والكَلِمَ، ويشمل المهملَ كـ(دَيز)، والمستعمل كـ(عمرو). و(**مُفِيد**): أخرج المهمل. و(**فائدة يحسن السكوت عليها**): أخرجَ الكلمةَ وبعضَ الكَلِم، وهو ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، ولم يحسن السكوت عليه، نحو: (إِنْ قَامَ زَيدٌ).

(١) ذكر ابن حمدون في حاشيته على "شرح المكودي" (١/ ٢٥) بيتًا ثامنًا، نقله عن بعض العراقيين:

فَــمَا لِعَبْــدٍ وَجِــلٍ مِــنْ ذَنْبِــهِ غَـــيْرُ دُعَـــاءِ وَرَجَـــاءِ رَبِّـــهِ

ولا يتركَّب الكلامُ إلَّا من اسمين، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ)، أو من فعل واسم، كـ(قَامَ زَيدٌ)، وكقول المصنف: (استقم)، فإنه كلامٌ مركَّب من فِعلِ أمرٍ وفاعلٍ مستتر، والتقدير: (استقم أنت)، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: (فَائِدَةً يحسن السكوت عليها)، فكأنَّه قال: الكلام: هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة (استقم).

وإنما قال المصنف: (كلامنا)؛ ليُعلَم أن التَّعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، **وَهُوَ فِي اللُّغَةِ:** اسمٌ لكلِّ ما يُتكلَّم به، مفيدًا كان أو غير مفيد. **وَالكَلِمُ:** اسمُ جنسٍ، واحده: (كلمةٌ)، وهي إمَّا اسم، وإمَّا فعل، وإمَّا حرف؛ لأنها إن دلَّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

وَالكَلِمُ: ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، كقولك: (إِنْ قَامَ زَيدٌ). **وَالكَلِمَةُ:** هي اللَّفظُ الموضوع لمعنى مفرد. **فقولنا: (الموضوع لمعنى)**: أخرج المهمل كـ(دَيزٍ). **وقولنا: (مفرد)**: أخرج الكلام؛ فإنه موضوع لمعنًى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن (القَولَ) يعمُّ الجميع، والمراد: أنه يقع على الكلام أنه قولٌ، ويقع أيضًا على الكَلِم والكلمة أنَّه قولٌ، وزعم بعضُهم أن الأصلَ استعمالُه في المفرد. ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصَد بها الكلام، كقولهم في (لا إله إلَّا الله): (كلمة الإخلاص).

وقد يجتمع الكلام والكَلِم في الصِّدق، وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما: (قَدْ قَامَ زَيدٌ)، فإنه كلامٌ؛ لإفادته معنًى يحسن السكوت عليه، وكَلِمٌ؛ لأنَّه مركَّب من ثلاثِ كلماتٍ. ومثال انفراد الكلم: (إِنْ قَامَ زَيدٌ)، ومثال انفراد الكلام: (زَيدٌ قَائِمٌ).

١٠- **بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ**

ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا البيت علامات الاسم:

فمنها: الجَرُّ: وهو يشمل الجر بالحرف، والإضافة، والتبعية، نحو: (مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيدٍ الفَاضِلِ)، فالـ(غلام): مجرورٌ بالحرف، و(زيد): مجرورٌ بالإضافة، و(الفاضل): مجرورٌ بالتبعيَّة، وهو أشملُ من قَولِ غيره: (بحَرفِ الجَرِّ)؛ لأن هذا لا يتناول الجرَّ بالإضافة ولا الجر بالتبعية.

ومنها: التَّنوِينُ: وهو على أربعة أقسام:

١- **تنوين التمكين**: وهو اللَّاحق للأسماء المعربة، كـ(زيد)، و(رَجُل)، إلَّا جمع المؤنث السالم، نحو: (مسلماتٍ)، وإلَّا نحو: (جَوَارٍ)، و(غَوَاشٍ)، وسيأتي حكمهما.
٢- **وتنوين التنكير**: وهو اللَّاحقُ للأسماء المبنيَّة؛ فرقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: (مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وبِسِيبَوَيهٍ آخر). ٣- **وتنوين المقابلة**: وهو اللَّاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: (مسلماتٍ)، فإنَّه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، كـ(مسلمين).
٤- **وتنوين العوض**: وهو على ثلاثة أقسام:

- **عوض عن جملة**: وهو الذي يلحق (إذ) عوضًا عن جملةٍ تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[الواقعة:٨٤]، أي: حين إِذْ بَلَغتِ الرُّوحُ الحُلقُوم، فحذف (بَلَغتِ الرُّوحُ الحُلقُومَ)، وأتى بالتنوين عوضًا عنه.
- **وقِسمٌ يكون عوضًا عن اسم**: وهو اللَّاحقُ لـ(كُل) عوضًا عمَّا تُضَافُ إليه، نحو: (كُلٌّ قَائِمٌ)، أي: كُلُّ إنسانٍ قَائِمٌ، فحذف (إنسان)، وأتى بالتنوين عوضًا عنه.
- **وقِسمٌ يكون عوضًا عن حرف**: وهو اللَّاحق لـ(جَوَارٍ، وغَوَاشٍ)، ونحوهما رفعًا وجرًّا، نحو: (هَؤُلَاءِ جَوَارٍ)، و(مَرَرتُ بجَوَارٍ)، فحُذِفَت الياء، وأُتِيَ بالتنوين عوضًا عنها.

٥- **وتنوين الترنُّم**: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرفِ علة، كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ -عَاذِلَ- وَالعِتَابَنْ وَقُولِي -إِنْ أَصَبْتُ-: لَقَدْ أَصَابَنْ

فجيء بالتنوين بدلًا من الألف؛ لأجل الترنُّم، وكقوله:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

٦- **والتنوين الغالي**: وأثبته الأخفش، وهو الذي يلحق القوافي المقيَّدة، كقوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ

وظاهر كلام المصنف: أنَّ التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، وأمَّا تنوين الترنُّم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

وَمِنْ خَوَاصِّ الِاسْمِ: **النداء**: نحو: (يَا زَيدُ). **والألف واللام**: نحو: (الرَّجُل). **والإسناد إليه**: نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ).

فمعنى البيت: حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف بـ: الجر، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه، أي: الإخبار عنه. واستعمل المصنف (أل) مكان (الألف واللام)، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل، واستعمل المصنف (مسند) مكان (الإسناد له).

١١- **بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (افْعَلِي) ... وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي**

ثم ذكر المصنف أنَّ الفعلَ يَمتَازُ عن الاسم والحرف بـ:

- **تاء (فَعَلْتُ)**: والمراد بها: تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، نحو: (فَعَلْتُ)، والمفتوحة للمخاطَب، نحو: (تَبَارَكْتَ)، والمكسورة للمخاطَبة، نحو: (فَعَلْتِ).

- ويمتاز أيضًا **بتاء (أَتَتْ)**: والمراد بها: تاء التأنيث الساكنة، نحو: (نِعْمَتْ)، و(بِئْسَتْ). **فاحترزنا بـ(الساكنة)**: عن اللَّاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركةً بحركةِ الإعراب، نحو: (هَذِهِ مُسْلِمَةٌ، ورَأَيْتُ مُسْلِمَةً، ومَرَرْتُ بِمُسلِمَةٍ)، ومن اللَّاحقة

للحرف، نحو: (لَاتَ)، و(رُبَّتَ)، و(ثُمَّتَ)، وأمَّا تسكينها مع (رُبَّ) و(ثُمَّ) فقليل، نحو: (رُبَّتْ)، و(ثُمَّتْ).

- ويمتاز أيضًا **بياء (افْعَلِي)**: والمراد بها: ياء الفاعلة، وتلحق فِعلَ الأمر، نحو: (اضْرِبِي)، والفِعلَ المُضارِعَ، نحو: (تَضْرِبِينَ)، ولا تلحق الماضي. وإنما قال المصنف: (يا افْعَلِي) ولم يَقُلْ: (ياء الضمير)؛ لأنَّ هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختصُّ بالفعل، بل تكون فيه، نحو: (أَكْرَمَنِي)، وفي الاسم، نحو: (غُلَامِي)، وفي الحرف، نحو: (إِنِّي)، بخلاف ياء (افعَلِي)، فإن المراد بها: ياء الفاعلة على ما تقدم، وهي لا تكون إلَّا في الفعل.

- ومما يميِّز الفعلَ: **نون (أَقْبِلَنَّ)**: والمراد بها: نُونُ التوكيد، خفيفةً كانت أو ثقيلةً، فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[العلق:١٥]، والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾[الأعراف:٨٨].

فمعنى البيت: ينجلي الفِعلُ بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد.

١٢- سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَ(هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ(يَشَمْ)

١٣- وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

يشير إلى أن الحرف يَمتَازُ عن الاسم والفعل بخلوِّه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال، ثم مثَّل بـ(هل)، و(في)، و(لم) منبِّهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بـ(هل) إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: (هَلْ زَيدٌ قَائِمٌ؟)، و(هَلْ قَامَ زَيدٌ؟)، وأشار بـ(في) و(لم) إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كـ(في)، نحو: (زَيدٌ فِي الدَّارِ)، ومختص بالأفعال كـ(لم)، نحو: (لَمْ يَقُمْ زَيدٌ).

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى: ماض، ومضارع، وأمر، فجعل علامة المضارع: صحَّة دخول (لم) عليه، كقولك في (يَشَمُّ): (لَمْ يَشَمْ)، وفي (يَضرِبُ): (لَمْ يَضرِبْ)، وإليه أشار بقوله: فِعلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لم) كـ(يَشَم).

ثم أشار إلى ما يميِّز الفعل الماضي بقوله: (وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ)، أي: ميِّز ماضي الأفعال بالتاء، والمراد بها: تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وكلٌّ منهما لا يدخل إلَّا على ماضي اللفظ، نحو: (تَبَارَكتَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ)، و(نِعْمَتِ المَرأَةُ هِندٌ)، و(بِئْسَتِ المَرأَةُ دَعدٌ).

ثم ذكر في بقيَّة البيت أنَّ علامة فعل الأمر: قَبُولُ نُونِ التوكيد، والدَّلالة على الأمر بصيغته، نحو: (اضْرِبَنْ)، و(اخْرُجَنَّ)، فإن دلَّت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ   فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَيَّهَلْ)

فـ(صَهْ)، و(حَيَّهَل): اسمان وإن دلَّا على الأمر؛ لعدم قبولهما نون التوكيد؛ فلا تقول: (صَهَنَّ)، ولا: (حَيَّهَلَنَّ) وإن كانت (صَهْ) بمعنى: اسكت، و(حَيَّهَل) بمعنى: أَقبِلْ، فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه، نحو: (اسْكُتَنَّ)، و(أَقْبِلَنَّ)، ولا يجوز ذلك في (صَهْ) و(حَيَّهَل).

المُعْرَبُ وَالمَبْنِي

١٥- وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين: أَحَدُهُمَا: المُعْرَبُ: وهو ما سَلِمَ من شبه الحروف. وَالثَّانِي: المَبْنِيُّ: وهو ما أشبه الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: (لِشَبَهٍ مِنَ

الحُرُوفِ مُدْنِي)، أي: لشبه مقرب من الحروف، فعلَّة البناء منحصرة عند المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في شبه الحرف.

ثم نوَّع المصنف وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي، حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف، أو ما تضمَّن معناه، وقد نص سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الربيع.

١٦- كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) وَالمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

١٧- وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

فالأول: شَبَهُهُ له في الوضع: كأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد، كالتاء في (ضَرَبْتُ)، أو على حرفين، كـ(نا) في (أَكْرَمَنَا)، وإلى ذلك أشار بقوله: فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا)، فالتاء في (جِئتَنَا) اسمٌ؛ لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد، وكذلك (نا) اسمٌ؛ لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

والثاني: شبه الاسم له في المعنى: وهو قسمان: **أحدهما:** ما أشبه حرفًا موجودًا، **والثاني:** ما أشبه حرفًا غير موجود، فمثال الأول: (متى)، فإنها مبنية؛ لشبهها الحرف في المعنى؛ فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: (مَتَى تَقُومُ؟)، وللشرط، نحو: (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ)، وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كـ(إن). ومثال الثاني: (هُنَا)، فإنها مبنية؛ لشبهها حرفًا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني؛ فحقها أن يُوضَع لها حَرفٌ يدلُّ عليها، كما وضعوا للنفي (ما)، وللنَّهي (لَا)، وللتمني (لَيتَ)، وللترجي (لَعَلَّ)،

ونحو ذلك، فبُنِيَت أسماء الإشارة؛ لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

والثالث: شَبَهُهُ له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل: وذلك كأسماء الأفعال، نحو: (دَرَاكِ زَيدًا)، فـ(دراك): مبني؛ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يَعمَل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك. **واحترز بقوله: (بِلَا تَأَثُّرٍ)**: عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثِّر بالعامل، نحو: (ضَربًا زَيدًا)، فإنه نائب مناب (اضرب)، وليس بمبني؛ لتأثره بالعامل؛ فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف (دَرَاكِ) فإنه وإن كان نائبًا عن (أَدْرِكْ) فليس متأثرًا بالعامل.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ: أنَّ المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مناب الفعل، لكن المصدر متأثرٌ بالعامل فأُعرِب؛ لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبُنِيَت؛ لمشابهتها الحرف في أنَّها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به. وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، والمسألة خلافية، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

والرابع: شبه الحرف في الافتقار اللَّازم: وإليه أشار بقوله: (وكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا)، وذلك كالأسماء الموصولة، نحو: (الَّذِي)، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبُنِيَت.

وَحَاصِلُ البَيْتَيْنِ: أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

١٨- **وَمُعْـرَبُ الْأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الحَـرْفِ كَـ(أَرْضٍ، وَسُـمَا)**

يريد أنَّ المعرب خلاف المبني، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف، **فالمعرب**: ما لم يُشبِهِ الحرفَ. وينقسم: إلى **صحيح**: وهو ما ليس آخره حرف علة، كـ(أرض)، وإلى **معتل**: وهو ما آخره حرف علة، كـ(سُمًا)، و(سُمًا) لغةٌ في (الاسم)، وفيه ست لغات:

(أُسم) بضم الهمزة وكسرها، و(سِـُم) بضم السين وكسرها، و(سِـُمًا) بضم السين وكسرها أيضًا.

وينقسم المعرب أيضًا: إلى **متمكِّن أمكن**: وهو المنصرف، كـ(زَيدٍ)، و(عَمرٍو)، وإلى **متمكِّن غير أمكن**: وهو غير المنصرف، نحو: (أَحْمَدَ)، و(مَسَاجِدَ)، و(مَصَابِيحَ)، فغير المتمكن: هو المبني، والمتمكن: هو المعرب[(١)].

١٩- وَفِعْــلُ أَمْــرٍ وَمُضِــيٍّ بُنِيَــا ... وَأَعْرَبُــوا مُضَــارِعًا إِنْ عَرِيَــا

٢٠- مِــنْ نُــونِ تَوْكِيــدٍ مُبَــاشِرٍ، وَمِــنْ ... نُــونِ إِنَــاثٍ كَـ(يَــرُعْنَ مَــنْ فُــتِنْ)

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال، ومذهب البَصريِّين: أن الإعراب أصلٌ في الأسماء فَرعٌ في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونَقَل ضِيَاءُ الدِّين بن العِلْج في «البسيط» أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان: **أحدهما**: ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح، نحو: (ضَرَبَ)، و(انْطَلَقَ)، ما لم يتصل به واو جَمعٍ فيُضَمُّ، أو ضميرُ رَفعٍ متحرِّك فيُسكَّن. **والثاني**: ما اختُلِفَ في بنائه، والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: (اضْرِبْ)، وهو مبني عند البصريِّين، ومُعرَبٌ عند الكوفيين.

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يُعرَب إلَّا إذا لم تَتَّصِل به نُونُ التوكيد، أو نُونُ الإِنَاثِ، فمثال نون التوكيد المباشرة: (هَلْ تَضْرِبَنَّ؟)، والفعل معها مبنيٌّ على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن اتصلت به يُبنَ، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألـف اثنـين، نحو: (هَلْ تَضرِبَـانِّ؟)، وأصله: (هل تَضرِبـانِنَّ)،

(١) في جميع النسخ زيادة: (وهو قسمان: متمكِّن أمكن، ومتمكِّن غير أمكن)، وهو تصرف من النُّسَّاخ.

فاجتمعت ثلاثُ نونات؛ فحذفت الأولى -وهى نون الرفع- كراهة توالي الأمثال؛ فصار: (هَلْ تَضرِبَانِّ).

وكذلك يُعرَب الفعلُ المضارعُ إذا فَصَل بينه وبين نون التوكيد وَاوُ جَمعٍ، أو ياءُ مخاطبةٍ، نحو: (هَلْ تَضْرِبُنَّ يَا زَيدُون؟)، و(هَلْ تَضرِبِنَّ يَا هِندُ)، وأَصْلُ (تَضْرِبُنَّ): (تَضرِبُونَنَّ)، فحذفت النون الأولى؛ لتوالي الأمثال كما سبق، فصار: (تَضرِبُونَّ)، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصار: (تَضرِبُنَّ)، وكذلك (تَضربِنَّ)، أصله: (تَضرِبِينَنَّ)، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(تَضرِبُونَنَّ)، وهذا هو المراد بقوله: (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)، فشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومه: أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًّا.

فعُلِم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنَى إلَّا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: (هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا زَيدُ؟)، فإن لم تباشره أُعرِب، وهذا هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونُقِل عن بعضهم أنه مُعرَب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث: (الهِندَاتُ يَضرِبْنَ)، والفعل معها مبني على السكون، ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف مَوجُودٌ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في "شرح الإيضاح".

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ ... كَ(أَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ(كَمْ)

الحروف كلها مبنية؛ إذ لا يعتورها [-أي: لا يَتعَاقَبُ عليها-] ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ، نحو: (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، فالتبعيض مستفاد من لفظ

(مِنْ) بدون الإعراب.

والأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أَخفُّ من الحركة، ولا يحرَّك المبني إلا لسبب، كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحةً، كـ(أَينَ)، و(قَامَ)، و(إِنَّ)، وقد تكون كسرةً، كـ(أَمْسِ)، و(جَيرِ)، وقد تكون ضمةً، كـ(حَيثُ)، وهو اسم، و(مُنْذُ)، وهو حرف إذا جررت به، وأما السكون فنحو: (كَمْ)، و(اضْرِبْ)، و(أَجَلْ).

وعُلِمَ مما مثَّلنَا به: أنَّ البناءَ على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف.

٢٣- وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

٢٤- وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥- فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرْ ... كَسْرًا كَـ(ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ)

٢٦- وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

أنواع الإعراب أربعة: **الرَّفعُ**، **والنَّصبُ**، **والجَرُّ**، **والجَزْمُ**. **فَأَمَّا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ**: فيشترك فيهما الأسماء والأفعال، نحو: (زَيدٌ يَقُومُ)، و(إِنَّ زَيدًا لَنْ يَقُومَ). **وَأَمَّا الجَرُّ**: فيختصُّ بالأسماء، نحو: (بِزَيْدٍ). **وَأَمَّا الجَزْمُ**: فيختصُّ بالأفعال، نحو: (لَمْ يَضْرِبْ). والرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائبًا عنه، كما نابت الواو عن الضمة في (أَخُو)، والياء عن الكسرة في (بَنِي) من قوله: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ)، وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

٢٧- وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ... وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

شرع في بيان ما يُعرَب بالنيابة عمَّا سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيَصِفُها: الأسماء الستة، وهي: (أَبٌ)، و(أَخٌ)، و(حَمٌ)، و(هَنٌ)، و(فُوهُ)، و(ذُو مَالٍ)، فهذه

تُرفَع بالواو، نحو: (جَاءَ أَبُو زَيدٍ)، وتُنصَب بالألف، نحو: (رَأَيتُ أَبَاهُ)، وتُجَرُّ بالياء، نحو: (مَرَرتُ بِأَبِيهِ).

والمشهور أنها مُعرَبَة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (وَارْفَعْ بِوَاوٍ...) إلى آخر البيت، والصحيح: أنها مُعرَبَة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنُب شَيءٌ عن شيءٍ مما سبق ذكره.

٢٨- مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

أي: من الأسماء التي تُرفَع بالواو وتُنصَب بالألف وتُجَر بالياء: (ذُو)، و(فَمٌ)، ولكن يُشتَرَط في (ذُو) أن تكون بمعنى: صَاحِبٍ، نحو: (جَاءَنِي ذُو مَالٍ)، أي: صَاحِبُ مَالٍ، وهو المراد بقوله: (إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا)، أي: إِنْ أَفهَم صُحبَةً، واحترز بذلك عن (ذُو) الطائيَّة؛ فإنها لا تُفهِم صُحبَةً، بل هي بمعنى: الَّذي، فلا تكون مثل (ذي) بمعنى: صاحب، بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: (جَاءَنِي ذُو قَامَ)، و(رَأَيتُ ذُو قَامَ)، و(مَرَرتُ بِذُو قَامَ)، ومنه قوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وكذلك يشترط في إعراب الـ(فَمِ) بهذه الأحرف زوالُ الميم منه، نحو: (هَذَا فُوهُ)، و(رَأَيتُ فَاهُ)، و(نَظَرتُ إِلَى فِيهِ)، وإليه أشار بقوله: (وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا)، أي: انفصلت منه الميم، أي: زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أُعرِبَ بالحركاتِ، نحو: (هَذَا فَمٌ)، و(رَأَيتُ فَمًا)، و(نَظَرتُ إِلَى فَمٍ).

٢٩- (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠- وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني: أن (أبًا) و(أخًا) و(حَمًا) تجري مجرى (ذو) و(فَم) اللَّذَينِ سبق ذكرهما؛ فتُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجَر بالياء، نحو: (هَذَا أَبُوهُ وأَخُوهُ وحَمُوهَا)، و(رَأَيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا)، و(مَرَرتُ بِأَبِيهِ وأَخِيهِ وحَمِيهَا)، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أُخرَيَينِ.

وأمَّا (هَنٌ): فالفصيح فيه أن يُعرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو: (هَذَا هَنُ زَيدٍ)، و(رَأَيتُ هَنَ زَيدٍ)، و(مَرَرتُ بِهَنِ زَيدٍ)، وإليه أشار بقوله: (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ)، أي: النقص في (هَنٍ) أحسن من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جدًّا، نحو: (هَذَا هَنُوهُ، ورَأَيتُ هَنَاهُ، ونَظَرتُ إِلَى هَنِيهِ)، وأنكر الفرَّاء جوازَ إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومَن حَفِظَ حُجَّة على من لم يَحفَظ.

وأشار المصنف بقوله: (وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ...) إلى آخر البيت: إلى اللغتين الباقيتين في (أَبٍ) وتاليَيهِ وهما: (أَخٌ)، و(حَمٌ)، **فإحدى اللغتين**: النقص، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: (هَذَا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا)، و(رَأَيْتُ أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَهَا)، و(مَرَرتُ بِأَبِهِ وأَخِهِ وحَمِهَا)، وعليه قوله:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ   وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغة نادرة في (أَبٍ) وتاليَيه، ولهذا قال: (وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ)، أي: يندر النقص. **واللغة الأخرى** في (أَبٍ) وتاليَيه: أن يكون بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: (هَذَا أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا)، و(رَأَيتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا)، و(مَرَرتُ بِأَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا)، وعليه قول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

فعلامة الرفع والنصب والجر حركةٌ مقدرةٌ على الألف كما تقدَّر في المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ: أنَّ في (أَبٍ) و(أَخٍ) و(حَمٍ) ثلاثَ لغاتٍ، أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقًا، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادرٌ. وأنَّ في (هَنٍ) لغتَين: **إحداهما:** النقص، وهو الأشهر. **والثانية:** الإتمام، وهو قليل.

٣١- **وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيَا كَـ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)**

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطًا أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة: واحترز بذلك من ألَّا تُضَاف، فإنها حينئذ تُعرَب بالحركات الظاهرة، نحو: (هَذَا أَبٌ)، و(رَأَيتُ أَبًا)، و(مَرَرتُ بِأَبٍ).

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم: نحو: (هَذَا أَبُو زَيْدٍ وأَخُوهُ وحَمُوهُ)، فإن أُضِيفَت إلى ياء المتكلم أُعرِبَت بحركاتٍ مقدرةٍ، نحو: (هَذَا أَبِي)، و(رَأَيتُ أَبِي)، و(مَرَرتُ بِأَبِي)، ولم تُعرَب بهذه الحروف، وسيأتي ذكر ما تُعرَب به حينئذٍ.

الثالث: أن تكون مكبَّرة: واحترز بذلك من أن تكون مصغَّرة، فإنها حينئذ تُعرَب بالحركات الظاهرة، نحو: (هَذَا أُبَيُّ زَيدٍ وذُوَيُّ مَالٍ)، و(رَأَيتُ أُبَيَّ زَيدٍ وذُوَيَّ مَالٍ)، و(مَرَرتُ بِأُبَيِّ زَيدٍ وذُوَيِّ مَالٍ).

الرابع: أن تكون مفردة: واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثنَّاة، فإن كانت مجموعة أُعرِبَت بالحركات الظاهرة، نحو: (هَؤُلَاءِ آبَاءُ الزَّيدِينَ)، و(رَأَيتُ آبَاءَهُم)، و(مَرَرتُ بِآبَائِهِم)، وإن كانت مُثنَّاة أُعرِبت إعراب المثنى: بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا، نحو: (هَذَانِ أَبَوَا زَيدٍ)، و(رَأَيتُ أَبَوَيهِ)، و(مَرَرتُ بِأَبَوَيهِ).

ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين، ثم أشار إليهما بقوله: (وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِليَا)، أي: شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف: أن تُضافَ إلى غير ياء المتكلم، فعُلِم من هذا أنه لابدَّ من إضافتها، وأنه لابدَّ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، ويمكن أن يُفهَم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله: (يُضَفنَ) راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلَّا مفردةً مكبَّرة، فكأنه قال: (وشرط ذا الإعراب أن يُضَافَ (أَبٌ) وإخوتُهُ المذكورة إلى غير ياء المتكلم).

واعلم أنَّ (ذُو) لا تُستعمَل إلَّا مضافةً، ولا تُضَافُ إلى مُضمَر، بل إلى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ غير صفة، نحو: (جَاءَنِي ذُو مَالٍ)، فلا يجوز: (جَاءَنِي ذُو قَائِم).

٣٢- بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

٣٣- (كِلْتَا) كَذَاكَ (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ) ... كَ(ابْنَيْنِ) وَ(ابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ

٣٤- وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنَّ مما تنوب فيه الحروف عن الحركات: الأسماءَ السِّتَّةَ، وقد تقدَّم الكلام عليها، ثمَّ ذكر المثنى، وهو مما يُعرَب بالحروف، **وحَدُّهُ:** لَفظٌ دَالٌّ على اثنَين بزيادةٍ في آخره، صَالحٌ للتَّجريدِ وعَطفِ مِثلِهِ عليه.

فيدخل في قولنا: (لَفظٌ دَالٌّ على اثنَينِ): المُثنَّى، نحو: (الزَّيدَانِ)، والأَلفاظُ الموضوعة لاثنين، نحو: (شَفْع). **وخرج بقولنا: (بزيادة):** نحو: (شَفْع). **وخرج بقولنا: (صالح للتجريد):** نحو: (اثنَانِ)، فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه؛ فلا تقول: (اثْنٌ). **وخرج بقولنا: (وعَطفِ مثله عليه):** ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه، كـ(القمرَينِ)، فإنه صالح للتجريد، فتقول: (قَمَرٌ)، ولكن يُعطَف عليه مُغايِرُه لا مثله، نحو: (قَمَرٌ وشَمْسٌ)، وهو المقصود بقولهم: (القَمَرَينِ).

وأشار المصنف بقوله: بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا): إلى أنَّ المثنى يُرفَع بالألف، وكذلك شبه المثنى، وهو كُلُّ ما لا يصدق عليه حَدُّ المثنَّى، وأشار إليه المصنف بقوله: وَ(كِلَا)، فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دلَّ على اثنين بزيادةٍ أو شبهها فهو مُلحَق بالمثنى، فـ(كِلَا) و(كِلتَا) و(اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) مُلحَقَةٌ بالمثنى؛ لأنها لا يصدق عليها حَدُّ المثنى، ولكن لا يُلحَق (كِلَا) و(كِلتَا) بالمثنى إلَّا إذا أُضِيفَا إلى مُضمَر، نحو: (جَاءَنِي كِلَاهُمَا)، و(رَأَيْتُ كِلَيهِمَا)، و(مَرَرْتُ بكِلَيهِمَا)، و(جَاءَتْنِي كِلتَاهُمَا)، و(رَأَيتُ كِلتَيهِمَا)، و(مَرَرتُ بكِلتَيهِمَا).

فإن أُضِيفَا إلى ظاهر كانَا بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: (جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلتَا المَرأَتَينِ)، و(رَأَيتُ كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلتَا المَرأَتَينِ)، و(مَرَرتُ بكِلَا الرَّجُلَينِ وكِلتَا المَرأَتَينِ)؛ فلهذا قال المصنف: (وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا). ثُمَّ بيَّن أن (اثنَينِ) و(اثنَتَينِ) يجريان مجرى (ابنَينِ) و(ابنَتَينِ)، فـ(اثنَانِ) و(اثنَتَانِ) ملحَقان بالمثنى كما تقدَّم، و(ابْنَانِ) و(ابْنَتَانِ) مُثنًّى حقيقة.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنَّ الياءَ تَخلُف الألفَ في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلَّا مفتوحًا، نحو: (رَأَيتُ الزَّيدَينِ كِلَيهِمَا، ومَرَرتُ بالزَّيدَينِ كِلَيهِمَا)، واحترز بذلك عن ياء الجمع؛ فإن ما قبلها لا يكون إلَّا مكسورًا، نحو: (مَرَرتُ بالزَّيدِينَ)، وسيأتي ذلك.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ: أن المثنى وما أُلحِقَ به يُرفَع بالألف، ويُنصَب ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقول: (جَاءَ الزَّيدَانِ كِلَاهُمَا)، و(رَأَيتُ الزَّيدَانِ كِلَاهُمَا)،

و(مَرَرتُ بالزَّيدَانِ كِلَاهُمَا).

٣٥- وَارْفَعْ بِـوَاوٍ، وَبِيَـا اجْـرُرْ وَانْصِـبِ سَـالِمَ جَمْـعِ (عَـامِرٍ) وَ(مُـذْنِبِ)

ذكر المصنف قسمين يُعرَبانِ بالحروف: **أحدهما**: الأسماء الستة. **والثاني**: المثنى، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه، وإعرابه بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا. وأشار بقوله: (عَامِرٍ) و(مُذْنِبِ): إلى ما يُجمَع هذا الجمع، وهو قسمان: **جامد، وصفة**.

فيشترط في الجامد: أن يكون علمًا لمذكَّر عاقلٍ، خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب، فإن لم يكن علمًا لم يُجمَع بالواو والنون؛ فلا يُقَال في (رَجُلٍ): (رَجُلُونَ)، نَعَم إذا صُغِّر جاز ذلك، نحو: (رُجَيلٍ) و(رُجَيْلُونَ)؛ لأنه وصف، وإن كان علمًا لغير مذكر لم يُجمَع بها؛ فلا يقال في (زَينَب): (زَينَبُونَ)، وكذا إن كان علمًا لمذكر غير عاقل؛ فلا يقال في (لَاحِقٍ) -اسمَ فَرَسٍ-: (لَاحِقُونَ)، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بها؛ فلا يقال في (طَلحَة): (طَلْحُونَ)، وأجاز ذلك الكوفيون، وكذلك إذا كان مركَّبًا؛ فلا يقال في (سِيبَوَيه): (سِيبَوَيهُونَ)، وأجازه بعضهم.

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة لمذكر عاقل، خاليةً من تاء التأنيث، ليست من باب: (أَفْعَلَ فَعْلَاء)، ولا من باب: (فَعْلَانَ فَعْلَى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. **فخرج بقولنا: (صفة لمذكر)**: ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في (حَائِضٍ): (حَائِضُونَ). **وخرج بقولنا: (عاقل)**: ما كان صفةً لمذكر غير عاقل، فلا يقال في (سَابِقٍ) -صفة فَرَسٍ-: (سَابِقُونَ). **وخرج بقولنا: (خالية من تاء التأنيث)**: ما كان صفةً لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث، نحو: (عَلَّامَة)، فلا يقال فيه: (عَلَّامُونَ). **وخرج بقولنا: ليست من باب: (أَفْعَلَ فَعْلَاء)**: ما كان كذلك، نحو: (أَحْمَرَ)، فإن مؤنثه: (حَمْرَاء)، فلا يقال فيه: (أَحْمَرُونَ)، وكذلك ما كان من باب: (فَعْلَانَ فَعْلَى)، نحو: (سَكْرَان) و(سَكرَى)، فلا يقال: (سَكرَانُونَ)، وكذلك إذا استوى في الوصف

المذكر والمؤنث، نحو: (صَبُور)، و(جَرِيح)، فإنه يقال: (رَجُلٌ صَبُورٌ، وامْرَأَةٌ صَبُورٌ)، و(رَجُلٌ جَرِيحٌ، وامْرَأَةٌ جَرِيحٌ)، فلا يقال في جمع المذكر السالم: (صَبُورُونَ) ولا: (جَرِيحُونَ).

وأشار المصنف ﵀ إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: (عَامِر)؛ فإنه عَلَمٌ لمذكر عاقلٍ خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب، فيقال فيه: (عَامِرُونَ)، وأشار إلى الصفة المذكورة أوَّلًا بقوله: (وَمُذْنِب)؛ فإنه صفةٌ لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، وليست من باب: (أَفْعَلَ فَعْلَاء)، ولا من باب: (فَعْلَانَ فَعْلَى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ فيقال فيه: (مُذنِبُونَ).

٣٦- وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الْأَهْلُونَا)

٣٧- (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) ... وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨- وَبَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

أشار المصنف ﵀ بقوله: (وَشِبْهِ ذَيْنِ): إلى شبه (عَامِرٍ)، وهو كل عَلَمٍ مستجمع للشروط السابق ذكرها، كـ(مُحَمَّد)، و(إِبرَاهِيم)، فتقول: (مُحَمَّدُونَ، وإِبْرَاهِيمُونَ)، وإلى شبه (مُذْنِبٍ)، وهو كل صفةٍ اجتمع فيها الشروط، كـ(الأَفْضَلِ، والضَّرَّابِ)، ونحوهما، فتقول: (الأَفضَلُونَ)، و(الضَّرَّابُونَ).

وأشار بقوله: وَبِهِ (عِشْرُونَ): إلى ما أُلحِقَ بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا، **وجمع المذكر السالم:** هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرُها، فما لا واحد له من لفظه، أو له واحدٌ غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلحَق به، فـ(عِشْرُونَ) وبابه -وهو (ثَلَاثُونَ) إلى (تِسعِينَ)- مُلحَق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يُقَال: (عِشْرٌ)، وكذلك (أَهْلُونَ) مُلحَق به؛ لأن مفرده -وهو (أَهْلٌ)- ليس فيه الشروط المذكورة؛ لأنه اسم جنس جامد كـ(رَجُل)، وكذلك (أُولُو)؛ لأنه لا واحد

له من لفظه، و(عَالَمُونَ) جمع (عَالَم)، و(عَالَم): كـ(رَجُلٍ) اسم جنس جامد، و(عِلِّيُّونَ): اسمٌ لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، و(أَرَضُونَ) جَمعُ (أَرضٍ)، و(أَرْضٌ): اسمُ جنسٍ جامدٍ مؤنَّث، و(السِّنُونَ) جمع (سَنَةٍ)، و(السَّنَةُ): اسمُ جنسٍ مؤنث، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله: (وَبَابُهُ): إلى باب: (سَنَةٍ)، وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعُوِّض عنها هاء التأنيث ولم يُكسَّر، [أي: لم يُجمَع جَمْعَ تكسِير]، كـ(مِائَة، ومِئِينَ)، و(ثُبَةٍ، وثُبِينَ)، وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه، فإن كُسِّر -كـ(شَفَةٍ، وشِفَاهٍ)- لم يُستعمَل كذلك إلَّا شذوذًا، كـ(ظُبَة)، فإنهم كسَّروه على: (ظُبَاةٍ)، وجمعوه أيضًا بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، فقالوا: (ظُبُونَ) و(ظُبِينَ).

وأشار بقوله: (وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ): إلى أن (سِنِينَ) ونحوه قد تلزمه الياء، ويُجعَل الإعراب على النون؛ فتقول: (هَذِه سِنِينٌ)، و(رَأَيتُ سِنينًا)، و(مَرَرتُ بسِنِينٍ)، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقل من إثباته. واختُلِفَ في اطِّراد هذا، والصحيح: أنه لا يطَّرد، وأنه مقصورٌ على السماع، ومنه قوله ﷺ: **«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ»** في إحدى الروايتين[(١)]، ومثله قول الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

الشَّاهِدُ فِيهِ: إجراء الـ(سنين) مجرى الـ(حين) في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة.

٣٩- وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠- وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

---

(١) لم أقف على روايةٍ بهذا اللفظ، وإنما ثبت ما جاء في البخاري برقم: (٦٢٠٠)، ومسلم برقم: (٦٧٥)، بلفظ: «سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولا أراه إلَّا وهمًا منه رحمه الله.

حق نون الجمع وما أُلحِق به الفتحُ، وقد تُكسَر شذوذًا، ومنه قوله:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ ... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقوله:

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ ... أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي؟!

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ؟

وليس كسرُها لغةً، خلافًا لمن زعم ذلك. وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغةٌ، ومنه قوله:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وظاهر كلام المصنف ﵀ أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذٌّ وفتحُها في التثنية لغة كما قدمناه، وهل يختص الفتح بالياء، أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان، وظاهر كلام المصنف الثاني، ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وقد قيل إنه مصنوع؛ فلا يُحتَجُّ به.

٤١- **وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا**

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، وهو قسمان: **أحدهما:** جمع المؤنث السالم، نحو: (مُسْلِمَات)، وقيدنا بـ(السالم)؛ احترازًا عن جمع التكسير، وهو: ما لم يَسلَم فيه بناء واحدِهِ، نحو: (هُنُود)، وأشار إليه المصنف ﵀ بقوله: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)، أي: جُمِع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: (قُضَاة)؛ فإن ألفه غير زائدة، بل هي

منقلبة عن أصلٍ وهو الياء؛ لأن أصله: (قُضَيَة)، ونحو: (أَبيَاتٍ)، فإن تاءَه أصلية.

والمراد منه: ما كانت الألف والتاء سببًا في دلالته على الجمع، نحو: (هِندَاتٍ)، فاحترز بذلك عن نحو: (قُضَاةٍ) و(أَبيَاتٍ)، فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل: (قُضَاةٍ) و(أَبيَاتٍ)، وعُلِم أنه لا حاجة إلى أن يقول: (بألفٍ وتَاءٍ مزيدتين)، فالباء في قوله: (بتا) متعلقة بقوله: (جُمِعَ).

وحكم هذا الجمع: أن يُرفَع بالضمة، ويُنصَب ويُجَر بالكسرة، نحو: (جَاءَنِي هِنْدَاتٌ)، و(رَأَيتُ هِندَاتٍ)، و(مَرَرتُ بِهِندَاتٍ)، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا مُوجِب لبنائه.

٤٢- كَذَا(أُولَاتُ) وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَ(أَذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

أشار بقوله: كَذَا (أُولَاتُ): إلى أن (أُولَاتُ) تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تُنصَب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي ملحقة به، وذلك لأنها لا مُفرَدَ لها من لفظها. ثم أشار بقوله: (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ): إلى أن ما سُمِّي به من هذا الجمع والملحق به -نحو: (أَذْرِعَات)- يُنصَب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يُحذَف منه التنوين، نحو: (هَذِهِ أَذْرِعَاتٌ)، و(رَأَيتُ أَذْرِعَاتٍ)، و(مَرَرتُ بِأَذرِعَاتٍ)، هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:

أحدهما: أنه يُرفَع بالضمة، ويُنصَب ويُجَر بالكسرة، ويُزالُ منه التنوين، نحو: (هَذِهِ أَذْرِعَاتُ)، و(رَأَيتُ أَذرِعَاتِ)، و(مَرَرتُ بِأَذرِعَاتِ).

والثاني: أنه يُرفَع بالضمة، ويُنصَب ويُجَر بالفتحة، ويُحذَف منه التنوين، نحو: (هَذِهِ أَذْرِعَاتُ)، و(رَأَيتُ أَذرِعَاتَ)، و(مَرَرتُ بِأَذرِعَاتَ)، ويُروَى قوله:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بكسر التَّاء منوَّنةً كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

٤٣- وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف، **وحكمه**: أنه يُرفَع بالضمة، نحو: (جَاءَ أَحمَدُ)، ويُنصَب بالفتحة، نحو: (رَأَيتُ أَحمَدَ)، ويُجَر بالفتحة أيضًا، نحو: (مَرَرتُ بِأَحمَدَ)، فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يُضَف، أو يَقَع بعد الألف واللام، فإن أُضِيفَ جُرَّ بالكسرة، نحو: (مَرَرتُ بِأَحمَدِكُم)، وكذا إذا دخله الألف واللام، نحو: (مَرَرتُ بِالأَحمَدِ)، فإنه يُجر بالكسرة. [وقوله: (رَدِف): أي: تَبِع].

٤٤- وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا ... رَفْعًا وَ(تَدْعِينَ) وَ(تَسْأَلُونَا)

٤٥- وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

لما فرغ من الكلام على ما يُعرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ فِي ذكر ما يُعرَب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلة الخمسة، فأشار بقوله: (يَفعَلَانِ): إلى كل فِعلٍ اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أوَّله الياء، نحو: (يَضرِبَانِ)، أو التاء، نحو: (تَضرِبَانِ). وأشار بقوله: (وَتَدْعِينَ): إلى كل فِعلٍ اتصل به ياء مخاطبة، نحو: (أَنتِ تَضرِبِينَ). وأشار بقوله: (وَتَسْأَلُونَ): إلى كل فِعلٍ اتصل به واو الجمع، نحو: (أَنتُمْ تَضرِبُونَ)، سواء كان في أوله التاء كما مُثِّل، أو الياء، نحو: (الزَّيدُونَ يَضرِبُونَ).

فهذه الأمثلة الخمسة -وهي: (يَفْعَلَانِ)، و(تَفْعَلَانِ)، و(يَفْعَلُونَ)، و(تَفْعَلُونَ)، و(تَفْعَلِينَ)- تُرفَع بثبوت النون، وتُنصَب وتُجزَم بحذفها، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة، نحو: (الزَّيدَانِ يَفعَلَانِ)، فـ(يَفْعَلَانِ): فعل مضارع مرفوع،

وعلامة رفعه ثبوت النون. وتُنصَب وتجزم بحذفها، نحو: (الزَّيدَانِ لَنْ يَقُومَا)، و(لَمْ يَخْرُجَا)، فعلامة النصب والجزم سقوط النون من (يَقُومَا) و(يَخْرُجَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[البقرة:٢٤].

٤٦- وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كَ(الْمُصْطَفَى) وَ(الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا)

٤٧- فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

٤٨- وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرْ

شرع في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال، فذكر أنَّ ما كان مثل: (المُصطَفَى)، و(المُرتَقِي) يُسمَّى: (مُعتَلًّا)، وأشار بـ(المُصطفَى): إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة، مثل: (عَصًا)، و(رَحًى)، وأشار بـ(المُرتَقِي): إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو: (القَاضِي)، و(الدَّاعِي).

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يُقدَّر فيه جميع حركات الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وأنَّه يُسمَّى: (المَقصُور)، **فالمقصور:** هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة. **فاحترز بـ(الاسم)**: من الفعل، نحو: (يَرضَى)، **وبـ(المُعرَب)**: من المبني، نحو: (إِذَا)، **وبـ(الألف)**: من المنقوص، نحو: (القَاضِي) كما سيأتي، **وبـ(لازمة)**: من المثنى في حالة الرفع، نحو: (الزَّيدَانِ)؛ فإن ألفه لا تلزمه؛ إذ تُقلَب ياء في الجر والنصب، نحو: (رَأَيتُ الزَّيدَينِ).

وأشار بقوله: (وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ): إلى (المُرتَقِي)، **فالمنقوص:** هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: (المُرتَقِي). **فاحترز بـ(الاسم)**: عن الفعل، نحو: (يَرمِي)، **وبـ(المُعرَب)**: عن المبني، نحو: (الَّذِي)، **وبقولنا: (قبلها كسرة)**: عن التي قبلها سكون، نحو: (ظَبْيٌ)، و(رَمْيٌ)، فهذا معتل جارٍ مُجرَى الصحيح في رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة. **وحكم هذا المنقوص:** أنه يظهر فيه النصب، نحو: (رَأَيتُ القَاضِيَ)، وقال الله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ اللَّهِ﴾[الأحقاف:

٣١]، ويُقدَّر فيه الرَّفعُ والجر؛ لثقلهما على الياء، نحو: (جَاءَ القَاضِي)، و(مَرَرتُ بِالقَاضِي)، فعلامة الرفع ضمةٌ مقدرة على الياء، وعلامة الجر كسرةٌ مقدرة على الياء.

وعُلِم مما ذُكِر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، نَعَم إن كان مبنيًّا وُجِد ذلك فيه، نحو: (هُوَ)، ولم يُوجَد ذلك في المُعرَب إلَّا في الأسماء الستة في حالة الرفع، نحو: (جَاءَ أَبُوهُ)، وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين: **أحدهما:** ما سُمِّي به من الفعل، نحو: (يَدعُو)، و(يَغزُو). **والثاني:** ما كان أعجميًّا، نحو: (سَمَنْدُو)، و(قَمَنْدُو).

٤٩- **وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ**

أشار إلى أن المعتل من الأفعال: هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: (يَغزُو)، أو ياء قبلها كسرة، نحو: (يَرمِي)، أو ألف قبلها فتحة، نحو: (يَخشَى).

٥٠- **فَالْأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَ(يَدْعُو) (يَرْمِي)**

٥١- **وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا**

ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل، فذكر أن الألف يُقدَّر فيها غير الجزم، وهو الرفع والنصب، نحو: (زَيدٌ يَخشَى)، فـ(يَخشَى): مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، و(لَنْ يَخشَى)، فـ(يَخشَى): منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف. وأمَّا الجزم فيظهر؛ لأنه يُحذَف له الحرف الآخر، نحو: (لَمْ يَخْشَ).

وأشار بقوله: وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَ(يَدْعُو) (يَرْمِي): إلى أنَّ النصبَ يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو: (لَنْ يَدعُوَ)، و(لَنْ يَرمِيَ). وأشار بقوله: (وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ): إلى أن الرفع يُقدَّر في الواو والياء، نحو: (يَدْعُو)، و(يَرمِي)، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء. وأشار بقوله: (وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ): إلى أن الثَّلاثَ -وهي الألف،

والواو، والياء- تُحذَف في الجزم، نحو: (لَمْ يَخْشَ)، و(لَمْ يَغزُ)، و(لَمْ يَرْمِ)، فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ: أنَّ الرفع يُقدَّر في الألف والواو والياء، وأن الجزم يَظهَر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو ويُقدَّر في الألف.

النَّكِرَةُ وَالمَعْرِفَةُ

٥٢- **نَكِــــرَةٌ قَابِــــلُ (أَلْ) مُــــؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِــعٌ مَوْقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا**

النَّكِرَةُ: ما يقبل (أل) وتُؤثِّر فيه التعريفَ، أو يقع موقع ما يقبل (أل).

فمثال ما يقبل (أل) وتُؤثِّر فيه التعريف: (رَجُلٌ)، فتقول: (الرَّجُل). **واحترز بقوله: (وتُؤثِّر فيه التعريف)**: مما يقبل (أَل) ولا تُؤثِّر فيه التعريف، كـ(عَبَّاس) علمًا، فإنك تقول فيه: (العَبَّاس)، فتُدخِل عليه (أَل)، لكنها لم تُؤثِّر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه.

ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل): (ذُو) التي بمعنى: صاحب، نحو: (جَاءَنِي ذُو مَالٍ)، أي: صاحبُ مالٍ، فـ(ذو): نكرة، وهي لا تقبل (أل)، لكنها واقعة موقع (صاحب)، و(صاحب) يقبل (أل)، نحو: (الصَّاحِب).

٥٣- **وَغَــيْرُهُ مَعْرِفَــةٌ كَـ(هُــمْ) وَ(ذِي) ... وَ(هِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغُـلَامِ، وَالَّـذِي)**

أي: غيرُ النكرةِ المعرفةُ، وهي ستة أقسام: المضمر، كـ(هُمْ)، واسم الإشارة، كـ(ذِي)، والعَلَم، كـ(هِنْد)، والمُحلَّى بالألف واللام، كـ(الغُلَام)، والموصول، كـ(الَّذِي)، وما أُضِيفَ إلى واحد منها، كـ(ابْنِي)، وسنتكلَّم على هذه الأقسام.

٥٤- فَـمَا لِـذِي غَيْبَـةٍ اوْ حُضُـورِ -كَ(أَنْتَ، وَهْوَ)- سَمِّ بِ(الضَّمِيرِ)

يشير إلى أن الضمير: ما دل على غَيبَة، كـ(هُوَ)، أو حضور، وهو قسمان: **أحدهما**: ضمير المخاطب، نحو: (أَنْتَ). **والثاني**: ضمير المتكلم، نحو: (أَنَا).

٥٥- وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدَا

٥٦- كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَكْ) وَالْيَاءِ وَالهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

الضمير البارز ينقسم إلى: **متَّصل**، و**منفصل**، **فالمتصل**: هو الذي لا يُبتَدَأ به، كالكاف من: (أَكْرَمَكَ) ونحوه، ولا يقع بعد (إلَّا) في الاختيار؛ فلا يقال: (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ)، وقد جاء شذوذًا في الشعر، كقوله:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

وقوله:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

٥٧- وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المضمرات كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف في الجمود، ولذلك لا تُصغَّر ولا تُثَنَّى ولا تُجمَع، وإذا ثَبَتَ أنها مبنية: فمِنهَا: ما يَشتَرِك فيه الجَرُّ والنَّصبُ، وهو كل ضميرِ نصبٍ أو جَرٍّ متصل، نحو: (أَكْرَمْتُكَ)، و(مَرَرتُ بِكَ)، و(إِنَّهُ)، و(لَهُ)، فالكاف في (أَكْرَمْتُكَ) في موضع نصب، وفي (بِكَ) في موضع جر، والهاء في (إِنَّهُ) في موضع نصب، وفي (لَهُ) في موضع جر. ومنها: ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو (نَا)، وأشار إليه بقوله:

٥٨- للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كَ(اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

أي: صَلَح لفظُ (نَا) للرفع، نحو: (نِلْنَا)، وللنَّصب، نحو: (فَإِنَّنَا)، وللجر، نحو: (بِنَا). ومما يُستَعمَل للرفع والنصب والجر: الياء، فمثال الرفع نحو: (اضْرِبِي)،

ومثال النصب نحو: (أَكْرَمَنِي)، ومثال الجر نحو: (مَرَّ بِي). ويُستَعمَل في الثلاثة أيضًا: (هُمْ)، فمثال الرفع: (هُمْ قَائِمُونَ)، ومثال النصب: (أَكرَمْتُهُمْ)، ومثال الجر: (لَهُمْ).

وإنما لم يذكر المصنف الياء و(هُمْ)؛ لأنهما لا يُشبِهَان (نا) من كل وجه؛ لأن (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء فإنَّها -وإن استُعمِلَت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرًا متصلًا في الأحوال الثلاثة- لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حال الرفع للمخاطَب، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك (هُمْ)؛ لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة فليست مثل (نا)؛ لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل.

٥٩- وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَ(قَامَا) وَ(اعْلَمَا)

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب، فمثال الغائب: (الزَّيدَانِ قَامَا)، و(الزَّيدُونَ قَامُوا)، و(الهِندَاتُ قُمنَ)، ومثال المخاطب: (اعْلَمَا)، و(اعْلَمُوا)، و(اعْلَمْنَ)، ويدخل تحت قول المصنف: (وَغَيْرِهِ) المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيِّد؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلًا، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا.

٦٠- وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَ(افعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)

ينقسم الضمير إلى: **مستتر**، و**بارز**، والمستتر إلى: **واجب الاستتار**، و**جائزه**، **والمراد بواجب الاستتار**: ما لا يَحُلُّ محله الظاهر. **والمراد بجائز الاستتار**: ما يَحِلُّ محله الظاهر. وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب: كـ(افْعَلْ)، التقدير: (أَنْتَ)، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محله الظاهر؛ فلا تقول: (افْعَلْ زَيدٌ)، فأمَّا (افعَل أَنْتَ): فـ(أَنْتَ): تأكيد للضمير المستتر في (افْعَلْ)، وليس بفاعل لـ(افْعَلْ)؛ لصحة الاستغناء

عنه، فتقول: (افْعَلْ)، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو: (اضْرِبِي)، و(اضْرِبَا)، و(اضْرِبُوا)، و(اضْرِبْنَ).

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة: نحو: (أُوَافِقُ)، والتقدير: (أَنَا)، فإن قلت: (أُوَافِقُ أَنَا) كان (أَنَا) تأكيدًا للضمير المستتر.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون: نحو: (نَغْتَبِطُ)، أي: (نَحْنُ).

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لِخِطَاب الواحد: نحو: (تَشْكُرُ)، أي: (أَنْتَ)، فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو: (أَنْتِ تَفْعَلِينَ)، و(أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ)، و(أَنْتُم تَفْعَلُونَ)، و(أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ).

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

ومثال جائز الاستتار: (زَيدٌ يَقُومُ)، أي: هُوَ، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر، فتقول: (زَيْدٌ يَقُومُ أَبُوهُ)، وكذلك كل فعل أُسنِدَ إلى غائب أو غائبة، نحو: (هِنْدٌ تَقُومُ)، وما كان بمعناه، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ)، أي: هُوَ.

٦١- **وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوْ) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ**

تقدَّم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر. والبارز ينقسم إلى: **متصل**، و**منفصل**، فالمتصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكون مجرورًا.

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر: (**أَنَا**): للمتكلم وحده. و(**نَحْنُ**): للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه. و(**أَنْتَ**): للمخاطب. و(**أَنْتِ**): للمخاطبة. و(**أَنْتُمَا**): للمخاطبَينِ أو المخاطبتَينِ. و(**أَنْتُمْ**): للمخاطِبينَ. و(**أَنْتُنَّ**): للمخاطبات. و(**هُوَ**): للغائب. و(**هِيَ**): للغائبة. و(**هُمَا**): للغائبَينِ أو الغائبتَينِ. و(**هُمْ**): للغائبِينَ. و(**هُنَّ**): للغائبات.

٦٢- وَذُو انْتِصَــابٍ فِي انْفِصَــالٍ جُعِــلَا (إِيَّــايَ)، وَالتَّفْرِيــعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: (**إِيَّايَ**): للمتكلم وحده. و(**إِيَّانَا**): للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه. و(**إِيَّاكَ**): للمخاطب. و(**إِيَّاكِ**): للمُخاطَبَة. و(**إِيَّاكُمَا**): للمخاطبَينِ أو المخاطبتَينِ. و(**إِيَّاكُم**): للمخاطِبينَ. و(**إِيَّاكُنَّ**): للمخاطبات. و(**إِيَّاهُ**): للغائب. و(**إِيَّاهَا**): للغائبة. و(**إِيَّاهُمَا**): للغائبَينِ أو الغائبتَينِ. و(**إِيَّاهُمْ**): للغائبِينَ. و(**إِيَّاهُنَّ**): للغائبات.

٦٣- وَفِي اخْتِيَــارٍ لَا يَجِــيءُ الْمُنْفَصِــلْ إِذَا تَــأَتَّى أَنْ يَجِــيءَ الْمُتَّصِــلْ

كل موضع أمكن أن يُؤتَى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، إلَّا فيما سيذكره المصنف؛ فلا تقول في (أَكْرَمْتُكَ): (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل، فتقول: (أَكْرَمْتُكَ)، فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعيَّن المنفصل، نحو: (إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ)، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلًا مع إمكان الإتيان به متصلًا، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّــاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْــرِ الــدَّهَارِيرِ

٦٤- وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَـاءَ (سَـلْنِيهِ) وَمَـا أَشْــبَهَهُ فِي (كُنْتُــهُ) الْخُلْـفُ انْتَمَــى

٦٥- كَــذَاكَ (خِلْتَنِيــهِ)، وَاتِّصَــالَا أَخْتَـارُ، غَـيْرِي اخْتَـارَ الِانْفِصَـالَا

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يُؤتَى فيها بالضمير منفصلًا مع إمكان أن يُؤتَى به متصلًا، فأشار بقوله: (سَلْنِيهِ) إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، وهما ضميران، نحو: (الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ)، فيجوز لك في هاء (سَلْنِيهِ) الاتصال، نحو: (سَلْنِيهِ)، والانفصال، نحو: (سَلنِي إِيَّاهُ)، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو: (الدِّرهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ) و(أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

وظاهر كلام المصنف: أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على

السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: (فِي (كُنْتُهُ) الخُلْفُ انْتَمَى): إلى أنه إذا كان خبر (كَانَ) وأخواتها ضميرًا فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واختُلِف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال، نحو: (كُنْتُهُ)، واختار سيبويه الانفصال، نحو: (كُنْتُ إِيَّاهُ)، تقول: (الصَّدِيق كُنتُهُ)، و(كُنتُ إِيَّاهُ).

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: (خِلْتَنِيهِ)، وهو كل فعلٍ تعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهب سيبويه أن المختارَ في هذا أيضًا الانفصال، نحو: (خِلْتَنِي إيَّاهُ)، ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المُشَافِهُ لهم، قال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

٦٦- وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

ضمير المتكلم أَخَصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أَخَصُّ من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أَخَصُّ من الآخر:

فإن كانا متَّصلَين وجب تقديمُ الأخصِّ منهما، فتقول: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ)، و(أَعْطَيْتَنِيهِ) بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنهما أَخَصُّ من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: (أَعْطَيْتُهُوكَ)، ولا: (أَعْطَيْتَهُونِي)، وأجازه قَومٌ، ومنه ما رواه ابن الأثير في "غريب الحديث" من قول عثمان رضي الله عنه: **«أَرَاهُمُنِي البَاطِلُ شَيْطَانًا»**[(١)].

---

(١) **لا أصل له:** لم يذكره غير ابن الأثير في كتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٢/ ١٧٧)، بدون سند، وقد سألت عنه شيخنا الفقيه أبا عمار ياسر العدني حفظه الله، فقال: لا أصل له.

فإن فُصِل أحدهما كنت بالخيار: فإن شِئتَ قدَّمتَ الأَخصَّ فقلت: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) و(أَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ)، وإن شِئتَ قدَّمت غير الأَخصِّ فقلت: (أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ) و(أَعْطَيْتَهُ إِيَّايَ)، وإليه أشار بقوله: (وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ). وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللَّبس، فإن خِيفَ لَبسٌ لم يَجُزْ، فإن قلت: (زَيدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) لم يَجُزْ تقديمُ الغائب؛ فلا تقول: (زَيدٌ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ)؛ لأنه لا يُعلَم هل زَيدٌ مأخوذٌ أو آخِذٌ.

٦٧- وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتَّحدَا في الرتبة -كأن يكونا لمتكلِّمَينِ، أو مُخاطَبَينِ، أو غَائِبَينِ- فإنه يلزم الفصل في أحدهما، فتقول: (أَعْطَيتَنِي إِيَّايَ)، و(أَعطَيتُكَ إِيَّاكَ)، و(أَعطَيتُهُ إِيَّاهُ)، ولا يجوز اتصال الضميرين، فلا تقول: (أَعطَيتَنِينِي)، ولا: (أَعطَيتُكَكَ)، ولا: (أَعطَيتُهُوهُ)، نَعَم إن كانا غائبَينِ واختلف لفظهما فقد يتصلان، نحو: (الزَّيدَانِ الدِّرهَمُ أَعطَيتُهُمَاهُ)، وإليه أشار بقوله في «الكافية»:

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا وَنَحْوَ: (ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ) الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أُثبِتَ هذا البيت في بعض نسخ «الألفية»، وليس منها. وأشار بقوله: (وَنَحْوَ: (ضَمِنَتْ...) إلى آخر البيت: إلى أنَّ الإتيانَ بالضمير منفصلًا في موضعٍ يجب فيه اتصالُه ضرورةٌ، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

وقد تقدم ذكر ذلك.

٦٨- وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لُزُومًا نونٌ تُسمَّى: (نُونَ الوِقَايَة)، وسُمِّيت بذلك؛ لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر، وذلك نحو: (أَكْرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأَكْرِمْنِي)،

وقد جاء حذفها مع (ليس) شذوذًا، كما قال الشاعر:

عَـــدَدْتُ قَـــوْمِي كَعَدِيـــدِ الطَّـــيْسِ إِذْ ذَهَـــبَ القَـــوْمُ الكِـــرَامُ لَيْسِـــي

واختُلِف في (أفعل) التعجب: هل تلزمه نُونُ الوِقايةِ أم لا؟ فتقول: (مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللهِ)، و(مَا أَفْقَرِي إِلَى عَفْوِ اللهِ) عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم.

٦٩- وَ(لَيْتَنِــي) فَشَــا، وَ(لَيْتِــي) نَــدَرَا وَمَعْ (لَعَـلَّ) اعْكِـسْ، وَكُـنْ مُخَـيَّرَا

٧٠- فِي الْبَاقِيَـاتِ، وَاضْـطِرَارًا خَفَّفَـا (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَـلَفَا

ذكر في هذين البيتين حكمَ نُونِ الوقايةِ مع الحروف، فذكر (لَيتَ)، وأنَّ نون الوقاية لا تُحذَف منها إلَّا ندورًا، كقوله:

كَمُنْيَـــةِ جَـــابِرٍ إِذْ قَـــالَ: لَيْتِـــي أُصَـــادِفُهُ وَأُتْلِـــفُ جُـــلَّ مَـــالِي

والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[النساء:٧٣]. وأمَّا (لَعَلَّ): فذكر أنها بعكس (لَيْتَ)، فالفصيح تجريدها من النون، كقوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[غافر:٣٦]، ويَقِلُّ ثبوت النون، كقول الشاعر:

فَقُلْـــتُ: أَعِـــيرَانِي القَـــدُومَ لَعَلَّنِـــي أَخُـــطُّ بِهَـــا قَـــبْرًا لِأَبْـــيَضَ مَاجِـــدِ

ثم ذكر أنَّك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أخوات (لَيْتَ) و(لَعَلَّ)، وهي: (إِنَّ)، و(أَنَّ)، و(كَأَنَّ)، و(لَكِنَّ)، فتقول: (إِنِّي) و(إِنَّنِي)، و(أَنِّي) و(أَنَّنِي)، و(كَأَنِّي) و(كَأَنَّنِي)، و(لَكِنِّي) و(لَكِنَّنِي). ثم ذكر أنَّ (مِنْ) و(عَنْ) تلزمهما نون الوقاية، فتقول: (مِنِّي)، و(عَنِّي) بالتشديد، ومنهم من يَحذِف النون، فيقول: (مِنِي) و(عَنِي) بالتخفيف، وهو شاذ، قال الشاعر:

أَيُّهَـــا السَّـــائِلُ عَـــنْهُمْ وَعَنِـــي لَسْـــتُ مِـــنْ قَـــيْسَ وَلَا قَـــيْسُ مِنِـــي

٧١- وَفِي (لَــدُنِّي): (لَــدُنِي) قَــلَّ، وَفِي (قَدْنِي وَقَطْنِي) الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

أشار بهذا إلى أن الفصيح في (لَدُنِّي) إثبات النون، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾[الكهف:٧٦]، ويقل حذفها، كقراءة من قرأ: (مِنْ لَدُنِي) بالتخفيف. والكثير في (قَدْ) و(قَطْ) ثبوت النون، نحو: (قَدْنِي)، و(قَطْنِي)، ويَقِلُّ الحذف، نحو: (قَدِي)، و(قَطِي)، أي: حَسبِي، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله:

قَــدْنِيَ مِــنْ نَصْــرِ الخُبَيْبَــينِ قَــدِي   لَــيْسَ الإِمَــامُ بِالشَّــحِيحِ المُلْحِــدِ

الْعَلَمُ

٧٢- اسْــمٌ يُعَــيِّنُ المُسَــمَّى مُطْلَقَــا   عَلَمُــهُ كَ(جَعْفَــرٍ) وَ(خِرْنِقَــا)

٧٣- وَ(قَــرَنٍ) وَ(عَــدَنٍ) وَ(لَاحِــقِ)   وَ(شَــذْقَمٍ) وَ(هَيْلَــةٍ) وَ(وَاشِــقِ)

العَلَمُ: هو الاسم الذي يُعيِّن مُسمَّاه مطلقًا، أي: بلا قَيدِ التكلُّمِ، أو الخِطابِ، أو الغَيبَة. فـ(الاسم): جِنسٌ يشمل النكرة والمعرفة. و(يُعَيِّن مُسمَّاه): فَصلٌ أخرج النكرة. و(بِلَا قَيدٍ): أخرج بقيَّة المعارف، كالمضمر، فإنه يُعيِّن مسماه بقيد التكلم كـ(أَنَا)، أو الخطاب كـ(أَنْتَ)، أو الغيبة كـ(هُوَ).

ثم مثَّل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرِهم؛ تنبيهًا على أن مُسمَّياتِ الأعلامِ العقلاءُ وغيرُهم من المألوفات، فـ(جَعفَرُ): اسمُ رجل، و(خِرْنِقُ): اسمُ امرأةٍ من شُعَراءِ العرب، وهي أُختُ طَرفَةَ بن العَبدِ لأُمِّهِ، و(قَرَنٌ): اسمُ قبيلةٍ، و(عَدَن): اسمُ مكانٍ [عَاصِمَة لجُنُوبِ اليَمَنِ]، و(لَاحِق): اسمُ فَرَسٍ، و(شَذْقَم): اسمُ جَمَلٍ، و(هَيلَة): اسمُ شَاةٍ، و(وَاشِق): اسمُ كَلبٍ.

٧٤- وَاسْـــمًا أَتَـــى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبَـــا وَأَخِّــــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِبَا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى **اسْمٍ**، و**كُنْيَةٍ**، و**لَقَبٍ**، **والمراد بالاسم هنا**: ما ليس بكُنيَةٍ ولا لَقَبٍ، كـ(زَيْدٍ)، و(عَمْرٍو)، **وبالكنية**: ما كان في أوله (أَبٌ)، أو (أُمٌّ)، كـ(أَبِي عَبدِ اللهِ)، و(أُمِّ الخَيرِ)، **وباللَّقب**: ما أَشْعَرَ بمدحٍ، كـ(زَيْنِ العَابِدِينَ)، أو ذَمٍّ، كـ(أَنْفِ النَّاقَةِ).

وأشار بقوله: (وَأَخِّرَنْ ذَا...) إلخ: إلى أنَّ اللَّقب إذا صَحِب الاسمَ وَجَبَ تأخيرُه، كـ(زَيْدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ)، ولا يجوز تقديمُه على الاسم؛ فلا تقول: (أَنْفُ النَّاقَةِ زَيْدٌ) إلَّا قليلًا، ومنه قوله:

بِـأَنَّ ذَا الكَلْـبِ عَمْـرًا خَـيْرَهُمْ حَسَـبًا بِـبَطْنِ شِرْيَـانَ يَعْـوِي حَوْلَـهُ الـذِّيبُ

وظاهر كلام المصنف: أنه يجب تأخير اللَّقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله: (سِوَاهُ): الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، فتقول: (أَبُو عَبدِ الله زَينُ العَابِدِينَ)، وبين أن تقدم اللَّقب على الكنية، فتقول: (زَينُ العَابِدِينَ أَبُو عَبدِ الله).

ويُوجَد في بعض النُّسَخ بدل قوله: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا): (وَذَا اجْعَلَ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبَا)، وهو أحسن منه؛ لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نَصٌّ في أنه إنما يجب تأخير اللَّقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدم، ولو قال: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا) لَمَا ورد عليه شيءٌ؛ إذ يصير التقدير: (وأَخِّر اللَّقبَ إذَا صَحِب سِوَى الكُنيَة وهو الاسم)، فكأنَّه قال: (وأخر اللَّقب إذا صَحِب الاسمَ).

٧٥- وَإِنْ يَكُونَـــا مُفْـــرَدَيْنِ فَأَضِـــفْ حَـــتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِـــعِ الَّـــذِي رَدِفْ

إذا اجتمع الاسم واللَّقب: فإمَّا أن يكونا مفردَين أو مركَّبين، أو الاسمُ مركَّبًا واللقبُ مفردًا، أو الاسمُ مفردًا واللقبُ مركَّبًا:

فَإِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ: وجب عند البصريين الإضافة، نحو: (هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ)، و(رَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ)، و(مَرَرتُ بسَعِيدِ كُرْزٍ)، وأجاز الكوفيُّون الإتباع، فتقول: (هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ)، و(رَأَيتُ سَعِيدًا كُرزًا)، و(مَرَرتُ بسَعِيدٍ كُرْزٍ)، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُفْرَدَينِ: -**بأن كانا مركَّبين**، نحو: (عَبْدُ الله أَنْفُ النَّاقَةِ)، **أو مركَّبًا ومفردًا**، نحو: (عَبدُ اللهِ كُرزٌ)، و(سَعِيدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ)- وجب الإتباع، فتتبع الثاني الأول في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو: (مَرَرتُ بزَيدٍ أَنْفُ النَّاقَةِ) و(أَنْفَ النَّاقَةِ)، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هُوَ أَنْفُ النَّاقَةِ، والنَّصبُ على إضمار فِعلٍ، والتقدير: أَعْنِي أَنْفَ النَّاقَةِ، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: (هَذَا زَيدٌ أَنْفَ النَّاقَةِ)، و(رَأَيْتُ زَيدًا أَنْفُ النَّاقَةِ)، و(مَرَرتُ بِزَيدٍ أَنْفَ النَّاقَةِ) و(أَنْفُ النَّاقَةِ).

٧٦- وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كَـ(فَضْـلٍ) وَ(أَسَـدْ) ... وَذُو ارْتِجَـالٍ كَـ(سُـعَادَ) وَ(أُدَدْ)

٧٧- وَجُمْلَـةٌ، وَمَـا بِمَـزْجٍ رُكِّبَـا ... ذَا إِنْ بِغَـيْرِ (وَيْـهِ) تَـمَّ أُعْرِبَـا

٧٨- وَشَـاعَ فِي الْأَعْـلَامِ ذُو الْإِضَـافَهْ ... كَـ(عَبْـدِ شَـمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَـهْ)

ينقسم العلم: إلى **مُرتَجَل**، وإلى **مَنْقُول**، **فالمرتجَل**: هو ما لم يَسبِق له استعمال قبل العلمية في غيرها، كـ(سُعَاد)، و(أُدَد)، **والمنقول**: ما سَبَق له استعمال في غير العلمية. والنقلُ إمَّا: من صفةٍ، كـ(حَارِث)، أو من مَصدرٍ، كـ(فَضْل)، أو من اسم جِنسٍ، كـ(أَسَد)، وهذه تكون مُعرَبةً، أو من جملة، كـ(قَامَ زَيدٌ)، و(زَيدٌ قَائِمٌ)، وحكمها: أنها تُحكَى، فتقول: (جَاءَنِي زَيدٌ قَائِمٌ)، و(رَأَيتُ زَيدٌ قَائِمٌ)، و(مَرَرتُ بِزَيدٌ قَائِمٌ)، وهذه من الأعلام المركبة.

ومِنهَا أَيضًا: ما رُكِّب تركيبَ مَزجٍ: كـ(بَعْلَبَكَّ)، و(مَعْدِي كَرِب)، و(سِيبَوَيْه)، وذكر المصنف أن المركب تركيبَ مَزجٍ إن خُتِم بغير (وَيْه) أُعرِبَ، ومفهومه: أنه إن

خُتِم بـ(وَيْه) لا يُعرَب، بل يُبنَى، وهو كما ذكره، فتقول: (جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ)، و(رَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ)، و(مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ)، فتعربه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضًا البناء على الفتح، فتقول: (جَاءَنِي بَعْلَبَكَّ)، و(رَأَيتُ بَعْلَبَكَّ)، و(مَرَرتُ بِبَعْلَبَكَّ)، ويجوز أن يُعرَب أيضًا إعرابَ المتضايفين، فتقول: (جَاءَنِي حَضْرُمَوتٍ)، و(رَأَيتُ حَضْرَمَوْتٍ)، و(مَرَرتُ بحَضْرِمَوتٍ).

وتقول فيما خُتِم بـ(وَيْه): (جَاءَنِي سِيبَوَيْهِ)، و(رَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ)، و(مَرَرتُ بِسِيبَوَيْهِ)، فتَبنِيهِ على الكَسر، وأجاز بعضهم إعرابَه إعرابَ ما لا ينصرف، نحو: (جَاءَنِي سِيبَوَيْهُ)، و(رَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ)، و(مَرَرتُ بِسِيبَوَيْهَ).

ومِنهَا: ما رُكِّب تركيبَ إضافةٍ: كـ(عَبدِ شَمْسٍ)، و(أَبِي قُحَافَةَ)، وهو مُعرَب، فتقول: (جَاءَنِي عَبدُ شَمْسٍ وأَبُو قُحَافَةَ)، و(رَأَيْتُ عَبدَ شَمسٍ وأَبَا قُحافَةَ)، و(مَرَرتُ بعَبدِ شَمسٍ وأَبِي قُحَافَةَ). ونبَّه بالمثالين على أن الجزء الأول يكون معربًا بالحركات، كـ(عَبْدِ)، وبالحروف، كـ(أَبِي)، وأن الجزء الثاني يكون منصرفًا، كـ(شَمْسٍ)، وغير منصرف، كـ(قُحَافَةَ).

٧٩- **وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمْ**

٨٠- **مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ ... وَهَكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ**

٨١- **وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ ... كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ**

العلم على قسمين: **عَلَم شَخْصٍ**، و**عَلَم جِنْسٍ**.

فعلم الشخص له حكمان: معنوي: وهو أن يُرادَ به واحدٌ بعينهِ، كـ(زَيدٍ)، و(أَحْمَدَ)، ولفظي: وهو صِحَّة مَجِيء الحالِ متأخِّرةً عنه، نحو: (جَاءَنِي زَيدٌ ضَاحِكًا)، ومَنعُهُ من الصَّرفِ مع سببٍ آخر غير العلمية، نحو: (هَذَا أَحْمَدُ)، ومَنْعُ دخولِ الألفِ واللامِ عليه، فلا تقول: (جَاءَ العَمْرُو).

وعلم الجنس: كعَلَمِ الشَّخص في حكمه اللفظي، فتقول: (هَذَا أُسَامَةُ مُقبِلًا)، فتمنعه من الصرف، وتأتي بالحال بعده، ولا تُدخِل عليه الألفَ واللامَ، فلا تقول: (هَذَا الأُسَامَةُ). وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يَخص واحدًا بعينه، فكل أَسَدٍ يَصدُقُ عليه: (أُسَامَةُ)، وكل عَقْرَبٍ يَصدُقُ عليها: (أُمُّ عِرْيَطٍ)، وكُل ثَعلَبٍ يَصدُقُ عليه: (ثُعَالَةُ). وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم، ويكون للمعنى كما مثل بقوله: (بَرَّةُ) للمَبَرَّة، و(فَجَارِ) للفَجْرَة.

اسْمُ الإِشَارَةِ

٨٢- بِـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِـ(ذِي وَذِهْ تِي تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

يُشَارُ إلى المفرد المذكر بـ(ذا)، ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة، ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ(ذِي)، و(ذِهْ) بسكون الهاء، و(تِي)، و(تَا)، و(ذِهِ) بكسر الهاء باختلاسٍ وبإشباعٍ، و(تِهْ) بسكون الهاء وبكسرها باختلاسٍ وإشباعٍ، و(ذَات).

٨٣- وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

يُشَارُ إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ(ذَانِ)، وفي حالة النصب والجر بـ(ذَيْنِ)، وإلى المؤنَّثَتَينِ بـ(تَانِ) في حالة الرفع، و(تَيْنِ) في النصب والجر.

٨٤- وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

٨٥- بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) مُمْتَنِعَهْ

يُشَارُ إلى الجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا بـ(أُولَى)، ولهذا قال المصنف: (أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا)، ومقتضى هذا: أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر

استعمالها في العاقل، ومن ورودها في غير العاقل قوله:

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

وفيها لغتان: المَدُّ، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر، وهي لغة بني تميم.

وأشار بقوله: (وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالكَافِ...) إلى آخر البيت: إلى أنَّ المشار إليه له رتبتان: القرب، والبعد، فجميع ما تقدَّم يُشَارُ به إلى القريب، فإذا أُرِيدَ الإشارة إلى البعيد أُتِيَ بالكاف وحدها، فتقول: (ذَاكَ)، أو الكاف واللام، نحو: (ذَلِكَ)، وهذه الكاف حَرفُ خطابٍ؛ فلا موضع لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه، فإن تقدم حرف التنبيه -الذي هو (هَا)- على اسم الإشارة أَتَيتَ بالكاف وحدها، فتقول: (هَذَاكَ)، وعليه قوله:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام؛ فلا تقول: (هَذَالِكَ).

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلَّا رتبتان: قُربَى، وبُعدَى كما قرَّرناه، والجمهور على أن له ثلاث مراتب: قُربَى، ووُسطَى، وبُعدَى، فيُشَارُ إلى مَنْ في القُربَى بما ليس فيه كاف ولا لام، كـ(ذَا)، و(ذِي)، وإلى مَن في الوُسطَى بما فيه الكاف وحدها، نحو: (ذَاكَ)، وإلى مَن في البُعدَى بما فيه كاف ولام، نحو: (ذَلِكَ).

٨٦- وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَهُنَا) أَشِرْ إِلَى دَانِي المَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧- فِي الْبُعْدِ أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

يُشَارُ إلى المكان القريب بـ(هُنَا)، ويتقدمها هاء التنبيه، فيقال: (هَهُنَا)، ويُشَار إلى البعيد -على رأي المصنف- بـ(هُنَاكَ، وهُنَالِكَ، وهَنَّا) -بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون- وبـ(ثَمَّ)، و(هِنَّتْ)، وعلى مذهب غيره: (هُنَاكَ) للمتوسط، وما بعده للبعيد.

المَوْصُولُ

٨٨- مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) وَالْيَـا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لَا تُثْبِـتِ
٨٩- بَـلْ مَـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ الْعَلَامَـهْ وَالنُّـونُ إِنْ تُشْـدَدْ فَـلَا مَلَامَـهْ
٩٠- وَالنُّونُ مِـنْ (ذَيْـنِ) وَ(تَـيْنِ) شُـدِّدَا أَيْضًـا، وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

ينقسم الموصول إلى: **اسْمِيٍّ**، **وحَرْفِيٍّ**، ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف:

أحدها: (أَنِ) المصدرية: وتُوصَل بالفعل المتصرف، ماضيًا، مثل: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيدٌ)، ومضارعًا، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيدٌ)، وأمرًا، نحو: (أَشَرْتُ إِلَيهِ بِأَنْ قُمْ)، فإن وقع بعدها فِعلٌ غير متصرف -نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم:٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[الأعراف:١٨٥]- فهي مخففة من الثقيلة.

ومنها: (أَنَّ): وتُوصَل باسمها وخبرها، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[العنكبوت:٥١]، و(أن) المخففة كالمثقلة، وتُوصَل باسمها وخبرها، لكن اسمها يكون محذوفًا، واسم المثقلة مذكورًا.

ومنها: (كَيْ): وتُوصَل بفِعلٍ مضارع فقط، مثل: (جِئْتُ لِكَي تُكْرِمَ زَيدًا).

ومنها: (مَا): وتكون مصدرية ظرفية، نحو: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنطَلِقًا)، أي: مدة دوامِك منطلقًا، وغير ظرفية، نحو: (عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيدًا)، وتُوصَل بالماضي كما مُثِّل، وبالمضارع، نحو: (لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيدٌ)، و(عَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زَيدًا)، ومنه: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[ص:٢٦]، وبالجملة الاسمية، نحو: (عَجِبْتُ مِمَّا زَيدٌ قَائِمٌ)، و(لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيدٌ قَائِمٌ)، وهو قليل.

وأكثر ما تُوصَل الظرفية المصدرية بالماضي، أو بالمضارع المنفي بـ(لَمْ)، نحو: (لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيدًا)، ويَقِلُّ وَصلُها -أعني: المصدرية- بالفعل المضارع الذي ليس منفيًّا بـ(لَمْ)، نحو: (لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيدٌ)، ومِنهُ قولُهُ:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

ومنها: (لَوْ): وتُوصَل بالماضي، نحو: (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيدٌ)، والمضارع، نحو: (وَدِدْتُ لَو يَقُومُ زَيدٌ). فقول المصنف: (مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ): احترازٌ من الموصول الحرفي، وهو: (أَنَّ، وأَنْ، وكَيْ، ومَا، ولَوْ)، وعلامته: صِحَّة وقوع المصدر موقعه، نحو: (وَدِدتُ لَو تَقُومُ)، أي: قِيَامَكَ، و(عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ)، و(جِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ)، و(يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ)، و(أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسمي: فـ**(الَّذِي)**: للمفرد المذكر. و**(الَّتِي)**: للمفردة المؤنثة، فإن ثَنَّيتَ أسقطتَ الياء وأَتيتَ مكانها بالألف في حالة الرفع، نحو: (اللَّذَانِ)، و(اللَّتَانِ)، وبالياء في حالتي الجر والنصب، فتقول: (اللَّذَينِ)، و(اللَّتَينِ)، وإن شئت شدَّدت النون عوضًا عن الياء المحذوفة، فقلت: (اللَّذَانِّ) و(اللَّتَانِّ)، وقد قُرِئَ: ﴿وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[النساء:١٦]، ويجوز التشديد أيضًا مع الياء، وهو مذهب الكوفيين، فتقول: (اللَّذَينِّ)، و(اللَّتَينِّ)، وقد قُرِئَ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱللَّذَينِّ﴾[فصلت:٢٩] بتشديد النون.

وهذا التشديد يجوز أيضًا في تثنية (ذَا)، و(تَا) اسمي الإشارة، فتقول: (ذَانِّ)، و(تَانِّ)، وكذلك مع الياء، فتقول: (ذَينِّ)، و(تَينِّ)، وهو مذهب الكوفيين، والمقصود بالتشديد: أن يكون عوضًا عن الألف المحذوفة كما تقدم في (الَّذي) و(الَّتِي).

٩١- **جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى، الَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا**

٩٢- **بِ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا ... وَ(اللَّاءِ) كَ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا**

يقال في جمع المذكر: (الأُلَى) مطلقًا، عاقلًا كان أو غيره، نحو: (جَاءَنِي الأُلَى فَعَلُوا)، وقد يُستَعمَل في جمع المؤنَّث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

وَتُـبْلِي الأُلَى يَسْـتَلْئِمُونَ عَـلَى الأُلَى ... تَـرَاهُنَّ يَـومَ الـرَّوعِ كَالحِـدَإِ القُبْـلِ

فقال: (يَسْتَلْئِمُونَ)، ثم قال: (تَرَاهُنَّ). ويقال للمذكر العاقل في الجمع: (الَّذِينَ) مطلقًا، أي: رفعًا ونصبًا وجرًّا، فتقول: (جَاءَنِي الَّذِينَ أَكرَمُوا زَيدًا)، و(رَأَيتُ الَّذِينَ أَكرَمُوهُ)، و(مَرَرتُ بالَّذِينَ أَكرَمُوهُ)، وبعض العرب يقول: (الَّذُونَ) في الرفع، و(الَّذِينَ) في النصب والجر، وهم بنو هذيل، ومنه قوله:

نَحْـنُ الَّـذُونَ صَـبَّحُوا الصَّـبَاحَا ... يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غَـارَةً مِلْحَاحَـا

ويُقَالُ في جمع المؤنث: (اللَّاتِ)، و(اللَّاءِ) بحذف الياء، فتقول: (جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلْنَ)، و(اللَّاءِ فَعَلْنَ)، ويجوز إثبات الياء، فتقول: (اللَّاتِي)، و(اللَّائِي)، وقد ورد (اللَّاءِ) بمعنى (الَّذِينَ)، قال الشاعر:

فَـمَا آبَاؤُنَـا بِـأَمَنَّ مِنْـهُ ... عَلَيْنَـا الـلَّاءِ قَـدْ مَهَـدُوا الحُجُـورَا

كما قد تجيء (الأُولَى) بمعنى (اللَّاءِ)، كقوله:

فَأَمَّـا الأُولَى يَسْـكُنَّ غَـوْرَ تِهَامَـةٍ ... فَكُـلُّ فَتَـاةٍ تَـتْرُكُ الحِجْـلَ أَقْصَمَا

٩٣- وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهَكَـذَا (ذُو) عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ

٩٤- وَكَ(الَّتِـي) أَيْضًـا لَـدَيْهِمْ (ذَاتُ) ... وَمَوْضِـعَ (الـلَّاتِي) أَتَـى (ذَوَاتُ)

أشار بقوله: (تُسَاوِي مَا ذُكِرْ): إلى أن (مَنْ)، و(مَا) والألف واللَّام تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والمجموع، فتقول: (جَاءَنِي مَنْ قَامَ)، و(مَنْ قَامَتْ)، و(مَنْ قَامَا)، و(مَنْ قَامَتَا)، و(مَنْ قَامُوا)، و(مَنْ قُمْنَ)، و(أَعْجَبَنِي مَا رُكِبَ)، و(مَا رُكِبَتْ)، و(مَا رُكِبَا)، و(مَا رُكِبَتَا)، و(مَا رُكِبُوا)، و(مَا رُكِبْنَ)، و(جَاءَنِي القَائِمُ، والقَائِمَةُ، والقَائِمَانِ، والقَائِمَتَانِ، والقَائِمُونَ، والقَائِمَاتُ).

وأكثر ما تُستعمَل (ما) في غير العاقل، وقد تُستعمَل في العاقل، ومنه قوله: تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ﴾[النساء:٣]، وقولهم: (سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا)، و(سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ). و(مَنْ) بالعكس، فأكثر ما تُستعمَل في العاقل، وقد تُستعمَل في غيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [النور:٤٥]، ومنه قول الشاعر:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي ... فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وأما الألف واللام: فتكون للعاقل ولغيره، نحو: (جَاءَنِي القَائِمُ، والمَرْكُوبُ)، **واختُلِف فيها**: فذهب قومٌ إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرف موصول، وقيل: إنها حرف تعريف وليست من الموصولية في شيء. وأما (مَنْ) و(مَا) غير المصدرية: فاسمان اتفاقًا، وأمَّا (مَا) المصدرية: فالصحيح أنَّها حرفٌ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغة طيئ استعمال (ذُو) موصولة، وتكون للعاقل ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا ومثنًّى ومجموعًا، فتقول: (جَاءَنِي ذُو قَامَ)، و(ذُو قَامَتْ)، و(ذُو قَامَا)، و(ذُو قَامَتَا)، و(ذُو قَامُوا)، و(ذُو قُمْنَ)، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: (جَاءَنِي ذَاتُ قَامَتْ)، وفي جمع المؤنث: (جَاءَنِي ذَوَاتُ قُمْنَ)، وهو المشار إليه بقوله: (وَكَ(الَّتِي) أَيْضًا...) البيت، ومنهم من يثنِّيها ويجمعها، فيقول: (ذَوَا) و(ذَوُو) في الرفع، و(ذَوَيْ) و(ذَوِي) في النصب والجر، و(ذَوَاتَا) في الرفع، و(ذَوَاتَي) في الجر والنصب، و(ذَوَاتُ) في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاءُ الدِّينِ بن النَّحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في (ذُو) هذه -أعني: الموصولة- أن تكون مبنية، ومنهم من يعربها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا، فيقول: (جَاءَنِي ذُو قَامَ)، و(رَأَيْتُ ذَا قَامَ)،

و(مَرَرتُ بِذِي قَامَ)، فتكون مثل (ذِي) بمعنى: صَاحِب، وقد رُوِيَ قوله:

فَإِمَّـــا كِـــرَامٌ مُـــوسِرُونَ لَقِيـــتُهُمْ   فَحَسْـبِيَ مِـنْ ذُو عِنْـدَهُمْ مَـا كَفَانِيَـا

بالواو على البناء، وبالياء على الإعراب. وأمَّا (ذَاتُ): فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعًا ونصبًا وجرًّا مثل (ذَوَاتُ)، ومنهم من يعربها إعرابَ (مُسْلِمَاتٍ)؛ فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة.

٩٥- **وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْـتِفْهَامِ   أَوْ (مَـــنْ) إِذَا لَمْ تُلْـــغَ فِي الْكَـــلَامِ**

يعني: أن (ذَا) اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تُستعمَل موصولةً، وتكون مثل (مَا) في أنها تُستعَمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا، فتقول: (مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟)، و(مَاذَا عِنْدَكَ؟)، سواء كان ما عنده مفردًا مذكرًا أو غيره.

وشرط استعمالها موصولة: أن تكون مسبوقة بـ(مَا)، أو (مَنْ) الاستفهاميتين، نحو: (مَنْ ذَا جَاءَكَ؟)، و(مَاذَا فَعَلْتَ؟)، فـ(مَنْ): اسم استفهام وهو مبتدأ، و(ذَا): موصولة بمعنى: الذي، وهو خبر (مَنْ)، و(جَاءَكَ): صلة الموصول، والتقدير: مَنِ الَّذي جَاءكَ، وكذلك (مَا): مبتدأ، و(ذَا): موصول بمعنى: الَّذي، وهو خبر (مَا)، و(فَعَلْتَ): صلته، والعائد محذوف، وتقديره: مَاذَا فعلتَهُ، أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله: (إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ): من أن تُجعَل (مَا) مع (ذا) أو (مَن) مع (ذَا) كلمة واحدة للاستفهام، نحو: (مَاذَا عِندَكَ؟)، أي: أَيُّ شَيءٍ عِندَكَ؟ وكذلك (مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟)، فـ(ماذا): مبتدأ، و(عِندَكَ): خبره، وكذلك (مَنْ ذَا): مبتدأ، و(عِندَكَ): خبره، فـ(ذَا) في هذين الموضعين مُلغَاةٌ؛ لأنها جزء كلمة؛ لأن المجموع استفهام.

٩٦- **وَكُلُّهَـــا يَلْـــزَمُ بَعْـــدَهُ صِـــلَهْ   عَـــلَى ضَـــمِيرٍ لَائِـــقٍ مُشْـــتَمِلَهْ**

الموصولات كلها -حرفيَّةً كانت أو اسميَّةً- يلزم أن يقع بعدها صلة تبيِّن

معناها، ويُشتَرَط في صلة الموصول الاسمي: أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كان مفردًا فمُفردٌ، وإن كان مذكرًا فمُذكَّرٌ، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو: (جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبتُهُ)، وكذلك المثنى والمجموع، نحو: (جَاءَنِي اللَّذانِ ضَرَبتُهُما)، و(الَّذِينَ ضَرَبتُهُمْ)، وكذلك المؤنث، تقول: (جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبتُهَا)، و(اللَّتَانِ ضَرَبتُهُمَا)، و(اللَّاتِي ضَرَبتُهُنَّ).

وقد يكون الموصول لفظه مفردًا مذكرًا ومعناه مثنًّى أو مجموعًا أو غيرهما، وذلك نحو: (مَنْ) و(مَا) إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول: (أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ)، و(مَنْ قَامَتْ)، و(مَنْ قَامَا)، و(مَنْ قَامَتَا)، و(مَنْ قَامُوا)، و(مَنْ قُمْنَ)، على حسب ما يُعنَى بها.

٩٧- وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)

صلة الموصول لا تكون إلَّا جملةً أو شبه جملة، **ونعني بـ(شبه الجملة)**: الظرف، والجار والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية. **الثاني**: كونها خالية من معنى التعجب. **الثالث**: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها. **واحتُرِز بـ(الخبرية)**: من غيرها، وهي الطلبية والإنشائية؛ فلا يجوز: (جَاءَنِي الَّذِي اضْرِبْهُ)، خلافًا للكسائي، ولا: (جَاءَنِي الَّذِي لَيتَهُ قَائِمٌ)، خلافًا لهشام. **واحتُرِز بـ(خالية من معنى التعجب)**: من جملة التعجب؛ فلا يجوز: (جَاءَنِي الَّذي مَا أَحْسَنَهُ) وإن قلنا إنها خبرية. **واحتُرِز بـ(غير مفتقرة إلى كلام قبلها)**: من نحو: (جَاءَنِي الَّذي لَكِنَّه قَائِمٌ)، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: (مَا قَعَدَ زَيدٌ لكنَّه قَائِمٌ).

ويُشتَرَط في الظرف والجار والمجرور: أن يكونا تامَّينِ، **والمَعنِيُّ بالتَّامِّ**: أن يكون في الوصل به فائدة، نحو: (جَاءَ الَّذِي عِندَكَ)، و(الَّذِي فِي الدَّارِ)، والعامل فيهما فِعلٌ

محذوفٌ وجوبًا، والتقدير: جاءَ الَّذِي استَقرَّ عندك، أو الَّذي استَقرَّ في الدار. فإن لم يكونا تامَّين لم يَجُز الوصل بهما؛ فلا تقول: (جَاءَ الَّذي بِكَ)، ولا: (جَاءَ الَّذِي اليَومَ).

٩٨- وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

الألف واللام لا تُوصَل إلَّا بالصفة الصريحة، **قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: وأعني بالصفة الصريحة**: اسمَ الفاعل، نحو: (الضَّارِب)، واسمَ المفعول، نحو: (المَضْرُوب)، والصِّفةَ المشبَّهة، نحو: (الحَسَن الوَجْه)، فخرج نحو: (القُرَشِيِّ)، و(الأَفْضَلِ)، وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ، [والجمهور على أنَّها تعريفيَّة]، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرَّة قال: إنها موصولة، ومرَّة منع ذلك.

وقد شَذَّ وَصلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ)، ومنه قوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وصلُها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذًا، فمن الأول قوله:

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

ومن الثاني قوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى المَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

٩٩- (أَيٌّ) كَ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

يعني: أن (أيًّا) مثل (مَا) في أنها تكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث، مفردًا كان

أو مثنًّى أو مجموعًا، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ). ثُمَّ إن (أَيًّا) لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تُضَافَ ويُذكَر صدر صلتها، نحو: (يُعجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ).

الثـاني: أن لا تُضَافَ ولا يُذكَر صدر صلتها، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيٌّ قَائِمٌ).

الثالث: أن لا تُضَاف ويُذكَر صدر صلتها، نحو: (يُعجِبُنِي أَيٌّ هُوَ قَائِمٌ)، وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربةً بالحركات الثلاث، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، و(رَأَيْتُ أَيَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، و(مَرَرتُ بِأَيِّهِم هُوَ قَائِمٌ)، وكذلك: (أَيٌّ قَائِمٌ)، و(أَيًّا قَائِمٌ)، و(أَيٍّ قَائِمٌ)، وكذا: (أَيٌّ هُوَ قَائِمٌ)، و(أَيًّا هُوَ قَائِمٌ)، و(أَيٍّ هُوَ قَائِمٌ).

الرابع: أن تُضَافَ ويُحذَف صَدرُ الصِّلة، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، ففي هذه الحالة تُبنَى على الضم، فتقول: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، و(رَأَيتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، و(مَرَرتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ)، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩]، وقول الشاعر:

إِذَا مَـــا لَقِيـــتَ بَنِـــي مَالِـــكٍ ... فَسَـــلِّمْ عَـــلَى أَيُّهُـــمْ أَفْضَـــلُ

وهذا مستفاد من قوله: (وَأُعرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ...) إلى آخر البيت، أي: وأُعرِبَت (أَيٌّ) إذا لم تُضَف في حالةِ حذفِ صَدرِ الصِّلة، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة السابقة، وهي ما إذا أُضِيفَت وذُكِر صَدرُ الصلة، أو لم تُضَف ولم يُذكَر صَدرُ الصِّلة، أو لم تُضَف وذُكِر صدر الصلة، وخرج الحالة الرابعة، وهي ما إذا أُضِيفَت وحُذِف صَدرُ الصلة، فإنها لا تُعرَب حينئذ.

١٠٠- وَبَعْضُـــهُمْ أَعْـــرَبَ مُطْلَقًـــا وَفِي ... ذَا الحَذْفِ (أَيًّـا) غَـيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِـي

١٠١- إِنْ يُسْـتَطَلْ وَصْـلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْـتَطَلْ ... فَالحَـذْفُ نَـزْرٌ، وَأَبَـوْا أَنْ يُخْتَـزَلْ

١٠٢- إِنْ صَـلُحَ البَـاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِـلِ ... وَالحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِـيرٌ مُـنْجَلِي

١٠٣- فِي عَائِـــدٍ مُتَّصِـــلٍ إِنِ انْتَصَـــبْ ... بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَـ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

يعني: أن بعض العرب أعرب (أيًّا) مطلقًا، أي: وإن أُضِيفَت وحُذِف صدر صلتها، فيقول: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، و(رَأَيتُ أَيَّهُمْ قَائِمٌ)، و(مَرَرتُ بِأَيِّهِمْ قَائِمٌ)، وقد قُرِئَ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ بالنصب، ورُوِيَ: (فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفضَلُ) بالجر.

وأشار بقوله: (وَفِي ذَا الحَذْفِ...) إلى آخره: إلى المواضع التي يُحذَف فيها العائد على الموصول، وهو إمَّا أن يكون مرفوعًا أو غيره، فإن كان مرفوعًا لم يُحذَف إلَّا إذا كان مبتدأً وخبره مُفرَدٌ، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[الزخرف:٨٤]، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩]، فلا تقول: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ)، ولا: (اللَّذَانِ ضُرِبَ)؛ لرفع الأول بالفاعلية، والثاني بالنيابة، بل يقال: (قَامَا) و(ضُرِبَا)، وأما المبتدأ فيُحذَف مع (أَيٍّ) وإن لم تَطُل الصلة، كما تقدم من قولك: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) ونحوه، ولا يُحذَف صَدرُ الصلة مع غير (أَيٍّ) إلَّا إذا طالت الصلة، نحو: (جَاءَ الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ زَيدًا)، فيجوز حذف (هُوَ)، فَتَقُولُ: (جَاءَ الَّذِي ضَارِبٌ زَيدًا)، ومنه قولهم: (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا)، التقدير: بالَّذي هُوَ قَائِل لك سُوءًا. فإن لم تَطُل الصلة فالحذف قليلٌ، وأجازه الكوفيون قياسًا، نحو: (جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ)، التقدير: جَاءَ الَّذي هو قائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[الأنعام:١٥٤] في قراءة الرفع، والتقدير: هُوَ أَحْسَنُ.

وقد جوَّزوا في: (لَاسِيَّمَا زَيدٌ) -إِذَا رُفِعَ (زَيدٌ)- أن تكون (ما) موصولة، و(زَيدٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (لاسِيَّ الَّذِي هُوَ زَيدٌ)، فحذف العائد الَّذي هو المبتدأ -وهو قَولُك: (هُوَ)- وجوبًا، فهذا مَوضِعٌ حُذِفَ فيه صَدرُ الصلة مع غير (أيٍّ) وجوبًا، ولم تَطُل الصلة، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذ.

وأشار بقوله: (وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَل إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ): إلى أن شَرطَ حذف صدر الصلة: أن لا يكون ما بعده صالحًا لأن يكون صلة، كما إذا وقع بعده

جملة، نحو: (جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، أو (هُوَ يَنْطَلِقُ)، أو ظرف، أو جار ومجرور تامان، نحو: (جَاءَ الَّذِي هُوَ عِندَكَ)، أو (هُوَ فِي الدَّارِ)، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذفُ صدر الصلة، فلا تقول: (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، تعني: الَّذي هُوَ أَبُوهُ منطلق؛ لأن الكلام يَتِمُّ دونه، فلا يُدرَى أحُذِفَ منه شيءٌ أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة.

ولا فَرقَ في ذلك بين (أَيٍّ) وغيرها، فلا تقول في (يُعجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ): (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ)؛ لأنه لا يُعلَم الحذف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأً، بل الضابط: أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يَجُز حذف العائد، وذلك كما إذا كان في الصلة ضميرٌ غير ذلك الضمير المحذوف، صَالحٌ لعوده على الموصول، نحو: (جَاءَ الَّذِي ضَرَبتُهُ فِي دَارِهِ)، فلا يجوز حذف الهاء من (ضَرَبتُهُ)؛ فلا تقول: (جَاءَ الَّذِي ضَرَبتُ فِي دَارِهِ)؛ لأنه لا يُعلَم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإبهام، فإنه لم يُبيِّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يُحذَف، سواء أكان الضميرُ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، وسواء أكان الموصولُ (أيًّا)، أم غيرها، بل ربما يُشعِر ظاهر كلامه بأن الحكم مَخصُوصٌ بالضمير المرفوع وبغير (أيٍّ) من الموصولات؛ لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحذَف مع (أيٍّ) ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو: (جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، و(يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، وكذلك المنصوب والمجرور، نحو: (جَاءَنِي الَّذي ضَرَبتُهُ فِي دَارِهِ، ومَرَرتُ بِالَّذِي مَرَرتُ بِهِ فِي دَارِهِ، ويُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ ضَرَبتُهُ فِي دَارِهِ، ومَرَرتُ بِأَيِّهِمْ مَررتُ بِهِ فِي دَارِهِ).

وأشار بقوله: (وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي...) إلى آخره: إلى العائد المنصوب، وشرط جواز حذفه: أن يكون متصلًا منصوبًا بفعل تَامٍّ أو بوصف، نحو: (جَاءَ الَّذِي ضَرَبتُهُ، والَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ)، فيجوز حذف الهاء من (ضربته)، فتقول:

(جَاءَ الَّذِي ضَرَبتُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[المدثر:١١]، وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[الفرقان:٤١]، التقدير: خَلقْتُه، وبَعَثَه، وكذلك يجوز حذف الهاء من (مُعْطِيكَهُ)، فتقول: (الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ)، ومنه قوله:

مَـــا اللهُ مُولِيـــكَ فَضْـــلٌ فَاحْمَدَنْـــهُ بِـــهِ فَـــمَا لَـــدَى غَـــيْرِهِ نَفْـــعٌ وَلَا ضَرَرُ

تقديره: الذي الله مُولِيكَهُ فَضلٌ، فحذفت الهاء. وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل.

فإن كان الضمير منفصلًا لم يَجُز الحذف، نحو: (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبتُ)، فلا يجوز حذف (إِيَّاهُ)، وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلًا منصوبًا بغير فعل أو وصف، وهو الحرف، نحو: (جَاءَ الَّذِي إِنَّه مُنْطَلِقٌ)، فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبًا متصلًا بفعل ناقص، نحو: (جَاءَ الَّذِي كَانَهُ زَيدٌ).

١٠٤- كَذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُفِضَـا كَـ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَـى)

١٠٥- كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) المَوْصُـولَ جَـرْ كَـ(مُـرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرْ)

لـما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور، وهو إمَّا أن يكون مجرورًا بالإضافة، أو بالحرف:

فإن كان مجرورًا بالإضافة لم يُحذَف إلَّا إذا كان مجرورًا بإضافةِ اسم فاعلٍ بمعنى الحال، أو الاستقبال، نحو: (جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أَو غَدًا)، فتقول: (جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبٌ) بحذف الهاء، وإن كان مجرورًا بغير ذلك لم يُحذَف، نحو: (جَاءَ الَّذِي أَنَا غُلَامُهُ)، أو (أَنَا مَضْرُوبُهُ)، أو (أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ). وأشار بقوله: كَـ(أَنْتَ قَاضٍ): إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[طه:٧٢]، التقدير: ما أنتَ قَاضِيهِ، فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقيِّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجرورًا بحرفٍ فلا يُحذَف إلَّا إن دخل على الموصول حَرفٌ مثله لفظًا ومعنًى، واتفق العامل فيهما مادة، نحو: (مَرَرتُ بِالَّذِي مَرَرتَ بِهِ)، أو (أَنتَ مَارٌّ بِهِ)، فيجوز حذف الهاء، فتقول: (مَرَرتُ بِالَّذِي مَرَرتَ)، قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[المؤمنون:٣٣]، أي: منه، وتقول: (مَرَرتُ بالَّذِي أَنتَ مَارٌّ)، أي: به، ومنه قوله:

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أي: أنت بائح به. فإن اختلف الحرفان لم يَجُز الحذف، نحو: (مَرَرتُ بِالَّذِي غَضِبتَ عَلَيهِ)، فلا يجوز حذف (عَلَيهِ)، وكذلك: (مَرَرتُ بِالَّذِي مَرَرت بِهِ عَلَى زَيدٍ)، فلا يجوز حذف (بِهِ) منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية. وإن اختلف العاملان لم يَجُز الحذف أيضًا، نحو: (مَرَرتُ بالَّذِي فَرِحتَ بِهِ)، فلا يجوز حذف (بِهِ).

وهذا كله هو المُشَار إليه بقوله: (كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) المَوْصُولَ جَرْ)، أي: كذلك يُحذَف الضمير الذي جُرَّ بمثل مَا جُرَّ الموصول به، نحو: (مَرَرتُ بِالَّذِي مَرَرتَ فَهوَ بَر)، أي: الذي مَرَرت بِهِ، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦- (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ... فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)

اختلف النحويُّون في حرف التعريف في: (الرَّجُلِ) ونحوه، **فقال الخليل**: المُعرِّف هو (أَلْ)، **وقال سيبويه**: هو اللَّام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قَطعٍ، وعند سيبويه همزة وَصلٍ اجتُلِبت للنطق بالساكن.

والألف واللام المعرفة تكون للعهد، كقولك: (لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكرَمْتُ الرَّجُلَ)، وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۞ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل:١٥-١٦]، ولاستغراق الجنس، نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[العصر:٢]، **وعلامتها**: أن يَصلُح موضعها (كُلُّ)، ولتعريف الحقيقة، نحو: (الرَّجُل خَيرٌ مِنَ المَرأَةِ)، أي: هذه الحقيقة خَيرٌ من هذه الحقيقة.

و(**النَّمَطُ**): ضَربٌ من البُسُط، والجمع: (أَنمَاطٌ)، مثل: (سَبَب) و(أَسْبَاب)، والنَّمَط أيضًا: الجماعةُ من الناس الذين أمرهم واحد، كذا قاله الجوهري.

١٠٧- **وَقَــدْ تُــزَادُ لَازِمًــا كَ(الــلَّاتِ) وَ(الْآنَ) وَ(الَّــذِينَ) ثُــمَّ (الــلَّاتِ)**

١٠٨- **وَلِاضْــطِرَارٍ كَ(بَنَــاتِ الْأَوْبَــرِ) كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي)**

ذكر المصنف في هذين البيتين أنَّ الألف واللام تأتي زائدة، وهي في زيادتها على قسمين: **لازمة**، وغير **لازمة**.

ثم مثَّل الزائدة اللازمة بـ(اللَّاتِ)، وهو اسمُ صَنَمٍ كان بمكَّة، وبـ(الآنَ)، وهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الفتح، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه: فذهب قومٌ إلى أنها لتَعريفِ الحضور، كما في قولك: (مَرَرتُ بِهَذَا الرَّجُلِ)؛ لأنَّ قولك: (الآن) بمعنى: هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدةً، وذهب قومٌ -منهم المصنف- إلى أنها زائدة، وهو مبني؛ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومثَّل أيضًا بـ(الَّذِينَ)، و(اللَّاتِ)، والمراد بهما: ما دخل عليه (أل) من الموصولات، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ(أل) إن كانت فيه، نحو: (الَّذِي)، فإن لم تكن فيه فبنِيَّتِها، نحو: (مَنْ)، و(مَا)، إلَّا (أَيًّا) فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب: لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حذفها في قراءة من قرأ: ﴿صِرَٰطَ لَذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[الفاتحة:٧] فلا يدل على أنها زائدة؛

إذ يحتمل أن تكون حُذفَت شذوذًا [في الاستِعمالِ] وإن كانت معرَّفة، كما حُذِفَت من قولهم: (سَلَامُ عَلَيكُمْ) من غير تنوين، يريدون: السَّلامُ عَليكُم.

وأما الزائدة غير اللازمة: فهي الداخلة اضطرارًا على العَلَم، كقولهم في (بَنَاتِ أَوْبَرَ) -عَلَم لضَربٍ من الكمأة-: (بَنَاتُ الأَوبَرِ)، ومنه قوله:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوبَرِ(١)

والأصل: (بَنَات أَوبَرَ)، فزيدت الألف واللام، وزعم المبرد أن (بَنَاتِ أَوبَرَ) ليس بِعَلَم، فالألف واللام عنده غير زائدة. ومنه الداخلة اضطرارًا على التمييز، كقوله:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والأصل: (وَطِبتَ نَفسًا)، فزاد الألف واللام، وهذا بناءً على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة، وإلى هذين البيتين اللَّذَينِ أنشدناهما أشار المصنف بقوله: كَ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)، وقوله: وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي).

١٠٩- وَبَعْضُ الاَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠- كَ(الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ) ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ذكر المصنف فيما تقدَّم أن الألف واللَّام تكون مُعرِّفة، وتكون زائدة، وقد تقدَّم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون لِلَمحِ الصفة، والمراد بها: الداخلة على ما سُمِّي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول (أل) عليه، كقولك في (حَسَن): (الحَسَنُ)، وأكثر ما تَدخُل على المنقول من صِفَةٍ، كقولك في (حَارِثٍ): (الحَارِثُ)، وقد تدخل على المنقول من مَصدَرٍ، كقولك في (فَضْلٍ): (الفَضْلُ)، وعلى المنقول من اسمِ جِنسٍ غير مَصدَرٍ، كقولك في (نُعْمَانَ): (النُّعمَانُ)، وهو في الأصل

(١) وهي: نَبتَةٌ صَغيرَة رديئة الطَّعم تشبه الكمأة، والكمأة: نبت في البادية له ثَمَر يُجنَى.

من أسماء الدَّم، فيجوز دخول (أل) في هذه الثلاثة نظرًا إلى الأصل، وحذفها نظرًا إلى الحال. وأشار بقوله: (لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا): إلى أن فائدة دخول الألف واللام: الدلالةُ على الالتفات إلى ما نُقِلَت عنه من صِفةٍ أو ما في معناها.

وحاصله: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سُمِّي به تفاؤلًا بمعناه أَتَيتَ بالألف واللام؛ للدلالة على ذلك، كقولك: (الحَارِث)، نظرًا إلى أنه إنما سُمِّي به للتفاؤل، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُث، وكذا كل ما دلَّ على معنى وهو مما يُوصَف به في الجملة، كـ(فَضْل) ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرتَ إلى كونه علمًا لم تُدخِل الألف واللام، بل تقول: (فَضْلٌ)، و(حَارِثٌ)، و(نُعمَانٌ)، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يُستَفَاد بدونهما، فليستا بزائدتين خلافًا لمن زعم ذلك، وكذلك أيضًا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات يُنزَّل على الحالتين اللَّتَينِ سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصلُ جِيءَ بالألف واللام، وإن لم يُلمَحْ لم يُؤتَ بهما.

١١١- **وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ ... مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ(الْعَقَبَهْ)**

١١٢- **وَحَذْفُ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ**

من أقسام الألف واللام: أنها تكون للغلبة، نحو: (المَدِينَة)، و(الكِتَاب)، فإن حقَّهما الصدق على كلِّ مدينة وكلِّ كتاب، لكن غلبت (المَدِينَة) على مَدِينَة الرسول ﷺ، و(الكِتَاب) على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أُطلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام: أنها لا تُحذَف إلا في النداء، أو الإضافة، نحو: (يَا صَعِقُ) في (الصَّعِقِ)، و(هذه مدينة رسول الله ﷺ)، وقد تُحذَف في غيرهما شذوذًا، سُمِع من كلامهم: (هَذَا عَيُّوقُ طَالِعًا)، والأصل: (العَيُّوقُ)، وهو اسمُ نَجمٍ.

وقد يكون العَلَمُ بالغلبةِ أيضًا مضافًا، كـ(ابْنِ عُمَرَ)، و(ابْنِ عَبَّاسٍ)، و(ابْنِ مَسعُودٍ)، فإنه غَلَبَ على العبادلة دون غيرهم من أولادهم وإن كان حقُّه الصدق

عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أُطلِقَ (ابْن عُمَرَ) لا يُفهَم منه غيرُ عبدالله، وكذا (ابْنُ عَبَّاسٍ) و(ابْنُ مَسعُودٍ) رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء ولا في غيره، نحو: (يَا ابْنَ عُمَرَ).

الابْتِدَاءُ

١١٣- مُبْتَـدَأٌ: (زَيْـدٌ)، وَ(عَـاذِرٌ): خَـبَرْ   إِنْ قُلْتَ: (زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ)

١١٤- وَأَوَّلٌ مُبْتَـــدَأٌ، وَالثَّـــانِي   فَاعِــلٌ اغْنَــى فِي: (أَسَــارٍ ذَانِ؟)

١١٥- وَقِـسْ، وَكَاسْـتِفْهَامٍ النَّفْـيُ، وَقَـدْ   يَجُـوزُ نَحْـوُ: (فَـائِزٌ أُولُـو الرَّشَـدْ)

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: **مبتدأ له خبر**، و**مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر**: فمثال الأول: (زَيدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)، والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفًا مشتملًا على ما يُذكَر في القسم الثاني، فـ(زَيدٌ): مبتدأ، و(عَـاذِرٌ): خبره، و(مَنِ اعْتَذَرَ): مفعول لـ(عَاذِرٍ). ومثال الثاني: (أَسَارٍ ذَانِ؟): فالهمزة: للاستفهام، و(سَارٍ): مبتدأ، و(ذَانِ): فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر.

ويُقاسُ على هذا ما كان مثله، وهو كل وَصفٍ اعتمد على استفهام أو نفي، نحو: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟)، و(مَا قَائِمٌ الزَّيدَانِ)، فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلَّا الأخفش، ورَفَعَ [-أي: الوصف-] فاعلًا ظاهرًا -كما مُثِّل- أو ضميرًا منفصلًا، نحو: (أَقَائِمٌ أَنتُمَا؟)، وتَمَّ الكلامُ به، فإن لم يَتِم به الكلام لم يكن مبتدأ، نحو: (أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيدٌ؟)، فـ(زَيدٌ): مبتدأ مؤخَّر، و(قَائِمٌ): خبر مقدم، و(أَبَوَاهُ): فاعل بـ(قَائِم)، ولا يجوز أن يكون (قَائِمٌ) مبتدأً؛ لأنه لا يَستَغنِي بفاعله حينئذ؛ إذ لا يُقالُ: (أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ؟) فيتم الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف

مبتدأً إذا رفع ضميرًا مستترًا؛ فلا يقال في (مَا زَيدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ): إنَّ (قَاعِدًا) مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل على أن في المسألة خلافًا.

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف -كما مُثِّل- أو بالاسم، كقولك: (كَيفَ جَالِسٌ العُمَرَانِ؟)[1]، وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف -كما مُثِّل- أو بالفعل، كقولك: (لَيسَ قَائِمٌ الزَّيدَانِ)، فـ(لَيْسَ): فِعلٌ مَاضٍ ناقص، و(قَائِمٌ): اسمه، و(الزَّيدَانِ): فاعل سدَّ مسدَّ خبرِ (لَيْسَ)، وتقول: (غَيرُ قَائِمٍ الزَّيدَانِ)، فـ(غَيرُ): مبتدأ، و(قَائِمٍ): مخفوض بالإضافة، و(الزَّيدَانِ): فاعل بـ(قَائِم) سدَّ مسدَّ خبر (غَيرُ)؛ لأن المعنى: (مَا قَائِمٌ الزَّيدَانِ)، فعُومِل (غَيرُ قَائِمٍ) معاملة (مَا قَائِمٌ)، ومنه قوله:

غَـــيْرُ لَاهٍ عِـــدَاكَ فَـــاطَّرِحِ اللَّهْـــ ... ـــوَ وَلَا تَغْـــتَرِرْ بِعَـــارِضِ سَـــلْمِ

فـ(غَيرُ): مبتدأ، و(لَاهٍ): مخفوض بالإضافة، و(عِدَاكَ): فاعل بـ(لَاهٍ) سدَّ مسدَّ خبر (غَيرُ)، ومثله قوله:

غَـــيْرُ مَأْسُـــوفٍ عَـــلَى زَمَـــنٍ ... يَنْقَـــضِي بِـــالْهَمِّ وَالحَـــزَنِ

فـ(غَيرُ): مبتدأ، و(مَأْسُوفٍ): مخفوض بالإضافة، و(عَلَى زَمَنٍ): جار ومجرور في موضع رفع بـ(مَأْسُوفٍ)؛ لنيابته مناب الفاعل، وقد سدَّ مسدَّ خبر (غَيرُ)، وقد سَأَلَ أَبُو الفتح بن جني[2] ولَدَه عن إعراب هذا البيت، فارْتَبَكَ في إعرابه.

ومذهب البصريين -إلَّا الأخفش- أن هذا الوصف لا يكون مبتدأً إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيُّون إلى عدم اشتراط ذلك؛ فأجازوا: (قَائِمٌ الزَّيدَانِ)، فـ(قَائِمٌ): مبتدأ، و(الزَّيدَانِ): فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، وإلى

---

(١) الإعراب: كَيفَ: اسم استفهام في محل نصب حال. جَالِسٌ: مبتدأ. العُمَرَانِ: فاعل سد مسد الخبر.

(٢) وهو: عُثْمَانُ بنُ جِنِّي أَبُو الفَتْحِ المَوْصِلِيُّ، إِمَامُ العَرَبِيَّة، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ. لَزِمَ أَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ دَهْرًا، وَسَافَرَ مَعَهُ حَتَّى بَرَعَ وَصَنَّفَ، وَسَكَنَ بَغْدَاد، وَتَخَرَّجَ بِهِ الكِبَار. «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧).

هذا أشار المصنف بقوله: وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)، أي: وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأً من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، وزعم المصنف أن سيبويه[(١)] يُجِيزُ ذلك على ضَعفٍ، ومما ورد منه قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالَا

فـ(خَيرٌ): مبتدأ، و(نَحْنُ): فاعل سد مسد الخبر، ولم يَسبِق (خَيرٌ) نفي ولا استفهام، وجُعِل من هذا قوله:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فـ(خَبِيرٌ): مبتدأ، و(بَنُو لِهْبٍ): فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

١١٦- **وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ**

الوصف مع الفاعل إمَّا أن يتطابقا إفرادًا، أو تَثنيةً، أو جَمعًا، أو لا يتطابقَا، وهو قسمان: **ممنوع**، و**جائز**.

فإن تطابقا إفرادًا -نحو: (أَقَائِمٌ زَيدٌ؟)- جاز فيه وجهان: **أحدهما**: أن يكون الوصف مبتدأً، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. **والثاني**: أن يكون ما بعده مبتدأً مؤخرًا، ويكون الوصف خبرًا مقدمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[مريم:٤٦]، فيجوز أن يكون ﴿أَرَاغِبٌ﴾: مبتدأ، و﴿أَنتَ﴾: فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ويحتمل أن يكون ﴿أَنتَ﴾ مبتدأ مؤخرًا، و﴿أَرَاغِبٌ﴾ خبرًا مقدمًا، والأول في هذه الآية أَولَى؛ لأن قوله: ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ معمول لـ(رَاغِب)، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأنَّ ﴿أَنتَ﴾ -على هذا التقدير- فاعل لـ(رَاغِب)، فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن ﴿أَنتَ﴾ أجنبي من (رَاغِب) على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ؛

(١) هو: أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر الفارسي ثم البصري. إمام النحو، حجة العرب. تُوفِّي سنة ثمانين ومائة بعد الهجرة. "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٣٥١).

فليس لـ(رَاغِب) عمل فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقا تثنيةً -نحو: (أَقَائِمَانِ الزَّيدَانِ؟)- أو جمعًا -نحو: (أَقَائِمُونَ الزَّيدُونَ)- فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدَّم، وهذا معنى قول المصنف: (وَالثَّانِ مُبْتَدًا، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ...) إلى آخر البيت، أي: والثاني -وهو ما بعد الوصف- مبتدأٌ، والوصف خبر عنه مقدَّم عليه إن تطابقَا في غير الإفراد وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابقَا: وهو قسمان: ممتنع، وجائز كما تقدم، فمثال الممتنع: (أَقَائِمَانِ زَيدٌ؟)، و(أَقَائِمُونَ زَيدٌ؟)، فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟)، و(أَقَائِمٌ الزَّيدُونَ؟)، وحينئذ يتعيَّن أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

١١٧- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرَّدًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها. **واحتُرِزَ بـ(غَيرِ الزَّائِدَة)**: من مثل: (بِحَسْبِكَ دِرهَمٌ)، فـ(بِحَسبِكَ): مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرَّد عن الزائدة؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة. **واحتُرِزَ بـ(شِبهِهَا)**: من مثل: (رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ)، فـ(رَجُل): مبتدأ، و(قَائِمٌ): خبره، ويدل على ذلك رَفعُ المعطوف عليه، نحو: (رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَامرَأَةٌ).

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه ﵀، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي، وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وقيل: ترافعا، ومعناه: أن الخبر

رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر، وأعدل هذه المذاهب: مذهب سيبويه وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

١١٨- وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الْفَائِدَهْ ... كَ(اللهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَهْ)

عَرَّف المصنفُ الخبر بأنه الجُزءُ المكمل للفائدة، ويَرِدُ عليه الفاعل، نحو: (قَامَ زَيدٌ)، فإنه يصدق على (زيد) أنه الجزء المتم للفائدة. وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة، ولا يَرِد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة، وخلاصة هذا: أنه عرَّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًّا بالمعرَّف دون غيره.

١١٩- وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

١٢٠- وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَ(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)

ينقسم الخبر إلى مُفرَد وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد. **فأما الجملة**: فإمَّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى، أو لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله: (حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ)، والرابط: **إمَّا ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ**، نحو: (زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ)، وقد يكون الضمير مقدرًا، نحو: (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرهَمٍ)، التقدير: مَنوانِ مِنهُ بدرهم. **أو إشارةٌ إلى المبتدأ**، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦] في قراءة من رفع الـ(لباس). **أو تكرارُ المبتدأ بلفظه**، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[الحاقة:١-٢]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[القارعة:١-٢]، وقد يُستعمَل في غيرها، كقولك: (زَيدٌ مَا زَيدٌ)، أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: (زَيدٌ نِعمَ الرَّجُلُ).

وإن كانت الجملةُ الواقعةُ خبرًا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، وهذا

معنى قوله: (وَإِنْ تَكُنْ...) إلى آخر البيت، أي: وإن تكن الجملة إياه -أي: المبتدأ- في المعنى اكتفى بها عن الرابط، كقوله: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)، فـ(نطقي): مبتدأ أول، والاسم الكريم: مبتدأ ثان، و(حَسْبِي): خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنَى عن الرابط؛ لأن قولك: (اللهُ حَسْبِي) هو معنى (نُطْقِي)، وكذلك: (قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

١٢١- **وَالْمُفْــــرَدُ الجَامِــــدُ فَـــــارِغٌ، وَإِنْ يُشْــتَقَّ فَهْــوَ ذُو ضَــمِيرٍ مُسْــتَكِنْ**

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة، **وأما المفرد**: فإمَّا أن يكون جامدًا، أو مشتقًّا.

فإن كان جامدًا: فذكر المصنف أنه يكون فارغًا من الضمير، نحو: (زَيدٌ أَخُوكَ)، وذهب الكِسَائِيُّ والرُّمَّانِي وجماعة إلى أنه يتحمَّل الضمير، والتقدير عندهم: (زَيدٌ أَخُوكَ هُوَ)، وأما البصريون: فقالوا: إمَّا أن يكون الجامد متضمنًا معنى المشتق، أو لا، فإن تضمن معناه -نحو: (زَيدٌ أَسَدٌ)، أي: شجاع- تحمَّل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمَّل الضمير كما مُثِّل.

وإن كان مُشتقًّا: فذكر المصنف أنه يتحمَّل الضمير، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ)، أي: هو، هذا إذا لم يَرفَع ظاهرًا، وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل، كـ(اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل)، فأما ما ليس جاريًا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمَّل ضميرًا، وذلك كأسماء الآلة، نحو: (مِفْتَاح)، فإنه مشتق من الفتح، ولا يتحمَّل ضميرًا، فإذا قلت: (هَذَا مِفتَاحٌ) لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة (مَفْعَل) وقُصِد به الزمان أو المكان، كـ(مَرمَى)، فإنه مشتق من (الرَّمْي)، ولا يتحمَّل ضميرًا، فإذا قلت: (هَذَا مَرْمَى زَيدٍ) -تُرِيدُ مكانَ رَميِهِ أو زَمَانَ رَميِه- كان الخبر مشتقًّا ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمَّل المشتقُّ الجاري مجرى الفعل الضميرَ إذا لم يَرفَع ظاهرًا، فإن رَفَعَه لم يتحمَّل ضميرًا، وذلك نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ غُلَامَـاهُ)، فـ(غُلَامَـاهُ): مرفوع بـ(قَـائِم)، فلا

يتحمَّل ضميرًا.

وَحَاصِلُ مَا ذُكِرَ: أن الجامد يتحمَّل الضمير مطلقًا عند الكوفيين، ولا يتحمَّل ضميرًا عند البصريين إلَّا إن أُوِّلَ بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمَّل الضميرَ إذا لم يَرفع ظاهرًا وكان جاريًا مجرى الفعل، نحو: (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، أي: هُوَ، فإن لم يكن جاريًا مجرى الفعل لم يتحمَّل شيئًا، نحو: (هَذَا مِفْتَاحٌ)، و(هَذَا مَرْمَى زَيدٍ).

١٢٢- **وَأَبْرِزَنْــهُ مُطْلَقًــا حَيْــثُ تَــلَا مَــا لَــيْسَ مَعْنَــاهُ لَــهُ مُحَصَّــلَا**

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضميرُ فيه، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ)، أي: هو، فلو أَتَيتَ بعد المشتق بـ(هُوَ) ونحوِه وأبرزتَه فقلتَ: (زَيدٌ قَائِمٌ هُوَ) فقد جوَّز سيبويه فيه وجهَين: **أحدهما:** أن يكون (هُوَ) تأكيدًا للضمير المستتر في (قَائِم)، **والثاني:** أن يكون فاعلًا بـ(قَائِم).

هذا إذا جرى على من هو له، فإن جرى على غير من هو له -وهو المراد بهذا البيت- وجب إبرازُ الضمير، سواء أُمِنَ اللَّبسُ أو لم يُؤمَن، فمثال ما أُمِنَ فيه اللبس: (زَيدٌ هِندٌ ضَارِبُهَا هُوَ)، ومثال ما لم يُؤمَن فيه اللَّبس لولا الضمير: (زَيدٌ عَمرٌو ضَارِبُهُ هُوَ)، فيجب إبرازُ الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)، أي: سواء أُمِن اللبس أو لم يُؤمَن، وأما الكوفيون: فقالوا: إن أُمِن اللَّبس جاز الأمران كالمثال الأول، وهو: (زَيدٌ هِندٌ ضَارِبُهَا هُوَ)، فإن شئت أَتَيتَ بـ(هُوَ)، وإن شِئتَ لم تَأتِ به، وإن خِيفَ اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني؛ فإنك لو لم تَأتِ بالضمير فقلتَ: (زَيدٌ عَمرٌو ضَارِبُهُ) لاحتمل أن يكون فاعلُ الضَّرب زَيدًا وأن يكون عمرًا، فلما أتيت بالضمير فقلتَ: (زَيدٌ عَمرٌو ضَارِبُهُ هُوَ) تعيَّن أن يكون (زَيدٌ) هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهبَ البصريين، ولهذا قال: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)، يعني: سواء خِيفَ اللَّبس أو لم يُخَفْ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب

الكوفيِّين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمِن هذا قول الشاعر:

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير: بَانُوهَا هُمْ، فحُذِف الضمير؛ لأَمْنِ اللَّبس.

١٢٣- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرْ)

تقدَّم أن الخبر يكون مفردًا، ويكون جملةً، وذكر المصنِّف في هذا البيت أنه يكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (زَيدٌ عِندَكَ)، و(زَيدٌ فِي الدَّارِ)، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف [على الأصح]، وأجاز قوم -منهم المصنف- أن يكون ذلك المحذوف اسمًا أو فِعلًا، نحو: (كَائِنٌ)، أو (اسْتَقَرَّ)، فإن قدَّرتَ (كَائِنًا) كان من قَبِيلِ الخبر بالمفرد، وإن قدَّرتَ (استَقَرَّ) كان من قَبِيلِ الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا: فذهب الأخفش إلى أنه من قَبِيلِ الخبر بالمفرد، وأن كُلًّا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسمُ فَاعِلٍ، والتقدير: (زَيدٌ كَائِنٌ عِندَكَ)، أو (مُسْتَقِرٌّ عِندَكَ)، أو(فِي الدَّارِ)، وقد نُسِبَ هذا لسيبويه. وقيل: إنهما من قَبِيلِ الجملة، وإنَّ كُلًّا منهما متعلق بمحذوفٍ هو فِعلٌ، والتقدير: (زَيدٌ استَقَرَّ -أو يَسْتَقِرُّ- عِندَكَ)، أو (فِي الدَّارِ)، ونُسِب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضًا.

وقيل: يجوز أن يُجعَلَا من قَبِيلِ المفرد، فيكون المقدَّر: (مُستقرًّا) ونحوه، وأن يُجعَلَا من قَبِيلِ الجملة، فيكون التقدير: (استَقَرَّ) ونحوه، وهذا ظاهرُ قولِ المصنف: نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرْ). وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كُلًّا من الظرف والمجرور قِسمٌ برأسه، وليس من قَبِيلِ المفرد ولا من قَبِيلِ الجملة، نَقَلَ عَنهُ هذا المذهب تلميذُه أبو علي الفارسي في "الشيرازيات"، والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذًا، كقوله:

لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وَقعَا خبرًا كذلك يجب حذفه إذا وَقَعَا صفة، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِندَكَ)، أو (فِي الدَّارِ)، أو حالًا، نحو: (مَرَرتُ بزَيدٍ عِندَكَ)، أو (فِي الدَّارِ)، أو صلة، نحو: (جَاءَ الَّذِي عِندَكَ)، أو (فِي الدَّارِ)، لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلًا، والتقدير: (جَاءَ الَّذِي استَقَرَّ عِندَكَ)، أو (فِي الدَّارِ)، وأما الصفة والحال: فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

١٢٤- وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

ظَرفُ المكان يقع خبرًا عن الجثة، نحو: (زَيدٌ عِندَكَ)، وعن المعنى، نحو: (القِتَالُ عِندَكَ)، وأمَّا ظرف الزمان فيقع خبرًا عن المعنى منصوبًا أو مجرورًا بـ(في)، نحو: (القِتَالُ يَومَ الجُمُعَةِ، أو فِي يَومِ الجُمُعَةِ)، ولا يقع خبرًا عن الجثة، قال المصنف: إلَّا إذا أفاد، نحو: (اللَّيلَةَ الهِلَالُ، والرُّطَبُ شَهْرَي رَبِيعٍ)، فإن لم يُفِد لم يقع خبرًا عن الجثة، نحو: (زَيدٌ اليَومَ)، وإلى هذا ذهب قومٌ منهم المصنف، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقًا، فإن جاء شيء من ذلك يُؤوَّل، نحو قولهم: (اللَّيلَةَ الهِلَالُ)، و(الرُّطَبُ شَهْرَي رَبِيعٍ)، التقدير: طُلُوعُ الهلالِ اللَّيلَة، ووُجودُ الرُّطَب شَهرَي ربيع، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم -منهم المصنف- إلى جواز ذلك من غير شذوذ، لكن بشرط أن يفيد، كقولك: (نَحنُ فِي يَومٍ طَيِّبٍ)، و(فِي شَهرٍ كَذَا)، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا)، فإن لم يُفِد امتنع، نحو: (زَيدٌ يَومَ الجُمُعةِ).

١٢٥- وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَـ(عِنْدَ زَيدٍ نَمِرَهْ)

١٢٦- وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَا) وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

١٢٧- وَ(رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تُفِيدَ.

وتَحصُلُ الفَائِدَةُ بِأَحَدِ أُمُورٍ ذَكَرَ المُصَنِّفُ مِنهَا سِتَّةً:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، و(عِندَ زَيدٍ نَمِرَةٌ)، فإن تقدَّم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: (قَائِمٌ رَجُلٌ). **الثاني:** أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: (هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟). **الثالث:** أن يتقدم عليها نفي، نحو: (مَا خِلٌّ لَنَا). **الرابع:** أن تُوصَف، نحو: (رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِندَنَا). **الخامس:** أن تكون عاملةً، نحو: (رَغبَةٌ فِي الخَيرِ خَيرٌ). **السادس:** أن تكون مضافة، نحو: (عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ). هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب.

وقد أَنْهَاهَا غيرُ المصنف إلى نيف وثلاثين موضعًا، وأكثر من ذلك، فذكر هذه الستة المذكورة. **والسابع:** أن تكون شرطًا، نحو: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ). **الثامن:** أن تكون جوابًا، نحو أن يقال: (مَنْ عِنْدَكَ؟)، فتقول: (رَجُلٌ)، التقدير: رَجلٌ عِندِي. **التاسع:** أن تكون عامة، نحو: (كُلٌّ يَمُوتُ). **العاشر:** أن يُقصَد بها التنويع، كقوله:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوبٌ أَجُرْ

فقوله: (ثَوبٌ): مبتدأ، و(لَبِسْتُ): خبره، وكذلك: (ثَوْبٌ أَجُر). **الحادي عشر:** أن تكون دعاء، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾[الصافات:١٣٠]. **الثاني عشر:** أن يكون فيها معنى التعجب، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا!). **الثالث عشر:** أن تكون خَلَفًا من موصوف، نحو: (مُؤمِنٌ خَيرٌ مِنْ كَافِرٍ). **الرابع عشر:** أن تكون مصغرة، نحو: (رُجَيلٌ عِندَنَا)؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: (رَجُلٌ حَقِيرٌ عِندَنَا). **الخامس عشر:** أن تكون في معنى المحصور، نحو: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)، و(شَيْءٌ جَاءَ بِكَ)، التقدير: ما أَهَرَّ ذا نَابٍ إلَّا شَرٌّ، وما جاء بك إلا شيءٌ على أحد القولين، والقول الثاني: أن التقدير: شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذا نابٍ، وشيءٌ عظيمٌ جاء بكَ، فيكون داخلًا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفًا؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا، وهو ههنا مقدَّر. **السادس عشر:** أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: (زَيدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ). **الثامن عشر**: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: (تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ). **التاسع عشر**: أن يُعطَف عليها موصوف، نحو: (رَجُلٌ وَامرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ). **العشرون**: أن تكون مُبهَمَةً، كقول امرئ القيس:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

الحادي والعشرون: أن تقع بعد (لَوْلَا)، كقوله:

لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ... لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: (إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ). **الثالث والعشرون**: أن تدخل على النكرة لام الابتداء، نحو: (لَرَجُلٌ قَائِمٌ). **الرابع والعشرون**: أن تكون بعد (كَم) الخبرية، نحو قوله:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعًا، وما لم أذكره منها أسقطته؛ لرجوعه إلى ما ذكرته[(١)]، أو لأنه ليس بصحيح.

١٢٨- **وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا**

---

(١) قال الخُضَرِيُّ رحمه الله في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (١/ ١٩٠):

مُسَوِّغَاتُ ابْتِدَا: مَنْكُورُهُمْ، صِفَةٌ ... عَطْفُ عُمُومٍ وَمَعْنَى الفِعْلِ مَعْ عَمَلِ
حَصْرٌ، وَخَرْقٌ، وَتَنْوِيعٌ حَقِيقَتُهُ ... أَوْ بَدْءُ حَالٍ، جَوَابٌ لِلسُّؤَالِ يَلِي
أَوْ بَعْدَ (لَوْلَا)، وَ(كَمْ)، لَامِ ابْتِدَا، وَإِذَا ... تَقْدِيمِ إِجْبَاره، الإِبْهَامُ فَانْتَهِلِ
كَذَا إِرَادَةُ مَخْصُوصٍ، مُنَاقِضَةٌ ... أَوْ كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنًى فَلَا تَحِلِ

وكل ذلك يرجع إلى التخصيص والتعميم، كما قال أبو حيَّان رحمه الله في منظومته «نهاية الإعراب»:

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ ... يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ؛ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يَحصُل بذلك لَبسٌ أو نحوه على ما سيُبيَّن، فتقول: (قَائِمٌ زَيدٌ)، و(قَائِمٌ أَبُوهُ زَيدٌ)، و(أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيدٌ)، و(فِي الدَّارِ زَيدٌ)، و(عِندَكَ عَمرٌو).

وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيِّين منعُ تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر؛ فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز: (فِي دَارِهِ زَيدٌ)، فنَقلُ المنعِ عن الكوفيين مطلقًا ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث، نَعَم منع الكوفيون التقديم في مثل: (زَيدٌ قَائِمٌ)، و(زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ)، و(زَيدٌ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، والحق الجواز؛ إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله: (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا)، فتقول: (قَائِمٌ زَيدٌ)، ومنه قولهم: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ)، فـ(مَنْ): مبتدأ، و(مَشْنُوءٌ): خبرٌ مقدم. و(قَامَ أَبُوهُ زَيدٌ)، ومنه قوله:

قَـدْ ثَكِلَـتْ أُمُّـهُ مَـنْ كُنْـتَ وَاحِـدَهُ وَبَــاتَ مُنْتَشِــبًا فِي بُــرْثُنِ الْأَسَــدِ

فـ(مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ): مبتدأ مؤخر، و(قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ): خبر مقدم. و(أَبُوهُ مُنطَلِقٌ زَيدٌ)، ومنه قوله:

إِلَى مَلِـكٍ مَــا أُمُّــهُ مِــنْ مُحَــارِبٍ أَبُــوهُ وَلَا كَانَــتْ كُلَيْــبٌ تُصَــاهِرُهْ

فـ(أَبُوهُ): مبتدأ مؤخر، و(مَـا أُمُّـهُ مِـنْ مُحَـارِبٍ): خبر مقدم. ونَقَل الـشَّريفُ أبو السعادات هبةُ الله بن الشَّجريِّ الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

١٢٩- فَامْنَعْـهُ حِـينَ يَسْـتَوِي الْجُـزْءَانِ عُرْفًـا وَنُكْـرًا عَـادِمَي بَيَـانِ

١٣٠- كَـذَا إِذَا مَـا الْفِعْـلُ كَـانَ الْخَـبَرَا أَوْ قُصِـدَ اسْـتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـرَا

١٣١- أَوْ كَـانَ مُسْـنَدًا لِـذِي لَامِ ابْتِـدَا أَوْ لَازِمِ الصَّـدْرِ كَـ(مَـنْ لِي مُنْجِـدَا)

ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ثلاثة أقسام: قِسمٌ يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقِسمٌ يَجِب فيه تأخير الخبر، وقِسمٌ يجب فيه تقديم الخبر، فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسةَ مواضع:

الأَوَّلُ: أن يكون كُلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً، أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّن للمبتدأ من الخبر، نحو: (زَيدٌ أَخُوكَ)، و(أَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوِه؛ لأنك لو قدمتَه فقلت: (أَخُوكَ زَيدٌ)، و(أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ) لكان المقدَّم مبتدأً، وأنت تريد أن يكون خبرًا من غير دليل يدل عليه، فإن وُجِد دليلٌ يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز، كقولك: (أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ)، فيجوز تقدم الخبر وهو (أَبُو حَنِيفَةَ)؛ لأنه معلوم أنَّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فقوله: (بَنُونَا): خبر مقدم، و(بَنُو أَبْنَائِنَا): مبتدأ مؤخَّر؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

وَالثَّانِي: أن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا، نحو: (زَيدٌ قَامَ)، فـ(قَامَ) وفاعله المقدر: خبر عن (زيد)، ولا يجوز التقديم؛ فلا يقال: (قَامَ زَيدٌ) على أن يكون (زيد) مبتدأً مؤخرًا، والفعل خبرًا مقدَّمًا، بل يكون (زيد) فاعلًا لـ(قَامَ)، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعًا لظاهر -نحو: (زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ)- جاز التقديم، فتقول: (قَامَ أَبُوهُ زَيدٌ)، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك.

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعلُ ضميرًا بارزًا، نحو: (الزَّيدَانِ قَامَا)، فيجوز أن تقدم الخبر، فتقول: (قَامَا الزَّيدَانِ)، ويكون (الزَّيدَانِ) مبتدأً مؤخرًا، و(قَامَا): خبرًا مقدَّمًا، ومنع ذلك قومٌ؛ [خَوفَ الالتباسِ مع لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)].

وإذا عرفت هذا: فقول المصنف: (كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الخَبَرَ) يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقًا، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرًا للمبتدأ مستترًا كما تقدم.

الثَّالِثُ: أن يكون الخبر محصورًا بـ(إِنَّمَا)، نحو: (إِنَّمَا زَيدٌ قَائِمٌ)، أو بـ(إِلَّا)، نحو: (مَا زَيدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، وهو المراد بقوله: (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا)، فلا يجوز تقديم (قَائِم) على (زَيْد) في المثالين، وقد جاء التقديم مع (إِلَّا) شذوذًا، كقول الشاعر:

فَيَـارَبِّ هَـلْ إِلَّا بِـكَ النَّـصْرُ يُرْتَجَـى عَلَـيْهِمْ وَهَـلْ إِلَّا عَلَيْـكَ المُعَـوَّلُ

الأصل: وَهَل المُعَوَّلُ إِلَّا عَلَيكَ، فقدَّم الخبر.

الرَّابِعُ: أن يكون خبرًا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، نحو: (لَزَيدٌ قَائِمٌ)، وهو المشار إليه بقوله: (أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا)، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: (قَائِمٌ لَزَيدٌ)؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذًا، كقول الشاعر:

خَـالِي لَأَنْـتَ وَمَـنْ جَرِيـرٌ خَالُـهُ يَنَـلِ العَـلَاءَ وَيَكْـرُمِ الأَخْـوَالَا

فـ(لَأَنْتَ): مبتدأ مؤخر، و(خَالِي): خبر مقدم.

الخَامِسُ: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، نحو: (مَنْ لِي مُنْجِدًا؟)، فـ(مَنْ): مبتدأ، و(لِي): خبر، و(مُنْجِدًا): حال، ولا يجوز تقديم الخبر على (مَنْ)، فلا تقول: (لِي مَنْ مُنْجِدًا؟).

١٣٢- **وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَـزَمٌ فِيـهِ تَقَـدُّمُ الخَـبَرْ**

١٣٣- **كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينًـا يُخْـبَرُ**

١٣٤- **كَـذَا إِذَا يَسْـتَوْجِبُ التَّصْـدِيرَا كَـ(أَيْـنَ مَـنْ عَلِمْـتُـهُ نَصِـيرَا)**

١٣٥- وَخَــبَرَ المَحْصُــورِ قَــدِّمْ أَبَــدَا كَ(مَــا لَنَــا إِلَّا اتِّبَــاعُ أَحْمَــدَا)

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث، وهو وجوب تقديم الخبر، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأَوَّلُ: أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مسوِّغ إلَّا تقدُّمُ الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو: (عِندَكَ رَجُلٌ)، و(فِي الدَّارِ امْرَأَةٌ)، فَيَجِبُ تقديمُ الخبر هنا؛ فلا تقول: (رَجُلٌ عِندَكَ)، ولا: (امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ)، وأجمع النُّحاةُ والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: (وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ)...) البيت، فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران، نحو: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِندِي)، و(عِندِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ).

الثَّانِي: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: (فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا)، فـ(صَاحِبُهَا): مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى (الدَّار)، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورُتْبةً، وهذا مراد المصنف بقوله: (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ...) البيت، أي: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يُخبَر بالخبر عنه وهو المبتدأ، فكأنه قال: (يَجِبُ تَقديمُ الخَبَرِ إذا عَادَ عَليهِ ضَميرٌ مِن المُبتدَأ)، وهذه عبارةُ ابنِ عصفور في بعض كتبه ["شرح الجمل"]، وليست بصحيحة؛ لأن الضمير في قولك: (فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا) إنما هو عائد على جُزءٍ من الخبر، لا على الخبر؛ فينبغي أن تقدِّر مضافًا محذوفًا في قول المصنف: (عَادَ عَلَيهِ)، التقدير: (كذا إذا عاد على ملابسه)، ثم حذف المضاف -الذي هو (مُلَابِس)- وأُقِيمَ المضاف إليه -وهو الهاء- مقامه، فصار اللفظ: (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيهِ)، ومثل قولك: (فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا) قولُهُم: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثلُهَا زُبدًا)، وقوله:

أَهَابُــكِ إِجْــلَالًا وَمَــا بِــكِ قُــدْرَةٌ عَــلَيَّ وَلَكِــنْ مِــلْءُ عَــينٍ حَبِيبُهَــا

فـ(حَبِيبُهَا): مبتدأ مؤخر، و(مِلْءُ عَينٍ): خبر مقدَّم، ولا يجوز تأخيره؛ لأن

الضمير المتصل بالمبتدأ -وهو (هَا)- عائد على (عَينٍ)، وهو متصل بالخبر، فلو قلت: (حَبِيبُهَا مِلْءُ عَينٍ) عاد الضمير على متأخر لفظًا ورُتْبَةً.

وقد جرى الخلاف في جواز: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيدًا)، مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظًا ورُتْبَةً، ولم يَجْرِ خلافٌ -فيما أَعلَم- في منع: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)، فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر فليُتأمَّل! والفرق بينهما: أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيدًا)، بخلاف مسألة: (فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا)، فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثَّالِثُ: أن يكون الخبر له صدر الكلام، وهو المراد بقوله: (كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا)، نحو: (أَيْنَ زَيدٌ؟)، فـ(زَيدٌ): مبتدأ مؤخر، و(أَيْنَ): خبر مقدم، ولا يؤخَّر، فلا تقول: (زَيدٌ أَينَ؟)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وكذلك: (أَينَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا؟)، فـ(أَيْنَ): خبر مقدَّم، و(مَنْ): مبتدأ مؤخر، و(عَلِمْتَهُ نَصِيرًا): صلة (مَنْ).

الرَّابِعُ: أن يكون المبتدأ محصورًا، نحو: (إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيدٌ)، و(مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيدٌ)، ومثله: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ).

١٣٦- **وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)**

١٣٧- **وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ (دَنِفْ) ... فَ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفْ**

يُحذَف كُلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليلٌ [-كالقرينة الحَاليَّة أو المَقاليَّة-] جوازًا أو وجوبًا، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازًا، فمثال حذف الخبر أن يقال: (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)، فتقول: (زَيدٌ)، التقدير: زَيدٌ عِندَنَا، ومثله -في رأيٍ-: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ)، التقدير: فإذا السَّبُع حَاضِرٌ، قال الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير: نَحنُ بما عندنا رَاضُونَ. ومثال حذف المبتدأ أن يقال: (كَيفَ زَيدٌ؟)،

فتقول: (صَحِيحٌ)، أي: هو صَحِيحٌ، وإن شئت صرَّحت بكُلِّ واحد منهما فقلت: (زَيدٌ عِندَنَا)، و(هُوَ صَحِيحٌ)، ومثله [-أي: في جواز حذف المبتدأ-] قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾[فصلت:٤٦]، أي: مَن عَمِل صالحًا فعملُهُ لنفسه، ومن أساء فإساءتُهُ عليها.

قيل: وقد يُحذَف الجزآن -أعني: المبتدأ والخبر- للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾ [الطلاق:٤]، أي: فعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر، فحُذِف المبتدأ والخبر -وهو (فعِدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهر)- لدلالة ما قبله عليه، وإنما حُذِفَا؛ لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: واللَّائِي لَم يَحِضنَ كَذَلِكَ، وقوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾: معطوف على: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾، والأَولَى أن يمثَّل بنحو قولك: (نَعَمْ) في جواب: (أَزَيدٌ قَائِمٌ؟)؛ إذ التقدير: (نَعَمْ زَيدٌ قَائِمٌ).

١٣٨- وَبَعْدَ (لَـوْلَا) غَالِبًـا حَـذْفُ الخَـبَرْ ... حَـتْمٌ، وَفِي نَـصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرْ

١٣٩- وَبَعْـدَ (وَاوٍ) عَيَّنَـتْ مَفْهُـومَ (مَـعْ) ... كَمِثْـلِ: (كُـلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ)

١٤٠- وَقَبْـلَ حَـالٍ لَا يَكُـونُ خَـبَرَا ... عَـنِ الَّـذِي خَـبَرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

١٤١- كَ(ضَرْبِيَ الْعَبْـدَ مُسِـيئًا)، وَ(أَتَـمْ ... تَبْيِينِـيَ الحَـقَّ مَنُوطًـا بِـالْحِكَمْ)

حَاصِلُ مَا فِي هَذِهِ الأَبْيَاتِ: أنَّ الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع:

الأَوَّلُ: أن يكون خبرًا لمبتدأ بعد (لَولَا) [الامتِنَاعيَّة]، نحو: (لَولَا زَيدٌ لَأَتَيتُكَ)، التقدير: لَولَا زَيدٌ مَوجودٌ لأَتيتُكَ. **واحتَرَزَ بقوله: (غَالِبًا):** عما ورد ذكره فيه شذوذًا، كقوله:

لَـوْلَا أَبُـوكَ وَلَـوْلَا قَبْلَـهُ عُمَـرُ ... أَلْقَـتْ إِلَيْـكَ مَعَـدٌّ بِالمَقَالِيـدِ

ف(عُمَر): مبتدأ، و(قَبْلَهُ): خبر. وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب -من

أن الحذف بعد (لَوْلَا) واجبٌ إلَّا قليلًا- هو طريقةٌ لبعض النحويِّينَ، والطريقة الثانية: أن الحذف واجب دائمًا، وأن ما ورد من ذلك بغير حذفٍ في الظاهر مؤوَّل، والطريقة الثالثة: أن الخبر إمَّا أن يكون كَونًا مطلقًا، أو كَونًا مقيَّدًا، فإن كان كَونًا مطلقًا وجب حذفه، نحو: (لَوْلَا زَيدٌ لَكَانَ كَذَا)، أي: لولا زَيدٌ موجودٌ، وإن كان كَونًا مقيَّدًا: فإمَّا أن يدلَّ عليه دليلٌ، أو لَا، فإن لم يدل عليه دليلٌ وَجبَ ذكره، نحو: (لَولَا زَيدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيتُ)، وإن دلَّ عليه دليلٌ جاز إثباتُه وحذفُه، نحو أن يقال: (هَلْ زَيدٌ مُحسِنٌ إِلَيكَ؟)، فتقول: (لَوْلَا زَيدٌ لَهَلَكْتُ)، أي: لولا زَيدٌ محسِنٌ إليَّ، فإن شِئتَ حذفت الخبر، وإن شئت أثبتَّه، ومنه قول أبي العلاء المَعَرِّي:

يُــذِيبُ الرُّعْــبُ مِنْــهُ كُــلَّ عَضْــبٍ ... فَلَــوْلَا الغِمْــدُ يُمْسِــكُهُ لَسَــالَا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب ["شرح التَّسهِيل"].

المَوْضِعُ الثَّانِي: أن يكون المبتدأ نَصًّا في اليمين، نحو: (لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ)، التقدير: لَعَمرُكَ قَسَمِي، فـ(عَمْرُكَ): مبتدأ، و(قَسَمِي): خبره، ولا يجوز التصريح به. قيل: ومثلُهُ: (يَمِينُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ)، التقدير: يَمِينُ الله قَسَمِي، وهذا لا يتعيَّن أن يكون المحذوف فيه خبرًا؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير: قَسَمِي يَمِينُ الله، بخلاف (لَعَمْرُكَ)، فإن المحذوف معه يتعيَّن أن يكون خبرًا؛ لأنَّ لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقُّها الدخول على المبتدأ. فإن لم يكن المبتدأ نصًّا في اليمين لم يجب حذف الخبر، نحو: (عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ)، التقدير: عَهْدُ الله عَلَيَّ، فـ(عَهْدُ الله): مبتدأ، و(عَلَيَّ): خبره، ولك إثباته وحذفه.

المَوْضِعُ الثَّالِثُ: أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هي نَصٌّ في المعية، نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)، فـ(كُلُّ): مبتدأ، وقوله: (وَضَيْعَتُهُ): معطوف على (كُل)، والخبر محذوف، والتقدير: كُلُّ رَجُل وضَيعتُهُ مُقتَرنَانِ، ويُقدَّر الخبر بعد واو المعية، وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأنَّ معنى: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ): كُلُّ رَجلٍ مَعَ ضَيعتِهِ، وهذا كَلَامٌ تامٌّ

لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في «شرح الإيضاح». فإن لم تكن الواو نصًّا في المعية لم يُحذَف الخبر وجوبًا، نحو: (زَيدٌ وَعَمرٌو قَائِمَانِ).

المَوْضِعُ الرَّابِعُ: أن يكون المبتدأ مصدرًا وبعده حال سدَّت مسدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيُحذَف الخبر وجوبًا؛ لسدِّ الحال مسدَّه، وذلك نحو: (ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا)، فـ(ضَرْبِي): مبتدأ، و(العَبْدَ)، مَعمُولٌ له، و(مُسِيئًا): حال سدَّت مسدَّ الخبر، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: ضَربِي العَبدَ إذا كَانَ مُسيئًا، إذا أردتَ الاستقبال، وإن أردت المضيَّ فالتقدير: ضَربِي العَبدَ إِذْ كان مُسيئًا، فـ(مُسِيئًا): حال من الضمير المستتر في (كَانَ) المفسر بـ(العَبْد)، و(إِذَا كَانَ) أو (إِذْ كَانَ): ظرف زمان نائب عن الخبر.

ونبَّه المصنف بقوله: (وَقَبْلَ حَالٍ): على أن الخبر المحذوف مقدَّر قبل الحال التي سدَّت مسدَّ الخبر كما تقدم تقريره، **واحترَزَ بقوله: (لَا يَكُونُ خَبَرًا)**: عن الحال التي تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش رحمه الله من قولهم: (زَيدٌ قَائِمًا)، فـ(زَيدٌ): مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثَبَتَ قَائِمًا، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا، فتقول: (زَيدٌ قَائِمٌ)، فلا يكون الخبر واجب الحذف، بخلاف: (ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا)، فإنَّ الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: (ضَرْبِي العَبدَ مُسِيءٌ)؛ لأن الضرب لا يُوصَف بأنه مُسِيء؛ [لأن الإساءة من صفات الأعيان، لا من صفات المعاني].

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو: (أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَم)، فـ(أَتَمُّ): مبتدأ، و(تَبيِينِي): مضاف إليه، و(الحَقَّ): مفعول لـ(تَبْيِينِي)، و(مَنُوطًا): حال سدَّت مسدَّ خبر (أَتَم)، والتقدير: أَتَمُّ تَبيِينِي الحق إِذَا كان -أو إِذْ كان- مَنوطًا بالحِكَم.

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذَف فيها المبتدأ وجوبًا، وقد عدَّها في غير

هذا الكتاب أربعة:

الأَوَّلُ: النَّعتُ المقطوع إلى الرفع في مَدحٍ، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الكَرِيمُ)، أو ذَمٍّ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيدٍ الخَبِيثُ)، أو تَرَحُّمٍ، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ المِسكِينُ)، فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوِها وجوبًا، والتقدير: هُو الكَرِيمُ، وهُو الخَبِيثُ، وهُو المِسكِينُ.

المَوْضِعُ الثَّانِي: أن يكون الخبر مَخْصُوصَ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ)، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، و(بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو)، فـ(زَيدٌ) و(عَمْرٌو): خبران لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: هُو زَيدٌ، أي: المَمدُوحُ زَيدٌ، وهُو عَمرٌو، أي: المَذمُومُ عَمرٌو.

المَوضِعُ الثَّالِثُ: ما حكى الفارسيُّ من كلامهم: (فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ)، فـ(فِي ذِمَّتِي): خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحَذفِ، والتقدير: فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم.

المَوْضِعُ الرَّابِعُ: أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل، نحو: (صَبْرٌ جَمِيلٌ)، التقدير: صَبرِي صَبرٌ جَمِيلٌ، فـ(صَبرِي): مبتدأ، و(صَبرٌ جَمِيلٌ): خبره، ثم حُذِفَ المبتدأ -الذي هو (صَبرِي)- وجوبًا.

١٤٢- **وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَ(هُمْ سُرَاةٌ شُعَرَا)**

اخْتَلَفَ النحويُّون في جواز تعدُّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرفِ عَطفٍ، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ): فذهب قوم -منهم المصنف- إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ، نحو: (هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ) -أي: مُزٌّ- أم لم يكونا في معنى خبرٍ واحدٍ كالمثال الأول. وذهب بعضهم [-المَغَارِبَة وابنُ عُصفُور-] إلى أنه لا يتعدد الخبر إلَّا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ، فإن لم يكونا كذلك تعيَّن العطف، فإن جاء من لسانِ العرب شيء بغير عطف قُدِّر له مبتدأٌ آخر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾[البروج:١٤-١٥]، وقول الشاعر:

مَــنْ يَــكُ ذَا بَــتٍّ فَهَــذَا بَتِّــي   مُقَــيِّظٌ مُصَــيِّفٌ مُشَــتِّي

وقوله:

يَنَــامُ بِإِحْــدَى مُقْلَتَيْــهِ وَيَتَّقِــي   بِــأُخْرَى المَنَايَــا فَهْــوَ يَقْظَــانُ نَــائِمُ

وزعم بعضهم [-الفارسي-] أنه لا يتعدَّد الخبر إلَّا إذا كان من جِنسٍ واحدٍ، كأن يكون الخبران -مثلًا- مفردَين، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ)، أو جملتَين، نحو: (زَيدٌ قَامَ ضَحِكَ)، فأما إذا كان أحدهما مفردًا والآخر جملة فلا يجوز ذلك؛ فلا تقول: (زَيدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ)، هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام الْمُعرِبينَ للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[طه:٢٠]، جوَّزوا كون ﴿تَسْعَىٰ﴾ خبرًا ثانيًا، ولا يتعيَّن ذلك؛ لجواز كونه حالًا [أو صِفَة].

(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا

١٤٣- تَرْفَـعُ (كَـانَ) الْمُبْتَـدَا اسْـمًا وَالخَـبَرْ   تَنْصِــبُهُ كَ(كَــانَ سَــيِّدًا عُمَــرْ)

١٤٤- كَ(كَانَ) (ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَــى وَصَــارَ لَــيْسَ زَالَ بَرِحَــا

١٤٥- فَتِــئَ وَانْفَــكَّ) وَهَــذِي الْأَرْبَعَــهْ   لِشِــبْهِ نَفْــيٍ أَوْ لِنَفْــيٍ مُتْبَعَــهْ

١٤٦- وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ(مَـا)   كَ(أَعْـطِ مَـا دُمْـتَ مُصِـيبًا دِرْهَمَـا)

لَّما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي قسمان: **أَفْعَالٌ**، و**حُرُوفٌ**، فالأفعال: (كَانَ) وأخواتُها، وأَفعَالُ المقاربة، و(ظَنَّ) وأخواتُها، والحروف: (مَا) وأخواتُها، و(لَا) التي لنفي الجنس، و(إِنَّ) وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر (كَانَ) وأخواتِها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقًا إلَّا (لَيْسَ)، فذهب الجمهور إلى أنَّها فِعلٌ، وذهب الفارسيُّ -في أحد قولَيهِ- وأبو بَكر بن شُقَير -في أحد

قوليه- إلى أنها حرف، [والراجح مذهب الجمهور؛ لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها]. وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبرَه، ويُسمَّى المرفوع بها: اسمًا لها، والمنصوب بها: خبرًا لها.

وهذه الأفعال قسمان: **منها:** ما يَعمَل هذا العمل بلا شرط، وهي: (كَانَ، وظَلَّ، وبَاتَ، وأَضْحَى، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وصَارَ، ولَيْسَ). **ومنها:** ما لا يَعمَل هذا العمل إلَّا بشرط، وهو قسمان:

أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظًا أو تقديرًا، أو شبه نفي، وهو أربعة: (زَالَ، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ)، فمثال النفي لفظًا: (مَا زَالَ زَيدٌ قَائِمًا)، ومثاله تقديرًا قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٥]، أي: لا تَفتَؤ، ولا يُحذَف النافي معها قياسًا إلَّا بعد القسم كالآية الكريمة، وقد شذَّ الحذف بدون القسم، كقول الشاعر:

وَأَبْــــرَحُ مَـــــا أَدَامَ اللهُ قَـــــوْمِي ... بِحَمْـــــدِ اللهِ مُنْتَطِقًـــــا مُجِيـــــدَا

أي: لا أَبرَحُ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا -أي: صَاحِب نِطَاقٍ وجَوَاد- مَا أَدَامَ اللهُ قَومِي، وعَنَى بذلك: أنه لا يزال مستغنيًا ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حُمِلَ عليه البيت.

ومثال شبه النفي -والمراد به النهي- كقولك: (لَا تَزَلْ قَائِمًا)، ومنه قوله:

صَــاحِ شَــمِّرْ وَلَا تَــزَلْ ذَاكِــرَ المَــوْ ... تِ فَنِسْــــيَانُهُ ضَـــــلَالٌ مُبِـــــينُ

والدعاء، كقولك: (لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيكَ)، وقول الشاعر:

أَلَا يَـا اسْـلَمِي يَـا دَارَ مَـيَّ عَـلَى الْـبِلَى ... وَلَا زَالَ مُـــنْهَلًّا بِجَرْعَائِـــكِ الْقَطْـــرُ

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (وَهَذِي الْأَرْبَعَة...) إلى آخر البيت.

القِسْمُ الثَّانِي: ما يشترط في عمله أن يسبقه (مَـا) المصدرية الظرفيـة، وهو: (دَامَ)،

كقولك: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرهَمًا)، أي: أَعطِ مُدَّة دوامِك مصيبًا درهمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[مريم:٣١]، أي: مُدَّة دوامي حيًّا.

ومعنى (ظَلَّ): اتصافُ المُخبَرَ عنه بالخبر نهارًا. **ومعنى (بَاتَ)**: اتصافه به ليلًا. و**(أَضْحَى)**: اتصافه به في الضُّحى. و**(أَصْبَحَ)**: اتصافه به في الصباح. و**(أَمْسَى)**: اتصافه به في المساء. **ومعنى: (صَارَ)**: التحوُّل من صفةٍ إلى صفةٍ أخرى[(١)]. **ومعنى (لَيْسَ)**: النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: (لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا)، أي: الآن، وعند التقييد بزمنٍ على حسبه، نحو: (لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا غَدًا). **ومعنى (زَالَ) وأخواتها**: ملازمة الخبر المُخبَرَ عنه على حسب ما يقتضيه الحال، نحو: (مَا زَالَ زَيدٌ ضَاحِكًا)، و(مَا زَالَ عَمرٌو أَزْرَقَ العَينَينِ)، **ومعنى (دَامَ)**: بَقِيَ واستمرَّ.

١٤٧- وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا ... إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

هذه الأفعال على قسمين: **أحدهما**: ما يتصرَّف، وهو ما عدا (لَيْسَ) و(دَامَ). **والثاني**: ما لا يتصرف، وهو (لَيْسَ)، و(دَامَ)، فنبَّه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرَّف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع، نحو: (يَكُونُ زَيدٌ قَائِمًا)، قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[البقرة:١٤٣]، والأمر، نحو: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[النساء:١٣٥]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[الإسراء:٥٠]، واسم الفاعل، نحو: (زَيدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ)، وقال الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

---

(١) قال الخُضَرِيُّ ﷺ في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (١/ ٢١٥): وقد جاء مثل (صار) في العمل والمعنى ما جمعته بقولي:

بِمَعْنَى (صَارَ) فِي الأَفْعَالِ عَشْرُ ... تَحَوَّلَ، آضَ، عَادَ، ارْجِعْ لِتَغْنَمْ
وَرَاحَ، غَدَا، اسْتَحَالَ، ارْتَدَّ فَاقْعُدْ ... وَحَارَ، فَهَاكَهَا وَاللهُ أَعْلَمْ

والمصدر كذلك، واختلف الناس في (كَانَ) الناقصة: هل لها مَصدَر، أم لا؟ والصحيح: أن لها مصدرًا، ومنه قوله:

بِبَــذْلٍ وَحِلْــمٍ سَــادَ فِي قَوْمِـهِ الفَتَــى   وَكَوْنُـــكَ إِيَّـــاهُ عَلَيْـــكَ يَسِـــيرُ

وما لا يتصرَّف منها -وهو (دَامَ) و(لَيْسَ)- وما كان النفيُ أو شبهُه شرطًا فيه -وهو (زَالَ) وأخواتها- لا يُستعمَل منه أمرٌ ولا مصدر.

١٤٨- وَفِي جَمِيعِهَـــا تَوَسُّـــطَ الخَـــبَرْ   أَجِـزْ، وَكُـلٌّ سَـبْقَهُ (دَامَ) حَظَـرْ

مُرادُهُ أن أخبارَ هذه الأفعال -إن لم يجب تقديمُها على الاسم ولا تأخيرُها عنه- يجوز توسُّطُها بين الفعل والاسم، فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك: (كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا)، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر؛ لئلَّا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورُتْبَة. ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: (كَانَ أَخِي رَفِيقِي)، فلا يجوز تقديم (رَفِيقِي) على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك؛ لعدم ظهور الإعراب. ومثال ما توسَّط فيه الخبر قولك: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ)، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم:٤٧].

وكذلك سائر أفعال هذا الباب -من المتصرف وغيره- يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور، ونَقَل صَاحِب «الإرشاد» خلافًا في جواز تقديم خبر (لَيْسَ) على اسمها، والصواب جوازه، قال الشاعر:

سَلِي -إِنْ جَهِلْتِ- النَّاسَ عَنَّا وَعَـنْهُمُ   فَلَـــيْسَ سَـــوَاءً عَـــالِمٌ وَجَهُـــولُ

وذكر ابنُ مُعْط أن خبر (دَامَ) لا يتقدَّم على اسمها؛ فلا تقول: (لَا أُصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ)، والصواب جوازه، قال الشاعر:

لَا طِيــبَ لِلْعَــيْشِ مَــا دَامَــتْ مُنَغَّصَــةً   لَذَّاتُـــهُ بِادِّكَـــارِ المَـــوتِ وَالهَـــرَمِ

وأشار بقوله: (وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ): إلى أن كُلَّ العرب -أو كُلَّ النُّحاةِ-

منع سبقَ خبر (دَامَ) عليها، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر (دَامَ) على (مَا) المتصلة بها -نحو: (لَا أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَا دَامَ زَيدٌ)- فمُسَلَّمٌ، وإن أراد أنَّهم منعوا تقديمه على (دَامَ) وحدها -نحو: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيدٌ)، وعلى ذلك حمله ولدُهُ في شرحه- ففيه نظر، والذي يظهر: أنه لا يمتنع تقديم خبر (دَامَ) على (دَامَ) وحدها، فتقول: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيدٌ)، كما تقول: (لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيدًا كَلَّمْتَ).

١٤٩- كَـذَاكَ سَـبْقُ خَـبَرٍ (مَـا) النَّافِيَـهْ ... فَجِـيءْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لَا تَالِيَـهْ

يعني: أنه لا يجوز أن يتقدَّم الخبر على (مَّا) النافية، ويدخل تحت هذا قسمان: **أحدهما**: ما كان النفي شرطًا في عمله، نحو: (مَا زَالَ) وأخواتها، فلا تقول: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيدٌ)، وأجاز ذلك ابنُ كَيسَانَ والنَّحَّاس. **والثاني**: ما لم يكن النفي شرطًا في عمله، نحو: (مَا كَانَ زَيدٌ قَائِمًا)، فلا تقول: (قَائِمًا مَا كَانَ زَيدٌ)، وأجازه بعضهم.

ومفهوم كلامه: أنه إذا كان النفي بغير (مَا) يجوز التقديم، فتقول: (قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيدٌ)، و(مُنطَلِقًا لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو)، ومنعها بعضهم، ومفهوم كلامه أيضًا: جوازُ تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ(مَا)، نحو: (مَا قَائِمًا زَالَ زَيدٌ)، و(مَا قَائِمًا كَانَ زَيدٌ)، ومنعه بعضهم.

١٥٠- وَمَنْعُ سَـبْقِ خَـبَرٍ (لَـيْسَ) اصْـطُفِي ... وَذُو تَمَـامٍ مَـا بِرَفْـعٍ يَكْتَفِـي

١٥١- وَمَـا سِـوَاهُ نَـاقِصٌ، وَالـنَّقْصُ فِي ... (فَتِـئَ) (لَـيْسَ) (زَالَ) دَائِـمًا قُفِـي

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها: فذهب الكوفيون والمُبرِّد والزَّجَّاج وابن السَّرَّاج وأكثرُ المتأخرين -ومنهم المصنف- إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن بَرهَان إلى الجواز، فتقول: (قَائِمًا لَيْسَ زَيدٌ)، واختَلَفَ النقلُ عن سيبويه: فنسب قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا

﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود:٨]، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره: أن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾: معمول الخبر الذي هو ﴿مَصْرُوفًا﴾، وقد تقدم على ﴿لَيْسَ﴾، قال: ولا يتقدَّم المعمول إلَّا حيث يتقدم العامل.

وقوله: (وَذُو تَمَامٍ...) إلى آخره: معناه: أنَّ هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين: **أحدهما:** ما يكون تامًّا وناقصًا. **والثاني:** ما لا يكون إلَّا ناقصًا، **والمراد بالتام:** ما يكتفي بمرفوعه، **وبالناقص:** ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكل هذه الأفعال يجوز أن تُستعمَل تامة إلَّا (فَتِئَ) و(زَالَ) التي مضارعها: (يَزَالُ)، لا التي مضارعها: (يَزُولُ)، فإنها تامة، نحو: (زَالَتِ الشَّمْسُ)، و(لَيْسَ)، فإنها لا تُستعمَل إلَّا ناقصة. ومثال التام قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠]، أي: إن وُجِد ذو عسرة، وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾[هود:١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[الروم:١٧].

١٥٢- **وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ**

يعني: أنه لا يجوز أن يلي (كَانَ) وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين: **أحدهما:** أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم، نحو: (كَانَ طَعَامَكَ زَيدٌ آكِلًا)، وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون. **الثاني:** أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر، نحو: (كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيدٌ)، وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعضُ البصريين.

ويَخرُج من كلامه: أنَّه إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم، وقدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة؛ لأنه لم يَلِ (كَانَ) معمول خبرها، فتقول: (كَانَ آكِلًا طَعَامَكَ

زَيدٌ)، ولا يمنعها البصريون. فإن كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا جاز إيلاؤه (كَانَ) عند البصريين والكوفيين، نحو: (كَانَ عِنْدَكَ زَيدٌ مُقِيمًا)، و(كَانَ فِيكَ زَيدٌ رَاغِبًا).

١٥٣- وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

يعني: أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ (كَانَ) وأخواتها معمول خبرها فأَوِّلْهُ على أن في (كَانَ) ضميرًا مستترًا هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فهذا ظاهره أنه مثل: (كَانَ طَعَامَكَ زَيدٌ آكِلًا)، ويتخرج على أن في (كَانَ) ضميرًا مستترًا هو ضمير الشَّأن، وهو اسم (كان). ومما ظاهره أنه مثل: (كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيدٌ) قوله:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

إذا قُرِئَ بالتاء المثناة من فوق، فيُخرَّج البيتان على إضمار الشأن [عند البصريِّين]، والتقدير في الأول: بِمَا كَانَ هُوَ، أي: الشأن، فضمير الشأن اسم (كَانَ)، و(عَطِيَّةُ): مبتدأ، و(عَوَّدَ): خبر، و(إِيَّاهُمْ): مفعول (عَوَّدَ)، والجملة من المبتدأ وخبره خبر (كَانَ)، فلم يفصل بين (كَانَ) واسمها معمول الخبر؛ لأن اسمها مضمرٌ قبل المعمول، والتقدير في البيت الثاني: وَلَيسَ هُوَ، أي: الشأن، فضمير الشأن اسم (ليس)، و(كُلَّ النَّوَى): منصوب بـ(تُلْقِي)، و(تُلْقِي المَسَاكِينُ): فعل وفاعل، والمجموع خبر (ليس). هذا بعض ما قيل في البيتين.

١٥٤- وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ(مَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

(كَانَ) على ثلاثة أقسام: **أحدها**: الناقصة. **والثاني**: التامة، وقد تقدم ذكرهما. **والثالث**: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين، كالمبتدأ وخبره، نحو: (زَيدٌ كَانَ قَائِمٌ)، والفعل ومرفوعه، نحو:

(لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ)، والصلة والموصول، نحو: (جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ)، والصفة والموصوف، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ)، وهذا يُفهَم أيضًا من إطلاق قول المصنف: (وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ)، وإنما تَنقَاسُ زيادتها بين (مَا) وفعل التعجُّب، نحو: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا).

ولا تُزادُ في غيره إلَّا سماعًا، وقد سُمِعَت زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم: (وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشُبِّ الأَنْمَارِيَّةُ الكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ)، وقد سُمِع أيضًا زيادتها بين الصفة والموصوف، كقوله:

فَكَيفَ إِذَا مَرَرتَ بِدَارِ قَومٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وشَذَّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره، كقوله:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وأكثر ما تُزادُ بلفظِ الماضي، وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أُمِّ عَقِيلِ ابنِ أبي طالب:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

١٥٥- وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ ... وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

تُحذَف (كَانَ) مع اسمها ويَبقَى خبرها كثيرًا بعد (إِنْ)، كقوله:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إِذَا قِيلَا؟!

التقدير: إن كان المَقُولُ صدقًا، وإن كان المَقولُ كَذبًا. وبعد (لَوْ)، كقولك: (ائْتِنِي بِدَابَّةٍ وَلَو حِمَارًا)، أي: ولو كان المَأْتِيُّ به حمارًا، وقد شذَّ حذفها بعد (لَدُنْ)، كقوله:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا

التقدير: من لَدُ أن كانت شَولًا.

١٥٦- وَبَعْدَ (أَنْ)تَعْوِيضُ(مَا) عَنْهَا ارْتُكِبْ   كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

ذَكَر في هذا البيت أن (كَانَ) تُحذَف بعد (أَن) المصدرية ويُعوَّض عنها (مَا)، ويبقى اسمها وخبرها، نحو: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، والأصل: أن كُنتَ بَرًّا فاقترب، فحُذِفَت (كان)، فانفصل الضمير المتصل بها -وهو التّاء- فصار: (أَنْ أَنْتَ بَرًّا)، ثم أُتِيَ بـ(مَا) عوضًا عن (كان)، فصار: (أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا)، ثم أُدغِمَت النون في الميم، فصار: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا)، ومثله قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فـ(أن): مصدرية، و(ما): زائدة عوضًا عن (كان)، و(أنت): اسم (كان) المحذوفة، و(ذا نَفَرٍ): خبرها، ولا يجوز الجمع بين (كان) و(مَا)؛ لكون (مَا) عوضًا عنها، ولا يجوز الجمع بين العِوَض والمُعوَّض، وأجاز ذلك المبرد، فيقول: (أَمَّا كُنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقتُ)، [فتقدَّمت العلَّة على المعلول، وهذا لا يجوز إلَّا في الحصر].

ولم يُسمَع من لسان العرب حَذفُ (كان) وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها، إلَّا إذا كان اسمُها ضميرَ مخاطبٍ كما مَثَّل به المصنفُ، ولم يُسمَع مع ضمير المتكلم، نحو: (أَمَّا أَنَا مُنطَلِقًا انطَلَقتَ)، والأصل: أَنْ كنتُ منطلقًا، ولا مع الظاهر، نحو: (أَمَّا زَيدٌ ذَاهِبًا انطلقتُ)، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل: (أَنْ كَانَ زَيدٌ ذَاهبًا انطلَقتُ)، وقد مثَّل سيبويه ﷺ في «كتابه» بـ(أَمَّا زَيدٌ ذَاهِبًا).

١٥٧- وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ (نُونٌ)، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارع من (كَانَ) قيل: (لَمْ يَكُنْ)، والأصل: (يَكُون)، فحَذَف الجازمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحُذِف الواو لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ: (لَمْ يَكُنْ)، والقياس يقتضي أن لا يُحذَف منه بعد ذلك شيء

آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، فقالوا: (لَمْ يَكُ)، وهو حَذفٌ جائزٌ، لا لازم، [ولم يأتِ في القرآن الكريم حذفُ نونِ (كان) إلَّا في ثمانية عشر موطنًا].

ومذهب سيبويه ومن تابعه: أن هذه النون لا تُحذَف عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا)، وأجاز ذلك يونس، وقد قُرِئَ شاذًّا: ﴿لَمْ يَكُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[البينة:١]، وأمَّا إذا لاقت متحركًا فلا يخلو: إمَّا أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلًا، أو لا، فإن كان ضميرًا متصلًا لم تُحذَف النون اتفاقًا، كقوله ﷺ لعُمَر رضي الله عنه في ابن صيَّاد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»(١)، فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: (إِنْ يَكُهُ، وَإِلَّا يَكُهُ)، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات، نحو: (لَمْ يَكُنْ زَيدٌ قَائِمًا)، و(لَمْ يَكُ زَيدٌ قَائِمًا).

وظاهر كلام المصنف: أنه لا فرق في ذلك بين (كان) الناقصة والتامة، وقد قُرِئَ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفۡهَا﴾[النساء:٤٠] برفع (حَسَنَة) وحَذفِ النون، وهذه هي التامة.

فَصْلٌ:
فِي (مَا) وَ(لا) وَ(لاتَ) وَ(إِن) المُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

١٥٨- إِعْمَالَ(لَيْسَ)أُعْمِلَتْ(مَا) دُونَ(إِنْ) ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩- وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَ(مَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَا

(١) **متفق عليه**: البخاري: (١٣٥٤)، مسلم: (٢٩٢٤)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

تقدَّم في أوَّل باب (كَانَ) وأخواتِها أنَّ نواسخ الابتداء تنقسم إلى: أفعال، وحروف، وسبق الكلام على (كان) وأخواتِها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قِسمًا يعمل عملَ (كان)، وهو: (مَا)، و(لَا)، و(لَاتَ)، و(إِنْ).

أَمَّا (مَا): فلُغَة بني تميم أنها لا تعمل شيئًا، فتقول: (مَا زَيدٌ قَائِمٌ)، فـ(زَيدٌ): مَرفُوع بالابتداء، و(قَائِمٌ): خبره، ولا عَمَلَ لـ(ما) في شيء منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص؛ لدخوله على الاسم، نحو: (مَا زَيدٌ قَائِمٌ)، وعلى الفعل، نحو: (مَا يَقُومُ زَيدٌ)، وما لا يختص فحقُّه ألَّا يعمل.

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل (ليس)؛ لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: (مَا زَيدٌ قَائِمًا)، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[المجادلة:٢]، وقال الشاعر:

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ ... حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا

لكن لا تعمل عندهم إلَّا بشروط ستة، ذكر المصنف منها أربعة[(١)]:

الأول: ألا يُزادَ بعدها (إِنْ)، فإن زِيدَت بطل عملها؛ [لخروجها عن المشابهة]، نحو: (مَا إِنْ زَيدٌ قَائِمٌ) برفع (قَائِم)، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

الثاني: ألا يَنتَقِض النفي بـ(إلَّا)، نحو: (مَا زَيدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، فلا يجوز نصب (قَائِم)، وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[يس:١٥]، وقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[الأحقاف:٩]، خلافًا لمن أجازه.

الثالث: ألَّا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وجب رفعه، نحو: (مَا قَائِمٌ زَيدٌ)، فلا تقول: (مَا قَائِمًا زَيدٌ)، وفي ذلك خلاف.

(١) قال شيخنا العلامة النحوي أبو بلال خالد بن عبود باعامر الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ في شرحه لـ«حاشية الخضري» في الدرس الثالث والثمانين: ثلاثة منها صرَّح بها الناظم، والرابع أُخِذ من المفهوم.

فإن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فقدمته -فقلت: (مَا فِي الدَّارِ زَيدٌ)، و(مَا عِندَكَ عَمرٌو)- فاختلف الناس في (ما) حينئذ: هل هي عاملة، أم لا؟ فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شرط في إعمالها: أن يكون المبتدأ والخبر بعد (ما) على الترتيب الذي زُكِنَ، وهذا هو المراد بقوله: (وَتَرْتِيبٍ زُكِن)، أي: عُلِم، ويعني به: أن يكون المبتدأ مقدمًا، والخبر مؤخرًا، ومقتضاه: أنه متى تقدَّم الخبر لا تعمل (ما) شيئًا، سواء كان الخبر ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، أو غير ذلك، وقد صرَّح بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها، نحو: (مَا طَعَامَكَ زَيدٌ آكِلٌ)، فلا يجوز نصب (آكِل)، ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِيزُ بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأَولَى؛ لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك؛ لما في الإعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر. فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عملها، نحو: (مَا عِندَكَ زَيدٌ مُقِيمًا)، و(مَا بِي أَنْتَ مَعنِيًّا)؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسَّع فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها، وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا.

الشرط الخامس: ألا تتكرَّر (ما)، فإن تكررت بطل عملها، نحو: (مَا مَا زَيدٌ قَائِمٌ)، فالأولى نافية، والثانية نفت النفي، فبقي إثباتًا؛ فلا يجوز نصب (قائم)، وأجازه بعضهم.

الشرط السادس: ألَّا يُبدَل من خبرها موجب، فإن أُبدِل بطل عملها، نحو: (مَا زَيدٌ بِشَيءٍ إِلَّا شَيءٌ لَا يُعبَأُ بِهِ)، فـ(بشيء): في موضع رفعٍ خبرٌ عن المبتدأ الذي هو

(زيدٌ)، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرًا عن (ما)، وأجازه قَومٌ، وكلام سيبويه رحمه الله تعالى في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين، أعني: القولَ باشتراط ألَّا يُبدَل من خبرها موجب، والقولَ بعدم اشتراط ذلك؛ فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور -وهو (مَا زَيدٌ بِشَيءٍ...) إلى آخره-: استوت اللغتان. يعني: لغة الحجاز، ولغة تميم.

واختلف شراح "الكتاب" فيما يرجع إليه قوله: (استوت اللغتان): فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل (إلَّا)، والمراد: أنه لا عمل لـ(ما) فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال (ما): ألَّا يُبدَل من خبرها موجب. وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد (إلا)، والمراد: أنه يكون مرفوعًا، سواء جُعِلَت (ما) حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما): ألا يُبدَل من خبرها موجب، وتوجيه كُلٍّ من القولين وترجيح المختار منهما -وهو الثاني- لا يليق بهذا المختصر.

١٦٠- وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا)الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو: إما أن يكون مقتضيًا للإيجاب، أو لا.

فإن كان مقتضيًا للإيجاب تعيَّن رفع الاسم الواقع بعده، وذلك نحو: (بَلْ)، و(لَكِنْ)، فتقول: (مَا زَيدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ)، أو (بَلْ قَاعِدٌ)، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لَكِن هُو قَاعدٌ، وبَل هُو قَاعِدٌ، ولا يجوز نصب (قَاعِد) عطفًا على خبر (ما) [عند الأكثرين]؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب، -[أي: غير (بل) و(لكن)] كالواو ونحوِها- جاز النصب والرفع، والمختار النصب، نحو: (مَا زَيدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا)، ويجوز الرفع، فتقول: (وَلَا قَاعِدٌ)، وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا هو قَاعِدٌ، ففُهِم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفع بها إذا وقع الاسم بعد (بل) و(لكن) أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

١٦١- وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرْ

تزاد الباء كثيرًا في الخبر بعد (ليس) و(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[الزمر:٣٦]، و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾[الزمر:٣٧]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[الأنعام:١٣٢]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[فصلت:٤٦]، ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية، خلافًا لقوم، بل تُزادُ بعدها وبعد التميميَّة، وقد نقل سيبويه والفراء -رحمهما الله تعالى- زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم، فلا التفات إلى من منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم.

وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك: فمرة قال: لا تزاد الباء إلَّا بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر المنفي. وقد وردت زيادة الباء قليلًا في خبر (لا)، كقوله:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَومَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفي خبر مضارع (كان) المنفية بـ(لم)، كقوله:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

١٦٢- فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَ(لَيْسَ) (لا) وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا

١٦٣- وَمَا لِ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلْ

تقدم أن الحروف العاملة عمل (ليس) أربعة، وقد تقدم الكلام على (ما)، وذكر هنا (لا)، و(لَاتَ)، و(إن).

أَمَّا (لَا): فمذهب الحجازيين: إعمالها عمل (ليس)، ومذهب تميم: إهمالها. ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة: أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: (لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ)، ومنه قوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقوله:

نَصَــرْتُكَ إِذْ لَا صَـاحِبٌ غَـيرَ خَـاذِلٍ   فَبُوِّئْــتَ حِصْــنًا بِــالْكُمَاةِ حَصِــينَا

وزعم بعضهم [-وهو ابنُ جِنِّي وابنُ الشَّجَري-] أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة[(١)]:

بَــدَتْ فِعْــلَ ذِي وُدٍّ فَلَــمَّا تَبِعْتُهَــا   تَوَلَّــتْ وَبَقَّــتْ حَــاجَتِي فِي فُؤَادِيَــا

وَحَلَّــتْ سَــوَادَ القَلْــبِ لَا أَنَــا بَاغِيَــا   سِــوَاهَا وَلَا عَــنْ حُبِّهَــا مُتَرَاخِيَــا

واختلف كلام المصنف في هذا البيت: فمرة قال: إنه مؤوَّل، ومرة قال: إن القياس عليه سائغ. **الشرط الثاني**: ألا يتقدم خبرها على اسمها؛ [لكونها فَرعًا، والفروع لا تَقوَى على العمل]؛ فلا تقول: (لَا قَـائِـمًا رَجُلٌ). **الشرط الثالث**: ألَّا ينتقض النفي بـ(إلَّا)، فلا تقول: (لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ زَيدٍ) بنصب (أَفْضَلَ)، بل يجب رفعه، ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

وَأَمَّا (إِنِ) النَّافِيَةُ: فمذهب أكثر البصريين والفراء: أنها لا تعمل شيئًا، ومذهب الكوفيين خلا الفراء: أنها تعمل عمل (ليس)، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إشارةً إلى ذلك، وقد ورد السماع به، قال الشاعر:

إِنْ هُــوَ مُسْــتَوْلِيًا عَــلَى أَحَــدٍ   إِلَّا عَــلَى أَضْــعَفِ المَجَــانِينِ

وقال آخر:

إِنِ المَــرْءُ مَيْتًــا بِانْقِضَــاءِ حَيَاتِــهِ   وَلَكِــنْ بِــأَنْ يُبْغَــى عَلَيــهِ فَيُخْــذَلَا

وذكر ابن جني في «المحتسب» أن سعيد بن جبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قرأ: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ

(١) البيتان للنابغة الجَعدِي، أحد الشعراء المعمَّرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام. حاشية محمد محيي الدين على «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٩٠).

مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾[الأعراف:١٩٤] [بتخفيف النون وكسره و] بنصب الـ(عباد).

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: (إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا)، و(إِنْ زَيدٌ القَائِمَ)، و(إِنْ زَيدٌ قَائِمًا).

وَأَمَّا (لَاتَ): فهي (لا) النافية، زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور: أنها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يُذكَر معها الاسم والخبر معًا، بل إنما يُذكَر معها أحدُهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣] بنصب الـ(حين)، فحُذِف الاسم وبقي الخبر، والتقدير: ولاتَ الحِينُ حِينَ مناصٍ، فـ(الحين): اسمها، و(حين مناصٍ): خبرها، وقد قُرِئ شذوذًا: ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الـ(حين) على أنه اسم (لات)، والخبر محذوف، والتقدير: ولاتَ حِينُ مَناصٍ لهم، أي: ولاتَ حِينُ مناصٍ كائنًا لهم، وهذا هو المراد بقوله: (وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ...) إلى آخر البيت.

وأشار بقوله: (وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ): إلى ما ذكره سيبويه من أن (لَاتَ) لا تعمل إلا في الـ(حين)، واختلف الناس فيه: فقال قوم: المراد: أنها لا تعمل إلا في لفظ الـ(حين)، ولا تعمل فيما رادفه، كـ(السَّاعَة) ونحوِها. وقال قوم [-وهم الجمهور-]: المراد: أنها لا تعمل إلَّا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الـ(حين) وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ... وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وكلام المصنف محتمل للقولين، وجزم بالثاني في "التسهيل"، ومذهب الأخفش: أنها لا تعمل شيئًا، وأنه إن وُجِد الاسم بعدها منصوبًا فناصبه فعلٌ مضمر، والتقدير: لَاتَ أَرَى حِينَ مناص، وإن وُجِد مرفوعًا فهو مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لَاتَ حِينُ مناصٍ كائنٌ لهم. والله أعلم.

أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ

١٦٤- كَ(كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى) لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو: (كَادَ) وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلًا، ولا خلاف في أنها أفعال إلَّا (عَسَى)، فنَقَل الزَّاهدُ عن ثَعلَب أنها حرفٌ، ونُسِب أيضًا إلى ابن السَّرَّاج، والصحيح: أنها فعل، بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو: (عَسَيتُ)، و(عَسَيتِ)، و(عَسَيتُمَا)، و(عَسَيتُمْ)، و(عَسَيتُنَّ).

وهذه الأفعال تُسمَّى: (أَفعَالَ المُقَارَبَة)، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام: **أحدها**: ما دلَّ على المقاربة، وهي: (كَادَ)، و(كَرَبَ)، و(أَوْشَكَ). **والثاني**: ما دلَّ على الرجاء، وهي: (عَسَى)، و(حَرَى)، و(اخْلَولَقَ). **والثالث**: ما دل على الإنشاء، وهي: (جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(أَخَذَ)، و(عَلِقَ)، و(أَنْشَأَ)، فتسميتها (أفعال المقاربة) من باب تسمية الكُلِّ باسم البعض، [وزاد بعضهم: (قَرُبَ)، و(أقبَلَ)، و(هَلْهَلَ)].

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسمًا لها، ويكون خبره خبرًا لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله: كَ(كَانَ): (كَادَ)، وَ(عَسَى)، لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعًا، نحو: (كَادَ زَيدٌ يَقُومُ)، و(عَسَى زَيدٌ أَنْ يَقُومَ)، وندر مجيئه اسمًا بعد (عَسَى) و(كَادَ)، كقوله:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

وقوله:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ[1]

---

(١) أسقط بعضهم هذا البيت، وقال بعدم الاحتجاج به؛ لجهالة قائله. قال شيخنا العلامة النحوي =

وهذا هو مراد المصنف بقوله: (لَكِنْ نَدَرْ...) إلى آخره، لكن في قوله: (غَيْرُ مُضَارِعٍ) إيهامٌ؛ فإنه يدخل تحته الاسم، والظرف، والجارُّ والمجرور، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يَندُر مجيء هذه كلها خبرًا عن (عَسَى) و(كَادَ)، بل الذي ندر مجيء الخبر اسمًا، وأما هذه فلم يُسمَع مجيئها خبرًا عن هذين.

١٦٥- وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

أي: اقتران خبر (عَسَى) بـ(أن) كَثيرٌ، وتجريده من (أن) قليلٌ، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين: أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلَّا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلَّا مقترنًا بـ(أن)، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[المائدة:٥٢]، وقال ﷻ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[الإسراء:٨]، ومن وروده بدون (أن) قوله:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقوله:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَومٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأَمَّا (كَادَ): فذكر المصنف أنها عكس (عَسَى)، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن)، ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّون من أنَّ اقتران خبرها بـ(أن) مخصوص بالشعر، [وإليه ذهب سيبويه، وفيه نظر]، فمن تجريده من (أن) قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[البقرة:٧١]، وقال: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[التوبة:١١٧]، ومن اقترانه بـ(أن) قوله ﷺ: **«مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»**[(١)]، وقوله:

= أبوبلال الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ: وهذا القول في غاية الغرابة.

(١) **متفق عليه**: البخاري: (٦٤١)، مسلم: (٦٣١)، واللفظ له، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه. وهو من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لا من كلام النبي ﷺ.

كَـادَتِ الـنَّفْسُ أَنْ تَفِـيضَ عَلَيْـهِ   إِذْ غَـدَا حَشْـوَ رَيْطَـةٍ وَبُـرُودِ

١٦٦- وَكَـ(عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا   خَبَرُهَـا حَـتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِـلَا

١٦٧- وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ)(أَنْ)مِثْلَ (حَرَى)   وَبَعْـدَ (أَوْشَـكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَـزُرَا

يعني: أن (حَرَى) مثل (عَسَى) في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ(أن)، نحو: (حَرَى زَيدٌ أَنْ يَقُومَ)، ولم يُجَرَّد خبرها من (أن)، لا في الشعر ولا في غيره. وكذلك: (اخْلَوْلَقَ) تلزم (أن) خبرها، نحو: (اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ)، وهو من أمثلة سيبويه. وأما (أَوْشَكَ): فالكثير اقتران خبرها بـ(أن)، ويقل حذفها منه، فمن اقترانه بها قوله:

وَلَوْ سُـئِلَ النَّـاسُ الـتُّرَابَ لَأَوشَـكُوا   إِذَا قِيـلَ: هَـاتُوا أَنْ يَمَلُّـوا وَيَمْنَعُـوا

ومن تجرده منها قوله:

يُوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ   فِي بَعْـضِ غِرَّاتِـهِ يُوَافِقُهَـا

١٦٨- وَمِثْلُ (كَادَ) -فِي الْأَصَحِّ- (كَرَبَا)   وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّـرُوعِ وَجَبَا

١٦٩- كَـ(أَنْشَـأَ السَّـائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقْ)   كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)

لم يذكر سيبويه في (كَرَبَ) إلَّا تجرد خبرها من (أن)، وزعم المصنف أنَّ الأصح خلافه، وهو أنها مثل (كاد)، فيكون الكثير تجريد خبرها من (أن)، ويقل اقترانه بها، فمن تجريده قوله:

كَـرَبَ القَلْـبُ مِـنْ جَـوَّاهُ يَـذُوبُ   حِـينَ قَـالَ الوُشَـاةُ: هِنْـدٌ غَضُـوبُ

وسُمِعَ من اقترانه بها قوله:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا   وَقَـدْ كَرَبَـتْ أَعْنَاقُهَـا أَنْ تَقَطَّعَـا

والمشهور في (كَرَبَ) فتح الراء، ونُقِل كسرُها أيضًا. ومعنى قوله: (وَتَرْكُ (أَنْ)

مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا): أنَّ ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ(أن)؛ لِمَا بينه وبين (أن) من المنافاة؛ لأن المقصود به الحال، و(أن) للاستقبال، وذلك نحو: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو)، و(طَفِقَ زَيدٌ يَدْعُو)، و(جَعَلَ يَتَكَلَّمُ)، و(أَخَذَ يَنْظِمُ)، و(عَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا).

١٧٠- وَاسْـتَعْمَلُوا مُضَـارِعًا لِ(أَوْشَـكَا) وَ(كَادَ) لَا غَـيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِـكَا)

أفعال هذا الباب لا تتصرف، إلَّا (كَادَ)، و(أَوْشَكَ)، فإنه قد استُعمِل منهما المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[الحج:٧٢]، وقول الشاعر:

يُوشِـــكُ مَــنْ فَــرَّ مِــنْ مَنِيَّتِــهِ

وزعم الأصمعي أنه لم يُستَعمَل (يُوشِكُ) إلا بلفظ المضارع، ولم يُستعمَل (أَوشَكَ) بلفظ الماضي، وليس بجيِّد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر، كقوله:

وَلَوْ سُـئِلَ النَّـاسُ الـتُّرَابَ لَأَوشَـكُوا إِذَا قِيـلَ: هَـاتُوا أَنْ يَمَلُّـوا وَيَمْنَعُـوا

نَعَم الكثير فيها استعمال المضارع، وقلَّ استعمال الماضي. وقول المصنف: وَزَادُوا (مُوشِكًا): معناه: أنه قد ورد أيضًا استعمال اسم الفاعل من (أَوْشَكَ)، كقوله:

فَمُوشِـــكَةٌ أَرْضُـــنَا أَنْ تَعُـــودَ خِـلَافَ الأَنِـيسِ وُحُوشًـا يَبَابَـا

وقد يُشعِر تخصيصه (أَوْشَكَ) بالذكر أنه لم يُستَعمَل اسم الفاعل من (كَادَ)، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

أَمُـوتُ أَسًـى يَـومَ الرِّجَـامِ وَإِنَّنِـي يَقِينًـا لَـرَهْنٌ بِالَّـذِي أَنَـا كَائِـدُ

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب. وأَفْهَمَ كلامُ المصنف أن غيرَ (كَادَ) و(أَوشَكَ) من أفعال هذا الباب لم يَرِد منه المضارع ولا اسم الفاعل، وحكى غيره خلاف ذلك، فحكى صاحبُ "الإنصاف" [-وهو كَمالُ الدِّينِ الأنباري-] استعمالَ

المضارع واسمِ الفاعل من (عَسَى)، قال: (عَسَى، يَعْسِي، فهو عَاسٍ)، وحكى الجوهري مضارع (طَفِقَ)، وحكى الكسائي مضارع (جَعَلَ).

١٧١- **بَعْدَ (عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ**

اختصَّت (عَسَى)، و(اخْلَوْلَقَ)، و(أَوْشَكَ) بأنها تُستعمَل ناقصةً وتامة، فأما الناقصة فقد سبق ذكرها، **وأمَّا التَّامَّة**: فهي المسندة إلى (أن) والفعل، نحو: (عَسَى أَنْ يَقُومَ)، و(اخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ)، و(أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ)، فـ(أَنْ) والفعل في موضع رفع فاعل (عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكَ)، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها.

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد (أن) اسمٌ ظاهر يصح رفعه به، فإن ولِيَه -نحو: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيدٌ)- فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبِين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد (أن)، فـ(أن) وما بعدها فاعل لـ(عَسَى)، وهي تامة ولا خبر لها، وذهب المبردُ والسِّيرَافِيُّ والفَارِسِيُّ إلى تَجوِيزِ ما ذكره الشَّلَوْبِين وتَجوِيزِ وجهٍ آخر، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعًا بـ(عَسَى) اسمًا لها، و(أن) والفعل في موضع نصب بـ(عَسَى)، وتقدَّم على الاسم، والفعلُ الذي بعد (أن) فاعلُهُ ضمير [مستتر جوازًا] يعود على فاعل (عَسَى)، وجاز عَودُه عليه -وإن تأخر- لأنه مقدم في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على مذهب غير الشَّلَوبِين: (عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيدَانِ)، و(عَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيدُونَ)، و(عَسَى أَنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ)، فتأتي بضمير في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعًا به، بل هو مرفوع بـ(عَسَى). وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: (عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيدَانِ)، و(عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيدُونَ)، و(عَسَى أَنْ تَقُومَ الهِندَاتُ)، فلا تأتي في الفعل بضمير؛ لأنه رفع الظاهر الذي بعده.

١٧٢- **وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا**

اختصَّت (عَسَى) من بين سائر أفعال هذا الباب بـ: أنها إذا تقدَّم عليها اسم جازَ أن يُضمَر فيها ضميرٌ يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: (زَيدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ)، فعلى لغة تميم: يكون في (عَسَى) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على (زَيْد)، و(أَنْ يَقُومَ): في موضع نصب بـ(عَسَى)، وعلى لغة الحجاز: لا ضمير في (عَسَى)، و(أَنْ يَقُومَ): في موضع رفع بـ(عَسَى).

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على لغة تميم: (هِندٌ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ)، و(الزَّيدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا)، و(الزَّيدُونَ عَسَوا أَنْ يَقُومُوا)، و(الهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَقُومَا)، و(الهِندَاتُ عَسَينَ أَنْ يَقُمنَ)، وتقول على لغة الحجاز: (هِندٌ عَسَى أَنْ تَقُومَ)، و(الزَّيدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا)، و(الزَّيدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا)، و(الهِندَانِ عَسَى أَنْ تَقُومَا)، و(الهِندَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ).

وأما غير (عسى) من أفعال هذا الباب: فيجب الإضمار فيه، فتقول: (الزَّيدَانِ جَعَلَا يَنْظِمَانِ)، ولا يجوز ترك الإضمار؛ فلا تقول: (الزَّيدَانِ جَعَلَ يَنظِمَانِ)، كما تقول: (الزَّيدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا).

١٧٣- وَالْفَتْحَ وَالْكَسْـرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِـنْ   نَحْوِ: (عَسَيْتُ)، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِـنْ

إذا اتصل بـ(عَسَى) ضميرٌ موضوعٌ للرفع، وهو لمتكلم -نحو: (عَسَيتُ)- أو لمخاطب -نحو: (عَسَيتَ)، و(عَسَيتِ)، و(عَسَيتُما)، و(عَسَيتُمْ)، و(عَسَيتُنَّ)- أو لغائبات -نحو: (عَسَينَ)- جاز كَسرُ سِينِها وفتحُها، والفتحُ أشهَرُ، وقرأ نافع: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[محمد:٢٢] بكسر السِّين [وهي لغة أهل الحجاز]، وقرأ الباقون بفتحِها.

(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا

١٧٤- لـ(إِنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لَكِنَّ) (لَعَلْ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

١٧٥- كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: (إِنَّ)، و(أَنَّ)، و(كَأَنَّ)، و(لَكِنَّ)، و(لَيتَ)، و(لَعَلَّ)، وعدها سيبويه خمسة، فأسقط (أَنَّ) المفتوحة؛ لأن أصلها (إِنَّ) المكسورة كما سيأتي.

ومعنى (إِنَّ)، و(أَنَّ): التوكيد، ومعنى (كَأَنَّ): التشبيه، و(لَكِنَّ): للاستدراك، و(لَيْتَ): للتمني، و(لَعَلَّ): للترجي والإشفاق. والفرق بين الترجِّي والتمنِّي: أن التمني يكون في الممكن -نحو: (لَيتَ زَيدًا قَائِمٌ)- وفي غير الممكن، نحو:

...لَيتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَومًا

وأن الترجي لا يكون إلَّا في الممكن، فلا تقول: (لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ). والفرق بين الترجي والإشفاق: أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: (لَعَلَّ اللهَ يَرحَمُنَا)، والإشفاق في المكروه، نحو: (لَعَلَّ العَدُوَّ يَقدُمُ).

وهذه الحروف تعمل عكس عمل (كان)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، فهي عاملة في الجُزأَينِ، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (إِنَّ)، وهو خبر المبتدأ.

١٧٦- وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَـ(لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ الْبَذِي)

أي: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلَّا إذا كان الخبرُ ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان: **أحدهما**: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: (لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ البَذِي)، أو: (لَيتَ هُنَا غَيرَ البَذِي)، أي:

الوَقِح، فيجوز تقديم (فيها) و(هنا) على (غير)، وتأخيرهما عنها. **والثاني**: أنه يجب تقديمه [-أي: الخبر على الاسم-] نحو: (لَيتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا)، فلا يجوز تأخير (فِي الدَّارِ)؛ لئلَّا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورُتبَةً.

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، نحو: (إِنَّ زَيدًا آكِلٌ طَعَامَكَ)، فلا يجوز: (إِنَّ طَعَامَكَ زَيدًا آكِلٌ)، وكذا إن كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (إِنَّ زَيدًا وَاثِقٌ بِكَ)، أو (جَالِسٌ عِندَكَ)، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم؛ فلا تقول: (إِنَّ بِكَ زَيدًا وَاثِقٌ)، أو (إِنَّ عِندَكَ زَيدًا جَالِسٌ)، وأجازه بعضهم، وجعل منه قوله:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

١٧٧- **وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ ... مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ**

(إِنَّ) لها ثلاثة أحوال: وُجُوبُ الفتح، ووُجُوبُ الكسر، وجوازُ الأمرين:

فيجب فتحها إذا قُدِّرت بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوعِ فِعلٍ، نحو: (يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ)، أي: قِيامُكَ، أو منصوبِهِ، نحو: (عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)، أي: قِيَامَكَ، أو في موضع مجرورِ حَرفٍ، نحو: (عَجِبتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ)، أي: من قِيامِكَ. وإنما قال: (لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا)، ولم يقل: (لِسَدِّ مُفْرَدٍ مَسَدَّهَا)؛ لأنه قد يَسدُّ المفرد مسدَّها ويجب كسرها، نحو: (ظَنَنتُ زَيدًا إِنَّهُ قَائِمٌ)، فهذه يجب كسرها وإن سدَّ مسدَّها مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تقدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصح: (ظَنَنتُ زَيدًا قِيامَهُ).

فإن لم يجب تقديرُها بمصدر لم يَجِب فتحُها، بل تُكسَر وجوبًا أو جوازًا على ما سنُبيِّن، وتحت هذا قسمان: **أحدهما**: وجوب الكسر، **والثاني**: جواز الفتح والكسر، فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

١٧٨- فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
١٧٩- أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ حَالٍ كَ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)
١٨٠- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَ(اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)

فذكر أنه يَجِب الكسر في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت (إِنَّ) ابتداءً، أي: في أول الكلام، نحو: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً؛ فلا تقول: (أَنَّكَ فَاضِلٌ عِندِي)، بل يجب التأخير؛ فتقول: (عِندِي أَنَّكَ فَاضِلٌ)، وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع (إِنَّ) صدر صلة، نحو: (جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[القصص:٧٦].

الثالث: أن تقع جوابًا للقسم وفي خبرها اللام، نحو: (وَاللهِ إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ)، وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مَحكِيَّة بالقول، نحو: (قُلْتُ إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[مريم:٣٠]، فإن لَمْ تُحكَ به -بل أُجرِي القولُ مُجرَى الظَّنِّ- فُتِحَت، نحو: (أَتَقُولُ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ؟)، أي: أَتَظُنُّ.

الخامس: أن تقع في جملةٍ في موضعِ الحالِ، كقوله: (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[الأنفال:٥]، وقول الشاعر:

مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

السَّادِسُ: أن تقع بعد فِعلٍ من أفعال القلوب وقد عُلِّق عنها باللام، نحو: (عَلِمْتُ إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ)، وسنُبيِّن هذا في باب (ظَنَّ)، فإن لم يكن في خبرها اللَّام فُتِحَت، نحو: (عَلِمتُ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ).

هذا ما ذكره المصنف، وأُورِدَ عليه أنه نَقَص مواضعَ يجب كسر (إِنَّ) فيها:

الأَوَّلُ: إذا وقعت بعد (أَلَا) الاستفتاحية، نحو: (أَلَا إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[البقرة:١٣]. **الثَّانِي**: إن وقعت بعد (حَيثُ)، نحو: (اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيدًا جَالِسٌ). **الثالث**: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عينٍ، نحو: (زَيدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ).

ولا يَرِدُ عليه شيء من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: (فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا)؛ لأن هذه إنما كُسِرت لكونها أوَّل جملةٍ مبتدأ بها.

١٨١- بَعْــدَ (إِذَا) فُجَــاءَةٍ، أَوْ قَسَــمِ ... لَا لَامَ بَعْــدَه بِــوَجْهَيْنِ نُمِــي

١٨٢- مَــعْ تِلْــوِ فَــا الجَــزَا، وَذَا يَطَّــرِدُ ... فِي نَحْـوِ: (خَـيْرُ الْقَـوْلِ إِنِّي أَحْمَـدُ)

يعني: أنه يجوز فتح (إِنَّ) وكسرها إذا وقعت بعد (إِذَا) الفجائية، نحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، فمَن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خَرَجْتُ فإذَا زَيدٌ قَائِمٌ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرًا، وهو مبتدأ خبره (إِذَا) الفجائية، والتقدير: فإذَا قِيامُ زَيدٍ، أي: ففي الحضرة قِيامُ زَيدٍ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، والتقدير: خَرَجتُ فإذَا قِيامُ زَيدٍ مَوجُودٌ. ومما جاء بالوجهين قوله:

وَكُنْـتُ أَرَى زَيـدًا -كَـمَا قِيـلَ- سَـيِّدًا ... إِذَا أَنَّــهُ عَبْــدُ القَفَــا وَاللَّهَــازِمِ

رُوِيَ بفتح (أَنَّ) وكسْرِها، فمَن كَسَرَها جعلها جملة مستأنفة، والتقدير: إذَا هُوَ عَبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ، ومَن فَتَحَها جعلها مصدرًا مبتدأً، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول: فإذا عُبُودِيَّتُه، أي: ففي الحَضرَة عُبُودِيَّتُه، وعلى الثاني: فإذا عُبُودِيَّتُه مَوجُودَة.

وكذا يجوز فتح (إنَّ) وكَسرُها إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام، نحو: (حَلَفتُ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ) بالفتح والكسر، وقد رُوِي بالفتح والكسر قوله:

لَتَقْعُــدِنَّ مَقْعَــدَ القَــصِيِّ ... مِنِّــي ذِي القَــاذُورَةِ المَقْــلِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ   أَإِنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ومقتضى كلام المصنف: أنَّه يجوز فَتحُ (إِنَّ) وكَسرُها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، سواء كانت الجملة المُقسَم بها فِعليَّة، والفعل فيها مَلفُوظٌ به، نحو: (حَلَفْتُ إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، أو غير ملفوظ به، نحو: (وَاللهِ إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، أو اسمية، نحو: (لَعَمرُكَ إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ).

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت (إِنَّ) بعد فاء الجزاء، نحو: (مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكرَمٌ)، فالكسر على جعل (إِنَّ) ومعموليها جملة أُجِيبَ بها الشرط، فكأنه قال: (مَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرَمٌ)، والفتح على جعل (أَنَّ) وصلتها مصدرًا مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: مَنْ يَأْتِنِي فَإِكرَامُهُ مَوجُودٌ، ويجوز أن يكون خبرًا، والمبتدأ محذوفًا، والتقدير: فجَزَاؤُه الإكرامُ.

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الأنعام:٥٤]، قُرِئَ: ﴿فَإِنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ بالفتح والكسر، فالكسر على جعلها جملة جوابًا لـ(مَنْ)، والفتح على جعل (أَنَّ) وصلتها مصدرًا مبتدأً خبره محذوف، والتقدير: فالغُفرَانُ جَزَاؤُهُ، أو على جعلها خبرًا لمبتدأٍ محذوف، والتقدير: فجَزَاؤُه الغُفرَانُ.

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت (أَنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبرُ (إِنَّ) قَولٌ، والقائل واحد، نحو: (خَيرُ القَولِ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ)، فمَن فَتَح جعَل (أَنَّ) وصلتَها مصدرًا خبرًا عن (خَيْر)، والتقدير: خَيرُ القَولِ حَمدُ الله، فـ(خَيرُ): مبتدأ، و(حَمدُ الله): خبره، ومَن كسر جعلها جملة خبرًا عن (خَيْر)، كما تقول: (أَوَّلُ قِرَاءَتِي: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾)، فـ(أَوَّلُ): مبتدأ، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾: جملة خبرٌ عن (أَوَّل)، وكذلك: (خَيرُ القَولِ): مُبتَدأ، و(إِنِّي أَحمَدُ اللهَ): خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فهي مثل: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي).

ومثَّل سيبويه هذه المسألة بقوله: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ: أَنِّي أَحْمَدُ الله)، وخرَّج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره، وهو أنه من باب الإخبار بالجُمَل، وعليه جرى جماعةٌ من المتقدمين والمتأخرين، كالمُبرِّد، والزَّجَّاج، والسِّيرَافِي، وأبي بَكْر بنِ طاهر، وعليه أكثرُ النحويِّين.

١٨٣- وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)

يجوز دخول لام الابتداء على خبر (إِنَّ) المكسورة، نحو: (إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ)، وهذه اللام حقُّها أن تدخل على أوَّل الكلام؛ لأن لها صدرَ الكلام؛ فحقها أن تدخل على (إِنَّ)، نحو: (لَإِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، لكن لما كانت اللام للتأكيد و(إِنَّ) للتأكيد كَرِهُوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد؛ فأخَّروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إِنَّ)؛ فلا تقول: (لَعَلَّ زَيدًا لَقَائِمٌ)، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لَكِنَّ)، وأنشدوا:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وخُرِّج على أنَّ اللام زائدة كما شذَّ زيادتها في خبر (أَمْسَى)، نحو قوله:

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا

أي: أَمسَى مجهودًا، وكما زِيدَت في خبر المبتدأ شذوذًا، كقوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وأجاز المبرد دخولها في خبر (أَنَّ) المفتوحة، وقد قُرِئَ شاذًّا: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[الفرقان:٢٠] بفتح (أَنَّ)، ويتخرَّج أيضًا على زيادة اللام.

١٨٤- وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَ(رَضِيَا)

١٨٥- وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَ(إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

إذا كان خبر (إِنَّ) منفيًّا لم تدخل عليه اللام؛ فلا تقول: (إِنَّ زَيدًا لَـمَا يَقُومُ)، وقد ورد في الشعر، كقوله:

وَأَعْلَـــمُ إِنَّ تَسْـــلِيمًا وَتَرْكًـــا ... لَـــلَا مُتَشَـــابِهَانِ وَلَا سَـــوَاءُ

وأشار بقوله: وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَ(رَضِيَا): إلى أنه إذا كان الخبر ماضيًا متصرِّفًا غير مقرونٍ بـ(قَدْ) لم تدخل عليه اللام؛ فلا تقول: (إِنَّ زَيدًا لَرَضِيَ)، وأجاز ذلك الكِسَائيُّ وهِشَام، فإن كان الفعل مضارعًا دخلت اللَّام عليه، ولا فرق بين المتصرف -نحو: (إِنَّ زَيدًا لَيَرضَى)- وغير المتصرف، نحو: (إِنَّ زَيدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ). هذا إذا لم تقترن به السين أو (سَوفَ)، فإن اقترنت به -نحو: (إِنَّ زَيدًا سَوفَ يَقُومُ)، أو (سَيَقُومُ)- ففي جواز دخول اللام عليه خلاف: فيجوز إذا كان (سَوفَ) على الصحيح، وأما إذا كان السِّين فقليل.

وإذا كان ماضيًا غير متصرف: فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه، فتقول: (إِنَّ زَيدًا لَنِعمَ الرَّجُلُ)، و(إِنَّ عَمرًا لَبِئسَ الرَّجُلُ)، وهذا مذهب الأَخفَش والفَرَّاء، والمنقول أن سيبويه لا يُجِيزُ ذلك. فإن قُرِنَ الماضي المتصرف بـ(قَدْ) جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ)، نحو: (إِنَّ زَيدًا لَقَدْ قَامَ).

١٨٦- وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ ... وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم (إِنَّ) والخبر، نحو: (إِنَّ زَيدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ)، وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه كما مثَّلنا، فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول، كما إذا كان الخبر فعلًا ماضيًا متصرفًا غير مقرون بـ(قد) لم يصح دخول اللام على المعمول، فلا تقول: (إِنَّ زَيدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ)، وأجاز ذلك بعضهم، وإنما قال المصنف: (وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ) -أي: المتوسط- تنبيهًا على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول: (إِنَّ زَيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ).

وأَشعَرَ قوله بأنَّ اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر؛ فلا تقول: (إِنَّ زَيدًا لَطَعَامَكَ لَآكِلٌ)، وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سُمِع ذلك قليلًا، وحُكِي من كلامهم: (إِنِّي لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ).

وأشار بقوله: (وَالفَصْلَ): إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل، نحو: (إِنَّ زَيدًا لَهُوَ القَائِمُ)، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[آل عمران:٦٢]، فـ(هذا): اسم (إِنَّ)، و(هو): ضمير الفصل، ودخلت عليه اللام، و(القصص): خبر (إِنَّ). وسُمِّي (ضمير الفصل)؛ لأنه يَفصِل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قُلتَ: (زَيدٌ هُوَ القَائِمُ)، فلو لم تأت بـ(هو) لاحتمل أن يكون (القَائِمُ) صفة لـ(زيد)، وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت بـ(هو) تعين أن يكون (القَائِم) خبرًا عن (زيد).

وشرط ضمير الفصل: أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، نحو: (زَيدٌ هُوَ القَائِمُ)، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: (إِنَّ زَيدًا لَهُوَ القَائِمُ).

وأشار بقوله: (وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرَ): إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو: (إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيدًا)، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم:٣]، وكلامه يُشعِر أيضًا بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك؛ فلا تقول: (إِنَّ زَيدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ)، ولا: (إِنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيدًا).

ومُقتضَى إطلاقه في قوله: (إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر): أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه، كالمفعول الصريح، والجارِّ والمجرور، والظرف، والحال، وقد نصَّ النحويون على منع دخول اللام على الحال؛ فلا تقول: (إِنَّ زَيدًا لَضَاحِكًا رَاكِبٌ).

١٨٧- وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بـ(إنَّ) وأخواتها كفَّتهَا عن العمل، إلَّا (لَيْتَ)، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: (إِنَّمَا زَيدٌ قَائِمٌ)، ولا يجوز نصب (زيد)، وكذلك (أَنَّ)، و(كَأَنَّ)، و(لَكِنَّ)، و(لَعَلَّ)، وتقول: (لَيتَمَا زَيدٌ قَائِمٌ)، وإن شئت نصبت (زَيدًا) فقلت: (لَيتَمَا زَيدًا قَائِمٌ).

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفَّتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا، وهذا مذهب جماعة من النحويين، كالزَّجَّاجِي، وابن السَّرَّاج، وحكى الأخفش والكِسَائي: (إِنَّمَا زَيدًا قَائِمٌ)، والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلا (لَيتَ)، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌّ.

واحترزنا بـ(غير الموصولة): من الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد من الموصولة: التي بمعنى (الذي)، نحو: (إِنَّ مَا عِندَكَ حَسَنٌ)، أي: إِنَّ الذي عندك حَسَنٌ، والتي هي مقدرة بالمصدر، نحو: (إِنَّ مَا فَعَلتَ حَسَنٌ)، أي: إِنَّ فِعلَكَ حَسَنٌ.

١٨٨- وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

أي: إذا أُتِيَ بعد اسم (إِنَّ) وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان: **أحدهما**: النصب عطفًا على اسم (إنَّ)، نحو: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمرًا). **والثاني**: الرفع، نحو: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمرٌو)، واختُلِف فيه: فالمشهور أنه معطوف على محل اسم (إِنَّ)؛ فإنه في الأصل مرفوع؛ لكونه مبتدأ، وهذا يُشعِر به ظاهر كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: وعَمرٌو كَذَلِك، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل (إِنَّ) -أي: قبل أن تأخذ خبرها- تعيَّن النصب عند جمهور النحويين، فتقول: (إِنَّ زَيدًا وعَمرًا قَائِمَانِ)، و(إِنَّكَ وزَيدًا ذَاهِبَانِ)، وأجاز بعضهم [-وهو الكِسائِي والفرَّاء-] الرفع.

١٨٩- وَأُلْحِقَــتْ بِـ(إِنَّ): (لَكِــنَّ) وَ(أَنْ) مِنْ دُونِ (لَيْـتَ) وَ(لَعَـلَّ) وَ(كَـأَنْ)

حكم (أَنَّ) المفتوحة و(لَكِنَّ) في العطف على اسمها حُكمُ (إِنَّ) المكسورة، فتقول: (عَلِمتُ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ وعَمرٌو) برفع (عَمْرو) ونصبه، وتقول: (عَلِمتُ أَنَّ زَيدًا وَعَمرًا قَائِمَانِ) بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: (مَا زَيدٌ قَائِمًا لَكِنَّ عَمرًا مُنطَلِقٌ وخَالِدًا) بنصب (خالد) ورفعه، و(مَا زَيدٌ قَائِمًا لَكِنَّ عَمرًا وَخَالِدًا مُنطَلِقَانِ) بالنصب فقط.

وأمَّا (لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كَأَنَّ): فلا يجوز معها إلا النصب، سواء تقدم المعطوف أو تأخر؛ فتقول: (لَيتَ زَيدًا وَعَمرًا قَائِمَانِ)، و(لَيتَ زَيدًا قَائِمٌ وَعَمرًا)، بنصب (عمرو) في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك (كَأَنَّ) و(لَعَلَّ)، وأجاز الفراء الرفع فيه متقدمًا ومتأخرًا مع الأحرف الثلاثة.

١٩٠- وَخُفِّفَــتْ (إِنَّ) فَقَــلَّ الْعَمَــلُ وَتَلْــزَمُ الــلَّامُ إِذَا مَــا تُهْمَــلُ

١٩١- وَرُبَّــمَا اسْــتُغْنِيَ عَنْهَــا إِنْ بَــدَا مَــا نَــاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِــدَا

إذا خُفِّفت (إِنَّ) فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: (إِنْ زَيدٌ لَقَائِمٌ)، وإذا أُهمِلت لزمتها اللام فارقةً بينها وبين (إِنِ) النافية، ويقل إعمالها، فتقول: (إِنْ زَيدًا قَائِمٌ)، وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى؛ فلا تلزمها حينئذ اللام؛ لأنها لا تلتبس -والحالة هذه- بالنافية؛ لأن النافية لا تَنصِب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بـ(إن) النافية إذا أُهمِلَت ولم يظهر المقصود بها [بقرينة لفظية أو معنوية]، فإن ظهر المقصود بها فقد يُستَغنَى عن اللام، كقوله:

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّـيْمِ مِـنْ آلِ مَالِـكٍ وَإِنْ مَالِــكٌ كَانَــتْ كِـرَامَ الْمَعَـادِنِ

التقدير: وإن مَالِكٌ لكانت، فحُذِفَت اللام؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: (وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا...) إلى آخر البيت.

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أُدخِلَت للفرق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجتُلِبَت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دَخَلَت للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألةٍ جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله ﷺ: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»[1]، فمَن جعلها لام الابتداء أوجب كَسْرَ (إن)، ومن جعلها لامًا أخرى اجتُلِبَت للفرق فَتَح (أَن). وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي: هي لامٌ غير لامِ الابتداء، اجتُلِبَت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء، أُدخِلَت للفرق، وبه قال ابن الأخضر، [وهو اختيار شيخنا العالم النحوي أبي بلال الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ].

١٩٢- وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا

إذا خُفِّفت (إِنَّ) فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، نحو: (كَانَ) وأخواتِها، و(ظَنَّ) وأخواتِها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٤٣]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[القلم: ٥١]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[الأعراف:١٠٢]، ويَقِل أن يليها غير الناسخ، وإليه أشار بقوله: (غَالِبًا)، ومنه قول بعض العرب: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيه)، وقولهم: (إِنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوطًا)، وأجاز الأخفش: (إِنْ قَامَ لَأَنَا)، ومنه قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

---

(١) **متفق عليه**: البخاري: (٨٦)، بلفظ: «لَمُوقِنًا»، ومسلم: (٩٠٥)، بلفظ: «قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ إِنَّكَ لَتُؤْمِنُ بِهِ»، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

١٩٣- وَإِنْ تُخَفَّـفْ (أَنَّ) فَاسْـمُهَا اسْـتكَنْ وَالخَبَرَ اجْعَـلْ جُمْلَـةً مِـنْ بَعْـدِ (أَنْ)

إذا خُفِّفَت (أَنَّ) المفتوحة بَقِيَت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلَّا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلَّا جملة، وذلك نحو: (عَلِمْتُ أَنْ زَيدٌ قَائِمٌ)، فـ(أَنْ) مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف، والتقدير: أنْهُ، و(زَيدٌ قَائِمٌ): جملة في موضع رفع خبر (أَنْ)، والتقدير: علمتُ أنْهُ زيدٌ قائمٌ. وقد يَبرُز اسمُها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

فَلَـو أَنْـكِ فِي يَـومِ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي طَلَاقَـكِ لَمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ

١٩٤- وَإِنْ يَكُـنْ فِعْـلًا وَلَمْ يَكُـنْ دُعَـا وَلَمْ يَكُـنْ تَصْـرِيفُهُ مُمْتَنِعَـا

١٩٥- فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْـيٍ اوْ تَنْفِيسٍ اوْ (لَـوْ)، وقَلِيـلٌ ذِكْـرُ (لَـوْ)

إذا وقع خبر (أَن) المخففة جملةً اسميةً لم يُحتَج إلى فاصل، فتقول: (عَلِمتُ أَنْ زَيدٌ قَائِمٌ) من غير حرف فاصل بين (أَنْ) وخبرها، إلَّا إذا قُصِد النَّفي فيُفصَل بينهما بحرف النفي، كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[هود:١٤].

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً فلا يخلو: إمَّا أن يكون الفعل متصرفًا، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يُؤتَ بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم:٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ﴾[الأعراف: ١٨٥]، وإن كان متصرفًا فلا يخلو: إمَّا أن يكون دعاء، أو لا، فإن كان دعاءً لم يُفصَل، كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَآ﴾[النور:٩] في قراءة من قرأ (غضب) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاءً: فقال قومٌ يجب أن يُفصَل بينهما إلَّا قليلًا، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصل [بين (أَنْ) وخبرها] وتركه، والأحسن الفصل.

والفَاصِل أَحدُ أربَعةِ أشيَاء: **الأول**: (قد)، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة:١١٣]. **الثاني**: حرف التنفيس، وهو: السين، أو (سَوفَ)، فمثال

السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل:٢٠]، ومثال (سوف) قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه:٨٩]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾[القيامة:٣]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[البلد:٧]. **الرابع**: (لَوْ)، وقَلَّ مَن ذَكَر كونَها فاصلة من النحويِّين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾[الجن:١٦]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[الأعراف:١٠٠]، ومما جاء بدون فاصل قوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعظَم سُؤْلِ

وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[البقرة:٢٣٣] في قراءة من رفع (يُتِم) في قول [الكوفيِّين]، والقول الثاني [-وهو قول البصريين-]: أنَّ (أَنْ) ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتم) بعده شذوذًا.

١٩٦- وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

إذا خُفِّفَت (كَأَنَّ) نُوِيَ اسمها وأُخبِر عنها بجملة اسمية، نحو: (كَأَنْ زَيدٌ قَائِمٌ)، أو جملة فعلية مصدَّرة بـ(لَمْ)، كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[يونس:٢٤]، أو مصدَّرة بـ(قد) كقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالت، فاسم (كَأَن) في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضمير الشأن، والتقدير: كأنْهُ زَيدٌ قَائِمٌ، وكأنْهُ لم تَغنَ بالأمس، وكأنْهُ قد زالت، والجملة التي بعدها خبر عنها، وهذا معنى قوله: (فَنُوِي مَنْصُوبُهَا). وأشار بقوله: (وَثَابِتًا أيضًا رُوِي): إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قوله:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فـ(ثَدْيَيهِ): اسم (كَأَنْ)، وهو منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، و(حُقَّانِ): خبر (كَأَنْ)، ورُوِيَ: (كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)، فيكون اسم (كَأَنْ) محذوفًا، وهو ضمير الشأن، والتقدير: كأنْهُ ثَديَاهُ حُقَّان، و(ثَديَاهُ حُقَّان): مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر (كَأَنْ)، ويحتمل أن يكون (ثَديَاهُ) اسم (كأن)، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

(لا) الَّتي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

١٩٧- عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي (لا) التي لنفي الجنس، والمراد بها: (لا) التي قُصِد بها التَّنصيصُ على استغراق النفي للجنس كله. وإنما قُلتُ: (التَّنصِيص): احترازًا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعًا، نحو: (لَا رَجُلٌ قَائِمًا)، فإنها ليست نصًّا في نفي الجنس؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز: (لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ)، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز: (لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ)، وأما (لا) هذه فهي لنفي الجنس ليس إلَّا؛ فلا يجوز: (لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ).

وهي تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة -وهي التي لم تتكرَّر، نحو: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ)- وبين المكررة، نحو: (لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ).

ولا يكون اسمُها وخبرُها إلَّا نكرة؛ فلا تعمل في المعرفة، [وجوَّز الفرَّاء إعمالَها في ضمير الغائب واسم الإشارة]، وما ورد من ذلك مؤوَّل بنكرة، كقولهم: (قَضِيَّةٌ

وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا)، فالتقدير: ولا مُسمًّى بهذا الاسم لها، ويدل على أنه مُعامَل معاملة النكرة وَصفُه بالنكرة، كقولك: (لَا أَبَا حَسَنٍ حَلَّالًا لَهَا)، ولا يُفصَل بينها وبين اسمها، فإن فُصِل بينهما أُلغِيَت، [وجوَّز الرُّمَّانيُّ إعمالَها]، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[الصافات:٤٧].

١٩٨- فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ
١٩٩- وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِ اجْعَلَا
٢٠٠- مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

لا يخلو اسم (لا) هذه من ثلاثة أحوال:

الحَالُ الأَوَّلُ: أن يكون مضافًا، نحو: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ).

الحَالُ الثَّانِي: أن يكون مضارعًا للمضاف، أي: مُشابِهًا له، والمراد به: كل اسم له تَعلُّق بما بعده: إمَّا بعمل، نحو: (لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ)، و(لَا خَيرًا مِنْ زَيدٍ رَاكِبٌ)، وإمَّا بعطف، نحو: (لَا ثَلَاثَةً وثَلَاثِينَ عِندَنَا)، ويُسمَّى المشبَّهُ بالمضاف: (مُطَوَّلًا)، و(مَمْطُولًا)، أي: ممدُودًا، وحكم المضاف والمشبَّه به: النَّصب لفظًا كما مُثِّل.

والحَالُ الثَّالِثُ: أن يكون مفردًا، والمراد به هنا: ما ليس بمضافٍ ولا مشبَّه بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه: البناء على ما كان يُنصَب به؛ لتركُّبه مع (لا) وصَيرُورَتِهِ معها كالشيء الواحد، فهو معها كـ(خَمْسَةَ عَشَر)، ولكن محله النصب بـ(لا)؛ لأنه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبنَى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة، نحو: (لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله)، والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنَيَان على ما كانا يُنصَبَان به وهو الياء، نحو: (لَا مُسْلِمَينِ لَكَ ولَا مُسْلِمِينَ)، فـ(مُسلِمَينِ) و(مُسلِمِينَ): مبنيان؛ لتركبهما مع (لا)، كما بُنِيَ (رَجُل)؛ لتركبه معها، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن (رَجُل) في قولك: (لَا رَجُلَ) معرَبٌ، وأن فتحته

فتحة إعراب لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن (مُسلِمَينِ) و(مُسلِمِينَ) معربان، [والصحيح الأوَّل].

وأما جمع المؤنث السالم: فقال قوم: مبني على ما كان يُنصَب به وهو الكسر، فتقول: (لَا مُسلِمَاتِ لَكَ) بكسر التاء، ومنه قوله:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

وأجاز بعضهم الفتح، نحو: (لَا مُسْلِمَاتَ لَكَ). وقول المصنف: (وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَه): معناه: أنه يُذكَر الخبر بعد اسم (لا) مرفوعًا، والرافع له (لا) عند المصنف وجماعة، [كالأخفش والسيرافي]، وعند سيبويه الرافع له (لا) إن كان اسمُها مضافًا أو مشبَّهًا بالمضاف، وإن كان الاسم مفردًا فاختلف في رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعًا بـ(لا)، وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأن مذهبه أنَّ (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ(لا)، فتكون (لا) عاملة في الجزأين -كما علمت- فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: (وَالثَّانِي اجْعَلَا): إلى أنه إذا أُتِي بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت (لا) -نحو: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله)- يجوز فيهما [-أي: في الاسمين الواقعين بعد (لا) الأولى وبعد (لا) الثانية-] خمسة أوجه، وذلك لأنَّ المعطوف عليه: إمَّا أن يُبنَى مع (لا) على الفتح، أو يُنصَب، أو يُرفَع، فإن بُنِي معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع (لا) الثانية، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل (إنَّ)، نحو: (لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله). **الثاني:** النصب عطفًا على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، نحو: (لَا حَولَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِالله)،

ومنه قوله:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ ... اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه: **الأول**: أن يكون معطوفًا على محل (لا) واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) زائدةً. **الثاني**: أن تكون (لا) الثانية عملت عمل (ليس). **الثالث**: أن يكون مرفوعًا بالابتداء وليس لـ(لا) عمل فيه[1]، وذلك نحو: (لَا حَولَ وَلَا قُوَّةٌ إلَّا بِالله)، ومنه قوله:

هَذَا -لَعَمْرُكُمُ- الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أُمَّ لِي -إِنْ كَانَ ذَاكَ- وَلَا أَبُ

وإن نُصِب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة، أعني: البناء، والرفع، والنصب، نحو: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةَ) و(لَا امْرَأَةٌ) و(لَا امْرَأَةً). وإن رُفِع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان: **الأول**: البناء على الفتح، نحو: (لَا رَجُلٌ ولَا امْرَأَةَ)، و(لَا غُلَامُ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةَ)، ومنه قوله:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

والثاني: الرفع، نحو: (لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ)، و(لَا غُلَامُ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ)، ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم (لا)، و(لا) هنا ليست بناصبة؛ فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف: (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا).

٢٠١- **وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ**

إذا كان اسم (لا) مبنيًّا ونُعِت بمفرد يليه -أي: لم يُفصَل بينه وبينه بفاصل- جاز في النعت ثلاثة أوجه: **الأول**: البناء على الفتح؛ لتركبه مع اسم (لا)، نحو: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ). **الثاني**: النصب مراعاةً لمحل اسم (لا)، نحو: (لَا رَجُلَ ظَرِيفًا).

---

(١) فتكون (لا) ملغاةً عن العمل في الاسم وإن كانت نافية للجنس؛ لوجود شرط إلغائها وهو تكرارها، **وضابط الملغاة**: أنها تعمل أصالةً، بخلاف الزائدة، فلا عمل لها أصالةً، وعلى هذا: فيكون الاسمُ مبتدأ مستقلًّا، لا معطوفًا على محل الأول كما في الزائدة، فتنبَّه!

الثالث: الرفع مراعاةً لمحل (لا) واسمها؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو: (لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ).

٢٠٢- **وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**

تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردًا، والمنعوت مفردًا، ووَلِيَه النعتُ جاز في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يَلِ النعت المفرد المنعوت المفرد -بَل فُصِل بينهما بفَاصِلٍ- لم يجز بناء النعت؛ فلا تقول: (لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفَ) ببناء (ظَرِيف)، بل يتعيَّن رفعه، نحو: (لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفٌ)، أو نصبه، نحو: (لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفًا)، وإنما سقط البناء على الفتح؛ لأنه إنما جاز عند عدم الفصل؛ لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد، نحو: (لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَرِيفًا).

ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردًا -كما مُثِّل- أو غير مفرد.

وأشار بقوله: (وَغَيرَ الْمُفْرَدِ): إلى أنه إن كان النعت غير مفرد -كالمضاف، والمشبَّه بالمضاف- تعيَّن رفعه أو نصبه؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردًا أو غيرَ مفرد، ولا بين أن يُفصَل بينه وبين النعت أو لا يُفصَل، وذلك نحو: (لَا رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ فِيهَا)، و(لَا غُلَامَ رَجُلٍ فِيهَا صَاحِبَ بِرٍّ).

وَحَاصِلُ مَا فِي البَيتَينِ: أنه إن كان النعت مفردًا والمنعوت مفردًا ولم يُفصَل بينهما جاز في النعت ثلاثةُ أوجه، نحو: (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ)، و(ظَرِيفًا)، و(ظَرِيفٌ)، وإن لم يكن كذلك تعيَّن الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

٢٠٣- **وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) احْكُمَا لَهُ بِمَا للنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى**

تقدَّم أنه إذا عُطِف على اسم (لا) نكرةٌ مفردةٌ، وتكرَّرت (لا) يجوز في

المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح، نحو: (لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةٌ)، و(لَا امْرَأَةً)، و(لَا امْرَأَةَ)، وذَكَر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرَّر (لا) يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز فيه البناء على الفتح، فتقول: (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ)، و(امْرَأَةً)، ولا يجوز البناء على الفتح، وحكى الأخفش: (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ) بالبناء على الفتح على تقدير تكرُّر (لا)، فكأنه قال: (لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةَ)، ثم حُذِفَت (لا).

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفردٍ لا يجوز فيه إلَّا الرفع والنصب، سواء تكررت (لا) -نحو: (لَا رَجُلَ وَلَا غُلَامَ امْرَأَةٍ)- أو لم تتكرر، نحو: (لَا رَجُلَ وَغُلَامَ امْرَأَةٍ). هذا كله إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلَّا الرفع على كل حال، نحو: (لَا رَجُلَ وَلَا زَيدٌ فِيهَا)، أو (لَا رَجُلَ وَزَيدٌ فِيهَا).

٢٠٤- وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بَقِيَت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها؛ فتقول: (أَلَا رَجُلَ قَائِمٌ)، و(أَلَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ)، و(أَلَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ)، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا، وفي كل ذلك تفصيل، وهو: أنه إذا قُصِد بالاستفهام التوبيخُ أو الاستفهامُ عن النفي فالحكم كما ذَكَر من أنه يَبقَى عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذِكرُه من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء، فمثال التوبيخ قولك: (أَلَا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟)، ومنه قوله:

أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

ومثال الاستفهام عن النفي قولك: (أَلَا رَجُلَ قَائِمٌ؟)، ومنه قوله:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ ... إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

وإذا قُصِد بـ(أَلَا) التَّمنِّي: فمذهب المَازِنِيِّ أنها تَبقَى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشَّى إطلاقُ المصنف، ومذهب سيبويه: أنه يَبقَى لها عملُها في الاسم؛ [لكونها في منزلة (أَتَمَنَّى)]، ولا يجوز إلغاؤها [ولو تكرَّرت] ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء، ومن استعمالها للتمني قولهم: (أَلَا مَاءَ مَاءً بَارِدًا)[1]، وقول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ

٢٠٥- وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

إذا دلَّ دليلٌ على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكَثُر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِم؟)، فتقول: (لَا رَجُلَ)، وتحذف الخبر -وهو (قَائِم)- وجوبًا عند التميميين والطائيين، وجوازًا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف، ولا جارٍّ ومجرور -كما مُثِّلَ- أو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، نحو أن يقال: (هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ؟)، أو (هَلْ فِي الدَّارِ رَجُلٌ؟)، فتقول: (لَا رَجُلَ).

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يَجُز حذفه عند الجميع، نحو قوله ﷺ: **«لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»**[2]، وقول الشاعر:

وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ)، واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه، فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم.

---

(١) الإعراب: **ألا**: حرف تمنٍّ. **ماءَ**: اسمها. و**ماءً** -بالتنوين-: نعت للأول؛ لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق من غير تأويل.

(٢) **متفق عليه**: البخاري: (٤٦٣٤)، مسلم: (٢٧٦٠)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦- انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا)

٢٠٧- (ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدْ حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ) اللَّذْ كَ(اعْتَقَدْ)

٢٠٨- وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، وَالَّتِي كَ(صَيَّرَا) أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (ظَنَّ) وأخواتها، وتنقسم إلى قسمين: **أحدهما**: أفعال القلوب. **والثاني**: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين: **أحدهما**: ما يدل على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: (رَأَى)، و(عَلِمَ)، و(وَجَدَ)، و(دَرَى)، و(تَعَلَّم). **والثاني منهما**: ما يدل على الرجحان، وذكر المصنف منها ثمانية: (خَالَ)، و(ظَنَّ)، و(حَسِبَ)، و(زَعَمَ)، و(عَدَّ)، و(حَجَا)، و(جَعَلَ)، و(هَبْ)، فمثال (رَأَى) قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

فاستعمل (رأى) فيه لليقين، وقد تُستعمَل (رأى) بمعنى (ظَنَّ)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾[المعارج:٦]، أي: يظنُّونَه. ومثال (عَلِمَ): (عَلِمْتُ زَيدًا أَخَاكَ)، وقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ

ومثال (وَجَدَ) قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[الأعراف:١٠٢]. ومثال (دَرَى) قوله:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

ومثال (تَعَلَّمْ) -وهي التي بمعنى: اعْلَمْ- قوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ

وهذه مُثُل الأفعال الدالة على اليقين، ومثال الدالة على الرجحان قولك: (خِلْتُ زَيدًا أَخَاكَ)، وقد تُستعمَل (خال) لليقين، كقوله:

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي ... لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

و(ظَنَنتُ زَيدًا صَاحِبَكَ)، وقد تُستعمَل لليقين، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾[التوبة:١١٨]. و(حَسِبتُ زَيدًا صَاحِبَكَ)، وقد تُستعمَل لليقين، كقوله:

حَسِبتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

ومثال (زَعَمَ) قوله:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ

ومثال (عَدَّ) قوله:

فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... وَلَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ

ومثال (حَجَا) قوله:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَومًا مُلِمَّاتُ

ومثال (جَعَلَ) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ [الزخرف:١٩]، وقيد المصنف (جَعَلَ) بكونها بمعنى (اعتقد)؛ احترازًا من (جعل التي بمعنى (صَيَّرَ)؛ فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب. ومثال (هَبْ) قوله:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

ونبَّه المصنف بقوله: أعني (رَأَى) على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين -وهو (رَأَى) وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب- ومنها ما ليس

كذلك، وهو قسمان: لازم، نحو: (جَبُنَ زَيدٌ)، ومُتعَدٍّ إلى واحد، نحو: (كَرِهتُ زَيدًا).

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعال القلوب.

وأما أفعال التحويل -وهي المرادة بقوله: (وَالَّتِي كـ(صَيَّرَا)...) إلى آخره- فتتعدى أيضًا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعدَّها بعضهم سبعة: (صَيَّرَ)، نحو: (صَيَّرْتُ الطِينَ خَزَفًا). و(جَعَلَ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[الفرقان:٢٣]. و(هَبْ)، كقولهم: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)، أي: صَيَّرَنِي. و(تَخِذَ)، كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1][الكهف:٧٧]. و(اتَّخَذَ)، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء:١٢٥]. و(تَرَكَ)، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾[الكهف:٩٩]، وقول الشاعر:

وَرَبَّيْتُــــهُ حَتَّـــى إِذَا مَـــا تَرَكْتُـــهُ ... أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ

و(رَدَّ)، كقوله:

رَمَـى الحِـدْثَانُ نِسْـوَةَ آلِ حَـرْبٍ ... بِمِقْـدَارٍ سَـمَدْنَ لَـهُ سُـمُودَا

فَـرَدَّ شُـعُورَهُنَّ السُّـودَ بِيضًـا ... وَرَدَّ وُجُـوهَهُنَّ البِيضَ سُـودَا

٢٠٩- وَخُـصَّ بِـالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَـاءِ مَـا ... مِنْ قَبْلِ (هَبْ) وَالْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠- كَـذَا (تَعَلَّـمْ)، وَلِغَـيْرِ الْمَاضِ مِـنْ ... سِـوَاهُمَا اجْعَـلْ كُـلَّ مَالَـهُ زُكِـنْ

تقدَّم أن هذه الأفعال قسمان: **أحدهما**: أفعال القلوب. **والثاني**: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة، **فالمتصرفة**: ما عدا

---

(١) قال الخضري رحمه الله في حاشيته على "شرح ابن عقيل" (١/ ٢٩٩): قوله: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾: مقتضى الشارح أنه بمعنى: (صيَّرتَ)، فمفعوله الأول (أجرًا)، والثاني (عليه)، لكن فسَّرها البيضاوي بقوله: (لأخذتَ)، فتأمَّل!

(هَبْ)، و(تَعَلَّمْ)، فيُستَعمَل منها الماضي، نحو: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)، وغير الماضي، وهو المضارع، نحو: (أَظُنُّ زَيدًا قَائِمًا)، والأمر، نحو: (ظُنَّ زَيدًا قَائِمًا)، واسم الفاعل، نحو: (أَنَا ظَانٌّ زَيدًا قَائِمًا)، واسم المفعول، نحو: (زَيدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا) -فـ(أَبُوهُ): هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و(قَائِمًا): المفعول الثاني- والمصدر، نحو: (عَجِبتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيدًا قَائِمًا)، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي. **وغير المتصرف**: اثنان، وهما: (هَبْ)، و(تَعَلَّمْ) بمعنى (اعْلَمْ)؛ فلا يُستَعمَل منهما إلَّا صيغة الأمر، كقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ

وقوله:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

واختصَّت القلبيَّة المتصرفة بالتعليق والإلغاء، **فالتعليق**: هو ترك العمل لفظًا دون معنًى؛ لمانع، نحو: (ظَنَنتُ لَزَيدٌ قَائِمٌ)، فقولك: (لَزَيدٌ قَائِمٌ) لم تعمل فيه (ظَنَنتُ) لفظًا؛ لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام، ولكنه في موضع نصب، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: (ظَنَنتُ لَزَيدٌ قَائِمٌ وَعَمرًا مُنْطَلِقًا)، فهي عاملة في (لَزَيدٌ قَائِمٌ) في المعنى دون اللفظ. **والإلغاء**: هو ترك العمل لفظًا ومعنًى لا لمانع، نحو: (زَيدٌ ظَنَنتُ قَائِمٌ)، فليس لـ(ظَنَنتُ) عَملٌ في (زَيدٌ قَائِمٌ) لا في المعنى ولا في اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي، نحو: (أَظُنُّ لَزَيدٌ قَائِمٌ)، و(زَيدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ) وأخواتها، وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل، نحو: (صَيَّرَ) وأخواتها.

٢١١- وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الِابْتِدَا ... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا

٢١٢- فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ... وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

٢١٣- وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ   كَذَا، وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطًا، نحو: (زَيدٌ ظَنَنتُ قَائِمٌ)، أو آخِرًا، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ ظَنَنتُ)، وإذا توسَّطت: فقيل: الإعمال والإلغاء سِيَّان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين؛ فلا تقول: (ظَنَنتُ زَيدٌ قَائِمٌ)، بل يجب الإعمال، فتقول: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)، فإن جاء من لسان العرب ما يُوهِم إلغاءَها متقدمة أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا   وَمَا إِخَالُ لَدَينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فالتقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل، فالهاء: ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و(لَدَينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ): جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلغاء. أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

التقدير: أنِّي وجدت لَمِلاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ، فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء، وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزَّبِيدِي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: (وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ)؛ لينبِّه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم، وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم، ولهذا قال: (وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ)، فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل (ما) النافية، نحو: (ظَنَنتُ مَا زَيدٌ قَائِمٌ)، أو (إن) النافية، نحو: (عَلِمتُ إِنْ زَيدٌ قَائِمٌ)، ومثَّلوا له بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٥٢].

وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شرط التعليق: أنه إذا حُذِف المعلِّق تسلط العامل على ما بعده، فينصب مفعولين، نحو: (ظَنَنتُ مَا زَيدٌ

قَائِمٌ)، فلو حذفت (ما) لقلت: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)، والآية الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المعلِّق -وهو (إن)- لم يتسلَّط (تَظُنُّونَ) على (لَبِثتُمْ)؛ إذ لا يقال: (وَتَظُنُّونَ لَبِثتُمْ)، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يُشتَرَط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره، وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

وكذلك يُعلَّق الفعل إذا وقع بعده (لا) النافية، نحو: (ظَنَنتُ لَا زَيدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمرٌو)، أو لام الابتداء، نحو: (ظَنَنتُ لَزَيدٌ قَائِمٌ)، أو لام القسم، نحو: (عَلِمتُ لَيَقُومَنَّ زَيدٌ)، ولم يعُدها أحدٌ من النحويين من المعلقات، أو الاستفهام، وله صور ثلاث: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: (عَلِمتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ؟). **الثانية:** أن يكون مضافًا إلى اسم استفهام، نحو: (عَلِمتُ غُلَامُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ؟). **الثالثة:** أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو: (عَلِمتُ أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟)، و(عَلِمتُ هَلْ زَيدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمرٌو؟).

٢١٤- **لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ**

إذا كانت (عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ) تعدَّت إلى مفعول واحد، كقولك: (عَلِمْتُ زَيدًا)، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[النحل:٧٨]. وكذلك إذا كانت (ظَنَّ) بمعنى (اتَّهَم) تعدَّت إلى مفعول واحد، كقولك: (ظَنَنتُ زَيدًا)، أي: اتهمته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤]، أي: بمُتَّهَم.

٢١٥- **وَلِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِمَا) ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى**

إذا كانت (رَأَى) حُلْمِيَّةً -أي: للرُّؤيَا في المنام- تعدَّت إلى المفعولين كما تتعدَّى إليهما (عَلِمَ) المذكورة من قبل، وإلى هذا أشار بقوله: (وَلِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ)، أي: انسب لِـ(رَأَى) التي مصدرها (الرُّؤْيَا) ما نُسِب لِـ(عَلِمَ) المتعدية إلى اثنين، فعبَّر عن

الحُلمِيَّة بما ذكر؛ لأن (الرؤيا) وإن كانت تقع مصدرًا لغير (رَأَى) الحُلمِيَّة فالمشهور كونها مصدرًا لها.

ومثال استعمال (رَأَى) الحُلميَّة متعدية إلى اثنين قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[يوسف:٣٦]، فالياء: مفعول أول، و﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾: جملة في موضع المفعول الثاني، [وقيل: جملة حالية]، وكذلك قوله:

أَبُـــو حَـــنَشٍ يُـــؤَرِّقُنِي وَطَلْـــقٌ ... وَعَـــــــمَّارٌ وَآوِنَـــــــةً أُثَـــــالَا

أَرَاهُـــمْ رُفْقَتِـــي حَتَّـــى إِذَا مَـــا ... تَجَـــافَى اللَّيْـــلُ وَانْخَـــزَلَ انْخِـــزَالَا

إِذَا أَنَـــا كَالَّـــذِي يَجْـــرِي لِـــوِرْدٍ ... إِلَى آلٍ فَلَـــمْ يُـــدْرِكْ بِـــلَالَا

فالهاء والميم في (أراهم): المفعول الأول، و(رفقتي): هو المفعول الثاني.

٢١٦- **وَلَا تُجِـــزْ هُنَـــا بِـــلَا دَلِيـــلِ ... سُـــقُوطَ مَفْعُـــولَيْنِ أَوْ مَفْعُـــولِ**

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما، إلَّا إذا دل دليل على ذلك، فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: (هَلْ ظَنَنتَ زَيدًا قَائِمًا؟)، فتقول: (ظَنَنتُ)، التقدير: ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا، فحذفت المفعولين؛ لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله:

بِـــأَيِّ كِتَـــابٍ أَمْ بِأَيَّـــةِ سُـــنَّةٍ ... تَـــرَى حُـــبَّهُمْ عَـــارًا عَـــلَيَّ وَتَحْسَـــبُ؟

أي: وتَحسَبُ حُبَّهُم عارًا عليَّ، فحذف المفعولين -وهما (حُبهُم) و(عَارًا عَلَيَّ)- لدلالة ما قبلهما عليهما. ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: (هَلْ ظَنَنتَ أَحَدًا قَائِمًا؟)، فتقول: (ظَنَنتُ زَيدًا)، أي: ظننتُ زيدًا قائمًا، فتحذف الثاني؛ للدلالة عليه، ومنه قوله:

وَلَقَـــدْ نَزَلْـــتِ فَـــلَا تَظُنِّـــي غَـــيرَهُ ... مِنِّـــي بِمَنزِلَـــةِ الُمحِـــبِّ الُمكْـــرَمِ

أي: فلا تظنِّي غيره واقعًا، فـ(غيره): هو المفعول الأول، و(واقعًا) هو المفعول

الثاني. وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يَجُز لا فيهما ولا في أحدهما، فلا تقول: (ظَنَنتُ)، ولا: (ظَنَنتُ زَيدًا)، ولا: (ظَنَنتُ قَائِمًا)، تريد: (ظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا)[1].

٢١٧- وَكَـ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

٢١٨- بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تُحكَى، نحو: (قَالَ زَيدٌ عَمرٌو مُنطَلِقٌ)، و(تَقُولُ زَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية، ويجوز إجراؤه مجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما (ظَنَّ).

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين: **أحدهما** -وهو مذهب عامة العرب-: أنه لا يُجرَى القول مُجرَى الظن إلَّا بشروط -ذكرها المصنف- أربعة، وهي التي ذكرها عامة النحويين: **الأول**: أن يكون الفعل مضارعًا. **الثاني**: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: اجْعَلْ (تَقُولُ)، فإن (تَقُولُ) مضارع، وهو للمخاطب. **الشرط الثالث**: أن يكون مسبوقًا باستفهام، وإليه أشار بقوله: (إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ). **الشرط الرابع**: أن لا يُفصَل بينهما -أي: بين الاستفهام والفعل- بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فُصِل بأحدها لم يَضُر، وهذا هو المراد بقوله: (وَلَمْ يَنْفَصِلِ بِغَيْرِ ظَرْفٍ...) إلى آخره.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: (أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟)، فـ(عَمرًا): مفعول أول، و(مُنطَلِقًا): مفعول ثان، ومنه قوله:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا ... يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

---

(١) والصواب في هذه المسألة: جواز الحذف الاختصاري لغير دليل، وهو قول جماعة من النحاة، وإليه مال شيخنا العلامة النحوي أبو بلال الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ.

فلو كان الفعل غير مضارع -نحو: (قَالَ زَيدٌ عَمرٌو مُنطَلِقٌ)- لم يَنصِب القولُ مفعولين عند هؤلاء [أصحاب المذهب الأول]، وكذا إن كان مضارعًا بغير تاء، نحو: (يَقُولُ زَيدٌ عَمرٌو مُنطَلِقٌ)، أو لم يكن مسبوقًا باستفهام، نحو: (أَنْتَ تَقُولُ عَمرٌو مُنطَلِقٌ)، أو سُبِق باستفهام ولكن فُصِل بغير ظرفٍ، ولا جارٍّ ومجرور، ولا معمول له، نحو: (أَأَنتَ تَقُولُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ؟)، فإن فُصِل بأحدها لم يضر، نحو: (أَعِندَكَ تَقُولُ زَيدًا مُنطَلِقًا؟)، و(أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيدًا مُنطَلِقًا؟)، و(أَعَمرًا تَقُولُ مُنطَلِقًا؟)، ومنه قوله:

أَجُهَّـــالًا تَقُـــولُ بَنِـــي لُـــؤَيٍّ   لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَـــا؟

فـ(بَنِي لؤي): مفعول أول، و(جُهَّالًا): مفعول ثان. وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لـ(تَقُولُ)، نحو: (أَتَقُولُ زَيدًا مُنطَلِقًا؟)، وجاز رفعهما على الحكاية، نحو: (أَتَقُولُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ؟).

٢١٩- وَأُجْـرِيَ الْقَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقَـا   عِنْدَ سُـلَيْمٍ نَحْـوُ: (قُـلْ ذَا مُشْـفِقَا)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سليم، فيُجرُون القول مُجرَى الظن في نصب المفعولين مطلقًا، أي: سواء كان مضارعًا أم غير مضارع، وُجِدَت فيه الشروط المذكورة أم لم تُوجَد، وذلك نحو: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)، فـ(ذَا): مفعول أول، و(مُشْفِقًا): مفعول ثان، ومن ذلك قوله:

قَالَـــتْ وَكُنْـــتُ رَجُـــلًا فَطِينَـــا   هَـــذَا لَعَمـــرُ اللهِ إِسْرَائِينَـــا

فـ(هذا): مفعول أول لـ(قالت)، و(إِسرَائِينَا): مفعول ثان.

(أَعْلَمَ) وَ(أَرَى)

٢٢٠- إِلَى ثَلَاثَـــــةٍ (رَأَى) وَ(عَلِــــمَا) عَــدَّوْا إِذَا صَـارَ (أَرَى) وَ(أَعْلَـمَا)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعة أفعال، منها: (أَعْلَمَ)، و(أَرَى)، فذكر أن أصلهما: (عَلِمَ)، و(رَأَى)، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو: (عَلِمَ زَيدٌ عَمرًا مُنطَلِقًا)، و(رَأَى خَالِدٌ بَكرًا أَخَاكَ)، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولًا ثالثًا، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: (أَعْلَمْتُ زَيدًا عَمرًا مُنطَلِقًا)، و(أَرَيتُ خَالِدًا بَكرًا أَخَاكَ)، فـ(زَيدًا) و(خَالِدًا) مفعول أول، وهو الذي كان فاعلًا حين قلت: (عَلِمَ زَيدٌ)، و(رَأَى خَالِدٌ).

وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنها تُصيِّر ما كان فاعلًا مفعولًا، فإن كان الفعل قبل دخولها لازمًا صار بعد دخولها متعديًا إلى واحد، نحو: (خَرَجَ زَيدٌ) و(أَخْرَجتُ زَيدًا)، وإن كان متعديًا إلى واحد صار بعد دخولها متعديًا إلى اثنين، نحو: (لَبِسَ زَيدٌ جُبَّةً)، فتقول: (أَلْبَستُ زَيدًا جُبَّةً)، وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة، كما تقدم في (أَعْلَمَ)، و(أَرَى)[(١)].

٢٢١- وَمَـا لِمَفْعُـولَيْ (عَلِمْـتُ) مُطْلَقَـا لِلثَّــانِ وَالثَّالِــثِ أَيْضًــا حُقِّقَــا

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل (أَعْلَمَ) و(أَرَى) ما ثبت لمفعولَي (عَلِمَ) و(رَأَى) من كونهما مبتدأ وخبرًا في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل.

ومثال ذلك: (أَعْلَمْتُ زَيدًا عَمرًا قَائِمًا)، فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر، وهما: (عَمْرٌو قَائِمٌ)، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو:

---

(١) خلافًا للأخفش، فإنه يقيسها -أي: الهمزة- على غيرها من أفعال الباب مطلقًا، وفيه ضعف؛ لكونها خارجة عن القياس، وما كان خارجًا عن القياس لا يُقاسُ عليه.

(عَمرٌو أَعْلَمتُ زَيدًا قَائِمٌ)، ومنه قولهم: (البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأَكَابِرِ)، فـ(نا): مفعول أول، و(البركة): مبتدأ، و(مع الأكابر): ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: أَعلَمَنَا اللهُ البَرَكَةَ مع الأكابر، ويجوز التعليق عنهما، فتقول: (أَعْلَمْتُ زَيدًا لَعَمرٌو قَائِمٌ).

ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: (هَلْ أَعْلَمْتَ أَحَدًا عَمرًا قَائِمًا؟)، فتقول: (أَعْلَمْتُ زَيدًا)، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: (أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا)، أي: قائمًا، أو (أَعْلَمْتُ زَيدًا قَائِمًا)، أي: عَمرًا قَائمًا.

٢٢٢- وَإِنْ تَعَــدَّيَا لِوَاحِــدٍ بِــلَا ... هَمْــزٍ فَلِاثْنَــيْنِ بِــهِ تَوَصَّــلَا

٢٢٣- وَالثَّـانِ مِـنْهُمَا كَثَـانِي اثْنَـيْ (كَسَـا) ... فَهْـوَ بِـهِ فِي كُـلِّ حُكْـمٍ ذُو ائْتِسَـا

تقدَّم أن (رَأَى)، و(عَلِمَ) إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديَا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد -كما إذا كانت (رَأَى) بمعنى (أَبْصَرَ)، نحو: (رَأَى زَيدٌ عَمرًا)، و(عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ)، نحو: (عَلِمَ زَيدٌ الحَقَّ)- فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: (أَريتُ زَيدًا عَمرًا، وأَعْلَمْتُ زَيدًا الحَقَّ).

والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَي (كَسَا، وأَعْطَى)، نحو: (كَسَوتُ زَيدًا جُبَّةً)، و(أَعطَيْتُ زَيدًا دِرهَمًا) في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: (زَيدٌ الحَق)، كما لا تقول: (زَيدٌ دِرهَم)، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأول وإبقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل.

فمثال حذفهما: (أَعلَمتُ)، و(أَعطَيتُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل:٥]. ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول: (أَعْلَمتُ زَيدًا)، و(أَعْطَيتُ زَيدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[الضحى:٥]. ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو: (أَعلَمتُ الحَقَّ، وأَعطَيتُ دِرهَمًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ

عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[التوبة:٢٩]، وهذا معنى قوله: (وَالثَّانِ مِنْهُمَا...) إلى آخر البيت.

٢٢٤- وَكَ(أَرَى) السَّـابِقِ (نَبَّـا) (أَخْـبَرَا)   (حَـدَّثَ) (أَنْبَـأَ) كَـذَاكَ (خَـبَّرَا)

تقدم أن المصنف عد الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، وسبق ذكر (أَعْلَمَ)، و(أَرَى)، وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية، وهي: (نَبَّأَ)، كقولك: (نَبَّأْتُ زَيدًا عَمرًا قَائِمًا)، ومنه قوله:

نُبِّئْـتُ زُرْعَـةَ وَالسَّـفَاهَةُ كَاسْـمِهَا   يُهْـدِي إِلَيَّ غَرَائِـبَ الأَشْـعَارِ

و(أَخْبَرَ)، كقولك: (أَخْبَرْتُ زَيدًا أَخَاكَ مُنطَلِقًا)، ومنه قوله:

وَمَـا عَلَيـكِ إِذَا أُخبِرْتِنِـي دَنِفًـا   وَغَـابَ بَعْلُـكِ يَومًـا أَنْ تَعُـودِينِي؟!

و(حَدَّثَ)، كقولك: (حَدَّثْتُ زَيدًا بَكرًا مُقِيمًا)، ومنه قوله:

أَو مَنَعْـتُمْ مَـا تُسْـأَلُونَ فَمَـنْ حُـدِّ   ثْتُمُـوهُ[(١)] لَـهُ عَلَينَـا الـوَلَاءُ؟

و(أَنْبَأَ)، كقولك: (أَنْبَأْتُ عَبدَ اللهِ زَيدًا مُسَافِرًا)، ومنه قوله:

وَأُنْبِئْـتُ قَيْسًـا وَلَمْ أَبْلُـهُ   كَـمَا زَعَمُـوا خَـيْرَ أَهْـلِ الـيَمَنْ

و(خَبَّرَ)، كقولك: (خَبَّرتُ زَيدًا عَمرًا غَائِبًا)، ومنه قوله:

وَخُـبِّرْتُ سَـوْدَاءَ الغَمِـيمِ مَرِيضَـةً   فَأَقْبَلْـتُ مِـنْ أَهْـلِي بِمِصْـرَ أَعُودُهَـا

وإنما قال المصنف: (وَكَ(أَرَى) السَّابِقِ)؛ لأنه تقدم في هذا الباب أن (أرى) تارةً تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدى إلى اثنين، وكان قد ذكر أولًا (أَرَى) المتعدية إلى ثلاثة؛ فنبَّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل (أرى) السابقة -وهي المتعدية إلى ثلاثة- لا مثل (أرى) المتأخرة وهي المتعدية إلى اثنين.

---

(١) الواو هنا للإشباع، والمفاعيل الثلاثة هي: التاء النائبة عن الفاعل، والهاء، وجملة (علينا الولاء).
والولاء -بفتح الواو-: بمعنى: العَلاء.

الْفَاعِلُ

٢٢٥- الْفَاعِـلُ: الَّـذِي كَمَرْفُـوعَيْ: (أَتَـى زَيْـدٌ، مُنِـيرًا وَجْهُـهُ، نِعْـمَ الْفَتَـى)

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع، وهو الفاعل أو نائبه، وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

فأما **الفاعل**: فهو الاسم المسند إليه فِعلٌ على طريقة (فَعَلَ) أو شبهه، وحكمه الرفع. والمراد بـ(الاسم): ما يشمل الصريح[١]، نحو: (قَامَ زَيدٌ)، والمؤوَّل به[٢]، نحو: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ)، أي: قِيامُكَ.

فخرج بـ(المسند إليه فِعلٌ): ما أُسنِدَ إليه غيرُه، نحو: (زَيدٌ أَخُوكَ)، أو جملة، نحو: (زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ)، أو (زَيدٌ قَامَ)، أو ما هو في قوة الجملة، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ)، أو (زَيدٌ قَائِمٌ)، أي: هو. **وخرج بقولنا: على طريقة (فَعَلَ)**: ما أُسنِدَ إليه فِعلٌ على طريقة (فُعِلَ)، وهو النائب عن الفاعل، نحو: (ضُرِبَ زَيدٌ).

والمراد بشبه الفعل المذكور: اسم الفاعل، نحو: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟)، والصفة المشبهة، نحو: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، والمصدر، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيدٍ عَمرًا)، واسم الفعل، نحو: (هَيهَاتَ العَقِيقُ)، والظرف، والجار والمجرور[٣]، نحو: (زَيدٌ عِندَكَ أَبُوهُ)، أو (فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ)، و(أفعل) التفضيل، نحو: (مَرَرتُ بِالأَفضَلِ أَبُوهُ)، فـ(أبوه): مرفوع بـ(الأفضل)[٤]، وإلى ما ذُكِر أشار المصنف بقوله: كَمَرْفُوعَيْ (أَتَى...) إلخ، والمراد بالمرفوعين: ما كان مرفوعًا بالفعل، أو بما يشبه الفعل كما تقدم ذكره، ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين: **أحدهما**: ما رُفِع بفعل متصرف، نحو: (أَتَى

---

(١) وهو ما يقابل المؤوَّل، ويدخل في ذلك الضمير في نحو: (قاما)، و(قاموا).

(٢) ويقترن بسابكٍ لفظًا أو تقديرًا، والسابك هنا: (أن)، كما في مثَال الشارح.

(٣) بشرط اعتماده: إما على صفة، أو موصوف، أو مخبَر عنه، أو نفي، أو استفهام، أو موصول.

(٤) ولو مثَّل بمسألة (الكحل) كان أولى؛ لما في هذا من الخلاف.

زَيدٌ). **والثاني:** ما رُفِع بفعلٍ غير متصرف، نحو: (نِعمَ الفَتَى)، ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: (مُنِيرًا وَجْهُهُ).

٢٢٦- **وَبَعْـدَ فِعْـلٍ فَاعِـلٌ، فَـإِنْ ظَهَـرْ ... فَهْـــوَ، وَإِلَّا فَضَـــمِيرٌ اسْـــتَتَرْ**

حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه، نحو: (قَامَ الزَّيدَانِ)، و(زَيدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ)، و(قَامَ زَيدٌ)، ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: (الزَّيدَانِ قَامَ)، ولَا: (زَيدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ)، ولا: (زَيدٌ قَامَ) على أن يكون (زيد) فاعلًا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زَيدٌ قامَ هُو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة، وهي صورة الإفراد، نحو: (زَيدٌ قَامَ)، فتقول -على مذهب الكوفيين-: (الـزَّيدَانِ قَامَ)، و(الـزَّيدُونَ قَامَ)، وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: (الزَّيدَانِ قَامَا)، و(الزَّيدُونَ قَامُوا)، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفعل، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله: (وَبَعْدَ فِعلٍ فَاعِلٌ). وأشار بقوله: (فَإِنْ ظَهَر...) إلخ: إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار، نحو: (قَامَ زَيدٌ)، وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو: (زَيدٌ قَامَ)، أي: هو.

٢٢٧- **وَجَــرِّدِ الْفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا ... لِاثْنَـيْنِ أَوْ جَمْـعٍ كَ(فَـازَ الشُّــهَدَا)**

٢٢٨- **وَقَـدْ يُقَـالُ: (سَـعِدَا) وَ(سَـعِدُوا) ... وَالْفِعْـلُ لِلظَّـاهِرِ -بَعْـدُ- مُسْـنَدُ**

مذهب جمهور العرب: أنه إذا أُسنِد الفعل إلى ظاهر مثنًّى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أُسنِد إلى مفرد، فتقول: (قَامَ الزَّيدَانِ)، و(قَامَ الزَّيدُونَ)، و(قَامَتِ الهِندَاتُ)، كما تقول: (قَامَ زَيدٌ)، ولا تقول -على مذهب هؤلاء-: (قَامَا الزَّيدَانِ)، ولا (قَامُوا الزَّيدُونَ)، ولا (قُمْنَ الهِندَاتُ)، فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعًا به، وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه، بل

على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا، والفعل المتقدم وما اتصل به اسمًا في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبرًا عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجهًا آخر، وهو: أن يكون ما اتَّصل بالفعل مرفوعًا به كما تقدم، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة، أعني: الألف، والواو، والنون، ومذهب طائفة من العرب -وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصَّفَّار في شرح «الكتاب»-: أن الفعل إذا أُسنِد إلى ظاهر مثنى أو مجموع أُتِي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: (قَامَا الزَّيدَانِ)، و(قَامُوا الزَّيدُونَ)، و(قُمْنَ الهِندَاتُ)، فتكون الألف والواو والنون حروفًا تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في (قَامَتْ هِندٌ) حرفًا تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به، كما ارتفعت (هند) بـ(قامت)، ومن ذلك قوله:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيبَ لَاحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

فـ(مُبعَدٌ) و(حَمِيمٌ): مرفوعان بقوله: (أَسلَمَاهُ)، والألف في (أَسلَمَاهُ): حرف يدل على كون الفاعل اثنين، وكذلك (أَهلِي) مرفوع بقوله: (يَلُومُونَنِي)، والواو: حرف يدل على الجمع، و(الغَوَانِي): مرفوع بـ(رَأَينَ)، والنون: حرف يدل على جمع المؤنث، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: (وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا)...) إلى آخر البيت، ومعناه: أنه قد يُؤتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فأشعر قوله: (وَقَدْ يُقَالُ) بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال: (وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْدُ- مُسْنَدُ)؛ لينبِّه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلًا إذا جَعلْتَ الفعلَ مسنَدًا إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلتَه مُسنَدًا إلى المتصل به من الألف والواو والنون، وجَعَلتَ الظاهر مبتدأً أو بدلًا من الضمير فلا يكون ذلك قليلًا، وهذه اللغة القليلة هي التي يُعبَّر عنها النحويون بـ(لُغَة أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، ويُعبِّر عنها المصنف في كتبه بـ(لُغَة **«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَار»**[1])، فـ(البَرَاغِيثُ): فاعل (أَكَلُونِي)، و(مَلَائِكَةٌ): فاعل (يَتَعَاقَبُونَ)، هكذا زعم المصنف[2].

٢٢٩- وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَا؟)[3]

إذا دلَّ دليلٌ على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: (مَنْ قَرَأَ؟)، فتقول: (زَيدٌ)، التقدير: قَرأَ زَيدٌ، وقد يُحذَف الفعل وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦]، فـ﴿أَحَدٌ﴾: فاعل بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: وإن استَجَارَكَ أَحَدٌ استَجَارَكَ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ) أو (إذا)، فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبًا، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[الانشقاق:١]، فـ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾: فاعل بفعل محذوف، والتقدير: إِذَا انشقَّتِ السَّماءُ انشقَّت، وهذا مذهب جمهور النحويين، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال إن شاء الله تعالى.

---

(١) **متفق عليه**: البخاري: (٥٥٥)، مسلم: (٦٣٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قوله: (هكذا زعم المصنف): أشار بذلك إلى أنه مردود بأنه حديث مختصَر حَذَفَ الرَّاوي صدرَه، ولفظه: **«إِنَّ للهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»**. قال سم: يبعد كون الراوي يختصره، ويجعل المحذوف ملاحَظًا بلا دليل، فيتعين جعل الواو حرفًا؛ لئلَّا يكون الكلام ناقصًا؛ لعدم العلم بمرجع الضمير. اهـ. "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل" (١/ ٣٢٣) بتصرف.

(٣) قوله: (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ...) إلخ: قال الخضري رحمه الله في المصدر السابق: هذا خامس الأحكام، ولو قال:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ حُذِفَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ وَفَا؟)

لسَلِم من التجوز بالإضمار عن الحذف؛ لأن الفعل لا يُسمَّى: (مضمَرًا)، بل (محذُوفًا).

٢٣٠- وَتَـاءُ تَأْنِيـثٍ تَـلِي الْمَـاضِي إِذَا ... كَـانَ لِأُنْثَـى كَـ(أَبَـتْ هِنْـدُ الْأَذَى)

إذا أُسنِد الفعلُ الماضي إلى مؤنث لَحِقَتْهُ تاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل[1] مؤنثًا، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي، نحو: (قَامَتْ هِندٌ)، و(طَلَعَتِ الشَّمسُ)، لكن لها حالتان: حالةُ لُزُومٍ، وحالةُ جَوازٍ، وسيأتي الكلام على ذلك.

٢٣١- وَإِنَّـمَا تَلْـزَمُ فِعْـلَ مُضْـمَرِ ... مُتَّصِـلٍ أَوْ مُفْهِـمٍ ذَاتَ حِـرِ

تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعلَ الماضي في موضعين:

أحدهما: أن يُسنَد الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: (هِندٌ قَامَتْ)، و(الشَّمسُ طَلَعَتْ)، ولا تقول: (قَامَ)، ولا (طَلَعَ)، فإن كان الضمير منفصلًا لم يُؤتَ بالتاء، نحو: (هِندٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ).

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهرًا حقيقيَّ التأنيث، نحو: (قَامَتْ هِندٌ)، وهو المراد بقوله: (أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ)، وأصل (حِرٍ): (حِرِحٌ)، فحُذِفَت لام الكلمة. وفُهِمَ من كلامه: أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين؛ فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر، فتقول: (طَلَعَ الشَّمسُ) و(طَلَعَتِ الشَّمسُ)، ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيله.

٢٣٢- وَقَـدْ يُبِـيحُ الْفَصْـلُ تَـرْكَ التَّـاءِ فِي ... نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِيَ بِنْـتُ الْوَاقِـفِ)

إذا فُصِل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: (أَتَى القَاضِيَ بِنتُ الوَاقِفِ)، والأجود: (أَتَتْ)، وتقول: (قَامَ اليَومَ هِندٌ)، والأجود: (قَامَتْ).

٢٣٣- وَالْحَـذْفُ مَـعْ فَصْـلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّـلَا ... كَـ(مَـا زَكَـا إِلَّا فَتَـاةُ ابْـنِ الْعَـلَا)

وإذا فُصِل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: (مَا قَـامَ إِلَّا هِنـدٌ)، و(مَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمسُ)، ولا يجوز: (مَا قَـامَتْ إِلَّا هِندٌ)،

(١) ولو عبَّر بـ(مرفوع الفعل) كان أشمل وأصوب.

ولا: (مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمسُ)، وقد جاء في الشعر كقوله:

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

فقول المصنف: (إنَّ الحذفَ مُفضَّل على الإثبات) يُشعِر بأن الإثبات أيضًا جائز، وليس كذلك؛ لأنه إن أراد به أنه مفضَّل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر فصَحيحٌ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأن الإثبات قليلٌ جدًّا.

٢٣٤- وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

وقد تُحذَف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فَصْل، وهو قليل جدًّا، حكى سيبويه: (قَالَ فُلَانَةٌ)، وقد تُحذَف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبقَالَهَا

٢٣٥- وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ -سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ- كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى (اللَّبِنْ)

٢٣٦- وَالحَذْفَ فِي(نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

إذا أُسنِد الفعل إلى جمع: فإمَّا أن يكون جمعَ سلامةٍ لمذكر، أو لا، فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يَجُز اقترانُ الفعل بالتاء، فتقول: (قَامَ الزَّيدُونَ)، ولا يجوز: (قَامَتِ الزَّيدُونَ)، وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر: بأن كان جمع تكسير لمذكر -كـ(الرِّجَال)- أو لمؤنث -كـ(الهُنُود)- أو جمع سلامة لمؤنث -كـ(الهِنْدَات)- جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: (قَامَ الرِّجَالُ)، و(قَامَتِ الرِّجَالُ)، و(قَامَ الهُنُودُ)، و(قَامَتِ الهُنُودُ)، و(قَامَ الهِندَاتُ)، و(قَامَتِ الهِندَاتُ)، فإثبات التاء لتأوُّله بالجماعة، وحذفها لتأوُّله بالجمع.

وأشار بقوله: كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى (اللَّبِنْ): إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث، كـ(لَبِنَة)، فكما تقول: (كُسِرَتِ

اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ) تقول: (قَامَ الرِّجَالُ، وقَامَتِ الرِّجَالُ)، وكذلك باقي ما تقدم[1].

وأشار بقوله: (وَالحَذْفَ فِي(نِعْمَ الْفَتَاةُ)...) إلى آخر البيت: إلى أنه يجوز في (نِعمَ) وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثًا إثباتُ التاء وحذفها وإن كان مفردًا مؤنثًا حقيقيًّا، فتقول: (نِعْمَ المَرأَةُ هِندٌ)، و(نِعمَتِ المَرأَةُ هِندٌ)، وإنما جاز ذلك؛ لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنسِ، فعُومِل معاملةَ جمعِ التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها؛ لشبهه به في أن المقصود به متعدد، ومعنى قوله: (اسْتَحْسَنُوا): أن الحذف في هذا ونحوه حسنٌ، ولكن الإثبات أحسنُ منه.

٢٣٧- وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... وَالْأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يَفصِل بينه وبين الفعل فاصل؛ لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكَّن له آخر الفعل إن كان ضميرَ متكلم أو مخاطب، نحو: (ضَرَبْتُ)، و(ضَرَبْتَ)، وإنما سكَّنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خَلَا مما سيذكره، فتقول: (ضَرَبَ زَيدًا عَمرٌو)، وهذا معنى قوله: (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ). وأشار بقوله: (وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ): إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمه، وذلك كما إذا كان المفعول اسم شرط، نحو: (أَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، أو اسم استفهام، نحو: (أَيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟)، أو ضميرًا منفصلًا

---

(١) *فائدة*: مدلولات الجمع ستة: **الأول**: اسم الجمع، كـ(قوم)، و(رهط)، و(نسوة). **الثاني**: اسم الجنس الجمعي، كـ(روم)، و(زنج). **الثالث**: جمع التكسير المذكر، كـ(رجال)، و(زيود). **الرابع**: جمع التكسير المؤنث، كـ(هنود)، و(ضوارب). **الخامس**: جمع المذكر السالم، كـ(الزيدِينَ). **السادس**: جمع المؤنث السالم، كـ(الهندات)، و(المؤمنات).

لو تأخر لزم اتصاله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة:٥]، فلو أُخِّر المفعول لزم الاتصال وكان يقال: (نَعبُدُكَ)، فيجب التقديم، بخلاف قولك: (الدِّرهَمُ إِيَّاهُ أَعطَيتُكَ)، فإنه لا يجب تقديم (إيَّاه)؛ لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم في باب المضمرات، فكنت تقول: (الدِّرهَمُ أَعطَيتُكَهُ) و(أَعطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيره، نحو: (ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا)، فتقول: (عَمرًا ضَرَبَ زَيدٌ).

٢٣٩- **وَأَخِّــرِ الْمَفْعُــولَ إِنْ لَــبْسٌ حُــذِرْ ... أَوْ أُضْـمِرَ الْفَاعِـلُ غَـيْرَ مُنْحَصِــرْ**

يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خِيفَ التباسُ أحدِهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، وذلك نحو: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فيجب كون (مُوسَى) فاعلًا و(عِيسَى) مفعولًا، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرض في التبيين.

فإذا وُجِدَت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره، فتقول: (أَكَلَ مُوسَى الكُمَّثْرَى) و(أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى)، وهذا معنى قوله: (وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ). ومعنى قوله: (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِر): أنه يجب أيضًا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرًا غير محصور، نحو: (ضَرَبتُ زَيدًا)، فإن كان ضميرًا محصورًا وجب تأخيره، نحو: (مَا ضَرَبَ زَيدًا إِلَّا أَنَا).

٢٤٠- **وَمَــا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّــمَا) انْحَصَــرْ ... أَخِّـرْ، وَقَـدْ يَسْـبِقُ إِنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ**

يقول: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ(إلَّا) أو بـ(إنَّما) وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور[1] من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ(إلَّا)، فأما إذا كان الحصر بـ(إنَّما) فإنه لا يجوز تقديم

(١) وهذا تبعًا لعبارة الناظم ﷺ، وإلا فالصواب أن يقال: (المحصور فيه).

المحصور؛ إذ لا يظهر كونه محصورًا إلَّا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ(إلَّا)، فإنه يُعرَف بكونه واقعًا بعد (إلا)، فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور بـ(إنَّما) قولك: (إنَّما ضَرَبَ عَمرًا زَيدٌ)، ومثال المفعول المحصور بـ(إنَّما): (إنَّما ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا)، ومثال الفاعل المحصور بـ(إلا): (مَا ضَرَبَ عَمرًا إلَّا زَيدٌ)، ومثال المفعول المحصور بـ(إلا): (مَا ضَرَبَ زَيدٌ إلَّا عَمرًا)، ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ(إلا) قولك: (مَا ضَرَبَ إلَّا عَمرٌو زَيدًا)، ومنه قوله:

فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ... عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

ومثال تقديم المفعول المحصور بـ(إلا) قولك: (مَا ضَرَبَ إلَّا عَمرًا زَيدٌ)، ومنه قوله:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

هذا معنى كلام المصنف.

واعلم أن المحصور بـ(إنما) لا خلاف في أنه يجوز تقديمه، وأما المحصور بـ(إلا) ففيه ثلاثة مذاهب:

أَحَدُهَا -وهو مَذهبُ أكثر البصريِّين والفرَّاء وابن الأنباري-: أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلًا، أو مفعولًا، فإن كان فاعلًا امتنع تقديمه، فلا يجوز: (مَا ضَرَبَ إلَّا زَيدٌ عَمرًا)، فأما قوله: (فَلَمْ يَدْرِ إلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا): فأُوِّل على أن (مَا هَيَّجَتْ): مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: دَرَى ما هيَّجَت لنا، فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول؛ لأن هذا ليس مفعولًا للفعل المذكور. وإن كان المحصور مفعولًا جاز تقديمه، نحو: (مَا ضَرَبَ إلَّا عَمرًا زَيدٌ).

الثَّانِي -وهو مَذهبُ الكسائي-: أنه يجوز تقديم المحصور بـ(إلا)، فاعلًا كان، أو مفعولًا.

الثالث -وهو مَذهبُ بعض البصريِّين، واختاره الجَزُولِيُّ والشَّلوبين-: أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا)، فاعلًا كان، أو مفعولًا.

٢٤١- **وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ)   وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)**

أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ)، فـ(رَبَّهُ): مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر) وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك -وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظًا- لأن الفاعل منويُّ التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبةً وإن تأخر لفظًا.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف، وذلك نحو: (ضَرَبَ غُلَامَهَا جَارُ هِندٍ)، فمن أجازها -وهو الصحيح- وجَّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رُتبَتُه التقديم كان كعوده على ما رُتبَتُه التقديم؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم.

وقوله: (وَشَذَّ...) إلى آخره: أي: شَذَّ عَودُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: (زَانَ نَورُهُ الشَّجَرَ)، فالهاء المتصلة بـ(نَوْر) -الذي هو الفاعل- عائدةٌ على (الشجر)، وهو المفعول، وإنما شذَّ ذلك؛ لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورُتبَةً؛ لأن (الشَّجرَ) مفعول، وهو متأخر لفظًا، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رُتبَة.

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين، وما ورد من ذلك تأوَّلوه، وأجازها أبو عبدالله الطّوَالُ من الكوفيين [والأخفش] وأبو الفتح ابن جِنِّي، وتابعهما المصنف [في "التسهيل"]، ومما ورد من ذلك قوله:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا   وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنتَصِرُ

وقوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقوله:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ(١)

وقوله:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدًا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو: (ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِندٍ)، وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضًا خلافًا، والحق فيها المنع.

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

٢٤٢- يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

يُحذَف الفاعل ويُقَام المفعول به مقامه، فيُعطَى ما كان للفاعل من: لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: (نِيلَ خَيرُ نَائِلٍ)، فـ(خَيرُ نَائِلٍ): مفعولٌ قائمٌ مقام الفاعل، والأصل: (نَالَ زَيدٌ خَيرَ نَائِلٍ)، فحُذِف الفاعل -وهو (زَيدٌ)- وأُقِيمَ المفْعولُ به مقامه وهو (خَير نَائِلٍ). ولا يجوز تقديمه؛ فلا

(١) ليت الشارح لم يأت بمثل هذه الأبيات؛ لأن عدي بن حاتم رضي الله عنه صحابي؛ فلا يليق به هذا الهجاء.

تقول: (خَيرَ نَائِلٍ نِيلَ) على أن يكون مفعولًا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده وهي (نِيلَ)، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: نِيلَ هُوَ. وكذلك لا يجوز حذف (خَير نَائِلٍ)، فتقول: (نِيلَ).

٢٤٣- فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَ(وُصِلْ)

٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَ(يَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)

يُضَم أوَّل الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله مطلقًا، أي: سواء كان ماضيًا، أو مضارعًا، ويُكسَر ما قبل آخر الماضي، ويُفتَح ما قبل آخر المضارع، ومثال ذلك في الماضي قولك في (وَصَلَ): (وُصِلَ)، وفي المضارع قولك في (يَنْتَحِي): (يُنتَحَى).

٢٤٥- وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦- وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَ(اسْتُحْلِيْ)

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتَتَحًا بتاء المطاوعة ضُمَّ أوَّلُه وثانيه، وذلك كقولك في (تَدَحْرَجَ): (تُدُحْرِجَ)، وفي (تَكَسَّرَ): (تُكُسِّرَ)، وفي (تَغَافَلَ): (تُغُوفِلَ)[(١)]، وإن كان مفتَتَحًا بهمزة وَصلٍ ضُمَّ أوَّلُه وثالثُه، وذلك كقولك في (اسْتَحْلَى): (اسْتُحْلِيَ)، وفي (اقْتَدَرَ): (اقْتُدِرَ)، وفي (انطَلَقَ): (انطُلِقَ).

٢٤٧- وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًّا معتلَّ[(٢)] العين سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجه:

١- إِخْلَاصُ الكَسْرِ، نحو: (قِيلَ)، و(بِيعَ)، ومنه قوله:

---

(١) تمثيله بـ(تغافل) هذا لا يُسلَّم له، بل التاء هنا زائدة كما هو الحال في (تَبَخترَ)، و(تَوَانَى).

(٢) قال الخضري في حاشيته على «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٣٨) ط: (دار الفكر): قوله: (معتل العين): الأَولَى هنا وفيما يأتي: (مُعَل) بلا تاء؛ ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين، بخلاف المعتل بلا تغيير، كـ(عَوِرَ)، و(صَيِدَ)، و(اعتور)، فإذا بُنِي للمفعول سُلِك به مسلك الصحيح.

حِيكَــتْ عَــلَى نِــيرَيْنِ إِذْ تُحَــاكُ ... تَخْتَــبِطُ الشَّــوْكَ وَلَا تُشَــاكُ

٢- وإخلاص الضم، نحو: (قُولَ)، و(بُوعَ)، ومنه قوله:

لَيْــتَ وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَــيْئًا (لَيْــتُ)؟ ... لَيْــتَ شَــبَابًا بُــوعَ فَاشْــتَرَيْتُ

وهي لغة بني دَبِير وبني فَقْعَس، وهما من فصحاء بني أسد.

٣- والإشمام، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلَّا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قُرِئ في السبعة قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾[هود:٤٤]، بالإشمام في (قِيلَ) و(غِيضَ).

٢٤٨- وَإِنْ بِشَــكْلٍ خِيــفَ لَــبْسٌ يُجْتَنَــبْ ... وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْــوِ: (حَــبْ)

إذا أُسنِد الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما أن يكون واويًّا، أو يائيًّا.

فإن كان واويًّا -نحو: (سَامَ) من (السَّوْم)- وجب عند المصنف كسر الفاء، أو الإشمام، فتقول: (سِمتُ)، ولا يجوز الضم؛ فلا تقول: (سُمْتُ)؛ لئلَّا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلَّا، نحو: (سُمتُ العَبْدَ).

وإن كان يائيًّا -نحو: (بَاعَ) من (البَيْع)- وجب عند المصنف أيضًا ضمُّه، أو الإشمام، فتقول: (بُعْتَ يَا عَبْدُ)، ولا يجوز الكسر، فلا تقول: (بِعتَ)؛ لئلَّا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط، نحو: (بِعتُ الثَّوبَ)، وهذا معنى قوله: (وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيـفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ)، أي: وإن خيـف اللبس في شكل من الأشكال السابقة -أعني: الضم، والكسر، والإشمام- عُدِل عنه إلى شكل غيره لا لَبْسَ معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره: أن الكسر في الواوي والضم في اليائي والإشمام هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي، والكسر في اليائي. وقوله: وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبْ): معناه: أن الذي ثبت لفاء (بَاعَ)

من جواز الضم والكسر والإشمام يَثْبُت لفاء المضاعف، نحو: (حَبَّ)، فتقول: (حُبَّ)، و(حِبَّ)، وإن شئتَ أَشمَمْتَ.

٢٤٩- وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

أي: يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فِعلٍ يكون على وزن (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ) -وهو معتل العين- ما يثبت لفاء (بَاعَ) من جواز الكسر والضم، وذلك نحو: (اخْتَارَ)، و(انْقَادَ)، وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم، نحو: (اخْتُورَ، وانْقُودَ)، والكسر، نحو: (اخْتِيرَ، وانْقِيدَ)، والإشمام. وتُحرَّك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

٢٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

تقدَّم أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعله أُقِيمَ المفعول به مقام الفاعل. وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَد المفعول به أُقِيمَ الظَّرفُ، أو المصدرُ، أو الجارُّ والمجرورُ مقامه، وشرط في كل واحد منها: أن يكون قابلًا للنيابة، أي: صالحًا لها.

واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به: ما لزم النصبَ على الظرفية، نحو: (سَحَر) إذا أُرِيدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه، ونحو: (عِندَكَ)، فلا تقول: (جُلِسَ عِندَكَ)، ولا: (رُكِبَ سَحَرُ)؛ لئلَّا تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف، نحو: (مَعَاذَ اللهِ)، فلا يجوز رفع (مَعَاذ اللهِ)؛ لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور؛ فلا تقول: (سِيرَ وَقْتٌ)، ولا: (ضُرِبَ ضَرْبٌ)، ولا: (جُلِسَ فِي دَارٍ)؛ لأنه لا فائدة في ذلك، ومثال القابل من كل منها قولك: (سِيرَ يَومُ الجُمُعَةِ)، و(ضُرِبَ ضَربٌ شَدِيدٌ)، و(مُرَّ بِزَيدٍ).

٢٥١- وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

مذهب البصريين إلَّا الأخفش: أنه إذا وُجِد بعد الفعل المبنيِّ لما لم يُسمَّ فاعله مفعولٌ به، ومصدرٌ، وظرفٌ، وجارٌّ ومجرورٌ تعيَّن إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول: (ضُرِبَ زَيدٌ ضَربًا شَدِيدًا يَومَ الجُمُعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ)، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذٌّ، أو مؤوَّل.

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود، تقدَّم أو تأخَّر، فتقول: (ضُرِبَ ضَربٌ شَدِيدٌ زَيدًا)، و(ضُرِبَ زَيدًا ضَربٌ شَدِيدٌ)، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الجاثية:١٤]، وقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا ... وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

ومذهب الأخفش: أنه إذا تقدَّم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، فتقول: (ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيدٌ)، و(ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيدًا)، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، نحو: (ضُرِبَ زَيدٌ فِي الدَّارِ)، فلا يجوز: (ضُرِبَ زَيدًا فِي الدَّارِ).

٢٥٢- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

إذا بُنِيَ الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يُسمَّ فاعله: فإما أن يكون من باب (أَعْطَى)، أو من باب (ظَنَّ). فإن كان من باب (أَعْطَى) -وهو المراد بهذا البيت-: فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما وكذلك الثاني بالاتفاق، فتقول: (كُسِيَ زَيدٌ جُبَّةً، وأُعْطِيَ عَمرٌو دِرهَمًا)، وإن شئت أقمت الثاني، فتقول: (أُعْطِيَ عَمرًا دِرهَمٌ، وكُسِيَ زَيدًا جُبَّةٌ).

هذا إن لم يحصل لَبسٌ بإقامة الثاني، فإذا حصل لَبسٌ وجب إقامة الأول، وذلك نحو: (أَعْطَيتُ زَيدًا عَمرًا)، فتتعين إقامة الأول، فتقول: (أُعْطِيَ زَيدٌ عَمرًا)، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ؛ لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا، بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس، فإن عَنَى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيِّد؛ لأن مذهب الكوفيين: أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول، فتقول: (أُعْطِيَ زَيدٌ دِرهمًا)، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: (أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيدًا) [في قول الأكثرين].

٢٥٣- فِي بَابِ (ظَـنَّ، وَأَرَى) المَنْـعُ اشْـتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًـا إِذَا الْقَصْــدُ ظَهَــرْ

يعني: أنـه إذا كان الفعل متعديًـا إلى مفعـولين الثـاني منهـا خـبر في الأصـل -كـ(ظَنَّ) وأخواتها- أو كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل -كـ(أَرَى) وأخواتها- فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب (ظن)، والثاني والثالث في باب (أَعْلَمَ)، فتقول: (ظُنَّ زَيدٌ قَائِمًا)، ولا يجوز: (ظُنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، وتقول: (أُعْلِمَ زَيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا)، ولا يجوز إقامة الثاني، فلا تقول: (أُعْلِمَ زَيدًا فَرَسُكَ مُسرَجًا)، ولا إقامة الثالث، فتقول: (أُعْلِمَ زَيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ)، ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاق أيضًا ابن المصنف.

وذهب قوم -منهم المصنف- إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب (ظَنَّ) ولا باب (أَعْلَمَ)، لكن يشترط ألا يحصل لبس، فتقول: (ظُنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، و(أُعْلِمَ زَيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا)، وأما إقامة الثالث من باب (أَعْلَمَ): فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهمـا الخلاف في ذلك، فتقول: (أُعْلِمَ زَيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

فلو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب (ظَنَّ) و(أَعْلَمَ)، فلا تقول: (ظُنَّ زَيدًا عَمرٌو) على أن (عمرو) هو المفعول الثاني، ولا: (أُعْلِمَ زَيدًا خَالِدٌ مُنطَلِقًا).

٢٥٤- وَمَـا سِـوَى النَّائِـبِ مِمَّـا عُلِّقَـا بِـالرَّافِعِ النَّصْـبُ لَـهُ مُحَقَّقَـا

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل، فكما أنه لا يَرفعُ الفعلُ إلا فاعلًا واحدًا كذلك لا يرفع الفعلُ إلَّا مفعولًا واحدًا، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحدًا منها مقام الفاعل ونصبتَ الباقي، فتقول: (أُعْطِيَ زَيدٌ دِرهَمًا، وأُعْلِمَ زَيدٌ عمرًا قَائِمًا)، و(ضُرِبَ زَيدٌ ضَربًا شَدِيدًا يومَ الجُمُعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ).

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥- إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ

٢٥٦- فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

الِاشْتِغَالُ: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سَبَبِيِّهِ، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير: (زَيدًا ضَرَبتُهُ)، و(زَيدًا مَرَرتُ بِهِ)، ومثال المشتغل بالسببي: (زَيدًا ضَرَبتُ غُلَامَهُ)، وهذا هو المراد بقوله: (إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ...) إلى آخره، والتقدير: إن شَغَلَ مضمرُ اسم سابق فعلًا عن ذلك الاسم المضمر لفظًا، نحو: (زَيدًا ضَرَبتُهُ)، أو بنصبه محلًّا، نحو: (زَيدًا مَرَرتُ بِهِ)، فكل واحد من (ضَرَبتُ) و(مَرَرتُ) اشتغل بضمير (زيد)، لكن (ضَرَبتُ) وَصَلَ إلى الضمير بنفسه، و(مَرَرتُ) وصل إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظًا ومنصوب محلًّا.

وكُلٌّ من (ضَرَبتُ) و(مَرَرتُ) لو لم يَشتَغِل بالضمير لتسلَّط على (زيد) كما تسلط على الضمير، فكنت تقول: (زَيدًا ضَرَبتُ)، فتنصب (زَيدًا)، ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره، وتقول: (بِزَيدٍ مَرَرتُ)، فيصل الفعل إلى (زيد) بالباء كما وصل إلى ضميره، ويكون منصوبًا محلًّا كما كان الضمير. وقوله: (فالسَّابِقَ

انْصِبْهُ...) إلى آخره: معناه: أنه إذا وُجِد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه:

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا؛ لأنه لا يُجْمَع بين المفسِّر والمفسَّر، [أي: المعوِّض والمعوَّض عنه]، ويكون الفعل المضمر موافقًا في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظًا، نحو قولك في (زَيدًا ضَرَبتُهُ): إن التقدير: ضَرَبتُ زَيدًا ضَربْتُهُ، وما وافق معنى دون لفظ، كقولك في (زَيدًا مَررتُ بِهِ): إن التقدير: جَاوزْتُ زَيدًا مررت به، وهذا هو الذي ذكره المصنف.

والمذهب الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلف هؤلاء: فقال قوم: إنه عمل في الضمير وفي الاسم معًا، فإذا قلت: (زَيدًا ضَرَبتُهُ) كان (ضَرَبتُ) ناصبًا لـ(زيد) وللهاء، ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهَره. وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضمير مُلْغًى، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلغَى بعد اتصالها بالعوامل.

٢٥٧- **وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)**

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام:

أَحَدُهَا: ما يجب فيه النصب. **وَالثَّانِي:** ما يجب فيه الرفع. **وَالثَّالِثُ:** ما يجوز فيه الأمران، والنصب أرجح. **وَالرَّابِعُ:** ما يجوز فيه الأمران، والرفع أرجح. **وَالخَامِسُ:** ما يجوز فيه الأمران على السواء.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: (وَالنَّصْبُ حَتْمٌ...) إلى آخره، ومعناه: أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداةٍ لا يليها إلَّا الفعل، كأدوات الشرط، نحو: (إِنْ)، و(حَيْثُمَا)، فتقول: (إِنْ زَيدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ)، و(حَيْثُمَا زَيدًا تَلْقَهُ فَأَكْرِمْهُ)، فيجب نصب (زيدًا) في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه

مبتدأ؛ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء، كقول الشاعر:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

تقديره: إِنْ هَلَكَ مُنفِسٌ. والله أعلم.

٢٥٨- وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩- كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَنْ يَرِدْ ... مَا قَبْلَهُ مَعْمُولَ مَا بَعْدُ وُجِدْ

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفع؛ فيجب رفع الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء، كـ(إذا) التي للمفاجأة، فتقول: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيدٌ يَضْرِبُهُ عَمرٌو) برفع (زيد)، ولا يجوز نصبه؛ لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل [عند الجمهور]، لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وَلِيَ الفعلُ المشتغلُ بالضمير أداةً لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط(١)، والاستفهام، و(ما) النافية، نحو: (زَيدٌ إِنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ)، و(زَيدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ؟)، و(زَيدٌ مَا لَقِيتُهُ)، فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسِّر عاملًا فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: (كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا...) إلى آخره، أي: كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعلُ شيئًا لا يرد ما قبله معمولًا لما بعده.

ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها -فقال: (زَيدًا مَا لَقِيتُ)- أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدَّر، فيقول: (زَيدًا مَا لَقِيتُهُ).

---

(١) قوله: (كأدوات الشرط): أي: والتحضيض، والعرض، ولام الابتداء، و(كم) الخبرية، والحروف الناسخة، والموصول، والموصوف، وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ فلا نصب في: (زيد هلَّا ضربتَه)، أو (ألا تضربه)، أو (لأنا ضاربه)، أو (كم -أو أني- ضربته)، أو (زيد الذي تضربه)، أو (رجل ضربته)، أو (ما زيد إلا يضربه عمرو)، بخلاف حرف التنفيس، كـ(زيدًا سأضربه)، فيجوز نصبه على الراجح. "حاشية الخضري" (١/ ٣٥١).

٢٦٠- وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يُختَار فيه النصب، وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلب، كالأمر، والنهي، والدعاء، نحو: (زَيدًا اضْرِبْهُ)، و(زَيدًا لَا تَضْرِبْهُ)، و(زَيدًا رَحِمَهُ اللهُ)، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار النصب.

وكذلك يُختَار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو: (أَزَيدًا ضَرَبْتَهُ؟) بالنصب والرفع، والمختار النصب. وكذلك يُختَار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعلية ولم يُفصَل بين العاطف والاسم، نحو: (قَامَ زَيدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ؟)، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه، والمختار النصب؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية.

فلو فُصِل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، نحو: (قَامَ زَيدٌ وَأَمَّا عَمرٌو فَأَكْرَمْتُهُ)، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه، والمختار الرفع كما سيأتي، وتقول: (قَامَ زَيدٌ وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرِمْهُ)، فيُختَار النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

٢٦٢- وَإِنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

أشار بقوله: (فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا): إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس.

وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء، وفسَّروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسمٌ وعجزها فِعلٌ، نحو: (زَيدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، فيجوز رفع (عمرو) مراعاةً للصدر، ونصبه مراعاةً للعجز.

٢٦٣- وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران ويُختَار الرفع، وذلك كل اسم لم يُوجَد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه، ولا ما يُجوِّز فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو: (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ)، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار رفعه؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمار، وليس بشيء؛ فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير، وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في «أماليه» على النصب قوله:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا   غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[فاطر:٣٣] بكسر تاء (جَنَّات).

٢٦٤- وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ   أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني: أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتَّصل الضمير بالفعل المشغول به -نحو: (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ)- أو ينفصل منه بحرف جر -نحو: (زَيدٌ مَرَرتُ بِهِ)- أو بإضافة، نحو: (زَيدٌ ضَرَبتُ غُلَامَهُ)، أو (غُلَامَ صَاحِبِهِ)، أو (مَرَرتُ بِغُلَامِهِ)، أو (بِغُلَامِ صَاحِبِهِ).

فيجب النصب في نحو: (إِنْ زَيدًا مَرَرتَ بِهِ أَكْرَمَكَ)، كما يجب في: (إِنْ زَيدًا لَقِيتَهُ أَكْرَمَكَ)، وكذلك يجب الرفع في: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيدٌ مَرَّ بِهِ عَمرٌو)، ويُختَار النصب في: (أَزَيدًا مَرَرتَ بِهِ؟)، ويختار الرفع في: (زَيدٌ مَرَرتُ بِهِ)، ويجوز الأمران على السواء في: (زَيدٌ قَامَ وعَمْرٌو مَرَرتُ بِهِ)، وكذلك الحكم في: (زَيدٌ ضَرَبتُ غُلَامَهُ)، أو (مَرَرتُ بِغُلَامِهِ).

٢٦٥- وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ   بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يعني: أن الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل فيما تقدم، والمراد بالوصف العامل: اسم الفاعل، واسم المفعول.

واحترز بـ(الوصف): مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف، كاسم الفعل، نحو: (زَيدٌ دَرَاكِهِ)، فلا يجوز نصب (زيد)؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملًا فيه. **واحترز بقوله: (ذَا عَمَل)**: من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو: (زَيدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ)، فلا يجوز نصب (زيد)؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملًا، ومثال الوصف العامل: (زَيدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا)، و(الدِّرْهَمُ أَنْتَ مُعْطَاهُ)، فيجوز نصب (زيد) و(الدرهم) ورفعهما، كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ): عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلت عليه الألف واللام، نحو: (زَيدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ)، فلا يجوز نصب (زَيْد)؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما، فلا يفسر عاملًا فيه. والله أعلم.

٢٦٦- **وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ**

تقدَّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضمير بالفعل -نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ)- وبين ما انفصل بحرف جر -نحو: (زَيدًا مَرَرتُ بِهِ)- أو بإضافة، نحو: (زَيدًا ضَرَبتُ غُلَامَهُ)، وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي، [أي: لا فرق بينه وبين الاسم السابق]، ومعناه: أنه إذا عَمِل الفِعلُ في أجنبيٍّ، وأُتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة -نحو: (زَيدًا ضَرَبتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ)- أو عطف بيان -نحو: (زَيدًا ضَرَبتُ عَمرًا أَبَاهُ)- أو معطوف بالواو خاصة -نحو: (زَيدًا ضَرَبتُ عَمرًا وَأَخَاهُ)- حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي، فينزَّل: (زَيدًا ضَرَبتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ) منزلة: (زَيدًا ضَرَبتُ غُلَامَهُ)، وكذلك الباقي.

وَحَاصِلُهُ: أن الأجنبيَّ إذا أُتبِع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي. والله أعلم.

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُه

٢٦٧- **عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)**

ينقسم الفعل إلى: مُتعَدٍّ، ولَازِمٍ. **فالْمُتَعَدِّي:** هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: (ضَرَبتُ زَيدًا). **وَاللَّازِمُ:** ما ليس كذلك، وهو ما لا يَصِل إلى مفعوله إلَّا بحرف جر، نحو: (مَررتُ بِزَيدٍ)، أو لا مفعول له، نحو: (قَامَ زَيدٌ)، ويُسمَّى ما يَصِل إلى مفعوله بنفسه: (فِعْلًا مُتَعَدِّيًا) و(وَاقِعًا) و(مُجَاوِزًا)، وما ليس كذلك يُسمَّى: (لَازِمًا) و(قَاصِرًا) و(غَيرَ مُتَعَدٍّ)، ويُسمَّى: (مُتَعَدِّيًا بحَرفِ جَر).

وعلامة الفعل المتعدي: أن تتصل به هاء تعودُ على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: (الْبَابُ أَغْلَقْتُهُ). **واحترز بـ(هاء غير المصدر):** من هاء المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي: (الضَّرْبُ ضَرَبتُهُ زَيدًا)، أي: ضَربتُ الضَّربَ زيدًا، ومثال المتصلة باللازم: (القِيَامُ قُمتُهُ)، أي: قمتُ القِيامَ.

٢٦٨- **فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)**

شأن الفعل المتعدي أن ينصبَ مفعوله إن لم يَنُب عن فاعله، نحو: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)، فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم، نحو: (تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ)، وقد يُرفَع المفعولُ ويُنصَب الفاعلُ عند أمن اللبس، كقولهم: (خَرَقَ الثَّوبُ المِسمَارَ)، ولا ينقاس ذلك، بل يُقتَصَر فيه على السماع[1].

(١) قال الناظم رحمه الله في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٦١٢):
=

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام:

أَحَدُهَا: ما يتعدَّى إلى مفعولين، وهي قسمان: **أحدهما:** ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كـ(ظَنَّ) وأخواتها، **والثاني:** ما ليس أصلهما ذلك، كـ(أَعْطَى)، و(كَسَا). **والقِسْمُ الثَّانِي:** ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، كـ(أَعْلَمَ)، و(أَرَى). **والقِسْمُ الثَّالِثُ:** ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، كـ(ضَرَبَ) ونحوه.

٢٦٩- **وَلَازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ(نَهِمْ)**
٢٧٠- **كَذَا (افْعَلَلَّ) وَالْمُضَاهِي(اقْعَنْسَسَا) ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا**
٢٧١- **أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَـ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)**

اللَّازِمُ: هو ما ليس بمتعدٍّ، وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، ويتحتَّم اللزوم لكل فِعلٍ دالٍّ على سجية، وهي الطَّبِيعَةُ، نحو: (شَرُفَ)، و(كَرُمَ)، و(ظَرُفَ)، و(نَهِمَ)، وكذا كلُّ فِعلٍ على وزن (افْعَلَلَّ)، نحو: (اقْشَعَرَّ)، و(اطْمَأَنَّ)، أو على وزن (افْعَنْلَلَ)، نحو: (اقْعَنْسَسَ)، و(احْرَنْجَمَ)، أو دَلَّ على نظافة، كـ(طَهُرَ الثَّوبُ)، و(نَظُفَ)، أو على دَنَسٍ، كـ(دَنِسَ الثَّوبُ)، و(وَسِخَ)، أو دَلَّ على عَرَضٍ، نحو: (مَرِضَ زَيدٌ)، و(احْمَرَّ)، أو كان مطاوعًا لما تعدَّى إلى مفعول واحد، نحو: (مَدَدْتُ الحَدِيدَ فَامْتَدَّ)، و(دَحْرَجْتُ زَيدًا فَتَدَحْرَجَ). واحترز بقوله: (لواحد): مما طاوع المتعدي إلى اثنين، فإنه لا يكون لازمًا، بل يكون متعديًا إلى مفعول واحد، نحو: (فَهَّمْتُ زَيدًا المَسْأَلَةَ فَفَهِمَهَا)، و(عَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ).

٢٧٢- **وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ**
٢٧٣- **نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)**

= وَرَفْعَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسْ ... مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوا فَلَا تَقِسْ

تقدَّم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ)، وقد يُحذَف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه فينصبه وجوبًا، نحو: (مَرَرتُ زَيدًا)، قال الشاعر:

تَمُــــرُّونَ الـــــدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُـــــوا　　كَلَامُكُـــــمُ عَـــــلَيَّ إِذًا حَـــــرَامُ

أي: تمرُّون بالدِّيارِ. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أَنَّ) و(أَنْ)، بل يُقتصَر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي -وهو الأخفش الصغير- إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسًا، بشرط تعيُّن الحرف ومكان الحذف، نحو: (بَريتُ القَلَمَ بِالسِّكِينِ)، فيجوز عنده حذف الباء، فتقول: (بَريتُ القَلَمَ السِّكِّينَ)، فإن لم يتعيَّن الحرف لم يجز الحذف، نحو: (رَغِبتُ فِي زَيدٍ)، فلا يجوز حذف (في)؛ لأنه لا يُدرَى حينئذٍ هل التقدير: رَغِبتُ عَنْ زيدٍ، أو فِي زَيدٍ، وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو: (اخْتَرْتُ القَومَ من بَنِي تَمِيمٍ)، فلا يجوز الحذف، فلا تقول: (اخْتَرتُ القَومَ بَنِي تميم)؛ إذ لا يُدرَى هل الأصل: اخترتُ القَومَ مِنْ بني تميم، أو اخترت من القوم بني تميم.

وأما (أَنَّ) و(أَنْ): فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسًا مطردًا بشرط أمن اللبس، كقولك: (عَجِبتُ أَنْ يَدُوا)، والأصل: عَجِبتُ مِن أَنْ يَدُوا، أي: من أن يُعطُوا الدِّيَة، ومثال ذلك مع (أَنَّ) -بالتشديد-: (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ)، فيجوز حذف (من)، فتقول: (عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)، فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو: (رَغِبتُ فِي أَنْ تَقُومَ)، أو (رَغِبتُ فِي أَنَّكَ قَائِمٌ)، فلا يجوز حذف (في)؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس.

واختُلِفَ في محل (أَنَّ) و(أَنْ) عند حذف حرف الجر: فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين. وحاصله: أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان

المجرور غير (أَنَّ) و(أَنْ) لم يجز حذف حرف الجر إلَّا سماعًا، وإن كان (أَنَّ) و(أَنْ) جاز ذلك قياسًا عند أَمْنِ اللَّبس، وهذا هو الصحيح.

٢٧٤- **وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًـى كَ(مَـنْ) مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)**

إذا تعدَّى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل: فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: (أَعْطَيْتُ زَيدًا دِرهمًا)، فالأصل تقديم (زيد) على (دِرهَم)؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه الآخذ للدرهم، وكذا: (كَسَوتُ زَيدًا جُبَّةً)، و(أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنِ)، فـ(مَنْ): مفعول أول، و(نَسْجَ): مفعول ثان، والأصل تقديم (مَنْ) على (نَسْج اليَمَن)؛ لأنه اللابس، ويجوز تقديم ما ليس فاعلًا معنًى، لكنه خلاف الأصل.

٢٧٥- **وَيَلْـزَمُ الْأَصْـلُ لِمُوجِـبٍ عَـرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَـدْ يُـرى**

أي: يلزم الأصل -وهو تقديم الفاعل في المعنى- إذا طَرَأَ ما يوجب ذلك، وهو خوف اللبس، نحو: (أَعْطَيْتُ زَيدًا عَمرًا)، فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره؛ لأجل اللبس؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلًا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى، نحو: (أَعْطَيْتُ الدِّرْهَم صَاحِبَهُ)، فلا يجوز تقديم (صاحبه) وإن كان فاعلًا في المعنى؛ فلا تقول: (أَعْطَيتُ صَاحِبَهُ الدِّرهَمَ)؛ لِئَلَّا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورُتبَةً، وهو ممتنع. والله أعلم.

٢٧٦- **وَحَـذْفَ فَضْـلَةٍ أَجِـزْ إِنْ لَمْ يَضِـرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِـرْ**

الفَضْلَةُ خلاف العمدة، **والعُمْدَةُ:** ما لا يُستَغنَى عنه، كالفاعل، **والفَضْلَةُ:** ما يمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به. فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في (ضَرَبتُ زَيدًا): (ضَرَبتُ) بحذف المفعول به، وكقولك في (أَعْطَيتُ زَيدًا دِرهَمًا):

(أَعطَيْتُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[الليل:٥]، و(أَعْطَيتُ زَيدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[الضحى:٥]، و(أَعْطَيْتُ دِرهمًا)، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾[التوبة:٢٩]، التقدير -والله أعلم-: حتى يعطوكم الجزية.

فإن ضَرَّ حذفُ الفضلةِ لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: (مَنْ ضَرَبتَ؟)، فتقول: (ضَرَبتُ زَيدًا)، أو وقع محصورًا، نحو: (مَا ضَرَبْتُ إلَّا زَيدًا)، فلا يجوز حذف (زيدًا) في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب[1]، ويبقى الكلام في الثاني دالًّا على نفي الضرب مطلقًا، والمقصود نفيه عن غير (زيد)، فلا يُفهَم المقصود عند حذفه.

٢٧٧- وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال: (مَنْ ضَرَبتَ؟)، فتقول: (زَيدًا)، التقدير: ضربتُ زيدًا، فحذف (ضربتُ)؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز، وقد يكون واجبًا كما تقدم في باب الاشتغال، نحو: (زَيدًا ضَرَبتُهُ)، التقدير: ضربتُ زيدًا ضربتُهُ، فحذف (ضربتُ) وجوبًا كما تقدم. والله أعلم.

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

٢٧٨- إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩- وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

التَّنَازُعُ: عِبَارةٌ عن توجُّه عاملين إلى معمول واحد[2]، نحو: (ضَرَبتُ وَأَكرَمْتُ

(١) لأن الجواب لا يتم إلا به، أي: ذكر (زيد)، فلو حُذِف لاختلَّ الجواب.

(٢) ولو قال: (إلى معمول فأكثر) كان أصوب. وإطلاقه للمعمول يشمل الظاهر والمضمر، لكن بشرط =

زَيدًا)، فكل واحد من (ضَرَبتُ) و(أَكرَمْتُ) يطلب (زيدًا) بالمفعولية، وهذا معنى قوله: (إِنْ عَامِلَانِ...) إلى آخره.

وقوله: (قَبْلُ): معناه: أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثَّلنا، ومقتضاه: أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع. وقوله: (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ): معناه: أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهمَل عنه ويعمل في ضميره كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَوْلَى منهما: فذهب البصريون إلى أن الثاني أَولَى به؛ لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأَوَّل أَولَى به؛ لتقدمه.

٢٨٠- وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١- كَ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا) ... وَ(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

أي: إذا أَعمَلتَ أحدَ العاملين في الظاهر، وأَهمَلتَ الآخر عنه فأَعمِلِ المهملَ في ضمير الظاهر، والتزمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره، ولا يجوز حذفه، كالفاعل، وذلك كقولك: (يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)، فكل واحد من (يُحسِنُ) و(يُسِيءُ) يطلب (ابناك) بالفاعلية، فإن أعملتَ الثاني وجب أن تُضمِر في الأول فاعله، فتقول: (يُحسِنَانِ وَيُسِيءُ ابناك)، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني، فتقول: (يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ابنَاكَ).

ومثله: (بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ)، وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: (بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبدَاكَ)، ولا يجوز ترك الإضمار، فلا تقول: (يُحسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)، ولا: (بَغَى وَاعتَدَى عَبدَاكَ)؛ لأن تركه يؤدِّي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر،

= كونه منفصلًا مطلقًا، أو متصلًا مجرورًا، نحو: (زيدٌ إنما قامَ وقعد هو)، و(ما ضربتُ وأكرمتُ إلا إيَّاه)، و(وثقت وتقوَّيت بك)، على خلاف في الأخير.

وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل، وأجازه الفراء على توجُّه العاملين معًا إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني، فلا تقول: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابنَاكَ)، وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة[١].

٢٨٢- وَلَا تَجِــئْ مَــعْ أَوَّلٍ قَــدْ أُهْمِــلَا ... بِمُضْــمَرٍ لِغَــيْرِ رَفْــعٍ أُوهِــلَا

٢٨٣- بَلْ حَذْفَهُ الْـزَمْ إِنْ يَكُـنْ غَـيْرَ خَـبَرْ ... وَأَخِّرَنْــهُ إِنْ يَكُــنْ هُــوَ الخَــبَرْ

تقدَّم أنه إذا أُعمِل أحد العاملين في الظاهر وأُهمِلَ الآخر عنه أُعمِل في ضميره، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكره، كالفاعل، أو نائبه، ولا فرق في وجوب الإضمار حينئذٍ بين أن يكون المهمل الأول أو الثاني، فتقول: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)، و(يُحسِنُ ويُسِيئَانِ ابْنَاكَ).

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو: إمَّا أن يكون عمدةً في الأصل -وهو مفعول (ظَنَّ) وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، وهو المراد بقوله: (إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرَ)- أو لا، فإن لم يكن كذلك: فإمَّا أن يكون الطَّالب له هو الأول، أو الثاني، فإن كان الأول لم يجز الإضمار، فتقول: (ضَرَبتُ وضَرَبَنِي زَيدٌ)، و(مَرَرتُ ومَرَّ بِي زَيدٌ)، ولا تضمر، فلا تقول: (ضَرَبتُهُ وَضَرَبَنِي زَيدٌ)، ولا: (مَرَرتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيدٌ)، وقد جاء في الشعر، كقوله:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي الغَيبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ

وَأَلْــغِ أَحَادِيــثَ الوُشَــاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَـاوِلُ وَاشٍ غَـيرَ هِجـرَانِ ذِي وُدِّ

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار، فتقول: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيدٌ)، و(مَـرَّ بِي وَمَـرَرتُ بِهِ زَيـدٌ)، ولا يجوز الحذف، فلا تقول: (ضَرَبَنِي وَضَرَبتُ زَيـدٌ)،

---

(١) وحُكِي عن الكسائي جواز حَذفِ الفاعل من نحو: (ضربني وضربت الزيدَين).

ولا: (مَرَّ بِي وَمَرَرتُ زَيدٌ)، وقد جاء في الشعر، كقوله:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

والأصل: (لَمَحُوهُ)، فحذف الضمير ضرورةً، وهو شاذ كما شذَّ عمل المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو: إمَّا أن يكون الطالب له هو الأول، أو الثاني، فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا، فتقول: (ظَنَّنِي وَظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا إِيَّاهُ)، وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته، متصلًا كان أو منفصلًا، فتقول: (ظَنَنتُ وَظَنَّنِيهِ زَيدًا قَائِمًا)، و(ظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيدًا قَائِمًا).

ومعنى البيتين: أنَّك إذا أهملت الأول لم تَأتِ معه بضمير غير مرفوع، وهو المنصوب والمجرور، فلا تقول: (ضَرَبتُهُ وضَرَبَنِي زَيدٌ)، ولا: (مَرَرتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيدٌ)، بل يلزم الحذف، فتقول: (ضَرَبتُ وَضَرَبَنِي زَيدٌ)، و(مَرَرتُ وَمَرَّ بِي زَيدٌ)، إلَّا إذا كان المفعول خبرًا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخرًا، فتقول: (ظَنَّنِي وَظَنَنتُ زَيدًا قَائِمًا إِيَّاهُ)، ومفهومه: أن الثاني يُؤتَى معه بالضمير مطلقًا، مرفوعًا كان، أو مجرورًا، أو منصوبًا، عمدةً في الأصل، أو غير عمدة.

٢٨٤- وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥- نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

أي: يجب أن يُؤتَى بمفعول الفعل المهمل ظاهرًا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسِّره؛ لكونه خبرًا في الأصل عمَّا لا يطابق المفسِّر، كما إذا كان في الأصل خبرًا عن مفردٍ ومفسره مثنًّى، نحو: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي زَيدًا وَعَمْرًا أَخَوَينِ)، فـ(زَيدًا): مفعول أول لـ(أَظُنُّ)، و(عَمرًا): معطوف عليه، و(أخوين): مفعول ثان لـ(أظن)،

والياء مفعول أول لـ(يظنَّان)، فيحتاج إلى مفعول ثان، فلو أتيتَ به ضميرًا فقلت: (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إيَّاهُ زَيدًا أَخَوَينِ) لكان (إيَّاه) مطابقًا للياء في أنها مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو (أَخَوَينِ)؛ لأنه مفردٌ و(أخوين) مثنى، فتفوت مطابقة المفسِّر [- وهو (أخوَين)-] للمفسَّر [وهو (إيَّاه)]، وذلك لا يجوز.

وإن قلت: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي إيَّاهُمَا زَيدًا وعَمرًا أَخَوينِ) حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وذلك لكون (إياهما) مثنًّى، و(أخوين) كذلك، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني -الذي هو خبر في الأصل- للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفردًا -وهو الياء- والمفعول الثاني غير مفرد وهو (إياهما)، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخًا زَيدًا وعَمرًا أَخَوَينِ)، فـ(زيدًا وعَمرًا أَخَوَينِ) مفعولَا (أظنُّ)، والياء: مفعول (يظنَّان) الأول، و(أَخًا) مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع[(١)]؛ لأن كُلًّا من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين. وأجاز الكوفيون الإضمار مراعًى به جانب المخبر عنه، فتقول: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي إيَّاهُ زَيدًا وعَمرًا أَخَوينِ)، وأجازوا أيضًا الحذف، فتقول: (أَظُنُّ ويظنَّانِي زَيدًا وَعَمرًا أَخَوَينِ)[(٢)].

---

(١) قال الخضري في حاشيته على «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٧٤): قوله: (فلا تكون...): أي: بالنسبة للمفعول الثاني؛ لأن (أخوين) معمول لـ(أظنُّ)، ولم يتوجَّه إليه (يظنَّاني)؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول، وهو لا يطلب إلا ما يطابقه؛ فلم يتنازعا فيه.

(٢) ومعنى العبارة: أي: أظن زيدًا وعمرًا أخوَين لي ويظنَّاني أخًا لهما، وعلى هذا: فليس هذا من قبيل التنازع.

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

٢٨٦- **المَصْدَرُ: اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)**

الفعل يدل على شيئين: الحدث، والزمان، فـ(قَامَ): يدل على قِيامٍ في زمنٍ ماض، و(يَقُومُ): يدل على قِيامٍ في الحال أو الاستقبال، و(قُمْ): يدل على قِيامٍ في الاستقبال، والقِيَامُ: هو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل، وهو المصدر، وهذا معنى قوله: (مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ)، فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدث، كـ(أَمْنٍ)، فإنه أحد مدلولي: (أَمِنَ).

وَالمَفْعُولُ المُطْلَقُ: هو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده، نحو: (ضَرَبتُ ضَرْبًا)، و(سِرْتُ سَيرَ زَيدٍ)، و(ضَرَبتُ ضَربَتَينِ)، وسُمِّي (مَفعُولًا مُطلَقًا)؛ لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلَّا مقيدًا، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

٢٨٧- **بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ**

ينتصب المصدر بمثله، أي: بالمصدر، نحو: (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيدًا ضَربًا شَدِيدًا)، أو بالفعل، نحو: (ضَرَبتُ زَيدًا ضَربًا)، أو بالوصف، نحو: (أَنَا ضَارِبٌ زَيدًا ضَربًا).

ومذهب البصريين: أن المصدر أصلٌ، والفعل والوصف مشتقان [-أي: مأخوذان-] منه، وهذا معنى قوله: (وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ)، أي: المختار أن المصدر أصلٌ لهذين، أي: الفعل والوصف، ومذهب الكوفيين: أن الفعل أصلٌ، والمصدر مشتقٌّ منه، وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصلٌ، والفعل مشتقٌّ منه، والوصف مشتقٌّ من الفعل، [أي: فرعُ الفَرعِ]، وذهب ابن طلحة [-وهو شيخ الزمخشري-] إلى أن كُلًّا من المصدر والفعل أصلٌ برأسه، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر.

والصحيح المذهب الأول؛ لأن كلَّ فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كلًّا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

٢٨٨- تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ   كَ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم:

أَحَدُهَا: أن يكون مؤكدًا، نحو: (ضَرَبتُ ضَربًا). **الثَّانِي:** أن يكون مبينًا للنوع، نحو: (سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ)، و(سِرْتُ سَيرًا حَسَنًا). **الثَّالِثُ:** أن يكون مبينًا للعدد، نحو: (ضَرَبتُ ضَربَةً) و(ضَرْبَتَينِ)، و(ضَرَبَاتٍ).

٢٨٩- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ   كَ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الجَذَلْ)

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه، كـ(كُل) و(بَعْض) مضافَين إلى المصدر، نحو: (جِدَّ كُلَّ الجِدِّ)، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[النساء:١٢٩]، و(ضَرَبتُهُ بَعضَ الضَّربِ)، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: (قَعَدتُ جُلُوسًا، وافْرَحِ الجَذَلَ)، فـ(الجلوس): نائب مناب (القعود)؛ لمرادفته له، و(الجذل): نائب مناب (الفرح)؛ لمرادفته له.

وكذلك ينوب مناب المصدر اسمُ الإشارة، نحو: (ضَرَبتُهُ ذَلِكَ الضَّربِ)، وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلابد من وصفه بالمصدر كما مثَّلنا، وفيه نظر، فمن أمثلة سيبويه: (ظَنَنتُ ذَاكَ)، أي: ظَنَنتُ ذَاكَ الظَّن، فـ(ذاك): إشارة إلى الظن، ولم يوصف به.

وينوب عن المصدر أيضًا ضميره، نحو: (ضَرَبتُهُ زَيدًا)، أي: ضَربْتُ الضَّربَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[المائدة:١١٥]، أي: لا أعذِّب العذابَ، وعدده، نحو: (ضَرَبتُهُ عِشْرِينَ ضَربَةً)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾

[النور:٤]، والآلة، نحو: (ضَرَبْتُهُ سَوطًا)، والأصل: ضَربتُهُ ضَربَ سَوطٍ، فحذف المضاف، وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامه. والله تعالى أعلم.

٢٩٠- وَمَـــا لِتَوْكِيـــدٍ فَوَحِّـــدْ أَبَـــدَا وَثَـــنِّ، وَاجْمَـــعْ غَـــيْرَهُ، وَأَفْـــرِدَا

لا يجوز تثنية المصدر المؤكِّد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده، فتقول: (ضَرَبتُ ضَربًا)، وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل، والفعل لا يُثنَّى ولا يُجمَع، وأمَّا غير المؤكِّد -وهو المبين للعدد والنوع- فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه: فأما المبين للعدد: فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، نحو: (ضَرَبتُ ضَرْبَتَينِ) و(ضَرَبَاتٍ). وأما المبين للنوع: فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو: (سِرتُ سَيرَي زَيدٍ الحَسَنَ والقَبِيحَ).

وظاهر كلام سيبويه: أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسًا، بل يُقتصَر فيه على السماع، وهذا اختيار الشَّلوبين.

٢٩١- وَحَـــذْفُ عَامِـــلِ الْمُؤَكِّـــدِ امْتَنَـــعْ وَفِي سِـــوَاهُ لِـــدَلِيلٍ مُتَّسَـــعْ

المصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله؛ لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وتقويته، والحذف مُنافٍ لذلك(١)، وأما غير المؤكِّد فيُحذَف عامله للدلالة عليه جوازًا ووجوبًا، فالمحذوف جوازًا كقولك: (سَيرَ زَيدٍ) لمن قال: (أَيَّ سَيرٍ سِرتَ؟)، و(ضَرْبَتَينِ) لمن قال: (كَمْ ضَرَبتَ زَيدًا؟)، والتقدير: سِرتُ سَيرَ زيدٍ، وضربته ضربتين.

وقول ابن المصنف: (إن قوله: (وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) سَهوٌ منه؛ لأن قولك: (ضَربًا زَيدًا) مصدر مؤكِّد، وعامله محذوف وجوبًا) -كما سيأتي- ليس بصحيح، وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكِّد بما سيأتي ليس منه، وذلك لأن (ضَربًا زَيدًا) ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد

(١) لأن الحذف مبني على الاختصار، والتأكيد مبني على الطول؛ فتَنافَيَا. قاله ابن حمدون في "حاشيته على المكودي" (١/ ٢٥٢).

بمثابة (اضْرِبْ زَيدًا)؛ لأنه واقع موقعه، فكما أن (اضرب زَيدًا) لا تأكيد فيه كذلك (ضَربًا زَيدًا)، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد.

ومما يدل أيضًا على أن (ضَربًا زَيدًا) ونحوه ليس من المصدر المؤكِّد لعامله: أن المصدر المؤكِّد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل، فـ(زيدًا) في قولك: (ضَربًا زَيدًا) منصوب بـ(ضَربًا) على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف وهو (اضْرِبْ)، فعلى القول الأول: ناب (ضَربًا) عن (اضْرِبْ) في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني: ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

٢٩٢- وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ كَـ(نَدْلًا) اللَّذْ كَـ(انْدُلَا)

يُحذَف عامل المصدر وجوبًا في مواضع:

منها: إذا وقع المصدر بدلًا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: (قِيَامًا لَا قُعُودًا)، أي: قُمْ قِيامًا ولا تَقعُدْ قُعُودًا، والدعاء، نحو: (سَقْيًا لَكَ)، أي: سقاك اللهُ. وكذلك يُحذَف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو: (أَتَوَانِيًا وَقَدْ عَلَاكَ المَشِيبُ؟)، أي: أَتتوانَى وقد علاك.

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر، نحو: (أَفْعَلُ وَكَرَامَةً)، أي: وأكرمُك[1]، فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه. وأشار بقوله: كـ(نَدْلًا): إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

(١) وهذا لا يقع إلا جوابًا، كأن يقول لك قائل: (أَوَ تَفعلُ كذا وكذا؟)، فتقول: (أفعلُ وكرامةً).

يَمُــرُّونَ بِالــدَّهْنَا خِفَافًــا عِيَــابُهُمْ   وَيَرْجِعْنَ[1] مِنْ دَارِيـنَ بُجْـرَ الحَقَائِـبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَـى النَّاسَ جُـلُّ أُمُـورِهِمْ   فَنَـدْلًا زُرَيْـقُ المَـالَ نَـدْلَ الثَّعَالِـبِ

فـ(نَدلًا): نائب مناب فعل الأمر وهو (انْدُلْ)، **والنَّدْلُ**: خَطفُ الشيء بسرعة، و(زُرَيقُ) منادى، والتقدير: ندلًا يا زُريقُ المال، و(زُرَيق): اسم رجل، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعًا بـ(نَدْلًا)، وفيه نظر؛ لأنه إن جُعِل (ندلًا) نائبًا مناب فعل الأمر للمخاطب، والتقدير: (انْدُلْ) لم يصح أن يكون مرفوعًا به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرًا، فكذلك ما ناب منابه، وإن جُعِل نائبًا مناب فعل الأمر للغائب، والتقدير: (لِيَندُلْ) صحَّ أن يكون مرفوعًا به، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب، نحو: (ضَربًا زَيدًا)، أي: اضربْ زَيدًا. والله أعلم.

٢٩٣- **وَمَــا لِتَفْصِــيلٍ كَـ(إِمَّــا مَنَّــا)   عَامِلُــهُ يُحْــذَفُ حَيْــثُ عَنَّــا**

يُحذَف أيضًا عامل المصدر وجوبًا إذا وقع تفصيلًا لعاقبةِ ما تقدمه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[محمد:٤]، فـ﴿مَنًّا﴾ و﴿فِدَآءً﴾: مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير -والله أعلم-: فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا وإمَّا تَفدُونَ فِداءً، وهذا معنى قوله: (وَمَا لِتَفْصِيلٍ...) إلى آخره، أي: يُحذَف عاملُ المصدر المَسُوق للتفصيل حيث عَنَّ، أي: عَرَضَ.

٢٩٤- **كَــذَا مُكَــرَّرٌ وَذُو حَصْــرٍ وَرَدْ   نَائِــبَ فِعْــلٍ لِاسْــمِ عَــيْنٍ اسْــتَنَدْ**

أي: كذلك يُحذَف عامل المصدر وجوبًا إذا ناب المصدر عن فعل استنَد لاسمِ عينٍ -أي: أُخبِر به عنه- وكان المصدر مكرَّرًا أو محصورًا، فمثال المكرَّر: (زَيدٌ سَيرًا سَيرًا)، والتقدير: زَيدٌ يَسِيرُ سيرًا، فحذف (يسير) وجوبًا؛ لقيام التكرير مقامه. ومثال المحصور: (مَا زَيدٌ إلَّا سَيرًا)، و(إنَّمَا زَيدٌ سَيرًا)، والتقدير: ما زيدٌ إلَّا يسيرُ

---

(١) قوله: (ويَرجِعنَ): مؤوَّل بـ(جماعة اللصوص).

سيرًا، وإِنَّمَا زَيدٌ يسيرُ سَيرًا، فحذف (يسير) وجوبًا؛ لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير.

فإن لم يُكرَّر ولم يُحصَر لم يجب الحذف، نحو: (زَيدٌ سَيرًا)، التقدير: زَيدٌ يسيرُ سيرًا، فإن شئت حذفت (يسير)، وإن شئت صرَّحتَ به. والله أعلم.

٢٩٥- وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦- نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) وَالثَّانِ كَ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

أي: من المصدر المحذوف عامله وجوبًا ما يُسمَّى: (المُؤَكِّد لِنَفسِهِ)، و(المُؤَكِّد لغَيرِهِ).

فالمؤكِّد لنفسه: الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا)، أي: اعترافًا، فـ(اعترافًا): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أَعتَرِفُ اعترافًا، ويُسمَّى: (مُؤكِّدًا لنفْسِهِ)؛ لأنه مؤكِّد للجملة قبله، وهي نفس المصدر، بمعنى: أنها لا تحتمل سواه، وهذا هو المراد بقوله: (فَالْمُبْتَدَا)، أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

والمؤكِّد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، فتصير بذكره نَصًّا فيه، نحو: (أَنْتَ ابْنِي حَقًّا)، فـ(حَقًّا): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أَحُقُّهُ حَقًّا، وسُمِّي: (مُؤكِّدًا لِغَيرِهِ)؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره؛ لأن قولك: (أَنْتَ ابْنِي) يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازًا على معنى: أنت عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابني، فلما قال: (حَقًّا) صارت الجملة نَصًّا في أن المراد البنوة حقيقة، فتأثرت الجملة بالمصدر؛ لأنها صارت به نَصًّا، فكان مؤكدًا لغيره؛ لوجوب مغايرة المؤثِّر للمؤثَّر فيه.(١)

---

(١) ومن هذا الباب: (لا أفعله البتَّةَ)، فـ(البتة): مصدر حُذِف عامله وجوبًا، والتاء للوحدة، **والبَتُّ:** القطع، أي: أقطع بذلك القطعة الواحدة بلا تردد.

٢٩٧- كَـــذَاكَ ذُو التَّشْـــبِيهِ بَعْـــدَ جُمْلَـــهْ   كَـ(لِي بُكًـــا بُكَـــاءَ ذَاتِ عُضْـــلَهْ)

أي: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قُصِد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: (لِزَيدٍ صَوتٌ صَوْتَ حِمَارٍ)، و(لَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى)، فـ(صَوتَ حِمَارٍ): مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (يُصَوِّتُ صَوتَ حِمَارٍ)، وقبله جملة، وهي: (لِزَيدٍ صَوتٌ)، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو (زيد)، وكذلك: (بُكَاء الثَّكْلَى) منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: يَبكِي بُكَاءَ الثَّكلَى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع، نحو: (صَوتُهُ صَوتُ حِمَارٍ)، و(بُكَاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكْلَى)، وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو: (هَذَا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكلَى)، و(هَذَا صَوتٌ صَوتُ حِمَارٍ)، ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

المَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨- يُنْصَـــبُ مَفْعُـــولًا لَـــهُ المَصْـــدَرُ إِنْ   أَبَـانَ تَعْلِـيلًا كَـ(جُـدْ شُـكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩- وَهْـــوَ بِـــمَا يَعْمَـــلُ فِيـــهِ مُتَّحِـــدْ   وَقْتًـــا وَفَـــاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِـــدْ

٣٠٠- فَـاجْرُرْهُ بِـالحَرْفِ، وَلَـيْسَ يَمْتَنِـعْ   مَـعَ الشُّـــرُوطِ كَـ(لِزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ)

المَفْعُولُ لَهُ: هو المَصدَرُ المُفهِمُ عِلَّةً، المشارِكُ لعامله في الوقت والفاعل، نحو: (جُدْ شُكْرًا)، فـ(شُكْرًا): مصدر، وهو مُفهِم للتعليل؛ لأن المعنى: جُدْ لأجل الشُّكر، ومشارِكٌ لعامله -وهو (جُدْ)- في الوقت؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر. وكذلك (ضَرَبتُ ابْنِي

تَأْدِيبًا)، فـ(تَأْدِيبًا): مصدر، وهو مُفهِم للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب: (لِمَ فَعَلتَ الضَّرْبَ؟)، وهو مشارك لـ(ضَرَبتُ) في الوقت والفاعل.

وحكمه: جواز النصب إن وُجِدَت فيه هذه الشروط الثلاثة، أعني: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فقد شرط من هذه الشروط تعيَّن جرُّه بحرف التعليل، وهو: (اللَّام، أو مِنْ، أو فِي، أو البَاء)، فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك: (جِئتُكَ لِلسَّمْنِ)، ومثال ما لم يتَّحد مع عامله في الوقت: (جِئْتُكَ اليَومَ لِلإِكْرَامِ غَدًا)، ومثال ما لم يتَّحد مع عامله في الفاعل: (جَاءَ زَيدٌ لِإِكْرَامِ عَمرٍو لَهُ)، ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط [على أنه خلاف الأفصح]، نحو: (هَذَا قَنِعَ لِزُهْدٍ).

وزعم قوم أنه لا يُشتَرَط في نصبه إلَّا كونه مصدرًا، ولا يُشتَرَط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل؛ فجوَّزوا نصب (إِكْرَام) في المثالين السابقين. والله أعلم.

٣٠١- وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا

٣٠٢- (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال: **أحدها**: أن يكون مجردًا عن الألف واللام والإضافة. **والثاني**: أن يكون مُحلًّى بالألف واللام. **والثالث**: أن يكون مضافًا.

وكلها يجوز أن تُجرَّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو: (ضَرَبتُ ابْنِي تَأْدِيبًا)، ويجوز جره، فتقول: (ضَرَبتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ)، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرُّه، وهو خلاف ما صرح به النحويون، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد، فالأكثر جره ويجوز النصب، فـ: (ضَرَبتُ ابْنِي لِلتَّأْدِيبِ) أكثر من: (ضَرَبتُ ابْنِي التَّأْدِيبَ)، ومما جاء فيه منصوبًا ما أنشده المصنف:

لَا أَقْعُـــدُ الجُـــبْنَ عَـــنِ الهَيْجَـــاءِ

البيت، فـ(الجُبْن): مفعول له، أي: لا أقعد لأَجلِ الجُبنِ، ومثله قوله:

فَلَيْـــتَ لِي بِهِـــمُ قَوْمًـــا إِذَا رَكِبُـــوا شَـــنُّوا الإِغَـــارَةَ فُرْسَـــانًا وَرُكْبَانَـــا

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران: النصب، والجر على السواء، فتقول: (ضَرَبتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ) و(لِتَأْدِيبِهِ)، وهذا قد يُفهَم من كلام المصنف؛ لأنه لما ذكر أنه يَقِلُّ جر المجرد ونصب المصاحب للألف واللام عُلِم أن المضاف لا يَقِل فيه واحد منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوبًا قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[البقرة:١٩]، ومنه قوله:

وَأَغْفِـــرُ عَـــوْرَاءَ الكَـــرِيمِ ادِّخَـــارَهُ وَأُعْـــرِضُ عَـــنْ شَـــتْمِ اللَّئِـــيمِ تَكَرُّمَـــا

المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ المُسَمَّى (ظَرْفًا)

٣٠٣- **الظَّـــرْفُ: وَقْـــتٌ أَوْ مَكَـــانٌ ضُـــمِّنَا (فِي) بِاطِّرَادٍ كَ(هُنَـــا امْكُـــثْ أَزْمُنَـــا)**

عرَّف المصنفُ الظَّرفَ بأنه: زَمانٌ أو مَكَانٌ ضُمِّن معنى (في) باطِّراد، نحو: (امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا)، فـ(هُنَا): ظرف مكان، و(أَزْمُنًا): ظرف زمان، وكلٌّ منهما تضمَّن معنى (في)؛ لأن المعنى: امكُث في هذا الموضع وفي أَزمُنٍ.

واحترز بقوله: ضُمِّنَ معنى (فِي): مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في)، كما إذا جُعِل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرًا، نحو: (يَومُ الجُمُعَةِ يَومٌ مُبَارَكٌ)، و(يَومُ عَرَفَةَ يَومٌ مُبَارَكٌ)، و(الدَّارُ لِزَيدٍ)، فإنه لا يُسمَّى (ظَرفًا) والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهما مجرورًا، نحو: (سِرتُ فِي يَومِ الجُمُعةِ)، و(جَلَستُ فِي

الدَّارِ) على أن في هذا ونحوِه خلافًا في تسميته (ظرفًا) في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِب منهما مفعولًا به، نحو: (بَنَيتُ الدَّارَ)، و(شَهِدْتُ يَومَ الجَمَلِ).

واحترز بقوله: (بِاطِّرَادٍ): من نحو: (دَخَلتُ البَيتَ)، و(سَكَنتُ الدَّارَ)، و(ذَهَبتُ الشَّأْمَ)، فإن كل واحد من (البَيْت، والدَّار، والشَّأْم) متضمِّن معنى (في)، ولكن تضمُّنه معنى (في) ليس مطَّردًا؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها، فليس (البَيْت، والدَّار، والشَّأْم) في الْمُثُلِ منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الظرف: هو ما تضمن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنة معنى (في) لا باطِّراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر؛ لأنه إذا جُعِلَت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في)؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى (في)، فكذلك ما شُبِّه به؛ فلا يحتاج إلى قوله: (باطِّرَادٍ)؛ ليُخرجَها؛ فإنها خرجت بقوله: مَا ضُمِّنَ مَعْنَى (فِي). والله تعالى أعلم.

٣٠٤- فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

حكم ما تضمن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان: النصب، والناصب له ما وقع فيه، وهو المصدر، نحو: (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيدًا يَومَ الجُمُعَةِ عِنْدَ الأَمِيرِ)، أو الفعل، نحو: (ضَرَبتُ زَيدًا يَومَ الجُمُعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ)، أو الوصف، نحو: (أَنَا ضَارِبٌ زَيدًا اليَومَ عِندَكَ). وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلَّا الواقع فيه فقط وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره، كالفعل، والوصف[(١)].

والناصب له: إمَّا مذكورٌ -كما مُثِّلَ- أو محذوف جوازًا، نحو أن يقال: (مَتَى جِئتَ؟)، فتقول: (يَومَ الجُمُعَةِ)، و(كَمْ سِرتَ؟)، فتقول: (فَرْسَخَينِ)، والتقدير:

(١) قوله: (بل ينصبه هو وغيره...): أي: ولو تأويلًا، نحو: (أَنَا زَيدٌ عِندَ الشَّدَائِدِ)، و(أَنَا عَمرٌو عِندَ القِتَالِ)، فـ(عند): منصوب بـ(زيد)، و(يوم): منصوب بـ(عمرو)؛ لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف. قاله أبو حيان. "حاشية الصبان على شرح الأشموني" (٢/ ١٨٧).

جِئتُ يَومَ الجُمُعَةِ، وسِرتُ فَرْسَخَينِ، أو وجوبًا، كما إذا وقع الظرف صفة، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ عِندَكَ)، أو صلة، نحو: (جَاءَ الَّذِي عِندَكَ)، أو حالًا، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ عِندَكَ)، أو خبرًا في الحال [-أي: حال التكلُّم-] أو في الأصل [بأن دخل عليه ناسخ]، نحو: (زَيدٌ عِندَكَ، وظَنَنتُ زَيدًا عِندَكَ)، فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبًا في هذه المواضع كلها؛ [احترازًا من الفصل بين المتلازمَين]، والتقدير في غير الصلة: (اسْتَقَرَّ) أو (مُسْتَقِرٌّ)، وفي الصلة: (اسْتَقَرَّ)؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة. والله أعلم.

٣٠٥- وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ المَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

٣٠٦- نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالمَقَادِيرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)

يعني: أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية، مبهمًا كان، نحو: (سِرْتُ لَحْظَةً) و(سَاعَةً)، أو مختصًّا: إمَّا بإضافة، نحو: (سِرتُ يَومَ الجُمُعَةِ)، أو بوصف، نحو: (سِرتُ يَومًا طَوِيلًا)، أو بعدد، نحو: (سِرتُ يَومَينِ).

وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان: **أحدهما**: المبهم. **والثاني**: ما صِيغَ من المصدر بشرطه الذي سنذكره. والمبهم: كالجِهَاتِ السِّت، نحو: (فَوْقُ)، و(تَحْتُ)، و(يَمِينُ)، و(شِمَالُ)، و(أَمَامُ)، و(خَلْفُ)، ونحو هذا، كالمقادير، نحو: (غَلْوَة) [-وهي مائة باع-] و(مِيل) [-وهو عشر غَلوَات-] و(فَرْسَخ) [-وهو ثلاثة أميال-] و(بَرِيد)، [وهو أربعة فراسخ]، تقول: (جَلَسْتُ فَوقَ الدَّارِ، وسِرتُ غَلْوَةً)، فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغ من المصدر -نحو: (مَجْلِسَ زَيدٍ) و(مَقْعَدَهُ)- فشرط نصبه قياسًا: أن يكون عامله من لفظه، نحو: (قَعَدتُ مَقْعَدَ زَيدٍ)، و(جَلَستُ مَجْلِسَ عَمرٍو)[(١)]، فلو كان عامله من غير لفظه تعيَّن جره بـ(في)، نحو: (جَلَستُ فِي مَرمَى زَيدٍ)، فلا

(١) (مجلِس): بكسر اللام، لا بفتحه، فبالفتح يكون مفعولًا مطلقًا.

تقول: (جَلَستُ مَرمَى زَيدٍ) إلا شذوذًا، ومما ورد من ذلك قولهم: (هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ) و(مَزْجَرَ الكَلْبِ) و(مَنَاطَ الثُّرَيَّا)، أي: كائنٌ مَقعَدَ القابلة، ومَزجَرَ الكَلبِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا، والقياس: (هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ القَابِلَةِ)، و(فِي مَزْجَرِ الكَلْبِ)، و(فِي مَنَاطِ الثُّرَيَّا)، ولكن نصب شذوذًا، ولا يُقاسُ عليه خلافًا للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

٣٠٧- وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

أي: وشرط كون نصب ما اشْتُقَّ من المصدر مَقيسًا أن يقع ظرفًا لما اجتمع معه في أصله[1]، أي: أن يَنتَصِب بما يجامعه في الاشتقاق من أصلٍ واحدٍ، كمجامعة: (جَلَستُ) بـ(مَجْلِس) في الاشتقاق من (الجلوس)، فأصلهما واحد وهو الجلوس.

وظاهر كلام المصنف: أن المقادير وما صِيغَ من المصدر مبهمان: أما المقادير: فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها وإن كانت معلومةَ المقدار فهي مجهولة الصفة؛ [لعدم تعيُّن محلِّها]، وذهب الأستاذ أبو علي الشَّلوبِين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة؛ لأنها معلومة المقدار. وأما ما صيغ من المصدر: فيكون مبهمًا، نحو: (جَلَستُ مَجلِسًا)، ومُختصًّا، نحو: (جَلَستُ مَجْلِسَ زَيدٍ)[2].

وظاهر كلامه أيضًا: أن (مَرْمَى) مشتق من (رَمَى)، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل.

وإذا تقرَّر أن المكان المختص -وهو ما له أقطار تحويه- لا يَنتَصِب ظرفًا فاعلم أنه سُمِع نصب كُلِّ مكان مُختَص مع (دَخَلَ)، و(سَكَنَ)، [و(نَزَلَ)]، ونصب (الشَّأْم) مع (ذَهَبَ)، نحو: (دَخَلْتُ البَيتَ)، و(سَكَنتُ الدَّارَ)، و(ذَهَبتُ الشَّأْمَ)، واختلف الناس في ذلك: فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذًا، وقيل: منصوبة

(١) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (١/ ٤٠٠): قوله: (لِمَا فِي أَصْلِهِ...): المراد بالأصل: المادة، لا المصدر، فلا يرد أنه في: (أعجبني جلوسُك مجلسَ زيد) ظرف لأصله، لا لما اجتمع معه فيه.

(٢) قال شيخنا العلامة النحوي أسد السنة أبو بلال الحضرمي خالد بن عبود باعامر حَفِظَهُ اللهُ: وهذا التفصيل جيد، وهو المختار عندي.

على إسقاط حرف الجر، والأصل: (دَخَلتُ فِي الدَّارِ)، فحذف حرف الجر، فانتصب (الدار)، نحو: (مَرَرتُ زَيدًا)، وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به[(١)].

٣٠٨- وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩- وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: **مُتَصَرِّف**، و**غَيْر مُتَصَرِّف**.

فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استُعمِل ظرفًا وغير ظرف، كـ(يوم)، و(مكان)، فإن كل واحد منهما يُستَعمَل ظرفًا، نحو: (سِرتُ يَومًا)، و(جَلَستُ مَكَانًا)، ويُستَعمَل مبتدأ، نحو: (يَومُ الجُمُعَةِ يَومٌ مُبَارَكٌ) و(مَكَانُكَ حَسَنٌ)، وفاعلًا، نحو: (جَاءَ يَومُ الجُمُعَةِ)، و(ارْتَفَعَ مَكَانُكَ).

وغير المتصرف: هو ما لا يُستَعمَل إلا ظرفًا، أو شبهه، نحو: (سَحَر) إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾[القمر:٣٤]، و(فَوْق)[(٢)]، نحو: (جَلَستُ فَوقَ الدَّارِ)، فكل واحد من (سحر) و(فوق) لا يكون إلَّا ظرفًا، والذي لزم الظرفية أو شبهها: (عِندَ)، و(لَدُنْ)، والمراد بشبه الظرفية: أنه لا يخرج عن الظرفية إلَّا باستعماله مجرورًا بـ(مِنْ)، نحو: (خَرَجتُ مِنْ عِندِ زَيدٍ)، ولا تُجَر (عند) إلا بـ(مِنْ)، فلا يقال: (خَرَجْتُ إِلَى عِندِهِ)، وقول العامة: (خَرَجْتُ إِلَى عِندِهِ) خطأ.

٣١٠- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلًا، كقولك: (جَلَستُ قُربَ زَيدٍ)، أي:

---

(١) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (١/ ٤٠١): قوله: (على التشبيه بالمفعول به): أي: لإجراء القاصر مجرى المتعدي، وبقي قول رابع أنها مفعول به حقيقة؛ لأن نحو: (دخل) يتعدَّى بنفسه وبالحرف، وكثرة الأمرين فيه تدل على أنهما أصلان.

(٢) على خلاف؛ لجواز جرِّه بـ(مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ﴾.

مكانَ قُربِ زيدٍ، فحذف المضاف -وهو (مكان)- وأُقِيمَ المضاف إليه مقامه، فأُعرِبَ بإعرابه وهو النصب على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: (آتِيكَ جُلُوسَ زَيدٍ) تريدُ مكانَ جُلوسِه.

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: (آتِيكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ) و(قُدُومَ الحَاجِّ) و(خُرُوجَ زَيدٍ)، والأصل: وَقتَ طلوعِ الشمس، ووَقتَ قُدُومِ الحاجِّ، ووَقتَ خُروجِ زيدٍ، فحذف المضاف وأُعرِب المضاف إليه بإعرابه، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر.

المَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١- يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فِي نَحْوِ: (سِيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

٣١٢- بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقْ

المَفْعُولُ مَعَهُ: هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع). والناصب له ما تقدَّمه من الفعل أو شبهه [في العمل]، فمثال الفعل: (سِيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)، أي: سِيرِي مع الطريق، فـ(الطَّرِيقَ): منصوب بـ(سِيرِي)، ومثال شبه الفعل: (زَيدٌ سَائِرٌ وَالطَّرِيقَ)، و(أَعْجَبَنِي سَيرُكَ وَالطَّرِيقَ)، فـ(الطَّرِيقَ): منصوب بـ(سَائِرٌ) و(سَيرُك).

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو، وهو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلَّا الجر، كحروف الجر، وإنما قيل: (ولم يكن كالجزء منه)؛ احترازًا من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئًا؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطِّي العامل لها، نحو: (مَرَرتُ بِالغُلَامِ).

ويُستَفَادُ من قول المصنف: فِي نَحْوِ: (سِيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ): أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك، وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى (مع)، وتقدَّمه فعل أو

شبهه، وهذا هو الصحيح من قول النحويين، [سواء صح العطف أو لم يصح]، وكذلك يُفهَم من قوله: (بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ): أن عامله لا بد أن يتقدم عليه، فلا تقول: (وَالنِّيلَ سِرتُ)، وهذا باتفاق، أما تقدمه على مصاحبه -نحو: (سَارَ وَالنِّيلَ زَيدٌ)- ففيه خلاف، والصحيح منعه، [وأجازه ابن جني، وهو الصواب].

٣١٣- وَبَعْدَ (مَا)اسْتِفْهَامٍ اوْ(كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله، وسُمِع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل، نحو: (مَا أَنْتَ وَزَيدًا؟)، و(كَيفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟)، فخرَّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من (الكون)، والتقدير: مَا تَكُونُ وَزَيدًا، وكَيفَ تَكُونُ وقَصْعةً من ثريد، فـ(زَيدًا) و(قَصْعَةً) منصوبان بـ(تكون) المضمرة.

٣١٤- وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥- وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد هذه الواو: إمَّا أن يُمكِنَ عطفه على ما قبله، أو لا.

فإن أمكن عطفه: فإمَّا أن يكون بضعف، أو بلا ضعف. فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب، نحو: (كُنتُ أَنَا وَزَيدٌ كَالأَخَوَينِ)، فرفعُ (زيد) عطفًا على المضمر المتصل أولَى من نصبه مفعولًا معه؛ لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أَولَى من عدم التشريك، ومثله: (سَارَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، فرَفعُ (عمرو) أَولَى من نصبه. وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أَولَى من التشريك؛ لسلامته من الضعف، نحو: (سِرتُ وَزَيدًا)، فنَصبُ (زيد) أَولَى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفه تعيَّن النصب على المعية، أو على إضمار فِعلٍ يليق به؛ [تحرزًا

من فساد المعنى]، كقوله:

عَلَفْتُهَا تِبنًا وَمَاءً بَارِدًا

فـ(مَاءً): منصوب على المعية، أو على إضمار فِعلٍ يليق به، والتقدير: وسَقَيتُها ماءً باردًا، وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[يونس:٧١]، فقوله: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾: لا يجوز عطفه على ﴿أَمْرَكُمْ﴾؛ لأن العطف على نية تكرار العامل؛ إذ لا يصح أن يقال: (أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي)، وإنما يقال: (أَجْمَعْتُ أَمْرِي وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي)، فـ(شركائي): منصوب على المعية، والتقدير -والله أعلم-: فأجمعوا أمرَكم مع شركائِكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير: فأجمعوا أمرَكم واجمعوا شركاءَكم.

الاسْتِثْنَاءُ

٣١٦- مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

حكم المستثنى بـ(إلَّا): النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب، سواء كان متصلًا أو منقطعًا، نحو: (قَامَ القَومُ إلَّا زَيدًا)، و(ضَرَبتُ القَومَ إلَّا زَيدًا)، و(مَرَرتُ بِالقَومِ إلَّا زَيدًا)، و(قَامَ القَومُ إلَّا حِمارًا)، و(ضَرَبتُ القَومَ إلَّا حِمارًا)، و(مَرَرتُ بِالقَومِ إلَّا حِمارًا)، فـ(زيدًا) في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك (حِمارًا).

والصحيح من مذاهب النحويين: أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا)، واختار المصنف في غير هذا الكتاب أن الناصب له (إلَّا)، وزعم أنه مذهب سيبويه، وهذا معنى قوله: (مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ)، أي: أنه ينتصب الذي استثنته (إلَّا) مع تمام الكلام إذا كان موجبًا، فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب

-وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النَّهي، والاستفهام [الإنكاري، أو التوبيخي]- فإمَّا أن يكون الاستثناء متصلًا أو منقطعًا، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضًا مما قبله، وبالمنقطع: ألَّا يكون بعضًا مما قبله.

فإن كان متصلًا جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهور أنه بدل من متبوعه، وذلك نحو: (مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ) و(إلَّا زَيدًا)، و(لَا يَقُمْ أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ) و(إلَّا زَيدًا)، و(هَلْ قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ؟) و(إلَّا زَيدًا)، و(مَا ضَرَبتُ أَحَدًا إلَّا زَيدًا)، و(لَا تَضْرِبْ أَحَدًا إلَّا زَيدًا)، و(هَلْ ضَرَبتَ أَحَدًا إلَّا زَيدًا؟)، فيجوز في (زيدًا) أن يكون منصوبًا على الاستثناء، وأن يكون منصوبًا على البدلية من (أحد)، وهذا هو المختار. وتقول: (مَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ إلَّا زَيدٍ) و(إلَّا زيدًا)، و(لَا تَمْرُرْ بِأَحَدٍ إلَّا زَيدٍ) و(إلَّا زَيدًا)، و(هَلْ مَرَرتَ بِأَحَدٍ إلَّا زَيدٍ؟) و(إلَّا زَيدًا)، وهذا معنى قوله: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ)، أي: اختِيرَ إتباع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو شبه نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعًا تعيَّن النصب عند جمهور العرب، فتقول: (مَا قَامَ القَومُ إلَّا حِمَارًا)، ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنو تميم، فتقول: (مَا قَامَ القَومُ إلَّا حِمَارٌ)، و(مَا ضَرَبتُ القَومَ إلَّا حِمَارًا)، و(مَا مَرَرتُ بِالقَومِ إلَّا حِمَارٍ)، وهذا هو المراد بقوله: (وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ)، أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين: أن الذي استُثْنِيَ بـ(إلَّا) يَنتَصِب إن كان الكلام موجبًا ووقع بعد تمامه، وقد نبَّه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك، وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب، سواءً كان متصلًا أو منقطعًا.

وإن كان غير موجب -وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي- انتُخِب -أي: اختِيرَ- إتباع ما اتصل، ووجب نصبُ ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون

إتباع المنقطع.

٣١٨- وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه: فإمَّا أن يكون الكلام موجبًا، أو غير موجَب، فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى، نحو: (قَامَ إِلَّا زَيدًا القَومُ)، وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، فتقول: (مَا قَامَ إِلَّا زَيدًا القَومُ)، ومنه قوله:

فَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِيَ رفعه، فتقول: (مَا قَامَ إِلَّا زَيدٌ القَومُ)، قال سيبويه: حدثني يونس أنَّ قومًا يُوثَق بعربيَّتِهِم يقولون: (مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ)، وأعربوا الثاني بدلًا من الأول على القلب [-أي: قلب المتبوع تابعًا والتابع متبوعًا-] لهذا السبب، ومنه قوله:

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت: إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب -وهو الرفع- وذلك إذا كان الكلام غير موجب، نحو: (مَا قَامَ إِلَّا زَيدٌ القَومُ)، ولكن المختار نصبه. وعُلِمَ من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب، نحو: (قَامَ إِلَّا زَيدًا القَومُ).

٣١٩- وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا

إذا تفرَّغ سابق (إلَّا) لما بعدها -أي: لم يشتغل بما يطلبه- كان الاسم الواقع بعد (إلَّا) معربًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلَّا) قبل دخولها، وذلك نحو: (مَا قَامَ إِلَّا زَيدٌ)، و(مَا ضَرَبتُ إِلَّا زَيدًا)، و(مَا مَرَرتُ إِلَّا بِزَيدٍ)، فـ(زَيْد): فاعل مرفوع بـ(قَامَ)، و(زَيدًا): منصوب بـ(ضَرَبتُ)، و(بِزَيدٍ): متعلق بـ(مَرَرتُ) كما لو لم تذكر (إلَّا)، وهذا هو الاستثناء المفرَّغ، ولا يقع في كلام موجب، فلا تقول: (ضَرَبتُ إِلَّا زَيدًا)[1].

---

(١) قال الصبان في "حاشيته عل الأشموني" (٢/ ٢١٦): جوَّزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت =

٣٢٠- وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَ(لَا ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)

إذا كُرِّرت (إلَّا) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئًا، ولم تُفِد غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو: (مَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيدٍ إِلَّا أَخِيكَ)، فـ(أَخِيكَ): بدل من (زَيْد)، ولم تؤثِّر فيه (إلَّا) شيئًا، أي: لم تُفِد فيه استثناءً مستقلًّا، وكأنك قلت: (مَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيدٍ أَخِيكَ)، ومثله: (لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا)، والأصل: لَا تَمْرُر بِهِم إِلَّا الفَتَى العَلَا، فـ(العَلَا): بدل من (الفتى)، وكرِّرت (إلَّا) توكيدًا، ومثال العطف: (قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدًا وَإِلَّا عَمْرًا)، والأصل: إلَّا زَيدًا وعمرًا، ثم كرِّرت (إلَّا) توكيدًا، ومنه قوله:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا ... وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا؟

والأصل: وطُلُوع الشَّمسِ، وكرِّرت (إلَّا) توكيدًا، وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ ... إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ

والأصل: إلَّا عَمَله رَسِيمُهُ ورَمَلُه، فـ(رَسِيمُهُ): بدل من (عَمَلُه)، و(رَمَلُه): معطوف على (رَسِيمُه)، وكُرِّرتْ (إلَّا) فيهما توكيدًا.

٣٢١- وَإِنْ تُكَرَّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢- فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِ(إِلَّا) اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

إذا كُرِّرَت (إلَّا) لغير التوكيد -وهي التي يُقصَد بها ما يُقصَد بها قبلها من الاستثناء، ولو أُسقِطَت لما فُهِمَ ذلك- فلا يخلو: إمَّا أن يكون الاستثناء مفرَّغًا، أو غير مفرَّغ.

= فائدة، نحو: (قَرَأْتُ إِلَّا يَومَ كَذَا)، فإنه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلَّا يوم كذا، بخلاف: (ضَرَبتُ إِلَّا زَيدًا)؛ إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدًا.

فإن كان مفرَّغًا شَغَلتَ العاملَ بواحدٍ ونصبتَ الباقي، فتقول: (مَا قَامَ إِلَّا زَيدٌ إِلَّا عَمرًا إِلَّا بَكرًا)، ولا يتعيَّن واحد منها لشغل العامل، بل أيها شئت شغلتَ العامل به ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: (فَمَعْ تَفْرِيغ...) إلى آخره، أي: مع الاستثناء المفرَّغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيته بـ(إِلَّا)، وانصب الباقي.

وإن كان الاستثناء غير مفرَّغ وهذا هو المراد بقوله:

٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِيــــغٍ مَــــعَ التَّقَـــدُّمِ　　　نَصْـبَ الْجَمِيـعِ احْكُـمْ بِـهِ وَالْتَـزِمِ

٣٢٤- وَانْصِـبْ لِتَـأْخِيرٍ وَجِـئْ بِوَاحِـدِ　　　مِنْهَـا كَـمَا لَـوْ كَـانَ دُونَ زَائِـدِ

٣٢٥- كَ(لَمْ يَفُـــوا إِلَّا امْـــرُؤٌ إِلَّا عَـــلِي)　　　وَحُكْمُهَـا فِي الْقَصْـدِ حُكْـمُ الْأَوَّلِ

فلا يخلو: إمَّا أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، أو تتأخر.

فإن تقدَّمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام موجبًا، أو غير موجب، نحو: (قَامَ إِلَّا زَيدًا إِلَّا عَمرًا إِلَّا بَكرًا القَومُ)، و(مَا قَامَ إِلَّا زَيدًا إِلَّا عَمرًا إِلَّا بَكرًا القَومُ)، وهذا معنى قوله: (وَدُونَ تَفرِيغ...) البيت.

وإن تأخرت فلا يخلو: إمَّا أن يكون الكلام موجبًا، أو غير موجب. فإن كان موجبًا وجب نصب الجميع، فتقول: (قَامَ القَومُ إِلَّا زَيدًا إِلَّا عَمرًا إِلَّا بَكرًا). وإن كان غير موجب عُومِل واحدٌ منها بما كان يُعامَل به لو لم يتكرر الاستثناء، فيُبدَل مما قبله -وهو المختار- أو يُنصَب، وهو قليل كما تقدم، وأما باقيها فيجب نصبه، وذلك نحو: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ إِلَّا عَمرًا إِلَّا بَكرًا)، فـ(زَيدٌ) بدل من (أَحَدٌ)، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين.

ومثله قول المصنف: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي)، فـ(امرؤ): بدل من الواو في (يفوا)، وهذا معنى قوله: (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ...) إلى آخره، أي: وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبًا، وإن كان غير موجب فجئ بواحد منها معربًا بما كان يُعرَب به لو لم يتكرَّر المستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قوله: (وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ): أنَّ ما يتكرَّر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج، ففي قولك: (قَامَ القَومُ إلَّا زَيدًا إلَّا عَمرًا إلَّا بَكرًا) الجميع مُخرَجُون [من الحكم]، وفي قولك: (مَا قَامَ القَومُ إلَّا زَيدًا إلَّا عَمرًا إلَّا بَكرًا) الجميع داخلون [في الحكم]، وكذا في قولك: (مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمرًا إلَّا بَكرًا) الجميع داخلون.

٣٢٦- وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِ(إِلَّا) نُسِبَا

استُعمِل بمعنى (إلا) في الدلالة على الاستثناء ألفاظٌ: **منها:** ما هو اسم، وهو: (غَيرٌ، وسُوَى، وسِوَى، وسَوَاء). **ومنها:** ما هو فعل، وهو: (لَيْسَ، ولَا يَكُونُ). **ومنها:** ما يكون فعلًا وحرفًا، وهو: (عَدَا)، و(خَلَا)، و(حَاشَا)، وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما (غَيرٌ، وسُوَى، وسِوَى، وسَوَاء): فحكم المستثنى بها الجر؛ لإضافتها إليه، وتُعرَب (غير) بما كان يُعرَب به المستثنى مع (إلا)، فتقول: (قَامَ القَومُ غَيرَ زَيدٍ) بنصب (غير)، كما تقول: (قَامَ القَومُ إلَّا زَيدًا) بنصب (زيد)، وتقول: (مَا قَامَ أَحَدٌ غَيرُ زَيدٍ) و(غَيرَ زَيدٍ) بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول: (مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ) و(إلَّا زَيدًا)، وتقول: (مَا قَامَ غَيرُ زَيدٍ)، فترفع (غير) وجوبًا، كما تقول: (مَا قَامَ إلَّا زَيدٌ) برفعه وجوبًا، وتقول: (مَا قَامَ أَحَدٌ غَيرَ حِمَارٍ) بنصب (غير) عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك: (مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا حِمَارٌ) و(إلَّا حِمَارًا).

وأما (سوى): فالمشهور فيها كسرُ السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينَها ويَمُدُّ، ومنهم من يَضُم سينَها ويقصر، ومنهم من يَكسِر سينَها ويَمُدُّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقلَّ مَن ذَكَرَهَا، وممن ذكرها الفاسِيُّ في شرحه لـ"الشاطبية". ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما: أنها لا تكون إلا ظرفًا، فإذا قلت: (قَامَ القَومُ سِوَى زَيدٍ)، فـ(سِوَى) -عندهم-: منصوبة على الظرفية، وهي مُشعِرة بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشعر، واختار المصنف أنها كـ(غير)،

فتُعامَل بما تُعامَل به (غير)[1] من الرفع والنصب والجر، وإلى هذا أشار بقوله:

٣٢٧- وَلِـ(سِوًى) (سُوًى) (سَوَاءٍ) اجْعَلَا   عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: **«دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا»**[2]، وقوله ﷺ: **«مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّودَاءِ فِي الثَّورِ الأَبْيَضِ»**[3]، وقول الشاعر:

وَلَا يَنطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ   إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا

ومن استعمالها مرفوعة قوله:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشتَرِي

وقوله:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا   نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

فـ(سواك): مرفوع بالابتداء، و(سوى العدوان): مرفوع بالفاعلية. ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله:

لَدَيكَ كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ   وَإِنَّ سَوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

فـ(سواك): اسم (إنَّ)، هذا تقرير كلام المصنف، ومذهب سيبويه والجمهور: أنها لا تخرج عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

---

(١) أي: من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع، وجر ما بعدها بالإضافة، وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها، ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها، وقبولها تأثير العامل. "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل" (١/ ٤٢٣).

(٢) رواه مسلم: (٢٨٨٩)، عن ثوبان رضي الله عنه بلفظ: **«وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ...»**.

(٣) رواه مسلم: (٢٢١)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٣٢٨- وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَبِ(عَدَا) وَبِ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

أي: استثن بـ(لَيسَ) وما بعدها ناصبًا المستثنى، فتقول: (قَامَ القَومُ لَيسَ زَيدًا)، و(خَلَا زَيدًا)، و(عَدَا زَيدًا)، و(لَا يَكُونُ زَيدًا)، فـ(زيدًا) في قولك: (لَيسَ زَيدًا) و(لَا يَكُونُ زَيدًا): منصوب على أنه خبر (ليس) و(لا يكون)، واسمهما ضمير مستتر، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من (القوم)، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا، وهو مستتر وجوبًا[1]، وفي قولك: (خَلَا زيدًا) و(عَدَا زَيدًا): منصوب على المفعولية، و(خلا) و(عدا) فعلان، فاعلهما -في المشهور- ضمير عائد على البعض المفهوم من (القوم) كما تقدم، وهو مستتر وجوبًا، والتقدير: خلا بعضهم زيدًا، وعدا بعضهم زيدًا.

ونبَّه بقوله: وَبِ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا) -وهو قيد في (يكون) فقط- على أنه لا يُستَعمَل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون)، وأنها لا تُستعمَل فيه إلا بعد (لا)؛ فلا تُستعمَل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: (لَمْ)، و(إِنْ)، و(لَنْ)، و(لَمَّا)، و(مَا).

٣٢٩- وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أي: إذا لم تتقدم (مَا) [المصدرية] على (خَلَا) و(عَدَا) فاجرر بهما إن شئت، فتقول: (قَامَ القَومُ خَلَا زَيدٍ)، و(عَدَا زَيدٍ)، فـ(خَلَا) و(عَدَا): حرفا جر، ولم يحفظ [-أي: لم يذكر-] سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأخفش، فمن الجر بـ(خَلَا) قوله:

خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجر بـ(عَدَا) قوله:

تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

(١) ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ(إلا). «حاشية الصبان» (٢/ ٢٣٩) ط: دار الكتب العلمية.
قلت: وظهور الفاعل يلزم منه الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى، فيفوت الحمل.

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما، فتقول: (قَامَ القَومُ مَا خَلَا زَيدًا)، و(مَا عَدَا زَيدًا)، فـ(ما): مصدرية، و(خلا) و(عدا): صلتها، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، و(زيدًا): مفعول، وهذا معنى قوله: (وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ)، هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائي الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة، وجعل (خلا) و(عدا) حرفَي جر، فتقول: (قَامَ القَومُ مَا خَلَا زَيدٍ)، و(مَا عَدَا زَيدٍ)، وهذا معنى قوله: (وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ)، وقد حكى الجرمي في "الشرح" الجر بعد (ما) عن بعض العرب.

٣٣٠- وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

أي: إن جَرَرتَ بـ(خَلَا) و(عَدَا) فهما حرفا جر، وإن نصبت بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه.

٣٣١- وَكَـ(خَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ (مَا) وَقِيلَ: (حَاشَ، وَحَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

المشهور أن (حَاشَا) لا تكون إلَّا حرف جر [عند سيبويه]، فتقول: (قَامَ القَومُ حَاشَا زَيدٍ) بجر (زيد)، وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة -منهم المصنف- إلى أنها مثل (خَلَا) تُستَعمَل فِعلًا؛ فتنصب ما بعدها، وحرفًا؛ فتجر ما بعدها، [وهو الصواب]، فتقول: (قَامَ القَومُ حَاشَا زَيدًا) و(حَاشَا زَيدٍ)، وحكى جماعة -منهم الفراء، وأبو زيد الأنصاري، والشيباني- النصب بها، ومنه: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعْ)، وقوله [-وهو الفَرَزْدَقُ-]:

حَاشَا قُرَيشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

وقول المصنف: وَلَا تَصْحَبُ (مَا): معناه: أن (حَاشَا) مثل (خَلَا) في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، ولكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على (خلا)؛ فلا

تقول: (قَامَ القَومُ مَا حَاشَا زَيدًا)، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها (ما) قليلًا، ففي "مسند أبي أُميَّة الطرسوسي" عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»[1]، وقوله:

رَأَيْــتُ النَّــاسَ مَــا حَاشَــا قُرَيشًــا   فَإِنَّـــا نَحْـــنُ أَفْضَـــلُهُمْ فَعَـــالَا

ويُقالُ في (حَاشَا): (حَاشَ)، و(حَشَا).

الحَالُ

٣٣٢- الحَــالُ: وَصْــفٌ فَضْــلَةٌ مُنْتَصِــبُ   مُفْهِــمُ فِي حَــالٍ كَـ(فَــرْدًا أَذْهَــبُ)

عَرَّف الحال بأنه: الوصف[2] الفضلة [-وهو ما ليس ركنًا في الإسناد-] المنتصب؛ للدلالة على هيئة، نحو: (فَرْدًا أَذْهَبُ)، فـ(فَردًا): حال؛ لوجود القيود المذكورة فيه.

وخرج بقوله: (فَضْلَة): الوصف الواقع عمدة، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وبقوله: (للدلالة على الهيئة): التمييز المشتق، نحو: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، فإنه تمييز، لا حال على الصحيح؛ إذ لم يُقصَد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان المتعجَّب منه، لا لبيان هيئته، وكذلك: (رَأَيتُ رَجُلًا رَاكِبًا)، فإن (رَاكِبًا) لم يُسَق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الـ(رَّجُل).

وقول المصنف: (مُفْهِمُ فِي حَالٍ): هو معنى قولنا: (للدلالة على الهيئة).

---

(١) **صحيح**: أورده الألباني في "الصحيحة" برقم: (٧٤٥). و(ما) في الحديث زائدة، وليس ثمة شاهد لما ذهبوا إليه. وقوله: «مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»: هذا من كلام ابن عمر. قاله شيخنا أبو بلال الحضرمي.

(٢) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (١/ ٤٢٩): المراد به: ما دلَّ على معنًى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، و(أفعل) التفضيل، والمراد: الوصف ولو تأويلًا؛ لتدخل الجملة، وشبهها، والحال الجامدة؛ لتأويل كل بالوصف المشتق.

٣٣٣- وَكَوْنُـــــهُ مُنْــــتَقِلًا مُشْـــــتَقًّا   يَغْلِـــبُ، لَكِـــنْ لَـــيْسَ مُسْـــتَحَقًّا

الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة، ومعنى الانتقال: ألَّا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا)، فـ(رَاكبًا): وصف منتقل؛ لجواز انفكاكه عن (زَيدٍ) بأن يجيء ماشيًا. وقد تجيء الحال غير منتقلة[1]، أي: وصفًا لازمًا، نحو: (دَعَوتُ اللهَ سَمِيعًا)، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا)، وقوله:

فَجَـــاءَتْ بِـــهِ سَـــبْطَ العِظَـــامِ كَـــأَنَّمَا   عِمَامَتُـــــهُ بَـــــيْنَ الرِّجَـــــالِ لِـــــوَاءُ

فـ(سَمِيعًا) و(أَطْوَلَ) و(سَبْطَ): أحوال، وهي أوصاف لازمة. وقد تأتي الحال جامدة، ويَكثُر ذلك في مواضع ذَكَرَ المصنفُ بعضَها بقوله:

٣٣٤- وَيَكْثُـــرُ الجُمُـــودُ فِي سِـــعْرٍ وَفِي   مُبْـــدِي تَـــأَوُّلٍ بِـــلَا تَكَلُّـــفِ

٣٣٥- كَـ(بِعْـــهُ مُـــدًّا بِكَـــذَا يَـــدًا بِيَـــدْ)   وَ(كَـــرَّ زَيْـــدٌ أَسَـــدًا)، أي: كَأَسَـــدْ

يَكثُر مجيء الحال جامدة إن دلَّت على سِعرٍ، نحو: (بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَمٍ)، فـ(مُدًّا): حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى: بِعْهُ مُسَعَّرًا كل مُدٍّ بدِرهَم، ويكثر جمودُها أيضًا فيما دل على تفاعل، نحو: (بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ)، أي: مُنَاجَزَةً، أو على تشبيه، نحو: (كَرَّ زَيدٌ أَسَدًا)، أي: مشبِهًا الأسد، فـ(يَد) و(أسد): جامدان، وصحَّ وقوعهما حالًا؛ لظهور تأولهما بمشتق كما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: (وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ)، أي: يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأوُّلها بمشتق.

---

(١) اعلم -وفقك الله- أن الحال تجيء غير منتقلة في ثلاث مسائل: **إحداها**: أن يكون العامل فيها مشعِرًا بتجدد صاحبها، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨]. **الثانية**: أن تكون مؤكدة: إما لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[مريم:٣٣]، وإما مؤكدة لصاحبها، نحو قوله -سبحانه-: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[يونس:٩٩]، وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، كـ(زَيدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا). **الثالثة**: أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك، كقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾[الأنعام:١١٤]، وقوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[آل عمران:١٨].

وعُلِمَ بهذا وما قبله: أن قول النحويين: (إنَّ الحالَ يجبُ أن تكونَ منتقلةً مشتقةً) معناه: أن ذلك هو الغالب، لا أنه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدم: (لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا)[1].

٣٣٦- وَالحَــالُ إِنْ عُــرِّفَ لَفْظًــا فَاعْتَقِـدْ تَنْكِـيرَهُ مَعْنًـى كَ(وَحْـدَكَ اجْتَهِـدْ)

مذهب جمهور النحويين: أن الحال لا تكون إلا نكرة [عند الجمهور]، وأن ما ورد منها معرَّفًا لفظًا فهو منكَّر معنًى، كقولهم: (جَاءُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ)، و:

أَرْسَــلَهَا العِــرَاكَ..................

و(اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)، و(كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ)، فـ(الجَمَّاءَ) و(العِرَاكَ) و(وَحْدَكَ) و(فَاهُ): أحوال، وهي معرفة، لكنها مؤوَّلة بنكرة، والتقدير: جاءُوا جميعًا، وأرسلها معتركةً، واجتهد منفردًا، وكلمته مشافَهَةً.

---

(١) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق، وهي أن تدل الحال على سعر، أو على تفاعل، ومنه دلالتها على مناجزة، أو على تشبيه، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى:
الأول: أن تدل الحال على ترتيب، كقولك: (ادْخُلُوا الدَّارَ رَجُلًا رَجُلًا)، وقولك: (سَارَ الجُنْدُ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ) تريد مرتَّبين، **وضابط هذا النوع**: أن يُذكَر المجموع أوَّلًا، ثم يُفصَّل هذا المجموع بذكر بعضه مكرَّرًا، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الواو عليه، وفي المثال الثاني هو الجُنْد، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالًا جعل كل واحد منهما حالًا، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك: (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ)، وذهب ابن جني إلى أن الحال هو الأول، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدَّر. **الموضع الثاني**: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[الزمر:٢٨]، وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[مريم:١٧]، وتُسمَّى هذه الحال: (الحال المُوَطِّئة). **الموضع الثالث**: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[الأعراف:١٤٢]. **الموضع الرابع**: أن تدل الحال على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: (هَذَا بسْرًا أَطْيَب مِنهُ رطبًا). **الموضع الخامس**: أن تكون الحال نوعًا من صاحبها، كقولك: (هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا)، أو تكون الحال فرعًا لصاحبها، كقولك: (هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا)، وكقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[الأعراف:٧٤]، أو تكون الحال أصلًا لصاحبها، كقولك: (هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا)، وكقوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[الإسـراء:٦١]. حاشية محمد محيي الدين على "شرح ابن عقيل" (١/ ٥٧١)، ط: (المكتبة العصرية).

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقًا بلا تأويل؛ فأجازوا: (جَاءَ زَيدٌ الرَّاكِبَ)، وفصَّل الكوفيون: فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها، وإلا فلا، فمثال ما تضمن معنى الشرط: (زَيدٌ الرَّاكِبَ أَحْسَنُ مِنهُ المَاشِيَ)، فـ(الرَّاكِب) و(الماشي): حالان، وصحَّ تعريفهما؛ لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: زَيدٌ إذا رَكِبَ أحسنُ منهُ إذا مَشَى، فإن لم تتقدَّر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: (جَاءَ زَيدُ الرَّاكِبَ)؛ إذ لا يصح: (جَاءَ زَيدٌ إِنْ رَكِبَ).

٣٣٧- وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالًا يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

حق الحال أن يكون وصفًا، وهو ما دلَّ على معنًى وصاحبه، كـ(قَائِمٍ)، و(حَسَنٍ)، و(مَضْرُوبٍ)، فوقوعها مصدرًا على خلاف الأصل؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرةً، ولكنه ليس بمقيس[1]؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: (زَيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)، فـ(بَغْتَةً): مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زَيدٌ طلعَ باغتًا، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلعَ زيدٌ يَبغَتُ بغتةً، فـ(يبغت) عندهما هو الحال، لا (بغتة)[2]، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور -وهو (طلع)- لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: (زَيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً): زيدٌ بَغَتَ بغتةً، فيؤوِّلون (طَلَعَ) بـ(بَغَتَ)، وينصبون به (بغتةً).

٣٣٨- وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ(لَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

(١) أي: يُقتَصَر فيه على السماع؛ لكون الحال نعتًا في المعنى، والنعت بالمصدر لا يطَّرد، فكذا ما بمعناه، وهذا قول سيبويه والجمهور، وأجازه المبرد وابن هشام.

(٢) ويكون الحال حينئذ جملة، و(بغتةً) مفعولًا مطلقًا.

حق صاحب الحال أن يكون معرفةً؛ [لكونه مبتدأ في المعنى]، ولا يُنكَّر -في الغالب- إلَّا عند وجود مسوِّغ [-أي: مجوِّز-] وهو أحد أمور:

منها: أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)، وكقول الشاعر -وأنشده سيبويه-:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَينَ تَشْهَدِ

وكقوله:

وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِيَ لَائِمٌ ... وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

فـ(قَائِمًا): حال من (رجل)، و(بَيِّنًا): حال من (شُحُوب)، و(مِثْلَهَا): حال من (لائم).

ومنها: أن تُخصَّص النكرة بوصف أو بإضافة، فمثال ما تُخصَّص بوصف قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[الدخان:٤-٥]، وكقول الشاعر:

نَجَّيتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ ... فِي قَومِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيرَ خَمْسِينَا

ومثال ما تُخصَّص بالإضافة قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت:١٠].

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي: هو الاستفهام والنهي، وهو المراد بقوله: (أَوْ يَبِنْ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ)، فمثال ما وقع بعد النفي قوله:

مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيًا ... وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[الحجر:٤]، فـ(لَهَا كِتَابٌ): جملة في موضع الحال من (قرية)، وصحَّ مجيء الحال من النكرة؛ لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لـ(قَريَة)، خلافًا للزمخشري؛ لأن الواو لا تَفصِل

بين الصفة والموصوف، وأيضًا وجود (إلا) مانع من ذلك؛ إذ لا يُعتَرَض بـ(إلَّا) بين الصفة والموصوف، وممن صرح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في "المسائل"، وأبو علي الفارسي في "التذكرة". ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف: (لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا)، وقول قطري بن الفجاءة:

لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

واحترز بقوله: (غَالِبًا): مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: (مَرَرتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ)، وقولهم: (عَلَيهِ مِائَةٌ بِيضًا)، وأجاز سيبويه: (فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا)، وفي الحديث: **«صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا»**[1].

٣٤٠- **وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ**

مذهب جمهور النحويين: أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف؛ فلا تقول في: (مَرَرتُ بِهِندٍ جَالِسَةً): (مَرَرتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ)، وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك، وتابعهم المصنف؛ لورود السماع بذلك، ومنه قوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

---

(١) رواه البخاري: (٦٨٨)، (١١١٣)، (١٢٣٦)، بلفظ: **«قَوْمٌ...»**، عن عائشة رضي الله عنها.

وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يُصَرِّح بها الناظم ولم ينبِّه عليها الشارح: **الأول**: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، نحو: (زَارَنَا رَجُلٌ وَالشَّمسُ طَالِعَةٌ). **الثاني**: أن تكون الحال جامدة، نحو: (هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا). **الثالث**: أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها، فالأول: (زَارَنِي خَالِدٌ وَرَجُلٌ رَاكِبَينِ)، والثاني: (زَارَنِي رَجُلٌ صَالِحٌ وَامْرَأَةٌ مُبَكِّرِينِ).

فـ(هَيمَان) و(صَادِيًا): حالان من الضمير المجرور بـ(إلى) وهو الياء، وقوله:

فَــإِنْ تَــكُ أَذْوَادٌ أُصِــبْنَ وَنِسْــوَةٌ   فَلَــنْ يَــذْهَبُوا فَرْغًــا بِقَتْــلِ حِبَــالِ

فـ(فَرْغًا): حال من (قَتْل). وأمَّا تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز، نحو: (جَاءَ ضَاحِكًا زَيدٌ)، و(ضَرَبتُ مُجَرَّدَةً هِندًا).

٣٤١- وَلَا تُجِـزْ حَـالًا مِـنَ المُضَـافِ لَـهْ   إِلَّا إِذَا اقْتَضَـى المُضَـافُ عَمَلَـهْ

٣٤٢- أَوْ كَـانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِـيفَا   أَوْ مِثْـلَ جُزْئِـهِ فَـلَا تَحِيفَـا

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه [في قول الجمهور] إلَّا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل[(١)]، فتقول: (هَذَا ضَارِبُ هِنْدٍ مُجَرَّدَةً)، و(أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيدٍ مُسْرِعًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[يونس:٤]، ومنه قول الشاعر:

تَقُـولُ ابْنَتِـي: إِنَّ انْطِلَاقَـكَ وَاحِـدًا   إِلَى الـرَّوعِ يَومًـا تَـارِكِي لَا أَبَـا لِيَـا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو مثل جُزئِهِ في صحَّة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[الحجر:٤٧]، فـ(إِخوَانًا): حال من الضمير المضاف إليه (صدور)، والـ(صدور) جزء من المضاف إليه. ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[النحل:١٢٣]، فـ(حَنِيفًا): حال من (إبراهيم)، والـ(ملة) كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل

(١) قال السيوطي ﷺ في "الهمع" (٢/ ٣٠٦): وجوَّز [سيبويه و] بعضُ البَصريين وَصَاحب "الْبَسِيط" مَجِيءَ الحَال من الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُطلقًا، وَخَرَّجُوا عَلَيْهِ: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[الحجر:٦٦]، وَقَوله:

حَلَــقُ الْحَدِيــدِ مُضَــاعَفًا يَتَلَهَّــبُ

-في غير القرآن-: (أَنِ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) لصحَّ.

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزء من المضاف إليه، ولا مثل جُزئِهِ لم يجز أن يجيء الحال منه، فلا تقول: (جَاءَ غُلَامُ هِندٍ ضَاحِكَةً)، خلافًا للفارسي. وقول ابن المصنف رحمه الله: (إنَّ هذهِ الصُّورَة ممنوعةٌ بلا خلافٍ) ليس بجيِّد؛ فإن مذهب الفارسي جوازها كما تقدم، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في "أماليه".

٣٤٣- وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

٣٤٤- فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ(مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فِعلًا متصرفًا، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها: ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه، وقَبِل التأنيث، والتثنية، والجمع، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف: (مُخْلِصًا زَيدٌ دَعَا)، فـ(دَعَا): فِعلٌ متصرِّف، وتقدمت عليه الحال. ومثال تقديمها على الصفة المُشبِهَة له: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ).

فإن كان الناصب لها فعلًا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا ضَاحِكًا)، ولا تقول: (ضَاحِكًا مَا أَحْسَنَ زَيدًا)؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف -كـ(أفعل) التفضيل- لم يجز تقديمها عليه، وذلك لأنه لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، ولا يُؤنَّث، فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: (زَيدٌ ضَاحِكًا أَحْسَنُ مِنْ عَمرٍو)، بل يجب تأخير الحال، فتقول: (زَيدٌ أَحسَنُ مِنْ عَمرٍو ضَاحِكًا).

٣٤٥- وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦- كَ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ   نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمَّن معنى الفِعل دون حروفه، كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: (تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةً)، و(لَيتَ زَيدًا أَمِيرًا أَخُوكَ)، و(كَأَنَّ زَيدًا رَاكِبًا أَسَدٌ)، و(زَيدٌ فِي الدَّارِ -أو عِنْدَكَ- قَائِمًا)، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المُثُل ونحوها؛ فلا تقول: (مُجَرَّدَةً تِلْكَ هِندٌ)، ولا: (أَمِيرًا لَيتَ زَيدًا أَخُوكَ)، ولا: (رَاكِبًا كَأَنَّ زَيدًا أَسَدٌ)[(١)].

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف، نحو: (زَيدٌ قَائِمًا عِندَكَ)، والجار والمجرور، نحو: (سَعِيدٌ مُستَقِرًّا فِي هَجَر)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر:٦٧] في قراءة من كسر التاء [وهو الحَسَن البَصرِيُّ]، وأجازه الأخفش قياسًا.

٣٤٧- وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ   عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدَّم أن (أفعل) التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، واستَثنَى من ذلك هذه المسألة، وهي ما إذا فُضِّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإنه يعمل في حالين: إحداهما متقدمة عليه [جوازًا]، والأخرى متأخرة عنه، وذلك نحو: (زَيدٌ قَائِمًا أَحسَنُ مِنهُ قَاعِدًا)، و(زَيدٌ مُفرَدًا أَنفَعُ مِنْ عَمرٍو مُعَانًا)، فـ(قائمًا) و(مُفرَدًا):

---

(١) قال محمد محيي الدين في حاشيته على "شرح ابن عقيل" (١/ ٥٨٩)، ط: (المكتبة العصرية): ... وقد بَقِيَ خمسة أخرى: **أولها**: حرف الترجي كـ(لَعَلَّ)، نحو قولك: (لَعَلَّ زَيدًا أَمِيرًا قَادِمٌ). **وثانيها**: حروف التنبيه، مثل: (ها) في قولك: (هَا أَنْتَ زَيدٌ رَاكِبًا)، فـ(رَاكِبًا): حال من (زيد)، والعامل في الحال هو (ها). **وثالثها**: أدوات الاستفهام الذي يُقصَد به التعجب، كقول الأعشى:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

عند من جعل (جَارَة) الأخرى حالًا، لا تمييزًا. **رابعها**: أدوات النداء، نحو: (يا) في قولك: (يَأَيُّهَا الرَّجُلُ قَائِمًا). **وخامسها**: (أمَّا)، نحو قولهم: (أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ)، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يُذكَر أحدٌ في حالِ عِلمٍ فالمذكورُ عالِمٌ، فـ(عِلمًا) -على هذا التقدير-: حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه (أمَّا).

منصوبان بـ(أَحْسَن) و(أَنفَع)، وهما حالان، وكذا (قَاعِدًا) و(مُعَانًا)، وهذا مذهب الجمهور، وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بـ(كان) المحذوفة، والتقدير: زَيدٌ إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدًا، وزيدٌ إذا كان مفردًا أنفعُ من عمرٍو إذا كان مُعانًا، [وهذا المَذهَبُ ضعيفٌ، ومع ذلك فيه تكلُّف].

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على (أفعل) التفضيل ولا تأخيرهما عنه؛ فلا تقول: (زَيدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحسَنُ مِنهُ)، ولا تقول: (زَيدٌ أَحسَنُ مِنهُ قَائِمًا قَاعِدًا).

٣٤٨- وَالحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعدد الحال وصاحبُها مفرَدٌ، أو متعدِّد، فمثال الأول: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا)، فـ(راكبًا) و(ضاحكًا): حالان من (زيد)، والعامل فيهما (جاء)، ومثال الثاني: (لَقِيتُ هِندًا مُصْعِدًا مُنحَدِرَةً)، فـ(مُصعِدًا): حال من التاء، و(مُنحَدِرةً): حال من (هند)، والعامل فيهما (لقيت)، ومنه قوله:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدَيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا

فـ(خَائِفًا): حال من (ابني)، و(منجديه): حال من (أخويه)، والعامل فيهما (لَقِيَ)، فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كل حال إلى ما تليق به، وعند عدم ظهوره يُجعَل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، ففي قولك: (لَقِيتُ زَيدًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا) يكون (مُصعِدًا) حالًا من (زَيْد)، و(مُنحَدِرًا) حالًا من التاء.(١)

٣٤٩- وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحوِ: (لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)

تنقسم الحال إلى: مؤكِّدة، وغير مؤكِّدة، [أي: مؤسِّسَة ومبيِّنة لهيئة صاحبها].

---

(١) قال محمد محيي الدين في حاشيته على "شرح ابن عقيل" (١/ ٥٩١)، ط: (المكتبة العصرية): ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان: أولهما: أن يقع بعد (إمَّا)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[الإنسان:٣]. وثانيهما: أن يقع بعد (لا) النافية، كقولك: (رَأَيتُ بَكرًا لَا مُسْتَبْشِرًا وَلَا جَذْلَان).

فالمؤكِّدة على قسمين، وغير المؤكِّدة ما سوى القسمين.

فَالقِسْمُ الأَوَّلُ مِنَ المُؤَكِّدَةِ: ما أكَّدت عاملها، وهي المراد بهذا البيت، وهي كل وصف دلَّ على معنى عامله وخالفه لفظًا -وهو الأكثر- أو وافقه لفظًا، وهو دون الأول في الكثرة، فمثال الأول: (لَا تَعثَ فِي الأَرْضِ مُفسِدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[التوبة:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[هود:٨٥]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾[النساء:٧٩]، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾[النحل:١٢].

٣٥٠- وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ   عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكِّدة، وهي ما أكَّدت مضمون الجملة، وشرط الجملة: أن تكون اسمية وجزآها معرفتان جامدان، نحو: (زَيدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا)، و(أَنَا زَيدٌ مَعرُوفًا)، ومنه قوله:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي   وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

فـ(عَطُوفًا) و(مَعرُوفًا): حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير في الأول: أَحُقُّهُ عطوفًا، وفي الثاني: أُحَقُّ معروفًا. ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول: (عَطُوفًا زَيدٌ أَخُوكَ)، ولا: (مَعرُوفًا أَنَا زَيدٌ)، ولا توسطها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول: (زَيدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ).

٣٥١- وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ   كَ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة، ولابد فيها من رابط، وهو في الحالية: إمَّا ضمير، نحو: (جَاءَ زَيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ)، أو واو -وتُسمَّى: (وَاوَ الحَالِ)، و(وَاوَ الابتِدَاءِ)- وعلامتها: صحة وقوع (إذ) موقعها، نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَائِمٌ)، التقدير: إِذْ عَمرٌو قائمٌ، أو

الضمير والواو معًا، نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً).

٣٥٢- وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ   حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣- وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا   لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

الجملة الواقعة حالًا إن صُدِّرت بمضارع[1] مُثبَت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تُربَط إلا بالضمير، نحو: (جَاءَ زَيدٌ يَضحَكُ)، و(جَاءَ عَمرٌو تُقَادُ الجَنَائِبُ بَينَ يَديْهِ)، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: (جَاءَ زَيدٌ وَيَضحَكُ)، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: (قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ)، وقوله:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فـ(أَصُكُّ) و(أَرهَنُهُمْ): خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أَصُكُّ، وأنا أرهنُهُم، [ومعنى (أَظَافِيرَهُمْ): أي: أسلحتهم].

٣٥٤- وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا   بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الجملة الحالية: إمَّا أن تكون اسمية[2]، أو فعلية، والفعل: إما مضارع، أو ماض، وكل واحدة من الاسمية والفعلية: إما مثبَتة، أو منفية، وقد تقدَّم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مثبَت لا تصحبها الواو، بل لا تُربَط إلا بالضمير فقط.

وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُربَط بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسمية، مثبَتةً أو منفيَّة، والمضارع

(١) قوله: (إن صُدِّرَت بمضارع...): خرج بذلك المصدَّرة بمعموله، فتُربَط بالواو كما عند البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:٥]، فجعله حالًا من فاعل (نعبد). والمقترن بـ(قد)، كقوله تعالى: ﴿وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[الصف:٥].

(٢) قال الخضري في حاشيته على «شرح ابن عقيل» (١/٤٤٨): قوله: (إمَّا أن تكون اسميَّةً...) إلخ: يؤخذ من كلامه ستُّ صُوَر، تمتنع الواو في واحدة، وتجوز في الخمسة الباقية، وليس على إطلاقه في بعضها كما مرَّ.

المنفي، والماضي المثبت والمنفي، فتقول: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَائِمٌ)، و(جَاءَ زَيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأسِهِ)، و(جَاءَ زَيدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأسِهِ)، وكذلك المنفي، وتقول: (جَاءَ زَيدٌ لَمْ يَضْحَكْ)، أو (وَلَمْ يَضحَكْ)، أو (وَلَمْ يَقُمْ عَمرٌو)، و(جَاءَ زَيدٌ وَقَدْ قَامَ عَمرٌو)، و(جَاءَ زَيدٌ قَدْ قَامَ أَبُوهُ)، و(جَاءَ زَيدٌ وَقَدْ قَامَ أَبُوهُ)، وكذلك المنفي، نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَمَا قَامَ عَمرٌو)، و(جَاءَ زَيدٌ مَا قَامَ أَبُوهُ) أو (وَمَا قَامَ أَبُوهُ).

ويدخل تحت هذا أيضًا المضارع المنفي بـ(لا)، فعلى هذا تقول: (جَاءَ زَيدٌ وَلَا يَضرِبُ عَمرًا) بالواو، وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب ["شرح التسهيل"] أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يُؤوَّل على إضمار مبتدأ، كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[يونس:٨٩] بتخفيف النون، والتقدير: وأنتُما لا تَتَّبِعَانِ، فـ(لا تتبعان): خبر لمبتدأ محذوف.

٣٥٥- وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يُحذَف عامل الحال جوازًا، أو وجوبًا.

فمثال ما حُذِفَ جوازًا أن يُقالَ: (كَيفَ جِئتَ؟)، فتقول: (رَاكِبًا)، تقديره: جِئتُ رَاكِبًا، وكقولك: (بَلَى مُسْرِعًا) لمن قال لك: (لَمْ تَسِرْ)، والتقدير: بَلَى سِرتُ مسرعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة:٣-٤]، التقدير -والله أعلم-: بلى نجمعها قادرين.

ومثال ما حُذِفَ وجوبًا قولك: (زَيدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا)، ونحوه من الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك، وكالحال النائبة مناب الخبر، نحو: (ضَرْبِي زَيدًا قَائِمًا)، التقدير: إذا كان قائمًا، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر[1].

---

(١) عامل الحال على ثلاثة أنواع: نَوعٌ يجب ذكره: وهو العامل المعنوي، كالظرف، واسم الإشارة، ونحوهما. ونَوعٌ يجب حذفه: وهو خمسة، ذكر الشارح منها ثلاثة، **والرَّابع**: أن ينوب عنه الحال، كقولك لمن شرب: (هنيئًا). **والخامس**: أن تدل الحال على توبيخ، نحو: (أَمُفطِرًا وَقَدْ صَامَ النَّاسُ). ونَوعٌ يجوز فيه الوجهان: الذِّكر والحذف، وهو ما عدا هذين النوعين.

ومما حُذِفَ فيه عامل الحال وجوبًا قولهم: (اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا)، و(تَصَدَّقتُ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا)، فـ(صَاعِدًا) و(سَافِلًا): حالان عاملهما محذوف وجوبًا، والتقدير: فذَهَبَ الثَّمنُ صاعدًا، وذهب المتصدَّق به سافلًا، هذا معنى قوله: (وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)، أي: بعض ما يُحذَف من عامل الحال مُنِعَ ذكره.

التَّمْيِيزُ

٣٥٦- اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧- كَ(شِبْرٍ ارْضًا)، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا) ... وَ(مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا)

تقدم من الفضلات المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التميز وهو المذكور في هذا الباب، ويُسمَّى: (مُفَسِّرًا)، و(تَفْسِيرًا)، و(مُبَيِّنًا)، و(تَبْيِينًا)، و(مُمَيِّزًا)، و(تَمْيِيزًا)، وهو: كل اسمِ نكرةٍ متضمِّنٍ معنى (مِنْ)، لبيان ما قبله من إجمالٍ، نحو: (طَابَ زَيدٌ نَفسًا)، و(عِندِي شِبرٌ أَرْضًا).

واحترز بقوله: مُتَضَمِّنٍ مَعْنَى (مِنْ): من الحال، فإنها متضمنة معنى (في). وقوله: (لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ): احترازٌ مما تضمَّن معنى (مِنْ) وليس فيه بيانٌ لما قبله، كاسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: (لَا رَجُلَ قَائِمٌ)، فإن التقدير: لَا مِنْ رَجُلٍ قائم. وقوله: (لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِجْمَالٍ): يشمل نوعَي التمييز، وهما: المُبيِّن إِجمَالَ ذَاتٍ، والمُبيِّن إجمَالَ نِسبَة.

فَالمُبَيِّنُ إِجْمَالَ الذَّاتِ: هو الواقع بعد المقادير[1]، وهي الممسوحات، نحو: (لَهُ

(١) قال ابن حمدون (١/ ٣٠٠): إن قلت: ما وجه إعمال الاسم المعين في التمييز مع أنه جامد؟ فالجواب: =

شِبرٌ أَرْضًا)، والمَكِيلَات، نحو: (لَهُ قَفِيزٌ بُرًّا)، والموزونات، نحو: (لَهُ مَنَوَانِ عَسَلًا وَتَمْرًا)، والأعداد، نحو: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرهَمًا)، وهو منصوب بما فسَّره [بالإجماع] وهو (شِبرٌ)، و(قَفِيزٌ)، و(مَنَوَانِ)، و(عِشرُونَ).

وَالْمُبَيِّنُ إِجمَالَ النِّسْبَةِ: هو المَسُوقُ لبيان ما تعلَّق به العامل من فَاعِلٍ أو مَفعُول، نحو: (طَابَ زَيدٌ نَفْسًا)، ومثله: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[مريم:٤]، و(غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا)، ومثله: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[القمر:١٢]، فـ(نَفسًا): تمييز منقول من الفاعل، والأصل: طَابَتْ نَفسُ زَيدٍ، و(شَجَرًا): منقول من المفعول، والأصل: غَرَستُ شَجَرَ الأرضِ، فبيَّن (نَفسًا) الفاعل الذي تعلق به الفعل، وبيَّن (شَجَرًا) المفعول الذي تعلَّق به الفعل، والناصب له في هذا النوع: هو العامل الذي قبله.

٣٥٨- **وَبَعْـــدَ ذِي وَنَحْوِهَـــا اجْـــرُرْهُ إِذَا ... أَضَـــفْتَهَا كَـ(مُــدُّ حِنْطَــةٍ غِــذَا)**

٣٥٩- **وَالنَّصْــبُ بَعْـدَ مَـا أُضِـيفَ وَجَبَـا ... إِنْ كَانَ مِثْـلَ (مِـلْءُ الَارْضِ ذَهَبَـا)**

أشار بـ(ذي) إلى ما تقدَّم ذكره في البيت من المقدرات، وهو ما دل على مَسَاحةٍ، أو كَيلٍ، أو وَزنٍ، فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَف إلى غيره، نحو: (عِندِي شِبرُ أَرضٍ)، و(قَفِيزُ بُرٍّ)، و(مَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ)، فإن أُضِيفَ الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز، نحو: (مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾[آل عمران:٩١]، وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

٣٦٠- **وَالْفَاعِـلَ الْمَعْنَـى انْصِـبَنْ بِـ(أَفْعَـلَا) ... مُفَضِّــلًا كَـ(أَنْــتَ أَعْـلَى مَنْــزِلَا)**

التمييز الواقع بعد (أفعل) التفضيل: إن كان فاعلًا في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة، وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله

= لشبهه بالمبتدأ في الطلب، فالمبتدأ أعمل في الخبر؛ لطلبه له من جهة المعنى، والمميز عمل في التمييز؛ لأنه محتاج إليه؛ ليبينه ويفسره، ولشبه بعض منه باسم الفاعل، كـ(عشرين)، فإنه شبيه بـ(ضاربين).

فاعلًا بعد جعل (أفعل) التفضيل فِعلًا، نحو: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)، و(أَكْثَرُ مَالًا)، فـ(مَنْزِلًا) و(مَالًا) يجب نصبهما؛ إذ يصح جعلهما فاعلَين بعد جَعلِ (أفعل) التفضيل فِعلًا، فتقول: (أَنْتَ عَلَا مَنزِلُكَ)، و(كَثُرَ مَالُكَ).

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى [-وهو أن يكون (أفعل) التفضيل بعضًا من جنس التمييز-]: (زَيدٌ أَفضَلُ رَجُلٍ)، و(هِندٌ أَفضَلُ امْرَأَةٍ)، فيجب جره بالإضافة إلَّا إذا أُضِيفَ (أَفْعَل) إلى غيره، فإنه يُنصَب حينئذ، نحو: (أَنْتَ أَفضَلُ النَّاسِ رَجُلًا).

٣٦١- وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَـى تَعَجُّبَـا ... مَيِّـزْ كَـ(أَكْـرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبَـا)

يقع التمييز بعد كلِّ ما دل على تعجب، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا رَجُلًا!)، و(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبًا!)، و(لله دَرُّكَ عَالِـمًا!)، و(حَسْبُكَ بِزَيدٍ رَجُلًا!)، و(كَفَى بِهِ عَالِـمًا!)، و:

يَـا جَارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ!

٣٦٢- وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَـدَدْ ... وَالْفَاعِلِ المَعْنَى كَـ(طِبْ نَفْسًـا تُفَـدْ)

يجوز جَرُّ التمييز بـ(مِنْ) إن لم يكن فاعلًا [-أي: محوَّلًا عنه-] في المعنى ولا مميِّزًا لعدد، فتقول: (عِندِي شِبرٌ مِنْ أَرْضٍ)، و(قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ)، و(مَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ)، و(غَرَستُ الأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ)(١)، ولا تقول: (طَابَ زَيدٌ مِنْ نَفْسٍ)، ولا: (عِندِي عِشرُونَ مِنْ دِرهَمٍ)(٢).

٣٦٣- وَعَامِـلَ التَّمْيِيـزِ قَـدِّمْ مُطْلَقَـا ... وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْـرِيفِ نَـزْرًا سُـبِقَا

مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفًا، أو غير متصرف، فلا تقول: (نَفْسًا طَابَ زَيدٌ)، ولا: (عِندِي دِرهَمًا عِشرُونَ)، وأجاز

(١) هذا مثال غير صحيح؛ لكونه محوَّلًا عن المفعول. قال شيخنا العلامة أبو بلال الحضرمي حفظه الله: ولو مثَّل بـ(مَا أَحْسَنَ زَيدًا رَجُلًا) كان أفضل وأصوب.

(٢) إلَّا إذا عُرِّف، كقوله تعالى: ﴿وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾[التوبة:٩٢].

الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: (نَفسًا طَابَ زَيدٌ)، و(شَيبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي)، ومنه قوله:

أَتَهْجُـــرُ لَـــيْلَى بِـــالفِرَاقِ حَبِيبَهَـــا؟ وَمَـــا كَـــانَ نَفْسًـــا بِـــالفِرَاقِ تَطِيـــبُ

وقوله:

ضَـيَّعْتُ حَزْمِـيَ فِي إِبْعَـادِيَ الأَمَـلَا وَمَـا ارْعَوَيـتُ وَشَـيبًا رَأْسِيَ اشْـتَعَلَا

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلًا.

فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم، سواء كان فعلًا -نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا رَجُلًا)- أو غيره، نحو: (عِندِي عِشرُونَ دِرهَمًا)، وقد يكون العامل متصرفًا [-وهو خلاف الأصل-] ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع [إلا للضرورة]، وذلك نحو: (كَفَى بِزَيدٍ رَجُلًا)، فلا يجوز تقديم (رَجُلًا) على (كَفَى) وإن كان فعلًا متصرفًا؛ لأنه بمعنى فِعلٍ غير متصرف وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: (كَفَى بِزَيدٍ رَجُلًا): مَا أَكفَاهُ رَجُلًا!.

حُرُوفُ الجَرِّ

٣٦٤- هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ، وَهْـيَ: (مِـنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَـا عَـدَا فِي عَـنْ عَـلَى

٣٦٥- مُـذْ مُنْـذُ رُبَّ الـلَّامُ كَـيْ وَاوٌ وَتَـا وَالْكَـــافُ وَالْبَـــا وَلَعَـــلَّ وَمَتَـــى)

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجر، وتقدَّم الكلام على (خَلَا) و(حَاشَا) و(عَدَا) في الاستثناء، وقلَّ مَن ذَكَر (كَيْ)، و(لَعَلَّ)، و(مَتَى) في حروف الجر.

فأمَّا (كَيْ): فتكون حرف جر في موضعين: **أحدهما**: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية، نحو: (كَيْمَهْ؟)، أي: لِمَهْ؟، فـ(ما): استفهامية مجرورة بـ(كَيْ)، وحُذِفَت ألفها؛ لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت. **الثاني**: قولك: (جِئتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيدًا)، فـ(أُكرِمَ): فعل مضارع منصوب بـ(أن) بعد (كَيْ)[(١)]، و(أَنْ) والفعل مقدَّران بمصدر مجرور بـ(كَيْ)، والتقدير: جِئتُ كَيْ إِكرَامِ زَيدٍ، أي: لإكرامِ زَيدٍ[(٢)].

وأمَّا (لَعَلَّ): فالجر بها لغةُ عُقَيلٍ، ومنه قوله:

لَعَــلَّ أَبِي المِغْــوَارِ مِنــكَ قَرِيــبُ

وقوله:

لَعَــلَّ اللهِ فَضَّــلَكُمْ عَلَيْنَــا ... بِشَــيءٍ أَنَّ أُمَّكُــمُ شَرِيــمُ

فـ(أَبِي المِغوَارِ) والاسم الكريم: مبتدآن، و(قَرِيب) و(فَضَّلكُمْ): خبران، و(لَعَلَّ): حرف جر زائد دخل على المبتدأ، فهو كالباء في (بِحَسبِكَ دِرهَمٌ). وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ، ورُوِيَ أيضًا حذفُ اللام الأولى، فتقول: (عَلَّ) بفتح اللام وكسرها.

وأمَّا (مَتَى): فالجر بها لغة هُذَيلٍ، ومن كلامهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ) يريدون: مِنْ كُمِّهِ، ومنه قوله:

---

(١) قال الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (١/ ٤٦٠): قوله: بـ(أن) بعد (كي): اعلم أن (كي) إن ذُكِرَت (أَنْ) بعدها كانت جارَّة بمعنى اللَّام قطعًا، أو ذُكِرَت اللَّام قبلها كانت مصدريَّة ناصبة بنفسها قطعًا، وإن خلت عنهما -كمثاله-: احتملت الجارَّة بتقدير (أن) بعدها، والمصدرية بتقدير اللام قبلها، والثاني أَولَى؛ لأن ظهور (أن) معها ضرورة، وظهور اللام كثير، فالأَولَى الحمل عليه، وإن قُرِنَت بهما فالأرجح كونها جارَّة مؤكِّدة لِلَّام، فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح.

(٢) *فائدة*: اعلم -رحمك الله- أن حروف الجر على ثلاثة: **الأول**: ما يفيد معنًى خاصًّا، وله متعلِّق، نحو: (زَيدٌ فِي الدَّارِ). **والثاني**: ما لا يفيد معنًى خاصًّا، ولا يكون له متعلِّق، وهو المسمَّى بـ(الزائد)، نحو: (بِحَسْبِكَ دِرهَمٌ). **والثالث**: ما أفاد معنًى خاصًّا، ولكن ليس له متعلِّق، ويسمَّى بـ(الشَّبيه بالزَّائِد)، نحو: لَعَــلَّ أَبِي المِغْــوَارِ مِنــكَ قَــرِيبُ

شَرِبْــنَ بِــمَاءِ البَحْــرِ ثُــمَّ تَرَفَّعَــتْ   مَتَــى لُجَــجٍ خُــضْرٍ لَهُــنَّ نَئِــيجُ

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها. ولم يَعُد المصنف في هذا الكتاب (لَولَا) من حروف الجر، وذكرها في غيره، ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر [الشَّبيهَةِ بالزَّائِدة]، لكن لا تجر إلَّا المضمر، فتقول: (لَولَايَ)، و(لَولَاكَ)، و(لَولَاهُ)، فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بـ(لولا)، وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووُضِع ضميرُ الجرِّ موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئًا كما لا تعمل في الظاهر، نحو: (لَولَا زَيدٌ لَأَتَيتُكَ)[1]، وزعم المبرد أن هذا التركيب -أعني: (لَولَاكَ) ونحوَه- لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم، كقوله:

أَتُطْمِــعُ فِينَــا مَــنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَــا   وَلَــولَاكَ لَمْ يَعْــرِضْ لِأَحْسَــابِنَا حَسَــنْ

وقوله:

وَكَمْ مَوطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَــوَى   بِأَجرَامِــهِ مِــنْ قُنَّــةِ النِّيــقِ مُنْهَــوِي

٣٦٦- بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى   وَالْكَــافَ، وَالْــوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّــا)

٣٦٧- وَاخْصُــصْ بِـ(مُــذْ وَمُنْــذُ) وَقْتًــا وَبِـ(رُبْ)   مُنَكَّــرًا، وَ(التَّــاءُ) لِـ(اللهِ)، وَ(رَبْ)

٣٦٨- وَمَــا رَوَوْا مِــنْ نَحْــوِ: (رُبَّــهُ فَتَــى)   نَــزْرٌ، كَــذَا (كَهَــا)، وَنَحْــوُهُ أَتَــى

من حروف الجر ما لا يجر إلَّا الظَّاهر، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول: (مُنْذُهُ)، ولا: (مُذْهُ)، وكذا الباقي. ولا تَجُرُّ (مُنذُ) و(مُذْ) من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضرًا كانت بمعنى (في)، نحو: (مَا رَأَيتُهُ مُنذُ يومِنَا)، أي: في يومِنا، وإن كان الزمان ماضيًا كانت بمعنى (مِنْ)، نحو: (مَا رَأَيتُـهُ مُذْ يومِ الجُمُعَةِ)، أي: مِنْ يَومِ الجمعةِ، وسيذكر المصنف هذا في آخر

(١) ويُعرَب ما بعدها على حسب الجملة، ولم تزل كونها حرف امتناعٍ لِامتِناع.

الباب، وهذا معنى قوله: (وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) وَقْتًا).

وأما (حتَّى): فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد شذَّ جرُّها للضمير، كقوله:

فَــــلَا وَاللهِ لا يُلْفِـــــي أُنَـــــاسٌ فَتًـــى حَتَّـــاكَ يَـــا ابْـــنَ أَبِي زِيَـــادِ

ولا يُقاسُ على ذلك، خلافًا لبعضهم. ولغة هذيل إبدال حائها عَينًا، وقرأ ابن مسعود: ﴿فَتَرَبَّصُواْبِهِۦ عَتَّىٰ حِينٍ﴾[المؤمنون:٢٥].

وأما الواو: فمختصة بالقَسَم، وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما؛ [لأنهما فرعان عن الباء، والفروع ضعيفة]؛ فلا تقول: (أُقْسِمُ وَاللهِ)، [خلافًا لابن كَيسَان]، ولا: (أُقْسِمُ تَاللهِ)، ولا تجر التاء إلَّا لفظ (الله)، فتقول: (تَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ)، وقد سُمِع جرُّها لـ(رَب) مضافًا إلى الكعبة، قالوا: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ)، وهذا معنى قوله: وَ(التَّاءُ) لـ(اللهِ)، وَ(رَبْ)، وسُمِع أيضًا: (تَالرَّحْمَنِ)، وذكر الخَفَّاف في شرح "الكتاب" أنهم قالوا: (تَحَيَاتِكَ)، [بمعنى: (وحَيَاتِكَ)، فالتاء بدل عن واو القسم]، وهذا غريب.

ولا تجر (رُبَّ) إلا نكرة[(١)] [موصوفة غالبًا]، نحو: (رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيتُ)، وهذا معنى قوله: (وَبِـ(رُبْ) مُنَكَّرًا) أي: واخصص بـ(رُبَّ) النكرة، وقد شذَّ [قياسًا -لا استعمالًا-] جرُّها ضميرَ الغيبة، كقوله:

وَاهٍ رَأَبْــتُ وَشِــيكًا صَــدْعَ أَعْظُمِــهِ وَرُبَّــهُ عَطِبًــا أَنْقَــذْتُ مِــنْ عَطَبِــهْ

كما شذَّ جرُّ الكاف له، كقوله:

خَــلَّى الــذِّنَابَاتِ شَــمَالًا كَثَبَــا وَأُمَّ أَوْعَــالٍ كَهَــا أَوْ أَقْرَبَــا

وقوله:

وَلَا تَــرَى بَعْــلًا وَلَا حَلَائِــلَا كَــهُ وَلَا كَهُــنَّ إِلَّا حَــاظِلَا

(١) وهي حرف جر شبيه بالزائد، ومجرورها بحسب ما بعدها؛ فيجوز في إعرابه الوجهان: الجر والرفع.

وهذا معنى قوله: (وَمَا رَوَوْا...) البيت، أي: والذي رُوِيَ من جرِّ (رُبَّ) المضمرَ -نحو: (رُبَّهُ فَتًى)- قليل، وكذلك جَرُّ الكاف المضمر، نحو: (كَهَا).

٣٦٩- بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ ... بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ

٣٧٠- وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)

تجيء (مِنْ) للتبعيض، ولبيان الجنس، ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيرًا، وفي الزمانِ قليلًا، وزائدةً. فمثالها للتبعيض قولك: (أَخَذتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[البقرة:٨]. ومثالها لبيان الجنس[(١)] قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[الحج:٣٠]. ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]، ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[التوبة:١٠٨]، وقول الشاعر:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى اليَومِ قَدْ جُرِّبنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثال الزائدة [-وهي المُقحَمة بين العامل والمعمول-]: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، ولا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: **أحدهما**: أن يكون المجرور بها نكرة. **الثاني**: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي -نحو: (لَا تَضرِبْ مِنْ أَحَدٍ)- والاستفهام، نحو: (هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟)، ولا تزاد في الإيجاب، ولا يُؤتَى بها جارة لمعرفة، فلا تقول: (جَاءَنِي مِنْ زَيدٍ)، خلافًا للأخفش [وهو الصواب]، وجَعَل منه قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[نوح:٤]، وأجاز الكوفيون [-إلا الكسائي وابن هشام-] زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه -عندهم-: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)، أي: قد كان مطر.

(١) وهي التي يتقدَّمها مجهول الجنس، ويكون مفسرًا بما بعدها كما هو في الآية.

٣٧١- لِلانْتِهَـا (حَتَّـى)، وَ(لَامٌ)، وَ(إِلَى) وَ(مِـنْ)، وَ(بَـاءٌ) يُفْهِـمَانِ بَـدَلَا

يدل على انتهاء الغاية: (إِلَى)، و(حَتَّى)، و(اللَّام)، والأصل من هذه الثلاثة (إِلَى)؛ فلذلك تجرُّ الآخرَ وغيرَه، نحو: (سِرْتُ البَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيلِ)، أو (إِلَى نِصْفِهِ). ولا تجر (حتى) إلا ما كان آخرًا، أو متصلًا بالآخر، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر:٥]، ولا تجر غيرهما، فلا تقول: (سِرْتُ البَارِحَةَ حَتَّى نِصفِ اللَّيلِ). واستعمال اللام للانتهاء قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[فاطر:١٣]. ويُستعمَل (مِنْ) و(الباء) بمعنى (بدل)[١]، فمن استعمال (مِنْ) بمعنى (بدل) قوله ﷻ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[التوبة:٣٨]، أي: بدل الآخرة، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[الزخرف:٦٠]، أي: بدلكم، وقول الشاعر:

جَارِيَـةٌ لَمْ تَأْكُـلِ المُرَقَّقَـا وَلَمْ تَـذُقْ مِـنَ البُقُـولِ الفُسْـتُقَا

أي: بدل البقول، ومن استعمال الباء بمعنى (بدل): ما ورد في الحديث: «**مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ**»[٢]، أي: بدلها، وقول الشاعر:

فَلَيْـتَ لِي بِهِـمُ قَومًـا إِذَا رَكِبُـوا شَـنُّوا الإِغَـارَةَ فُرْسَـانًا وَرُكْبَانَـا

٣٧٢- وَالـلَّامُ لِلْمِلْـكِ وَشِـبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَـةٍ - أَيْضًـا - وَتَعْلِيـلٍ قُفِـي

٣٧٣- وَزِيـدَ، وَالظَّرْفِيَّـةَ اسْـتَبِنْ بِـ(بَـا) وَ(فِي)، وَقَـدْ يُبَيِّنَـانِ السَّـبَبَا

تقدم أن اللام تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون لِلمِلْك، نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[البقرة:٢٨٤]، و(المَالُ لِزَيدٍ)، ولِشِبهِ المِلْك، نحو: (الجُلُّ لِلفَرَسِ)، و(البَابُ لِلدَّارِ)، وللتعدية، نحو: (وَهَبتُ لِزَيدٍ مَالًا)، ومنه قوله تعالى:

---

(١) وهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخَر من غير مقابلة من الجانبَين. «النحو الوافي» (٢/ ٤٩٢).

(٢) **صحيح**: أورده العلامة الألباني ؒ في «الصحيحة» برقم: (١٦١)، عن علي بن أبي طالب ؓ.

﴿فَهَبۡ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۞ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ﴾[مريم:٥-٦]، وللتعليل، نحو: (جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ)، وقولِهِ:

وَإِنِّي لَتَعْـــــرُونِي لِــــذِكْرَاكِ هِـــــزَّةٌ   كَـمَا انْـتَفَضَ العُصْـفُورُ بَلَّلَـهُ القَطْـرُ

وزائدة قياسًا، نحو: (لِزَيدٍ ضَرَبتُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣]، وسماعًا، نحو: (ضَرَبتُ لِزَيدٍ).

وأشار بقوله: (وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ...) إلى آخره: إلى معنى (الباء) و(في)، فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية والسببية، فمثال الباء للظرفية قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ۞ وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾[الصافات:١٣٧-١٣٨]، أي: وفي الليل. ومثالها للسببية قوله تعالى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾[النساء:١٦٠]. ومثال (في) للظرفية قولك: (زَيدٌ فِي المَسجِدِ)، وهو الكثير فيها، ومثالها للسببية قوله ﷺ: **«دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ»**[١].

٣٧٤- بِـ(الْبَا) اسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ   وَمِثْلَ (مَعْ، وَمِنْ، وَعَنْ) بِهَا انْطِقِ

تقدم أن الباء تكون للظرفية وللسببية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة[٢]، نحو: (كَتَبتُ بِالقَلَمِ)، و(قَطَعتُ بِالسِّكِّينِ)، وللتعدية، نحو: (ذَهَبتُ بِزَيدٍ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[البقرة:١٧]، وللتعويض[٣]، نحو: (اشْتَرَيتُ الفَرَسَ بِأَلْفِ دِرهَمٍ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾[البقرة:٨٦]، وللإلصاق، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ)، وبمعنى (مع) [-أي: المصاحبة-] نحو: (بِعتُكَ

---

(١) **متفق عليه:** البخاري: (٣٣١٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مسلم: (٢٦١٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: **«رَبَطَتْهَا»**.

(٢) وهي الداخلة على المستعان به في إيجاد الفعل.

(٣) وتسمَّى بـ(باء المقابلة)، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان.

الثَّوبَ بِطِرَازِهِ)، أي: مع طرازه، وبمعنى (مِنْ)، كقوله:

شَرِبْـــنَ بِـــمَاءِ البَحْـــرِ ....

أي: من ماء البحر، وبمعنى (عَنْ)، نحو: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[المعارج:١]، أي: عن عذاب، وتكون الباء أيضًا للمصاحبة، نحو: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾[النصر:٣]، أي: مصاحبًا حمدَ ربِّك(١).

٣٧٥- (عَلَى) لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي)وَ(عَنْ) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ

٣٧٦- وَقَدْ تَجِي مَوْضِـعَ (بَعْـدٍ)، وَ(عَـلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَـدْ جُعِـلَا

تُستعمَل (عَلَى) للاستعلاء كثيرًا، نحو: (زَيدٌ عَلَى السَّطحِ)، وبمعنى (في)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[القصص:١٥]، أي: في حين غفلة. وتُستعمَل (عن) للمجاوزة كثيرًا، نحو: (رَميتُ السَّهمَ عَنِ القَوسِ)، وبمعنى (بَعْد)، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[الانشقاق:١٩]، أي: بعد طبق، وبمعنى (على)، نحو قوله:

لَاهِ ابْنُ عَمِّـكَ لَا أَفْضَـلْتَ فِي حَسَـبٍ عَنِّـي وَلَا أَنْـتَ دَيَّـانِي فَتَخْـزُونِي(٢)

أي: لا أفضلت في حسب عَليَّ، كما استُعمِلَت (على) بمعنى (عن) في قوله:

إِذَا رَضِـيَتْ عَـلَيَّ بَنُـو قُشَـيرٍ لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا

أي: إذا رَضِيَت عنِّي.

٣٧٧- شَـبِّهْ بِـ(كَـافٍ)، وَبِهَـا التَّعْلِيـلُ قَـدْ يُعْنَـى، وَزَائِـدًا لِتَوْكِيـدٍ وَرَدْ

---

(١) وتأتي أيضًا بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[آل عمران:٧٥]، أي: على دينار.

(٢) قوله: (لَاهِ ابنُ عمِّكَ): أي: لله دَرُّ ابن عمِّك، فحُذِف لامُ الجر واللَّامُ الأولى من الجلالة شذوذًا فيهما، وحُذِف المضاف -وهو (دَرُّ)- وأُنِيبَ عنه المضاف إليه، وهذا -كما علمت- ضرورة.

تأتِي الكاف للتشبيه كثيرًا، كقولك: (زَيدٌ كَالأَسَدِ)، وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[البقرة:١٩٨]، أي: لهدايته إيَّاكم، وتأتِي زائدة للتوكيد، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى:١١]، أي: مثله شيء[١]، ومما زيدت فيه قول رؤبة:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالمَقَقْ

أي: فيها المقق، أي: الطول، وما حكاه الفراء: أنه قيل لبعض العرب: كَيفَ تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: (كَهَيِّنٍ)، أي: هَيِّنًا.

٣٧٨- وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى) ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

استُعمِل الكافُ اسمًا قليلًا، كقوله:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيتُ وَالفُتُلُ

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه (يَنهَى)، والتقدير: ولن يَنهى ذَوِي شَططٍ مِثلُ الطَّعنِ، واستُعمِلت (عَلَى) و(عَنْ) اسمين عند دخول (مِنْ) عليهما، وتكون (على) بمعنى: فَوْق، و(عَنْ) بمعنى: جَانِب، ومنه قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيزَاءِ مَجْهَلِ

أي: غدت من فوقه، وقوله:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي: من جانب يميني.

٣٧٩- وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

---

(١) واختُلِف في الكاف هنا إلى أربعة أقوال: **القول الأول**: أنها زائدة، وهو قول الجمهور. **الثاني**: أنها على معناها. **الثالث**: أنها لنفي اللَّازم. **الرابع**: أنها بمعنى الصفة. وهناك أقوال أُخَر إلَّا أنها ضعيفة جدًّا.

٣٨٠- وَإِنْ يُجَرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَ(مِنْ) هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

تُستَعمَل (مُذْ) و(مُنذُ) اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا، أو وقع بعدهما فِعلٌ، فمثال الأول: (مَا رَأَيتُه مُذْ يَومُ الجُمُعَةِ)، أو (مُذْ شَهْرُنَا)، فـ(مُذْ): اسم مبتدأ، خبره ما بعده، وكذلك (مُنذُ)، وجوَّز بعضهم أن يكونا خبرَين[1] لما بعدهما. ومثال الثاني: (جِئتُ مُذْ دَعَا)، فـ(مُذْ): اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه (جِئتُ).

وإن وقع ما بعدهما مجرورًا فهما حرفَا جَرٍّ بمعنى (مِنْ) إن كان المجرور ماضيًا، نحو: (مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومِ الجُمُعَةِ)، أي: مِن يَومِ الجمعةِ، وبمعنى (في) إن كان حاضرًا، نحو: (مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومِنَا)، أي: في يومِنا.

٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زِيدَ (مَا) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

تُزَادُ (ما) بعد (مِنْ) و(عَنْ) و(الباء)، فلا تكفها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾[نوح:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[المؤمنون:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[آل عمران:١٥٩].

٣٨٢- وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَ(الْكَافِ) فَكَفْ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

تُزَادُ (ما) بعد (الكاف) و(رُبَّ)، فتكفهما [غالبًا] عن العمل، كقوله:

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

وقوله:

رُبَّمَا الجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وقد تُزَادُ بعدهما ولا تكفهما عن العمل، وهو قليل، كقوله:

مَاوِيَّ لَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ

---

(١) أي: ظرفيَّين بمعنى: (بَيْنَ وبَيْنَ)، متعلقَين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما، فمعنى: (مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَومَانِ): بيني وبين لقائه يومان. «حاشية الخضري» (١/ ٤٧٦).

وقوله:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ

٣٨٣- **وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ)   وَالْفا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ**

لا يجوز حَذفُ حرف الجر وإبقاء عمله إلَّا في (رُبَّ) بعد (الواو) وفيما سنذكره، وقد ورد حذفها بعد (الفاء) و(بل) قليلًا، فمثاله بعد الواو: قوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ

ومثاله بعد (الفاء) قوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثاله بعد (بل) قوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ   لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

والشائع من ذلك حذفها بعد (الواو)، وقد شذَّ الجر بـ(رُبَّ) محذوفة من غير أن يتقدمها شيء، كقوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

٣٨٤- **وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى   حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا**

الجر بغير (رُبَّ) محذوفًا على قسمين: مُطَّرِد، وغير مُطَّرِد.

فغير المُطَّرِد كقول رؤبة لمن قال له: (كَيفَ أَصْبَحتَ؟): (خَيْرٍ وَالحَمدُ لله)، التقدير: على خَيرٍ، وقول الشاعر:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ   أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي: أشارت إلى كليب، وقوله:

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلَامِ

أي: فارتقى إلى الأعلام.

والمُطَّرِد كقولك: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيتَ هَذَا؟)، فـ(دِرهَم): مجرور بـ(مِنْ) محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقِيَ عمله، وهذا مطَّرد عندهما في مميِّز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

الإِضَافَةُ

٣٨٥- نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَ(طُورِ سِينَا)

٣٨٦- وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا

٣٨٧- لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

إذا أُرِيدَ إضافةُ اسمٍ إلى آخر حُذِفَ ما في المضاف من نُونٍ تلي الإعراب -وهي نون التثنية، أو نون الجمع، وكذا ما أُلحِقَ بهما- أو تنوينٍ، وجُرَّ المضاف إليه، فتقول: (هَذَانِ غُلَامَا زَيدٍ)، و(هَؤُلَاءِ بَنُوهُ)، و(هَذَا صَاحِبُهُ). واختُلِفَ في الجار للمضاف إليه: فقيل: هو مجرور بحرف مقدَّر، وهو (اللام)، أو (مِنْ)، أو (في)، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وهو الصحيح من هذه الأقوال.

ثم الإضافة تكون بمعنى (اللام) عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضًا بمعنى (مِنْ)، أو (في)، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: (وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي)...) إلى آخره، وضابط ذلك: أنه إن لم يصلح إلَّا تقدير (مِنْ) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعيَّن تقديره، وإلا فالإضافة بمعنى (اللام)، وهو الأكثر.

فيتعين تقدير (مِنْ) إن كان المضاف إليه جِنسًا للمضاف، نحو: (هَذَا ثَوبُ خَزٍّ)، و(خَاتَمُ حَدِيدٍ)، والتقدير: هذا ثَوبٌ مِن خَزٍّ، وخَاتِمٌ من حَدِيدٍ(١). ويتعيَّن تقدير (فِي) إن كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، نحو: (أَعْجَبَنِي ضَربُ اليَومِ زَيدًا)، أي: ضَربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[البقرة:٢٢٦]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[سبأ:٣٣].

فإن لم يتعين تقدير (مِنْ) أو (فِي) فالإضافة بمعنى (اللام)، نحو: (هَذَا غُلَامُ زَيدٍ)، و(هَذِهِ يَدُ عَمرٍو)، أي: غُلامٌ لزَيدٍ، ويَدٌ لِعَمرٍو.

وأشار بقوله: (وَاخْصُصْ أَوَّلَا...) إلى آخره: إلى أن الإضافة على قسمين: مَحضَةٍ، وغَيْر مَحْضَة، **فَالَمحْضَةُ**: هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله. **وَغيرُ المَحْضَةِ**: هي إضافة الوصف المذكور كما سنذكره بعد، وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصًا ولا تعريفًا على ما سُنبيِّن، والمحضة ليست كذلك، وتُفيدُ الاسمَ الأوَّل تخصيصًا إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: (هَذَا غُلَامُ امْرَأَةٍ)، وتعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: (هَذَا غُلَامُ زَيدٍ).

٣٨٨- وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩- كَ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)

٣٩٠- وَذِي الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

هذا هو القسم الثاني من قِسمَي الإضافة، وهو غير المحضة(٢)، وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفًا يشبه (يَفْعَلُ)، أي: الفعل المضارع، وهو كل اسم

(١) قال الأشموني في شرحه على «الألفية» (٢/ ١٢٤): ومن هذا النوع: إضافة الأعداد إلى المعدودات، [كـ(عَشَرَة رِجَالٍ)، و(تِسْع نِسْوَةٍ)]، والمقادير إلى المقدَّرات، [كـ(قَفِيز بُرٍّ)]، وقد اتفقا فيما إذا أُضِيفَ عددٌ إلى عددٍ -نحو: (ثَلَاثمِائَةٍ)- على أنها بمعنى (من).

(٢) لكونها في تقدير الانفصال. قال ابن حمدون: لأن الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على (عمرو) مثلًا، فهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه. «حاشية ابن حمدون» (١/ ٣٢٧).

فاعلٍ أو مفعولٍ بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبَّهة، ولا تكون إلَّا بمعنى الحال، فمثال اسم الفاعل: (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ الآنَ، أَوْ غَدًا)، و(هَذَا رَاجِينَا). ومثال اسم المفعول: (هَذَا مَضْرُوبُ الأَبِ)، و(هَذَا مُرَوَّعُ القَلْبِ). ومثال الصفة المشبهة: (هَذَا حَسَنُ الوَجْهِ)، و(قَلِيلُ الحِيَلِ)، و(عَظِيمُ الأَمَلِ).

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ، أو وصفًا غيرَ عامل فالإضافة محضة، كالمصدر، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيدٍ)، واسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ أَمْسِ).

وأشار بقوله: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ): إلى أن هذا القسم من الإضافة -أعني: غير المحضة- لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا، ولذلك تدخل (رُبَّ) عليه وإن كان مضافًا لمعرفة، نحو: (رُبَّ رَاجِينَا)، وتُوصَفُ به النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[المائدة:٩٥]، وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ؛ فلذلك سُمِّيَت الإضافة فيه (لفظيَّةً)، وأما القسم الأول فيفيد تخصيصًا أو تعريفًا كما تقدم؛ فلذلك سُمِّيَت الإضافة فيه (مَعنَويَّةً)، وسُمِّيَت (مَحْضَةً) أيضًا؛ لأنَّها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة فإنها على تقدير الانفصال، تقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ الآنَ) على تقدير: هَذَا ضَاربٌ زَيدًا، ومعناهما مُتَّحِد، وإنما أُضِيفَ طَلَبًا للخفة[(١)].

٣٩١- وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ(الجَعْدِ الشَّعَرْ)

٣٩٢- أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَـ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي)

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول: (هَذَا الغُلَامُ رَجُلٍ)؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام؛ فلا يُجمَع بينهما، وأما ما كانت إضافته غير محضة -وهو المراد بقوله: (بِذَا الْمُضَافِ)، أي: بهذا المضاف الذي

(١) وحاصل هذا: أن أنواع الإضافة أربعة: ما يفيد التعريف، وما يفيد التخصيص، وما يفيدهما معًا، وما لا يفيد شيئًا منهما وهو الإضافة اللفظية. قاله شيخنا العلامة النحوي أبو بلال الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ.

تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت- فكان القياس أيضًا يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان، [أي: الإضافة و(أل)]، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتُفِر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه، كـ(الجَعْدِ الشَّعرِ)، و(الضَّارِبِ الرَّجُلِ)، أو على ما أُضِيفَ إليه المضاف إليه؛ [إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد]، كـ(زَيدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي).

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أُضِيفَ إليه المضاف إليه امتنعت المسألة[1]، فلا تقول: (هَذَا الضَّارِبُ رَجُلٍ)، ولا: (هَذَا الضَّارِبُ زَيدٍ)، ولا: (هَذَا الضَّارِبُ رَأْسِ جَانٍ).

هذا إذا كان المضاف غير مثنًّى ولا مجموعٍ جمعَ سلامة لمذكر -ويدخل في هذا: المفرد -كما مُثِّلَ- وجمعُ التكسير، نحو: (الضَّوَارِبُ -أو الضُّرَّابُ- الرَّجُلِ) أو (غُلَامِ الرَّجُلِ)، وجمع السلامة لمؤنث، نحو: (الضَّارِبَات الرَّجُلِ) أو (غُلَامِ الرَّجُلِ)- فإن كان المضاف مثنًّى أو مجموعًا جمعَ سلامة لمذكر كفى وجودُها في المضاف، ولم يُشتَرَط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

٣٩٣- وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

أي: وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنًّى أو جمعًا اتَّبع سبيلَ المثنى -أي: على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم- يغني عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: (هَذَانِ الضَّارِبَا زَيدٍ)، و(هَؤُلَاءِ الضَّارِبُو زَيدٍ)، وتُحذَف النون للإضافة.

٣٩٤- وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ... تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المؤنَّثِ المضافِ إليه التأنيثَ، بشرط أن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويُفهَم منه ذلك المعنى، نحو:

(١) خلافًا للفرَّاء، فإنه جوَّز إضافة ما فيه (أل) إلى المعارف كلِّها، كـ(الضَّارِب زيدٍ)، و(الضَّاربه)، وإليه مال شيخنا حَفِظَهُ اللهُ.

(قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، فصحَّ تأنيث (بعض)؛ لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث؛ لصحة الاستغناء بـ(أصابع) عنه، فتقول: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ)، ومنه قوله:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

فأنَّث الـ(مَر)؛ لإضافته إلى (الرِّيَاح)، وجاز ذلك؛ لصحة الاستغناء عن الـ(مَر) بـ(الرِّيَاح)، نحو: (تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ)، وربَّما كان المضاف مؤنثًا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف:٥٦]، فـ(رَحْمَة): مؤنَّث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله[(١)] تعالى، فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث؛ فلا تقول: (خَرَجَتْ غُلَامُ هِندٍ)؛ إذ لا يقال: (خَرَجَتْ هِندٌ) ويُفهَم منه خروجُ الغُلامِ.

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ... مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

المضاف يتخصَّص بالمضاف إليه، أو يتعرَّف به، فلا بد من كونه غيره؛ إذ لا يتخصَّص الشيء أو يتعرَّف بنفسه.

ولا يضاف اسمٌ لما به اتَّحد في المعنى، كالمترادفَين، وكالموصوف وصِفَته، فلا يقال: (قَمْحُ بُرٍّ)، ولا: (رَجُلُ قَائِمٍ)، وما ورد مُوهِمًا لذلك مُؤوَّل، كقولهم: (سَعِيدُ كُرْزٍ)، فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بـ(سَعِيد) و(كُرْز) فيه واحد، فيؤوَّل الأول بالمسَمَّى، والثاني بالاسم، فكأنه قال: (جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ)، أي: مُسَمى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤوَّل ما أشبه هذا من إضافة المترادفين[(٢)]، كـ(يَوْمِ الخَمِيسِ).

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤوَّل على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: (حَبَّةُ الحَمقَاءِ)، و(صَلَاةُ الأُولَى)، والأصل: حَبَّةُ

(١) وهذا وصف للفظ الجلالة، لا لذاته سبحانه.

(٢) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٠٠): قوله: كـ(يَوْمِ الخَمِيسِ): فيه أنه ليس من المترادفَين، بل من إضافة الأعم للأخص، وهي جائزة؛ لإفادتها تخصيص الأعم، وأما عكسها فممتنع.

البَقلَةِ الحمقاء، وصَلَاةُ السَّاعةِ الأُولَى، فـ(الحَمْقَاء): صفة لـ(البَقلَة) لا لـ(الحَبَّة)، و(الأولى): صفة لـ(السَّاعَة) لا لـ(الصلاة)، ثم حذف المضاف إليه -وهو (البقلة) و(الساعة)- وأُقِيمَت صفته مقامه، فصار: (حبَّة الحَمقَاءِ)، و(صَلَاةُ الأُولَى)، فلم يُضَف الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

٣٩٦- وَبَعْضُ الَاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

من الأسماء ما يلزم الإضافة، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنًى؛ فلا يُستَعمَل مفردًا -أي: بلا إضافة- وهو المراد بشطر البيت، وذلك نحو: (عِنْدَ)، و(لَدَى)، و(سِوَى)، و(قُصَارَى الشَّيءِ)، و(حُمَادَاهُ)، بمعنى: غايته.

والثاني: ما يلزم الإضافة معنًى دون لفظ، نحو: (كُلٍّ)، و(بَعْضٍ)، و(أَيٍّ)، ويجوز أن يُستَعمَل مفردًا -أي: بلا إضافة- وهو المراد بقوله: (وَبَعْضُ ذَا)، أي: وبعض ما لزم الإضافة معنًى قد يُستَعمَل مفردًا لفظًا، وسيأتي كل من القسمين.

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ ... إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨- كَـ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ) ... وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)

من اللازم للإضافة لفظًا ما لا يُضَافُ إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا، نحو: (وَحْدَكَ)، أي: مُنفَرِدًا، و(لَبَّيْكَ)، أي: إِقَامَةً على إجابَتِكَ بعد إِقَامَةٍ [-وأصل (لبَّيكَ): أَلُبُّ لك البابَينِ، أي: أُقِيمُ على طاعتك وإجابتك إقامتَين-] و(دَوَالَيْكَ)، أي: إِدَالَةً بعد إِدَالَةٍ[1]، و(سَعْدَيْكَ)، أي: إِسعَادًا بعد إِسْعَادٍ[2].

---

(١) قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٥٠٣): قوله: (إدالةً): الأنسب: (تداولًا بعد تداولٍ)، أو: (مداولةً بعد مداولةٍ)؛ لأن الإدالة: هي الغلبة، ولا تناسب هنا، بخلاف (التداول) فإنه التناوب، أي: تداولًا لطاعتك ومناوبةً فيها.

(٢) وهذه كلها مصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق، وعاملها من لفظها مقدر ما عدا (لَبَّيْكَ)، و(هَذَالَيكَ)، =

وشذَّ إضافة (لَبَّيْ) إلى ضمير الغيبة، ومنه قوله:

إِنَّـــكَ لَـــوْ دَعَـــوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُـــتْرَعٍ بَيُـــونِ
لَقُلْـــتُ: لَبَّيْـــهِ لِمَـــنْ يَـــدْعُونِي

وشذَّ إضافةُ (لَبَّيْ) إلى الظاهر، أنشد سيبويه:

دَعَـــوتُ لِـــمَا نَـــابَنِي مِسْـــوَرًا فَلَبَّـــى، فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

كذا ذكر المصنف، ويُفهَم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذٍّ في (لَبَّيْ) و(سَعْدَيْ)، [وهو الصَّواب].

ومذهب سيبويه: أن (لَبَّيْكَ) وما ذُكِر بعده مثنًّى، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وأن تثنيته المقصود بها التكثير، فهو على هذا مُلحَقٌ بالمثنى، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[الملك:٤]، أي: كرَّات، فـ﴿كَرَّتَيْنِ﴾: ليس المراد به: مرَّتَين فقط؛ لقوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾، أي: مُزدَجرًا وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلب البصر مُزدَجرًا كَلِيلًا من كرَّتَين فقط، فتعين أن يكون المراد بـ﴿كَرَّتَيْنِ﴾: التكثير، لا اثنين فقط، وكذلك (لَبَّيكَ) معناه: إقامةً بعد إقامةٍ كما تقدم، فليس المراد: الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته على ما تقدم في تفسيرها.

ومذهب يونس: أنه ليس بمثنًّى، وأن أصله: (لَبَّى)، وأنه [مفردٌ] مقصورٌ قُلِبَت ألفه ياءً مع المضمر كما قُلِبَت ألف (لَدَى) و(عَلَى) مع الضمير في (لَدَيهِ)، و(عَلَيهِ)، ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لـم تنقلب ألفُه مع الظاهر ياء [-إذ الانقلاب لا يكون إلا مع الظاهر-] كما لا تنقلب ألف (لدى) و(على)، فكما تقول: (عَلَى زَيدٍ)، و(لَدَى زَيدٍ) كذلك كان ينبغي أن يقال: (لَبَّى زَيدٍ)، لكنهم لـمَّا أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء، فقالوا: (...فَلَبَّيْ يَدَي مِسْوَرِ)، فدلَّ ذلك على أنه مثنًّى، وليس بمقصور كما زعم يونس.

= فعاملها من معناهما، ولا تُستَعمَل (سَعدَيك) إلا بعد (لَبَّيكَ)؛ لأنها توكيد لها.

٣٩٩- وَأَلْزَمُـــوا إِضَـــافَةً إِلَى الجُمَــــلْ (حَيْـثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَـوَّنْ يُحْتَمَـلْ
٤٠٠- إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنًـى كَ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَا نُبِـذْ)

من الملازم للإضافة ما لا يُضَافُ إلا إلى الجملة، وهو (حَيثُ)، و(إِذْ)، و(إِذَا).

فأما (حَيثُ): فتُضافُ إلى الجملة الاسمية، نحو: (اجْلِسْ حَيثُ زَيدٌ جَالِسٌ)، وإلى الجملة الفعلية، نحو: (اجْلِسْ حَيثُ جَلَسَ زَيدٌ)، أو (حَيثُ يَجلِسُ زَيدٌ)، وشذَّ إضافتها إلى مفرد، كقوله:

أَمَـا تَـرَى حَيـثُ سُـهَيلٍ طَالِعَـا نَجْـمًا يُضِـيءُ كَالشِّـهَابِ لَامِعَـا

وأما (إِذْ): فتُضَافُ أيضًا إلى الجملة الاسمية، نحو: (جِئْتُكَ إِذْ زَيدٌ قَائِمٌ)، وإلى الجملة الفعلية، نحو: (جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيدٌ)[1]، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويُؤتَى بالتنوين عوضًا عنها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[الواقعة:٨٤]، وهذا معنى قوله: وَإِنْ يُنَـوَّنْ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ (إِذْ)، أي: وإن يُنـوَّن (إذ) يُحتَمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظًا، [لا معنًى]؛ لوقوع التنوين عوضًا عن الجملة المضاف إليها.

وأما (إِذَا): فلا تضاف إلَّا إلى جملةٍ فعليةٍ، نحو: (آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيدٌ)، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، فلا تقول: (آتِيكَ إِذَا زَيدٌ قَائِمٌ) خلافًا لقوم، وسيذكرها المصنف.

وأشار بقوله: وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنًى كَ(إِذْ): إلى أن ما كان مثل (إِذْ) في كونه ظرفًا ماضيًا غير محدود يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة، وهي الجُمَل الاسمية والفعلية، وذلك نحو: (حِين)، و(وَقْت)، و(زَمَان)، و(يَوْم)، فتقول: (جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيدٌ)، و(وَقْتَ جَاءَ عَمْرٌو)، و(زَمَانَ قَدِمَ بَكْرٌ)، و(يومَ خَرَجَ خَالِدٌ)، وكذلك تقول: (جِئْتُكَ حِينَ زَيدٌ قَائِمٌ)، وكذلك الباقي.

---

(١) فائدة: تُضَاف (إذ) من الظروف في ثمانية مواطن سماعًا، وهي: (يومئذٍ)، و(ساعتئذٍ)، و(حينئذٍ)، و(لَيلَتَئِذٍ)، و(غداتئذٍ)، و(عشيَّتَئِذٍ)، و(أَوَانَئِذٍ)، و(عَاقِبَتَئِذٍ)، مع جواز القياس في غيرها، كـ(شَهْرَئِذٍ)، و(وقتَئِذٍ)، و(سنتَئِذٍ)، وغيرها. والله أعلم.

وإنما قال المصنف: (أَضِفْ جَوَازًا)؛ لِيُعلَم أن هذا النوع -أي: ما كان مثل (إذ) في المعنى- يضاف إلى ما يضاف إليه (إذ) -وهو الجملة- جوازًا، لا وجوبًا.

فإن كان الظرف غير ماض أو محدودًا لم يُجرَ مُجرَى (إذ)، بل يُعامَل غير الماضي -وهو المستقبل- معاملة (إذا)؛ فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية [عند سيبويه والنَّاظِمِ]، فتقول: (أَجِيئُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيدٌ)، ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو: (شَهْر)، و(حَوْل)، بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو: (شَهْرُ كَذَا)، و(حَوْلُ كَذَا)[(١)].

٤٠١- وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢- وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

تقدَّم أن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين: **أحدهما**: ما يضاف إلى الجملة لزومًا. **والثاني**: ما يضاف إليها جوازًا، وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازًا يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَت بماضٍ، أو جملة فعلية صُدِّرت بمضارع، أو جملة اسمية، نحو: (هَذَا يَومُ جَاءَ زَيدٌ)، و(يَومُ يَقُومُ عَمرٌو)، أو (يَومُ بَكرٌ قَائِمٌ)، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكن المختار فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَت بماضٍ البناء، وقد رُوِيَ بالبناء والإعراب قولُهُ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

بفتح نون (حِين) على البناء، وكسرها على الإعراب، وما وقع قبل فعل مُعرَب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا)، أي: فلن يُغلَّط، وقد قُرِئَ في السبعة: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾

(١) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٠٧): قوله: نحو: (شهر)، و(حول): أي: و(سَنَة) و(عَام) كما قاله السيوطي والدماميني، وقيل: يُضافانِ للجملة، كـ(سنة -أو عام- كان كذا).

[المائدة:١١٩] بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختاره المصنف.

ومذهب البصريين: أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَت بمضارع أو إلى جملة اسمية إلَّا الإعراب، ولا يجوز البناء إلَّا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَت بماض، هذا حكم ما يُضَافُ إلى الجملة جوازًا، وأما ما يضاف إليها وجوبًا فلازم للبناء؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كـ(حَيثُ)، و(إِذْ)، و(إِذَا).

٤٠٣- وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الاَفْعَالِ كَـ(هُنْ إِذَا اعْتَلَى)

أشار في هذا البيت إلى ما تقدَّم ذكره من أن (إذا) تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ولا تضاف إلى الجملة الاسمية، خلافًا للأخفش والكوفيين، فلا تقول: (أَجِيئُكَ إِذَا زَيدٌ قَائِمٌ)، وأما (أَجِيئُكَ إِذَا زَيدٌ قَامَ): فـ(زَيدٌ): مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعًا على الابتداء، هذا مذهب سيبويه، وخالفه الأخفش فجوَّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده.

وزعم السِّيرَافِيُّ أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا)، وإنما الخلاف بينهما في خبره: فسيبويه يُوجِب أن يكون فِعلًا، والأخفش يُجوِّز أن يكون اسمًا، فيجوز في: (أَجِيئُكَ إِذَا زَيدٌ قَامَ) جَعلُ (زيد) مبتدأً عند سيبويه والأخفش، ويجوز: (أَجِيئُكَ إِذَا زَيدٌ قَائِمٌ) عند الأخفش فقط.

٤٠٤- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا)

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى: (كِلْتَا)، و(كِلَا)، ولا يضافان إلَّا إلى معرفة [-خلافًا للكوفيين-] مثنًّى لفظًا ومعنًى، نحو: (جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَينِ) و(كِلْتَا المَرْأَتَينِ)، أو معنًى دون لفظٍ، نحو: (جَاءَنِي كِلَاهُمَا)، و(كِلْتَاهُمَا)، ومنه قوله:

إِنَّ لِلخَيرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وهذا هو المراد بقوله: (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ).

واحترز بقوله: (بِلَا تَفَرُّقِ): من معرَّف أَفهَم الاثنين بتفرُّق، فإنه لا يضاف إليه (كِلَا) و(كِلتَا)، فلا تقول: (كِلَا زَيدٍ وَعَمرٍو جَاءَ)، وقد جاء شاذًّا، كقوله:

كِـلَا أَخِـي وَخَلِـيلِي وَاجِـدِي عَضُـدًا فِي النَّائِبَـاتِ وَإِلْـمَامِ الْمُلِـمَّاتِ

٤٠٥- **وَلَا تُضِـفْ لِمُفْـرَدٍ مُعَـرَّفِ (أَيًّـا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَـا فَأَضِـفِ**

٤٠٦- **أَوْتَنْوِ الاَجْزَا، وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً (أَيًّا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ**

٤٠٧- **وَإِنْ تَكُـنْ شَرْطًـا أَوِ اسْـتِفْهَامَا فَمُطْلَقًـا كَمِّـلْ بِهَـا الْكَلَامَـا**

من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى: (أَيٌّ)، ولا تضاف إلى مفرد معرفة إلَّا إذا تكررت، ومنه قوله:

أَلَا تَسْـأَلُونَ النَّـاسَ أَيِّـي وَأَيُّكُـمْ غَـدَاةَ الْتَقَيْنَـا كَـانَ خَـيرًا وَأَكْرَمَـا

أو قصدت الأجزاء، كقولك: (أَيُّ زَيدٍ أَحْسَنُ؟)، أي: أيُّ أجزاء زَيدٍ أَحْسنُ، ولذلك يُجابُ بالأجزاء فيقال: (عَينُهُ)، أو (أَنْفُهُ)، وهذا إنما يكون فيها إذا قُصِد بها الاستفهام، و(أَيٌّ) تكون استفهامية، وشرطية، وصفة [-وهي المنعوت بها الواقعة حالًا-] وموصولة:

فأمَّا الموصولة: فذكر المصنف أنَّها لا تضاف إلا إلى معرفة، فتقول: (يُعجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، وذكر غيره [-وهو ابن عصفور-] أنها تضاف أيضًا إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلَينِ قَامَا). وأما الصفة: فالمراد بها ما كان صفةً لنكرة، أو حالًا من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، و(مَرَرتُ بِزَيدٍ أَيَّ فَتًى)، ومنه قوله:

فَأَوْمَـأْتُ إِيـمَاءً خَفِيًّـا لِحَبْـتَرٍ فَلِلَّـهِ عَيْنَـا حَبْـتَرٍ أَيَّـمَا فَتَـى!

وأما الشرطية والاستفهامية: فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقًا، أي: سواء كانَا مثنَّيـينِ، أو مَجمُوعَـينِ، أو مُفـرَدَينِ، إلا المفرد المعرفة فإنهـما لا يضافان إليـه، إلَّا

الاستفهامية، فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره.

واعلم أن (أَيًّا): إن كانت صفة أو حالًا فهي ملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، و(بِزَيدٍ أَيَّ فَتًى)، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للإضافة معنًى لا لفظًا، نحو: (أَيُّ رَجُلٍ عِندَكَ؟، وأَيٌّ عِندَكَ؟)، و(أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وأَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، و(يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ عِندَكَ، وأَيٌّ عِندَكَ)، ونحو: (أَيَّ الرَّجُلَينِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وأَيَّ رَجُلَينِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، و(أَيَّ الرِّجَالِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وأَيَّ رِجَالٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، و(أَيُّ الرَّجُلَينِ عِندَكَ؟، وأَيُّ الرِّجَالِ عِندَكَ؟)، و(أَيُّ رَجُلٍ؟، وأَيُّ رَجُلَينِ؟، وأَيُّ رِجَالٍ؟).

٤٠٨- وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرْ ... وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩- وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة: (لَدُنْ)، و(مَعَ).

فأما (لَدُنْ): فلابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ، [ودخول (مِنْ) عليها للتوكيد]، وهي مبنية عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في [الجمودِ و] لزوم استعمالٍ واحدٍ -وهو الظرفية، وابتداء الغاية- وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلَّا بجرِّها بـ(مِنْ) [-كما هو الحال في (عند)-] وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بـ(مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[الكهف:٦٥]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[الكهف:٢] وقيسٌ تعربها [أي: تشبِّهها بـ(عند)]، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدْنِهِ﴾، لكنه أسكن الدال وأشمَّها الضم.

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قوله:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيرِي ... مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ

ويُجَرُّ ما وَلِيَ (لَدُنْ) بالإضافة، إلَّا (غُدْوَة) فإنهم نصبوها [جوازًا على التمييز]

بعد (لَدُنْ)، كقوله:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وهي منصوبة على التمييز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: (وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ)، وقيل: هي خبر لـ(كَانَ) المحذوفة، والتقدير: لَدُن كَانَتِ السَّاعَةُ غُدوَةً.

ويجوز في (غُدْوَة) الجر [بإضافة (لدن) إليها]، وهو القياس، ونصبها نادر في القياس، فلو عطفت على (غُدْوَة) المنصوبة بعد (لَدُنْ) جاز النصبُ عطفًا على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل، [أي: الغالب]، فتقول: (لَدُنْ غُدْوَةً وَعَشِيَّةً) و(عَشِيَّةٍ)، ذكر ذلك الأخفش. وحكى الكوفيون الرفع في (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ)، وهو مرفوع بـ(كَانَ) المحذوفة، والتقدير: لَدُنْ كَانَتْ غُدْوَةٌ، و(كان) تامة.

وأما (مَعَ): فاسمٌ لمكانِ الاصطحاب، أو وَقتِهِ، نحو: (جَلَسَ زَيدٌ مَعَ عَمرٍو)، و(جَاءَ زَيدٌ مَعَ بَكْرٍ)، والمشهور فيها فتحُ العين، وهي معربةٌ، وفتحتُها فتحةُ إعراب، ومن العرب من يسكِّنها، ومنه قوله:

فَرِيشِي مِنكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغةُ رَبِيعَة [وطيِّئ]، وهي عندهم مبنية على السكون[1]، وزعم بعضهم أن الساكنة العَينِ حرفٌ، وادَّعَى النَّحَّاسُ [-وهو أبو جعفر-] الإجماعَ على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنةَ العينِ اسم.

هذا حكمها إن وَلِيَهَا متحركٌ -أعني: أنها تُفتَح -وهو المشهور- وتُسكَّن، وهي لغةُ رَبِيعَةَ- فإن وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يُبقِي فتحَها، فيقول: (مَعَ ابْنِكَ)، والَّذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين، فيقول: (مَعِ ابْنِكَ).

---

(١) قال الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (٢/ ٥١٧): قوله: (مبنية على السكون): قيل: لجمودها بلزوم الظرفية، وقيل: لتضمنها معنى المصاحبة وإن لم يوضَع له حرف.

٤١٠- وَاضْمُمْ -بِنَاءً- (غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
٤١١- (قَبْلُ) كَ(غَيْرٌ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، ... وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)
٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا ... (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

هذه الأسماء المذكورة -وهي (غَيْرٌ، وقَبْلُ، وبَعْدُ، وحَسْبُ[١] وأَوَّلُ[٢] ودُونُ)- والجهاتُ السِّتُّ -وهي (أَمَامَكَ، وخَلْفَكَ، وفَوقَكَ، وتَحْتَكَ، ويَمِينَكَ، وشِمَالَكَ[٣])- و(عَلُ) لها أربعة أحوال، تُبنَى في حالة منها [على الضم]، وتُعرَب في بَقِيَّتِهَا:

فتُعرَب إذا أُضِيفَت لفظًا، نحو: (أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيرَهُ)، و(جِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيدٍ)، أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ اللَّفظُ، كقوله:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيهِ العَوَاطِفُ

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظًا، فلا تُنوَّن إلَّا إذا حُذِف ما تضاف إليه ولم يُنوَ لفظُه ولا معناه، فتكون حينئذ نكرة، ومنه قراءة من قرأ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾[الروم:٤] بجر (قَبْل) و(بَعْد) وتنوينهما [شاذًّا]، وكقوله:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الحَمِيمِ

هذه الأحوال الثلاثة التي تُعرَب فيها.

---

(١) ولها استعمالان: **أحدهما**: إضافتها لفظًا، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبكَ مِنْ رَجُلٍ)، و(مَررتُ بِزَيدٍ حَسْبكَ مِنْ رَجُلٍ). **والثاني**: قطعها عن الإضافة لفظًا، نحو: (رَأَيتُ رَجُلًا حَسْب)، و(هَذَا زَيْدٌ حَسْب). «حاشية الخضري» (٢/ ٥١٨).

(٢) أصله: (أَوْأَلُ) بواو بين همزتين، بدليل جمعه على (أَوَائِل)، قُلِبَت الهمزة الثانية واوًا وأُدغِمَ.

(٣) قال الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (٢/ ٥١٩): قوله: و(يَمِينَكَ)، و(شِمَالَكَ): مثله في «التوضيح» و«الهمع»، وخالف الرَّضِيُّ فمنع قطعها عن الإضافة مبنيَّين على الضم، أو مُعرَبَين بلا تنوين.اهـ. قال شيخنا العلامة النحوي أبو بلال خالد بن عبود باعامر الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ: ومن هذا الباب: (تَحْت، وفَوْق، وأَمَام، وقُدَّام، ووَرَاء، وخَلْف، وأَسْفَل)، وهذا سماعي، فلا قياس فيه.

أما الحالة الرابعة التي تُبنَى فيها: فهي إذا حُذِف ما تضاف إليه ونُوِيَ معناه دون لفظه، فإنها تُبنَى حينئذ على الضم؛ [لتضمنها معنى الإضافة]، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[الروم: ٤]، وقوله:

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ

وحكى أبو علي الفارسي: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ) بضم اللّام، وفتحها، وكسرها، فالضم على البناء؛ لنية المضاف إليه معنًى، والفتح على الإعراب؛ لعدم نية المضاف إليه لفظًا ومعنًى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف؛ للصفة ووزن الفعل، والكسرُ على نية المضاف إليه لفظًا، فقول المصنف: (وَاضْمُمْ -بِنَاءً-...) البيت: إشارة إلى الحالة الرابعة، وقوله: (نَاوِيًا مَا عُدِمَا): مراده: أنك تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونويتَه معنًى، لا لفظًا.

وأشار بقوله: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا): إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حُذِفَ المضاف إليه ولم يُنوَ لفظه ولا معناه، فإنها تكون حينئذ نكرة معربة، وقوله: (نَصْبًا): معناه: أنها تُنصَب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دخل عليها جُرَّت، نحو: (مِنْ قَبْلٍ)، و(مِنْ بَعْدٍ)، ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين -أعني: الأولى والثانية- لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب، وهو الإعراب وسقوط التنوين، كما تقدم في كلِّ ما يُفعَل بكل مضاف مثلها.

٤١٣- وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

يُحذَف المضاف؛ لقيام قرينةٍ تدل عليه، ويُقَامُ المضاف إليه مقامه، فيُعرَب بإعرابه، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[البقرة:٩٣]، أي: حب العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[الفجر:٢٢]، أي: أَمرُ ربِّك[1]، فحُذِف

(١) وهذا تأويل باطل؛ لكونه يؤيّد مذهب أهل التعطيل، والصواب في هذا: أن الله ﷻ يجيء يوم القيامة مجيئًا يليق بجلاله ﷻ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[الشورى:١١]، ولو استدل بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ﴾[البقرة: =

المضاف -وهو (حُب) و(أَمْر) - وأُعرِب المضاف إليه -وهو (العِجْل) و(رَبكَ)- بإعرابه.

٤١٤- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥- لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

قد يُحذَف المضاف ويَبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلًا لما عليه قد عطف، كقول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا؟!

والتقدير: وكُلَّ نارٍ، فحذف (كل)، وبَقِي المضاف إليه [-وهو (نَار)-] مجرورًا كما كان عند ذكرها، والشرط موجود، وهو العطف على مماثل المحذوف، وهو (كل) في قوله: (أَكُلَّ امْرِئٍ).

وقد يُحذَف المضاف ويَبقَى المضاف إليه على جره، والمحذوف ليس مماثلًا للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [الأنفال:٦٧] في قراءة من جرَّ (الآخِرَة)، والتقدير: واللهُ يُريدُ بَاقِي الآخرةِ، ومنهم من يقدِّره: واللهُ يريدُ عَرَضَ الآخِرةِ، فيكون المحذوف على هذا مماثلًا للملفوظ به، والأوَّل أَولَى، وكذا قدَّره ابن أبي الربيع في شرحه لـ"الإيضاح".

٤١٦- وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧- بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

يُحذَف المضاف إليه ويَبقَى المضاف كحاله لو كان مضافًا، فيُحذَف تنوينه [أو نونه، وأما من حيث الإعراب فهو بحسبه]، وأكثر ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، كقولهم: (قَطَعَ اللهُ يَدَ

= ١٧٧] كان أولى وأبعد من هذا التعطيل، لكنه التقليد.

وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا)، التقدير: قطعَ اللهُ يدَ من قالَهَا ورِجلَ من قَالَهَا، فحُذِف ما أُضِيفَ إليه (يد) -وهو (مَنْ قَالَهَا)- لدلالة ما أُضِيفَ إليه (رِجْل) عليه، ومثله قوله:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا

التقدير: سَهْلَهَا وحَزْنَهَا، [أي: صَعْبَهَا]، فحذف ما أُضِيفَ إليه (سهل)؛ لدلالة ما أُضِيفَ إليه (حزن) عليه، هذا تقرير كلام المصنف. وقد يُفعَل ذلك وإن لم يُعطَف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيهِ العَوَاطِفُ

فحذف ما أُضِيفَ إليه (قَبْل) وأبقاه على حاله لو كان مضافًا، ولم يُعطَف عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف، والتقدير: ومن قَبلِ ذَلِكَ، ومثله قراءة من قرأ شذوذًا: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[البقرة:٣٨] [بالضَّم]، أي: فلا خَوفُ شيءٍ عليهم.

وهذا الذي ذكره المصنف -من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور- هو مذهب المبرد، [وهو الأقرب]، ومذهب سيبويه: أن الأصل: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا)، فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (رِجْل)، فصار: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا ورِجْلَ)، ثم أُقحِمَ قوله: (وَرِجْلَ) بين المضاف -وهو (يَدَ)- والمضاف إليه الذي هو (مَنْ قَالَهَا)، فصار: (قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا)، [وفيه نظر]، فعلى هذا يكون الحذف من الثاني، لا من الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس.

قال بعض شراح "الكتاب": وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى (مَنْ قَالَهَا)، ولا حذف في الكلام، لا من الأول، ولا من الثاني.

٤١٨- فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩- فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

أجاز المصنف [والكوفيون وأبو حيَّان] أن يُفصَل في الاختيار بين المضاف

الذي هو شبه الفعل -والمراد به: المصدر، واسم الفاعل- والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو شبهه.

فمثال ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[الأنعام:١٣٧] في قراءة ابن عامر بنصب (أولاد) وجر الـ(شُّركَاءِ). ومثال ما فُصِلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر: ما حُكِيَ عن بعض من يُوثَق بعربيته: (تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا).

ومثال ما فُصِلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[إبراهيم:٤٧] بنصب (وَعْد) وجر (رُسُل). ومثال الفصل بشبه الظرف قوله في حديث أبي الدرداء: «**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟**»[(١)]، وهذا معنى قوله: (فَصْلَ مُضَافٍ...) إلى آخره. وجاء الفصل أيضًا في الاختيار بالقسم، حَكَى الكِسَائِيُّ: (هَذَا غُلَامُ -وَاللهِ- زَيدٍ)، ولهذا قال المصنف: (وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ). وأشار بقوله: (وَاضْطِرَارًا وُجِدَا): إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة [-بل وفي غير الضرورة-] بأجنبي [-وهو معمول غير المضاف-] من المضاف، وبِنَعتِ المضاف، وبالنداء، فمثال [الفصل بـ] الأجنبي قوله:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَومًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بـ(يَوْمًا) بين (كَف) و(يَهُودِي)، وهو أجنبي من (كف)؛ لأنه معمول

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد في "فضائل الصحابة" برقم: (٢٩٧)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وصححه الألباني في "الصحيحة" برقم: (٣١٤٤)، وأصله في "البخاري" برقم: (٤٦٤٠)، بلفظ: «**تَارِكُونَ لِي...**». قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٥٢٧): قوله: «**تَارِكُو لِي صَاحِبِي**»: فـ(تاركو): مضاف لـ(صاحبي)، بدليل حذف النون منه، وقد فُصِل بينهما بالجار والمجرور، قال الدَّماميني: يحتمل أن يكون حذف النون للتخفيف، كما في قراءة الحسن: ﴿بِضَارِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾[البقرة:١٠٢]، لا للإضافة.

لـ(خُطَّ). ومثال النعت قوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ   مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

الأصل: من ابن أبي طَالِبٍ شَيخِ الأَبَاطِحِ، وقوله:

وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ   بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

الأصل: بِيَمِين مُقْسِمٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمينِك. ومثال النداء قوله:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ   تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ فِي سَقَرِ

وقوله:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ   زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

الأصل: وِفَاقُ بُجَيرٍ يَا كَعبُ، وكأنَّ بِرذَونَ زَيدٍ يا أبَا عِصَام[1].

المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

٤٢٠- آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا   لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَامٍ) وَ(قَذَى)

٤٢١- أَوْ يَكُ كَـ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَذِي   جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

٤٢٢- وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ   مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

٤٢٣- وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ   هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

يُكسَر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصورًا، ولا منقوصًا، ولا مثنًّى،

---

(١) الْبِرْذَوْن: خيل التُّرْك. قال ابن هشام -كما في "حاشية الخضري" (٢/ ٥٢٩)-: يحتمل أن (أبا) [-في البيت-] مضاف إليه على لغة من يلزمه الألف، و(زيد): بدل منه، فلا شاهد فيه، والله أعلم.

ولا مجموعًا جمعَ سلامة لمذكر، كالمفرد وجمعِ التكسير الصحيحَين، وجمعِ السلامة للمؤنث، والمعتلِّ الجاري مجرى الصحيح، نحو: (غَلَامِي)، و(غِلْمَانِي)، و(فَتَيَاتِي)، و(دَلْوِي)، و(ظَبْيِي)[١]، وإن كان معتلًّا: فإمَّا أن يكون مقصورًا، أو منقوصًا:

فإن كان منقوصًا: أُدغِمَت يَاؤُهُ في ياء المتكلم، وفُتِحَت ياء المتكلم، فتقول: (قَاضِيَّ)[٢] رفعًا ونصبًا وجرًّا، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب، فتقول: (رَأَيتُ غُلَامَيَّ [-بفتح الميم-] وزَيدِيَّ) [-بكسر الدال-]، و(مَرَرتُ بِغُلَامَيَّ وزَيدِيَّ)، والأصل: بغلامَينِ لِي، وزَيدِينَ لِي، فحُذِفَت النون واللام للإضافة، ثم أُدغِمَت الياء في الياء وفُتِحَت ياء المتكلم.

وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع: فتقول فيه أيضًا: (جَاءَ زَيدِيَّ) كما تقول في حالة النصب والجر، والأصل: (زَيدُويَ)[٣]، اجتمعت الواو والياء وسُبِقَت إحداهما بالسكون، فقُلِبَت الواو ياءً، ثم قُلِبَت الضمة كسرةً؛ لتصح الياء، فصار اللفظ: (زَيدِيَّ). وأما المثنى في حالة الرفع: فتَسلَم ألفه وتُفتَح ياء المتكلم بعده، فتقول: (زَيدَايَ)، و(غُلَامَايَ) عند جميع العرب.

وأما المقصور: فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع[٤]، فتقول: (عَصَايَ) و(فَتَايَ)، وهذيل [وقُريش وطيِّء] تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتَفتَح ياء المتكلم، فتقول: (عَصَيَّ)، ومنه قوله:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

---

(١) فأُجرِيَ (دلوي) و(ظبيي) مجرى الصحيح؛ إذ الإعلال يلزم منه أن يكون ما قبله متحرِّكًا.

(٢) قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٥٣٠): قوله: فتقول: (قَاضِيَّ): إعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم؛ لتعذره مع سكون الإدغام وإن كان قبل ذلك ثقيلًا فقط.

(٣) وهذا من باب الاختصار، وإلا هناك أصل آخر، وهو: (زَيدُونَ لي).

(٤) وهذا في غير (لَدَى)، و(عَلَى)، و(إِلَى)، فيقلبون الألف ياءً.

فَالْحَاصِلُ: أن ياء المتكلم تُفتَح مع المنقوص، كـ(رَامِيَّ)، والمقصور، كـ(عَصَايَ)، والمثنى، كـ(غُلَامَايَ) -رفعًا- و(غُلَامَيَّ) -نصبًا وجرًّا- وجمع المذكر السالم، كـ(زَيدِيَّ) رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهذا معنى قوله: (فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي).

وأشار بقوله: (وَتُدْغَمُ): إلى أن الواوَ في جمعِ المذكر السالم والياءَ في المنقوصِ وجمعِ المذكَّر السالم والمثنَّى تُدغَم في ياء المتكلم. وأشار بقوله: (وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ): إلى أن ما قبل واو الجمع إن انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء؛ لتَسلمَ الياء، فإن لم ينضم -بل انفتح- بَقِيَ على فتحه، نحو: (مُصْطَفَوْنَ)، فتقول: (مُصْطَفَيَّ). وأشار بقوله: (وَأَلِفًا سَلِّمْ): إلى أن ما كان آخره ألفًا -كالمثنى والمقصور- لا تُقلَب ألفه ياء، بل تَسلَم، [إلَّا عند هُذَيل]، نحو: (غُلَامَايَ)، و(عَصَايَ). وأشار بقوله: (وَفِي الْمَقْصُورِ): إلى أن هُذَيْلًا تقلب ألف المقصور خاصة، فتقول: (عَصَيَّ).

وأما ما عدا هذه الأربعة[(١)] فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين، فتقول: (غُلَامِيَ)، و(غُلَامِي).

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤- بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلْ ... مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يَعمَل المصدرُ عملَ الفعلِ في موضعين:

(١) وهو المفرد وجمع التكسير الصحيحان، والمعتل المُشبِه للصحيح، وجمع المؤنث السالم، فكل هذه يجوز فيها التسكين -كما هو الأصل في كل مبنيٍّ- والفتح؛ لأنه الأصل فيما كان على حرف واحد، فهو أصل ثان، وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مرَّ. قاله الخضري.

أحدهما: أن يكون نائبًا مناب الفعل، نحو: (ضَرْبًا زَيدًا)، فـ(زَيدًا): منصوب بـ(ضَربًا)؛ لنيابته مناب (اضرب)، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في (اضْرِبْ)، وقد تقدَّم ذلك في باب المصدر. **والموضع الثاني:** أن يكون المصدر مقدَّرًا بـ(أن) والفعل، أو بـ(ما) والفعل، وهو المراد بهذا الفصل. فيُقدَّر بـ(أن) إذا أُرِيدَ المُضِي أو الاستقبال، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيدًا أَمْسِ، أو غَدًا)، والتقدير: مِن أَنْ ضَرَبتَ زيدًا أمسِ، أو: مِن أنْ تَضرِبَ زيدًا غدًا. ويُقدَّر بـ(ما): إذا أُرِيدَ به الحال، نحو: (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيدًا الآنَ)، التقدير: مِمَّا تَضرِبُ زَيدًا الآنَ.

وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافًا، نحو: (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيدًا)، ومجردًا عن الإضافة و(أل) -وهو المنون- نحو: (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيدًا)، ومحلًّى بالألف واللام، نحو: (عَجِبتُ مِنْ الضَّرْبِ زَيدًا)، وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنوَّن، وإعمال المنوَّن أكثر من إعمال المحلَّى بـ(أل)، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرد، ثم المحلَّى.

ومن إعمال المنون قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَـٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ * يَتِيمٗا﴾[البلد:١٤-١٥]، فـ(يَتِيمًا): منصوب بـ(إِطعَام)، وقول الشاعر:

بِضَـــرْبٍ بِالسُّـيُوفِ رُؤُوسَ قَـوْمٍ   أَزَلْنَـــا هَـــامَهُنَّ عَـــنِ المَقِيـــلِ

فـ(رُؤُوسَ): منصوب بـ(ضَرْبٍ). ومن إعماله وهو محلًّى بـ(أل) قوله:

ضَـــعِيفُ النِّكَايَـــةِ أَعْـــدَاءَهُ   يَخَـــالُ الفِـــرَارَ يُرَاخِـــي الأَجَـــلْ

وقوله:

فَإِنَّـــكَ وَالتَّـــأبِينَ عُـــرْوَةَ بَعْـــدَمَا   دَعَـــاكَ وَأَيْـــدِينَا إِلَيْـــهِ شَـــوَارِعُ

وقوله:

لَقَـــدْ عَلِمَـــتْ أُولَى المُغِـــيرَةِ أَنَّنِـــي   كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْـمَعَا

فـ(أَعْدَاءهُ): منصوب بـ(النكاية)، و(عُروَةَ): منصوب بـ(التَّأبِين)، و(مِسْمَعًا): منصوب بـ(الضرب).

وأشار بقوله: (وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ): إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل، والمراد باسم المصدر: ما سَاوَى المصدر في الدلالة على معناه [-وهو الحدث-] وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله دون تعويض، كـ(عَطَاء)، فإنه مُسَاوٍ لـ(إِعْطَاء) معنًى، ومخالفٌ له بخلوِّه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خال منها لفظًا وتقديرًا، ولم يُعوَّض عنها شيءٌ.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا ولم يَخْلُ منه تقديرًا، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل يكون مصدرًا، وذلك نحو: (قِتَال)، فإنه مصدرُ (قاتل)، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، ولكن خلا منها لفظًا ولم يَخْلُ منها تقديرًا، ولذلك نُطِق بها في بعض المواضع، نحو: (قَاتَلَ قِيتَالًا)، و(ضَارَبَ ضِيرَابًا)، لكن انقلبت الألف ياءً؛ لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله: (**دُونَ تَعْوِيضٍ**): مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا ولكن عُوِّض عنه شيء، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر، وذلك نحو: (عِدَة) فإنه مصدر (وَعَدَ)، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوِّض عنها التاء، وزعم ابن المصنف [تبعًا لوالده] أن (عَطَاء) مصدر، وأن همزته حُذِفَت تخفيفًا، وهو خلاف ما صرَّح به غيره من النحويين، ومن إعمال اسم المصدر قوله:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

فـ(المِائَة): منصوب بـ(عَطَائِكَ)، ومنه حديث «الموطأ»: «**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ**»[1]، فـ(امْرَأَتَهُ): منصوب بـ(قُبْلَة)، وقوله:

---

(١) **صحيح**: رواه مالك في «الموطأ» برقم: (١٣٥)، عن ابن مسعود رضي الله عنه بلاغًا، وصححه الألباني في «المشكاة» برقم: (٣٢-٣٣١).

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ   عَسِيرًا مِنَ الآمَالِ إِلَّا مُيَسَّرَا

وقوله:

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ   فَلَا تُرَيَنْ لِغَيرِهِمُ أَلُوفَا

وإعمال اسم المصدر قليلٌ، ومن ادَّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وَهِمَ؛ فإن الخلاف في ذلك مشهورٌ، وقال الصَّيْمُرِيُّ: إعمالُهُ شاذٌّ، وأنشد: (أَكُفْرًا...) البيت، وقال ضياء الدين بن العلج في "البسيط": ولا يَبعُدُ أنَّ ما قام مقام المصدر يَعمَلُ عمله، ونُقِلَ عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياسًا.

٤٢٦- وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يضاف المصدر إلى الفاعل فيجرَّه، ثم يَنصِبُ المفعولَ نحو: (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ زَيدٍ العَسَلَ)، وإلى المفعول ثمَّ يرفع الفاعل، نحو: (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ العَسَلِ زَيدٌ)، ومنه قوله:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وليس هذا الثاني مخصوصًا بالضرورة خلافًا لبعضهم، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾[آل عمران:٩٧]، فأُعرِبَ (مَنْ) فاعلًا بـ(حِج)، ورُدَّ بأنه يصير المعنى: ولله على جميع الناس أن يَحِجَّ البيتَ المستطيعُ، وليس كذلك، فـ(مَنْ) بدل من (الناس)، والتقدير: ولله على الناس مستطيعِهِم حِجُّ البيت، وقيل: (مَنْ) مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: مَنِ استطاعَ منهم فعليه ذلك.

ويُضَافُ المصدرُ أيضًا إلى الظرف، ثم يَرفَع الفاعلَ ويَنصِب المفعولَ، نحو: (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ اليَومِ زَيدٌ عَمرًا).

٤٢٧- وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ   رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

إذا أُضِيفَ المصدرُ إلى الفاعل ففاعله يكون مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا، فيجوز في تابعه -من الصفة، والعطف، وغيرهما- مراعاة اللفظ فيُجَر، ومراعاة المحل فيُرفَع، فتقول: (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ زَيدٍ الظَّرِيفِ) و(الظَّرِيفُ)، ومن إتباعه على المحل قوله:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ... طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع (المظلوم)؛ لكونه نعتًا لـ(الْمُعَقِّب) على المحل. وإذا أُضِيفَ إلى المفعول فهو مجرورٌ لفظًا منصوبٌ محلًّا، فيجوز أيضًا في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا ... مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

فـ(اللَّيَّانَا) [-وهو الْمُماطَلَةُ-]: معطوف على محل (الإفلاس).

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُول

٤٢٨- كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرَّفًا بـ(أل)، أو مجرَّدًا.

فإن كان مجرَّدًا عَمِلَ عَمَلَ فعلِهِ من الرَّفعِ والنَّصبِ إن كان مستقبلًا أو حالًا، نحو: (هَذَا ضَارِبٌ زَيدًا الآنَ، أو غَدًا)، وإنما عمل؛ لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع، ومعنى: (جَرَيَانِهِ عَلَيْهِ): أنه موافقٌ له في الحركات والسكنات؛ لموافقة ضارب لـ(يَضْرِبُ)، فهو مُشْبِهٌ لِلفِعْلِ الذي هو بمعناه لفظًا ومعنًى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو

مُشبِهٌ له معنًى لا لفظًا؛ [لعدم موازنته له]، فلا تقول: (هَذَا ضَارِبٌ زَيدًا أَمْسِ)، بل يجب إضافته فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ أَمْسِ)، وأجاز الكسائي إعماله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ﴾[الكهف:١٨]، فـ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾: منصوب بـ﴿بَٰسِطٌ﴾، وهو ماض، وخرَّجه غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضية، [وهو الصواب].

٤٢٩- وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلَّا إذا اعتمد على شيء قبله؛ [ليقربه من الفعل، خلافًا للكوفيِّين]، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو: (أَضَارِبٌ زَيدٌ عَمْرًا؟)، أو حرف النداء، نحو: (يَا طَالِعًا جَبَلًا)، أو النفي، نحو: (مَا ضَارِبٌ زَيدٌ عَمرًا)، أو يقع نعتًا، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيدًا)، أو حالًا، نحو: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا فَرَسًا)، ويشمل هذين النوعين قوله: (أَوْ جَا صِفَةً).

وقوله: (أَوْ مُسْنَدًا): معناه: أنه يعمل إذا وقع خبرًا، وهذا يشمل خبرَ المبتدأِ، نحو: (زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا)، وخبر ناسخه أو مفعوله، نحو: (كَانَ زَيدٌ ضَارِبًا عَمْرًا، وإِنَّ زَيدًا ضَارِبٌ عَمْرًا، وظَنَنتُ زَيدًا ضَارِبًا عَمْرًا، وأَعْلَمْتُ زَيدًا عَمرًا ضَارِبًا بَكْرًا).

٤٣٠- وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدَّر، فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور، ومنه قوله:

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمَى

فـ(عَيْنَيْهِ): منصوب بـ(مَالِئٍ)، و(مَالِئٍ): صفة لموصوف محذوف، وتقديره: وَكَم شَخصٍ مَالِئٍ، ومثله قوله:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يومًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

التقدير: كوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً.

٤٣١- وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

إذا وقع اسمُ الفاعل صلةً للألف واللام عمل ماضيًا ومستقبلًا وحالًا؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل[1]؛ إذ حق الصلة أن تكون جملةً، فتقول: (هَذَا الضَّارِبُ زَيدًا الآنَ، أو غَدًا، أو أَمْسِ)، هذا هو المشهور من قول النحويين.

وزعم جماعة من النحويين -منهم الرُّمَّانِي- أنه إذا وقع صلة لـ(أل) لا يعمل إلَّا ماضيًا، ولا يعمل مستقبلًا ولا حالًا، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقًا، وأنَّ المنصوبَ بعده منصوب بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف في "التسهيل"، وزعم ابنه بَدرُ الدين في "شرحه" أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عمل ماضيًا ومستقبلًا وحالًا باتفاق، وقال بعد هذا أيضًا: ارتضى جميع النحويين إعماله. يعني: إذا كان صلة لـ(أل)[2].

٤٣٢- (فَعَّالٌ) اوْ (مِفْعَالٌ) اوْ (فَعُولُ) ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣- فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

يُصَاغُ للكثرة: (فَعَّالٌ)، و(مِفْعَالٌ)، و(فَعُولٌ)، و(فَعِيلٌ)، و(فَعِلٌ)، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، [أي: على شروطه المتقدمة]، وإعمال الثلاثة الأُوَل أكثر من إعمال (فَعِيل) و(فَعِل)، وإعمال (فَعِيل) أكثر من إعمال (فَعِل)[3].

فمن إعمال (فَعَّال): ما سَمِعَهُ سيبويه من قول بعضهم: (أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ)، وقول الشاعر:

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا

---

(١) لكونه يعمل مطلقًا، وهو الصواب، وبه قال السيوطي رحمه الله كما في "الهمع" (١/ ٧٠)، وممن قال بهذا القول شيخنا العلامة النحوي أبو بلال الحضرمي حفظه الله.

(٢) والصواب فيما تقدم كله: أن العامل إذا اقترن بـ(أل) عمل مطلقًا كما أسلفنا.

(٣) سماعًا وقياسًا، على تفاوت معانيها؛ إذ زيادة المَبنَى تدل على زيادةٍ في المَعنَى.

فـ(العَسَلَ): منصوب بـ(شَرَّابٌ)، و(جِلاَلهَا): منصوب بـ(لَبَّاس). **ومن إعمال (مِفْعَال)**: قول بعض العرب: (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)، فـ(بَوَائِكَهَا): منصوب بـ(مِنحَار). **ومن إعمال (فَعُول)**: قول الشاعر:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ ... بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا ... عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

فـ(إِخْوَانَ): منصوب بـ(هَيُوجُ). **ومن إعمال (فَعِيل)**: قول بعض العرب: (إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ)، فـ(دُعَاءَ): منصوب بـ(سَمِيعٌ). **ومن إعمال (فَعِل)**: ما أنشده سيبويه:

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

وقوله:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فـ(أُمُورًا): منصوب بـ(حَذِرٌ)، و(عِرْضِي): منصوب بـ(مَزِق).

٤٣٤- وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

ما سوى المفرد: هو المثنى، والمجموع، نحو: (الضَّارِبَيْنِ)، و(الضَّارِبَتَيْنِ)، و(الضَّارِبِينَ)، و(الضُّرَّاب)، و(الضَّوَارِب)، و(الضَّارِبَات)، فحكمها حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط، فتقول: (هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيدًا)، و(هَؤُلَاءِ القَاتِلُونَ بَكرًا)، وكذلك الباقي، ومنه قوله:

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

أصله: الحَمَام، وقوله:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

٤٣٥- وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ   وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول، ونصبه له، فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ) و(ضَارِبٌ زَيدًا)، فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر [بِالوَصفِ؛ لكونه عاملًا]، فتقول: (هَذَا مُعْطِي زَيدٍ دَرْهَمًا)، و(مُعْطِي دِرْهَمٍ زَيدًا).

٤٣٦- وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ   كَ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب، نحو: (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ وَعَمْرٍو) و(عَمْرًا)، فالجر مراعاةً للفظ، والنصب على إضمار فِعل، وهو الصحيح، والتقدير: ويَضرِبُ عَمرًا، أو مراعاةً لمحل المخفوض، وهو المشهور، وقد رُوِيَ بالوَجهَينِ قوله:

الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا   عُوذًا تُزَجِّي بَينَهَا أَطْفَالَهَا

بنصب (عَبْد) وجره، وقال الآخر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا   أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ؟

بنصب (عَبْد) عطفًا على محل (دِينَار)، أو على إضمار فعل، والتقدير: أو تَبعَثُ عَبدَ رَبٍّ.

٤٣٧- وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨- فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ كَ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

جميع ما تقدَّم في اسم الفاعل -من أنه إن كان مجردًا عَمِل إن كان بمعنى الحال، أو الاستقبال بشرط الاعتماد [إمَّا بنفيٍ أو استفهام]، وإن كان بالألف واللام عَمِل مطلقًا- يَثبُت لاسم المفعول، فتقول: (أَمَضْرُوبٌ الزَّيدَانِ الآنَ، أو غَدًا؟)، أو (جَاءَ المَضْرُوبُ أَبُوهُمَا الآنَ، أو غَدًا، أو أَمْسِ).

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول، فيرفع المفعول كما يرفعه فِعلُه، فكما تقول: (ضُرِبَ الزَّيدَانِ) تقول: (أَمَضْرُوبٌ الزَّيدَانِ؟)، وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر، نحو: (المُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع؛ لقيامه مقام الفاعل، و(كَفَافًا): المفعول الثاني.

٤٣٩- وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ ... مَعْنًى كَ(مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعًا به، فتقول في قولك: (زَيدٌ مَضرُوبٌ عَبدُهُ): (زَيدٌ مَضرُوبُ العَبدِ)، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعًا به، ومثله: (الوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ)، والأصل: الوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ، [وهو فاعل في المعنى مع جواز نصبه تشبيهًا]، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل[1]، فلا تقول: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الأَبِ زَيدًا)، تريد: ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيدًا.

أَبْنِيَةُ المَصَادِرِ

٤٤٠- (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ(رَدَّ رَدًّا)

---

(١) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٤٩): قوله: (ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل...) إلخ: أي: المتعدي لأكثر من واحد اتفاقًا، فإن تعدَّى لواحد جاز عند المصنف إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثال الشارح، وقيل: إن حُذِفَ مفعولُه اقتصارًا جازَ، وإلَّا فلا، واختاره ابن عصفور وغيره، والجمهور على المنع مطلقًا، ويشهد للجواز قوله:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبَ ظَلَّامًا وَإِنْ ظَلَمَا ... وَلَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حَرَمَا

أما القاصر: فيجوز فيه ذلك اتفاقًا إن أُرِيدَ به الدوام، كـ(ضَامِرُ البَطْنِ)؛ لأنه يصير صفة مشبَّهة حقيقةً، أو ملحقًا بها على ما مرَّ في الإضافة. والله أعلم.

الفعل الثلاثي المتعدِّي يجيء مصدره على (فَعْل) قياسًا مطردًا، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع، فتقول: (رَدَّ رَدًّا)، و(ضَرَبَ ضَرْبًا)، و(فَهِمَ فَهْمًا)، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس، وهو غير سديد.

٤٤١- وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ) كَـ(فَرِحٍ)، وَكَـ(جَوًى)، وَكَـ(شَلَلْ)

أي: يجيء مصدر (فَعِلَ) اللَّازم [مكسورِ العَينِ] على (فَعَل) قياسًا، كـ(فَرِحَ فَرَحًا)، و(جَوِيَ جَوًى)، و(شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا).

٤٤٢- وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كَـ(غَدَا)

٤٤٣- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) أَوْ (فَعَلَانًا) -فَادْرِ- أَوْ (فُعَالَا)

٤٤٤- فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥- لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا الْـ(فَعِيلُ) كَـ(صَهَلْ)

يأتي مصدر (فَعَلَ) اللازم على (فُعُول) قياسًا، فتقول: (قَعَدَ قُعُودًا)، و(غَدَا غُدُوًّا)، و(بَكَرَ بُكُورًا). وأشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالًا)...) إلى آخره: إلى أنه إنما يأتي مصدره على (فُعُولٍ) إذا لم يستحق أن يكون مصدره على (فِعَال)، أو (فَعَلَان)، أو (فُعَال).

فالذي استحق أن يكون مصدره على (فِعَال): هو كل فِعلٍ دلَّ على امتناع، كـ(أَبَى إِبَاءً)، و(نَفَرَ نِفَارًا)، و(شَرَدَ شِرَادًا)، وهذا هو المراد بقوله: (فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ).

والذي استحق أن يكون مصدره على (فَعَلَان): هو كل فِعلٍ دلَّ على تقلب، نحو: (طَافَ طَوَفَانًا)، و(جَالَ جَوَلَانًا)، و(نَزَا نَزَوَانًا)، وهذا معنى قوله: (وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا).

والذي استحق أن يكون مصدره على (فُعَال): هو كل فِعلٍ دلَّ على داء أو صوت، فمثال الأول: (سَعَلَ سُعَالًا)، و(زُكِمَ زُكَامًا)، و(مَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً)، ومثال

الثاني: (نَعَبَ الغُرَابُ نُعَابًا)، و(نَعَقَ الرَّاعِي نُعَاقًا)، و(أَزَّتِ القِدرُ أُزَازًا)، وهذا هو المراد بقوله: (لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ).

وأشار بقوله: وَشَمَلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْـ(فَعِيلُ): إلى أن (فَعِيلًا) يأتي مصدرًا لِـمَا دلَّ على سير، ولِـمَا دلَّ على صوت، فمثال الأول: (ذَمَلَ ذَمِيلًا، ورَحَلَ رَحِيلًا)، ومثال الثاني: (نَعَبَ نَعِيبًا، ونَعَقَ نَعِيقًا، وأَزَّتِ القِدرُ أَزِيزًا، وصَهَلَتِ الخَيلُ صَهِيلًا).

٤٤٦- (فُعُولَــــةٌ) (فَعَالَـــةٌ) لِـ(فَعُــــلَا) كَـ(سَــهُلَ الْأَمْــرُ)، وَ(زَيْــدٌ جَــزُلَا)

إذا كان الفعل على (فَعُلَ) -ولا يكون إلا لازمًا- يكون مصدره على (فُعُولَة)، أو على (فَعَالَة)، فمثال الأول: (سَهُلَ سُهُولَةً)، و(صَعُبَ صُعُوبَةً)، و(عَذُبَ عُذُوبَةً)، ومثال الثاني: (جَزُلَ جَزَالَةً)، و(فَصُحَ فَصَاحَةً)، و(ضَخُمَ ضَخَامَةً).

٤٤٧- وَمَــا أَتَــى مُخَالِفًــا لِــمَا مَضَــى فَبَابُهُ النَّقْـلُ كَـ(سُـخْطٍ)، وَ(رِضَـا)

يعني: أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس، بل يُقتَصَر فيه على السماع، نحو: (سَخِطَ سُخْطًا) و(رَضِيَ رِضًا) و(ذَهَبَ ذَهَابًا) و(شَكَرَ شُكْرًا) و(عَظُمَ عَظَمَةً).

٤٤٨- وَغَـــيْرُ ذِي ثَلَاثَـــةٍ مَقِـــيسُ مَصْـــدَرُهُ كَـ(قُـــدِّسَ التَّقْـــدِيسُ)

٤٤٩- وَ(زَكِّـــهِ تَزْكِيَـــةً)، وَ(أَجْمِـــلَا إِجْمَـــالَ مَـــنْ تَجَمُّـــلَا تَجَمَّـــلَا)

٤٥٠- وَ(اسْـتَعِذِ اسْـتِعَاذَةً)، ثُـمَّ (أَقِـمْ إِقَامَـــةً)، وَغَالِبًـــا ذَا التَّـــا لَـــزِمْ

٤٥١- وَمَــا يَـلِي الْآخِــرَ مُــدَّ وَافْتَحَــا مَـعْ كَسْــرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا

٤٥٢- بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(اصْطَفَى)، وَضُمَّ مَـا يَرْبَــعُ فِي أَمْثَــالِ (قَــدْ تَلَمْلَــمَا)

ذكر في هذه الأبيات مصادر غير الثلاثي، وهي مَقِيسَةٌ كلها.

فما كان على وزن (فَعَّلَ): فإمَّا أن يكون صحيحًا [-مهموزًا كان، أو غير مهموز-] أو معتلًّا. فإن كان صحيحًا فمصدره على (تَفْعِيلٍ)، نحو: (قَدَّسَ تَقْدِيسًا)، ومنه

قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء:١٦٤]، ويأتي أيضًا على وزن (فِعَّالٍ)، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾[النبأ:٢٨]، ويأتي على (فِعَالٍ) بتخفيف العين، وقد قُرِئ: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَابًا﴾ بتخفيف الذال. وإن كان معتلًّا فمصدره كذلك، لكن تُحذَف ياء الـ(تَّفْعِيل) ويُعوَّض عنها التاء، فيصير مصدره على: (تَفْعِلَةٍ)، نحو: (زَكَّى تَزْكِيَةً)، وندر مجيئه على (تَفْعِيلٍ)، كقوله:

بَاتَــتْ تُنَــزِّي دَلْوَهَــا تَنْزِيَّــا   كَــمَا تُنَــزِّي شَــهْلَةٌ صَــبِيَّا

وإن كان مهموزًا -ولم يذكره المصنف هنا- فمصدره على (تَفْعِيلٍ)، وعلى (تَفْعِلَةٍ)، نحو: (خَطَّأَ تَخْطِيئًا، وتَخْطِئَةً)، و(جَزَّأَ تَجْزِيئًا، وتَجْزِئَةً)، و(نَبَّأَ تَنْبِيئًا، وتَنْبِئَةً).

وإن كان على (أَفْعَلَ): فقياسُ مصدره على (إِفْعَالٍ)، نحو: (أَكْرَمَ إِكْرَامًا)، و(أَجْمَلَ إِجْمَالًا)، و(أَعْطَى إِعْطَاءً)، هذا إذا لم يكن معتل العين، فإن كان معتلَّ العين نُقِلَت حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحُذِفَت وعُوِّض عنها تاء التأنيث غالبًا، نحو: (أَقَامَ إِقَامَةً)، والأصل: إِقْوَامًا، فنُقِلَت حركة الواو إلى القاف وحُذِفَت وعُوِّضَ عنها تاء التأنيث، فصار: (إِقَامَةً)، وهذا هو المراد بقوله: ثُمَّ (أَقِمْ إِقَامَةً).

وقوله: (وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ): إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعوَّض غالبًا، وقد جاء حذفها [عند سيبويه، مضافةً كانت أو غير مضافة]، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الأنبياء:٧٣].

وإن كان على وزن (تَفَعَّلَ): فقياس مصدره: (تَفَعُّلٌ) بضم العين، نحو: (تَجَمَّلَ تَجَمُّلًا)، و(تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا)، و(تَكَرَّمَ تَكَرُّمًا).

وإن كان في أوله هَمزةُ وَصلٍ كُسِر ثالثه، وزِيدَ ألفٌ قبل آخره، سواء كان على وزن (انْفَعَلَ)، أو (افْتَعَلَ)، أو(اسْتَفْعَلَ)، نحو: (انْطَلَقَ انْطِلَاقًا)، و(اصْطَفَى اصْطِفَاءً)، و(اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا)، وهذا معنى قوله: (وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا). فإن كان (اسْتَفْعَلَ) معتل العين نُقِلَت حركةُ عينه إلى فاء الكلمة، وحُذِفَت وعُوِّض

عنها تاء التأنيث لزومًا، نحو: (اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً)، والأصل: (اسْتِعوَاذًا)، فنُقِلَت حركةُ الواو إلى العين -وهي فاء الكلمة- وحُذِفَت وعُوِّض عنها التاء، فصار: (اسْتِعَاذَةً)، وهذا معنى قوله: وَ(اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً).

ومعنى قوله: وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا): أنه إن كان الفعل على وزن (تَفَعْلَلَ) يكون مصدره على (تَفَعْلُلٍ) بضمِّ رابعه، نحو: (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا)، و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا).

٤٥٣- (فِعْـلَالٌ) اوْ (فَعْلَلَـةٌ) لِـ(فَعْلَـلَا) وَاجْعَـلْ مَقِيسًـا ثَانِيًـا لَا أَوَّلَا

يأتي مصدر (فَعْلَلَ) على (فِعْلَالٍ)، كـ(دَحْرَجَ دِحْرَاجًا)، و(سَرْهَفَ سِرْهَافًا)، وعلى (فَعْلَلَةٍ) -وهو المقيس فيه- نحو: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، و(بَهْرَجَ بَهْرَجَةً)، و(سَرْهَفَ سَرْهَفَةً).

٤٥٤- لِـ(فَاعَـلَ): (الْفِعَـالُ) وَ(الْمُفَاعَلَـهْ) وَغَـيْرُ مَـا مَـرَّ السَّـمَاعُ عَادَلَـهْ

كل فعل على وزن (فَاعَلَ) فمصدره الـ(فِعَالُ) والـ(مُفَاعَلَةُ)، نحو: (ضَارَبَ ضِرَابًا، ومُضَارَبَةً)، و(قَاتَلَ قِتَالًا، ومُقَاتَلَةً) و(خَاصَمَ خِصَامًا، ومُخَاصَمَةً). وأشار بقوله: (وَغَيْرُ مَا مَرَّ...) إلخ: إلى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مرَّ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، ومعنى قوله: (عَادَلَه): كان السماع له عديلًا؛ فلا يُقدَّم عليه إلا بثَبَتٍ، [أي: دليل]، كقولهم في مصدر (فَعَّل) المعتل: (تَفْعِيلًا)، نحو:

بَاتَـتْ تُنَـزِّي دَلْوَهَـا تَنْزِيًّـا

والقياس: (تَنْزِيَةً)، وقولهم في مصدر (حَوْقَلَ): (حِيقَالًا)، وقياسه: (حَوْقَلَةً)، نحو: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، ومن ورود (حِيقَالٍ) قوله:

يَـا قَـوْمِ قَـدْ حَوْقَلْـتُ أَوْ دَنَـوْتُ وَشَرُّ حِيقَـالِ الرِّجَـالِ المَـوْتُ

[والحيقال: هو الضعف عن الجماع؛ لكِبَرِ السِّنِّ]، وقولـهم في مصدر (تَفَعَّلَ):

(تِفِعَّالًا)، نحو: (تَمَلَّقَ تِمِلَّاقًا)، والقياس: (تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا)، نحو: (تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا).

٤٥٥- وَ(فَعْلَــةٌ) لِمَــرَّةٍ كَ(جَلْسَــهْ) وَ(فِعْلَــةٌ) لِهَيْئَــةٍ كَ(جِلْسَــهْ)

إذا أُرِيدَ بيان المرة من مصدر الفعل الثلاثي قِيلَ: (فَعْلَة) بفتح الفاء، نحو: (ضَرَبتُهُ ضَرْبَةً)، و(قَتَلْتُهُ قَتْلَةً)، هذا إذا لم يُبْنَ المصدر على تاء التأنيث، فإن بُنِيَ عليها وُصِفَ بما يدل على الوحدة، نحو: (نِعْمَة)، و(رَحْمَة)، فإذا أُرِيدَ المرة وُصِفَ بواحدة، وإن أُرِيدَ بَيَانُ الهيئة منه قِيلَ: (فِعْلَة) بكسر الفاء، نحو: (جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَةً)، و(قَعَدَ قِعْدَةً)، و(مَاتَ مِيتَةً).

٤٥٦- فِي غَــيْرِ ذِي الــثَّلَاثِ بِالتَّــا المَــرَّهْ وَشَــذَّ فِيــهِ هَيْئَــةٌ كَ(الخِمْــرَهْ)

إذا أُرِيدَ بيانُ المَرَّة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زِيدَ على المصدر تاء التأنيث، نحو: (أَكْرَمْتُهُ إِكْرَامَةً)، و(دَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً)، وشذَّ بناء (فِعْلَة) للهيئة من غير الثلاثي، كقولهم: (هِيَ حَسَنَةُ الخِمْرَةِ)، فبنوا (فِعْلَة) من (اخْتَمَرَ)، و(هُوَ حَسَنُ العِمَّة)، فبنوا (فِعْلَة) من (تَعَمَّمَ).

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

٤٥٧- كَ(فَاعِــلٍ) صُــغِ اسْــمَ فَاعِــلٍ إِذَا مِــنْ ذِي ثَلَاثَــةٍ يَكُــونُ كَ(غَــذَا)

إذا أُرِيدَ بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جِيءَ به على مثال (فَاعِلٍ)، وذلك مَقِيسٌ في كل فِعلٍ كان على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، متعديًا كان أو لازمًا، نحو: (ضَرَبَ فهُوَ ضَارِبٌ)، و(ذَهَبَ فَهُوَ ذَاهِبٌ)، و(غَذَا فَهُوَ غَاذٍ).

فإن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) بكسر العين: فإما أن يكون متعديًا، أو لازمًا. فإن كان متعديًا: فقياسه أيضًا أن يأتي اسم فاعله على (فَاعِلٍ)، نحو: (رَكِبَ فَهُوَ

رَاكِبٌ)، و(عَلِمَ فَهُوَ عَالِمٌ)، وإن كان لازمًا، أو كان الثلاثي على (فَعُلَ) بضم العين: فلا يقال في اسم الفاعل منهما: (فَاعِلٌ) إلَّا سماعًا، وهذا هو المراد بقوله:

٤٥٨- وَهْـوَ قَلِيـلٌ فِي (فَعُلْـتُ) وَ(فَعِـلْ) غَـيْرَ مُعَـدًّى، بَـلْ قِيَاسُـهُ (فَعِـلْ)

٤٥٩- وَ(أَفْعَــلٌ) (فَعْـلَانُ) نَحْـوُ: (أَشِرِ) وَنَحْوُ: (صَدْيَانَ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَـرِ)

أي: إتيان اسم الفاعل على وزن (فَاعِلٍ) قليل في (فَعُلَ) بضم العين، كقولهم: (حَمُضَ فَهُوَ حَامِضٌ)، وفي (فَعِلَ) -بكسر العين- غير متعدٍّ، نحو: (أَمِنَ فَهُوَ آمِنٌ)، و(سَلِمَ فَهُو سَالِمٌ)، و(عَقِرَتِ المَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ).

بل قياس اسم الفاعل من (فَعِلَ) المكسور العين إذا كان لازمًا: أن يكون على (فَعِلٍ) بكسر العين، نحو: (نَضِرَ فَهُوَ نَضِرٌ)، و(بَطِرَ فَهُوَ بَطِرٌ)، و(أَشِرَ فَهُوَ أَشِرٌ)، أو على (فَعْلَانَ)، نحو: (عَطِشَ فَهُوَ عَطْشَان)، و(صَدِيَ فَهُوَ صَدْيَان)، أو على (أَفْعَلَ)، نحو: (سَوِدَ فَهُوَ أَسْوَدُ)، و(جَهِرَ فَهُوَ أَجْهَرُ).

٤٦٠- وَ(فَعْــلٌ) اوْلَى وَ(فَعِيــلٌ) بِـ(فَعُــلْ) كَـ(الضَّخْمِ وَالجَمِيلِ) وَالْفِعْلُ (جَمُـلْ)

٤٦١- وَ(أَفْعَــلٌ) فِيــهِ قَلِيــلٌ وَ(فَعَــلْ) وَبِسِوَى الْـ(فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

إذا كان الفِعلُ على وزن (فَعُلَ) -بضم العين- كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعْلٍ)، كـ(ضَخُمَ فَهُوَ ضَخْمٌ)، و(شَهُمْ فَهُوَ شَهْمٌ)، وعلى (فَعِيلٍ)، نحو: (جَمُلَ فَهُوَ جَمِيلٌ)، و(شَرُفَ فَهُوَ شَرِيفٌ)، ويقِلُّ مجيء اسم فاعله على (أَفْعَلَ)، نحو: (خَطُبَ فَهُوَ أَخْطَبُ)، وعلى (فَعَلٍ)، نحو: (بَطُلَ فَهُوَ بَطَلٌ).

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من (فَعَلَ) المفتوح العين أن يكون على (فَاعِلٍ)، وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير (فاعل) قليلًا، نحو: (طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ، وشَاخَ فَهُوَ شَيْخٌ، وشَابَ فَهُوَ أَشْيَبُ، وهذا معنى قوله: وَبِسِوَى الْـ(فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ).

٤٦٢- وَزِنَـــةُ المُضَـــارِعِ اسْـــمُ فَاعِـــلِ مِنْ غَـيْرِ ذِي الـثَّلَاثِ كَـ(المُوَاصِـلِ)

٤٦٣- مَــعْ كَسْــرِ مَتْلُــوِّ الْأَخِـيرِ مُطْلَقَـا   وَضَــمِّ مِــيمٍ زَائِـدٍ قَــدْ سَــبَقَا
٤٦٤- وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ مَـا كَـانَ انْكَسَــرْ   صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَـرْ)

يقول: زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميمٍ [بدلًا عن حرف المضارعة] في أوله مضمومةً، ويُكسَر ما قبل آخره مطلقًا [ولو تقديرًا، كـ(مُختَار)]، أي: سواء كان مكسورًا من المضارع أو مفتوحًا، فتقول: (قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، فَهُوَ مُقَاتِلٌ)، و(دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، فَهُوَ مُدَحْرِجٌ)، و(وَاصَلَ، يُوَاصِلُ، فَهُوَ مُوَاصِلٌ)، و(تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ، فَهُوَ مُتَدَحْرِجٌ)، و(تَعَلَّمَ، يَتَعَلَّمُ، فَهُوَ مُتَعَلِّمٌ).

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أَتَيْتَ به على وزن اسم الفاعل، ولكن تَفتَح منه ما كان مكسورًان وهو ما قبل الآخر، نحو: (مُضَارَبٌ)، و(مُقَاتَلٌ)، و(مُنْتَظَرٌ).

٤٦٥- وَفِي اسْــمِ مَفْعُــولِ الثُّلَاثِــيِّ اطَّــرَدْ   زِنَةُ (مَفْعُــولٍ) كَــآتٍ مِــنْ (قَصَــدْ)

إذا أُرِيدَ بناءُ اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة (مَفْعُولٍ) قياسًا مطَّردًا، نحو: (قَصَدْتُهُ فَهُوَ مَقْصُودٌ، وضَرَبْتُهُ فَهُوَ مَضْرُوبٌ، ومَرَرْتُ بِهِ فَهُوَ مَمْرُورٌ بِهِ).

٤٦٦- وَنَــابَ نَقْــلًا عَنْــهُ ذُو (فَعِيــلِ)   نَحْــوُ: (فَتَــاةٍ أَوْ فَتًــى كَحِيــلِ)

ينوب (فَعِيلٌ) عن (مَفْعُولٍ) [مطلقًا -أي: مذكرًا كان أو مؤنَّثًا-] في الدلالة على معناه، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ، وامْرَأَةٍ جَرِيحٍ)، و(فَتَاةٍ كَحِيلٍ، وفَتًى كَحِيلٍ)، و(امْرَأَةٍ قَتِيلٍ، ورَجُلٍ قَتِيلٍ)، فناب (جَرِيح، وكَحِيل، وقَتِيل) عن (مَجْرُوحٍ، ومَكْحُولٍ، ومَقْتُولٍ).

ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يُقتَصَر فيه على السماع، وهذا معنى قوله: وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ)، وزعم ابن المصنف أن نيابة (فَعِيلٍ) عن (مَفْعُولٍ) كثيرة، وليست مَقِيسَةً بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر؛ فقد قال والده في "التسهيل" في

باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة (فَعِيلٍ) عن (مَفْعُولٍ): ولَيسَ مَقِيسًا، خِلَافًا لبَعضِهِمْ. وقال في "شرحه": وزعم بعضُهُم أنه مَقِيسٌ في كل فِعلٍ ليس له (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ)، كـ(جَرِيحٍ)، فإن كان للفعل (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ) لم يَنُبْ قياسًا، كـ(عَلِيمٍ). وقال في باب التذكير والتأنيث: وصَوغُ (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) -على كثرته- غير مقيس. فجزم بأصحِّ القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف.

وقد يُعتَذَر عن ابن المصنف بأنه ادَّعى الإجماع على أن (فَعِيلًا) لا ينوب عن (مَفعُولٍ)، يعني: نيابةً مُطلَقةً، أي: من كل فِعل، وهو كذلك بناءً على ما ذكره والده في "شرح التسهيل" من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ).

ونبَّه المصنفُ بقوله: نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ): على أن (فَعِيلًا) بمعنى (مَفْعُولٍ) يستوي فيه المذكر والمؤنث، وستأتي هذه المسألة مبينة في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في "التسهيل" أن (فَعِيلًا) ينوب عن (مَفْعُولٍ) في الدلالة على معناه، لا في العمل، فعلى هذا لا تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ)، فترفع (عَبْد) بـ(جَرِيحٍ)، وقد صرَّح غيره [-وهو ابن عصفور-] بجواز هذه المسألة، [وهو الصواب].

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ(١)

٤٦٧- صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

قد سبق أن المراد بالصفة: ما دلَّ على معنًى وذاتٍ، وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، و(أَفْعل) التفضيل، والصفة المشبهة.

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبَّهة: استحسانُ جرِّ فاعلِها بها [معنًى]، نحو: (حَسَنُ الوَجْهِ)، و(مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ)، و(طَاهِرُ القَلْبِ)، والأصل: (حَسَنٌ وَجهُهُ)، و(مُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ)، و(طَاهِرٌ قَلْبُهُ)، فـ(وَجْهُهُ): مرفوع بـ(حَسَن) على الفاعلية، و(لِسَانُهُ): مرفوع بـ(مُنْطَلِق)، و(قَلْبُهُ): مرفوع بـ(طَاهِر)، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا تقول: (زَيدٌ ضَارِبُ الأَبِ عَمرًا) تريد: (ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمرًا)، [خلافًا لابن مالك]، ولا: (زَيدٌ قَائِمُ الأَبِ غَدًا) تريد: (زَيدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ غَدًا)، وقد تقدَّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه، فتقول: (زَيدٌ مَضْرُوبُ الأَبِ)، وهو حينئذ جارٍ مجرى الصفة المشبهة.

٤٦٨- وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَـ(طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

يعني: أن الصفة المشبهة لا تُصَاغُ من [مَصدَرِ] فِعلٍ مُتَعَدٍّ، فلا تقول: (زَيدٌ قَاتِلُ الأَبِ بَكرًا) تريد: (قَاتِلٌ أَبُوهُ بَكرًا)، بل لا تُصَاغُ إلا من فِعلٍ لازم، نحو: (طَاهِرُ القَلْبِ)، و(جَمِيلُ الظَّاهِرِ)، ولا تكون إلا للحال [الدائم من الماضي إلى وَقتِ التكلُّم]، وهو المراد بقوله: (لِحَاضِرِ)، فلا تقول: (زَيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ غَدًا)؛ [لكونها لم تَقَعْ]، أو (أَمْسِ)؛ [لكونها انقَطَعَت].

ونبَّه بقوله: كَـ(طَاهِرِ الْـقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ) على أن الصفة المشبهة إذا كانت من

---

(١) وهذا من باب بيان حقيقتها وما يُصاغُ منه وبيان عملها. وهي لفظ صِيغَ لغير التفضيل من مصدر الفعل اللازم؛ للدلالة على الثبوت، سواء كان الثبوت لازمًا أصالةً، أو عروضًا، كـ(رَحِيمٍ)، و(عَلِيمٍ).

فِعلٍ ثلاثي تكون على نوعين[1]: **أحدهما**: ما وَازَنَ المضارع، نحو: (طَاهِرُ القَلْبِ)، وهذا قليل فيها. **والثاني**: ما لم يُوَازِنْهُ، وهو الكثير، نحو: (جَمِيلُ الظَّاهِرِ)، و(حَسَنُ الوَجْهِ)، و(كَرِيمُ الأَبِ)، وإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتُها المضارع، نحو: (مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ).

٤٦٩- **وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا**

أي: يثبت لهذه الصفة عملُ اسم الفاعل المتعدِّي، وهو الرفع والنصب، نحو: (زَيدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ)، ففي (حَسَن) ضمير مرفوع هو الفاعل، و(الوَجْهَ): منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن (حَسَنًا) شبيه بـ(ضَارِب)؛ فعَمِل عمله. وأشار بقوله: (عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا): إلى أن الصفة المشبَّهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لابد من اعتمادها كما أنه لابد من اعتماده.

٤٧٠- **وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ**

لـمَّا كانت الصفة المشبهة فرعًا في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَت عنه؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: (زَيدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ) كما تقول: (زَيدٌ عَمرًا ضَارِبٌ)، ولم تعمل إلا في سببي، نحو: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ)، ولا تعمل في أجنبي؛ فلا تقول: (زَيدٌ حَسَنٌ عَمرًا)، واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي، نحو: (زَيدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ)، و(ضَارِبٌ عَمرًا).

٤٧١- **فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ -مَعَ (أَلْ) ... وَدُونَ(أَلْ)- مَصْحُوبَ(أَلْ)وَمَا اتَّصَلْ**

٤٧٢- **بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ) سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا**

---

(١) قال الخضري في «حاشيته» (٢/ ٥٦٥): قوله: (على نوعين): أي: بخلاف اسم الفاعل، فإنه يلزم موازنته المضارع، وإطلاقه على غير موازنه مجازٌ كما مرَّ في تعريفه. ومذهب الزمخشري وابن الحاجب: أنها لا توازن المضارع أصلًا، ونحو: (طَاهِرُ القَلبِ)، و(مُنطَلِقُ اللِّسَانِ) اسم فاعل قُصِد به الدوام؛ فأُعطِيَ حكم الصِّفة وليس منها حقيقةً، والمختار خلافه.

٤٧٣- وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

الصفة المشبَّهة: إما أن تكون بالألف واللام، نحو: (الحَسَنُ)، أو مجرَّدة عنهما، نحو: (حَسَنٌ)، وعلى كُلٍّ من التقديرَين: لا يخلو المعمولُ من أحوالٍ ستة:

الأول: أن يكون المعمول بـ(أل)، نحو: (الحَسَنُ الوَجْهِ)، و(حَسَنُ الوَجْهِ).

الثاني: أن يكون مضافًا لما فيه (أل)، نحو: (الحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ)، و(حَسَنُ وَجْهِ الأَبِ).

الثالث: أن يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف، نحو: (مَرَرتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُهُ)، و(بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ).

الرابع: أن يكون مضافًا إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف، نحو: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُ غُلَامِهِ)، و(بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلَامِهِ).

الخامس: أن يكون مجردًا من (أل) دون الإضافة، نحو: (الحَسَنُ وَجْهُ أَبٍ)، و(حَسَنُ وَجْهُ أَبٍ).

السادس: أن يكون المعمول مجردًا من (أل) والإضافة، نحو: (الحَسَنُ وَجْهًا)، و(حَسَنُ وَجْهًا).

فهذه اثنتا عشرة مسألة[1]، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يُرفَع، أو يُنصَب، أو يُجَر، فيتحصَّل حينئذٍ سِتٌّ وثلاثون صورة.

وإلى هذا أشار بقوله: (فَارْفَعْ بِهَا)، أي: بالصفة المشبهة. (وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ): أي: إذا كانت الصفة بـ(أل)، نحو: (الحَسَنُ). (وَدُونَ أَلْ): أي: إذا كانت الصفة بغير (أل)، نحو: (حَسَنٌ). (مَصْحُوبَ أَلْ): أي: المعمول المصاحب لـ(أل)، نحو: (الوَجْه). (وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا): أي: والمعمول المتصل بها -أي: بالصفة- إذا كان المعمول مضافًا أو مجرَّدًا من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحت

(١) وهذه المسائل الاثنتا عشرة نتجت من ضرب مسائل المعمول في أحوال الصفة، وهي حالتان: الاقتران بـ(أل)، والتجرد منها. قاله شيخنا العلامة النحوي أبو بلال الحضرمي خالد بن عبود باعامر حَفِظَهُ اللهُ.

قوله: (مُضَافًا): المعمول المضاف إلى ما فيه (أل)، نحو: (وَجْهُ الأَبِ)، والمضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (وَجْهُهُ)، والمضاف إلى ما أُضِيفَ إلى ضمير الموصوف، نحو: (وَجْهُ غُلَامِهِ)، والمضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة، نحو: (وَجْهُ أَبٍ).

وأشار بقوله: (وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ)...) إلى آخره: إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها إذا كانت الصفة بـ(أل) أربعُ مسائل:

الأولى: جَرُّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحَسَنُ وَجْهِهِ). **الثانية**: جَرُّ المعمول المضاف إلى ما أُضِيفَ إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحَسَنُ وَجْهِ غُلَامِهِ). **الثالثة**: جَرُّ المعمول المضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة، نحو: (الحَسَنُ وَجْهِ أَبٍ). **الرابعة**: جَرُّ المعمول المجرد من (أل) والإضافة، نحو: (الحَسَنُ وَجْهٍ).

فمعنى كلامه: ولا تجرر بها -أي: بالصفة المشبهة- إذا كانت الصفة مع (أل) اسمًا خَلَا من (أل)، أو خلا من الإضافة لما فيه (أل)، وذلك كالمسائل الأربع[1]، وما لم يَخلُ من ذلك يجوز جرُّه كما يجوز رفعُه ونصبُه، كـ(الحَسَنِ الوَجْهِ) و(الحَسَنِ وَجْهِ الأَبِ)، وكما يجوز جرُّ المعمول ونصبُه ورفعُه إذا كانت الصفة بغير (أل) على كل حال.

التَّعَجُّبُ

٤٧٤- بِـ(أَفْعَـلَ) انْطِـقْ بَعْـدَ (مَـا) تَعَجُّبَـا ... أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْـلَ مَجْـرُورٍ بِـ(بَـا)

٤٧٥- وَتِلْـوَ (أَفْعَـلَ) انْصِـبَنَّهُ كَـ(مَـا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَـا، وَأَصْـدِقْ بِهِـمَا)

(١) وحاصل هذا: أنَّه يجوز الجر في حالتين: **الأولى**: إذا كان المعمول معرَّفًا بـ(أل)، نحو: (الحَسَن الوَجْهِ). **الثانية**: إذا كان المعمول نكرةً -أي: مجردًا من (أل)- وأُضِيفَ إلى ما فيه (أل)، نحو: (الحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ). والله أعلم.

لِلتَّعَجُّبِ صِيغَتَانِ: **إحداهما**: (**مَا أَفْعَلَهُ**). **والثانية**: (**أَفْعِلْ بِهِ**).

وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطق بـ(أَفْعَلَ) بعد (ما) للتعجب، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيدًا!)، و(مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا!)، أو جئ بـ(أَفْعِلْ) قبل مجرور بـ(با)، نحو: (أَحْسِنْ بِالزَّيدَيْنِ!)، و(أَصْدِقْ بِهِمَا!)، فـ(مَا): مبتدأ، وهي نكرة تامةٌ [تستقيم بنفسها] عند سيبويه، و(أَحْسَنَ): فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (مَا)، و(زَيدًا): مفعول (أَحْسَنَ)، والجملة خبر عن (ما)، والتقدير: شَيءٌ أَحْسَنَ زَيدًا، أي: جعَلَهُ حَسَنًا، وكذلك: (مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا!).

وأمَّا (أَفْعِلْ): ففِعلُ أَمْرٍ [صورةً، لا حقيقة]، ومعناه التعجب، لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة.

واستدلَّ على فعليَّة (أَفْعَلَ) بلزوم نون الوقاية له إذا اتَّصلَت به ياء المتكلم، نحو: (مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللهِ!)، وعلى فِعلِيَّةِ (أَفْعِلْ) بدخول نون التوكيد عليه في قوله:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً ... فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا!

أَرَادَ: (وَأَحْرِيَنْ) بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفًا في الوقف. وأشار بقوله: وَتِلْوَ (أَفْعَلَ): إلى أنَّ تالي (أَفْعَلَ) يُنصَب؛ لكونه مفعولًا، نحو: (مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا!)، ثم مثَّل بقوله: وَ(أَصْدِقْ بِهِمَا) للصيغة الثانية.

وما قدَّمناه من أن (ما) نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: شيءٌ أَحْسَنَ زَيدًا، أي: جعله حسنًا. وذهب الأخفش إلى أنها موصولة[1]، والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: الَّذِي أحسَنَ زيدًا شَيءٌ عَظِيمٌ، وذهب بعضهم [-وهو الفرَّاء، وابن درستويه، وأكثر الكوفيِّين-] إلى أنها

(١) وهو قول أكثر الكوفيِّين. وإعرابها: (ما): اسم موصول في محل رفع مبتدأ، و(أَحْسَنَ): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، و(زيدًا): مفعول به، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والخبر محذوف يُقدَّر بحسبه.

استفهامية[١]، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، والتقدير: أيُّ شَيءٍ أَحْسَنَ زَيدًا؟!، وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: شيءٌ أحسَنَ زَيدًا عَظِيمٌ.

٤٧٦- وَحَـذْفَ مَـا مِنْـهُ تَعَجَّبْـتَ اسْـتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْـدَ الحَـذْفِ مَعْنَـاهُ يَضِـحْ

يجوز حَذفُ المتعجَّب منه -وهو المنصوب بعد (أَفْعَلَ)، والمجرور بالباء بعد (أَفْعِلْ)- إذا دل عليه دليل، فمثال الأول قوله:

أَرَى أُمَّ عَمْــرٍو دَمْعُهَــا قَــدْ تَحَــدَّرَا ... بُكَـاءً عَـلَى عَمْـرٍو وَمَـا كَـانَ أَصْـبَرَا!

التقدير: وما كان أصبرَها، فحذف الضمير -وهو مفعول (أَفْعَلَ)- للدلالة عليه بما تقدم. ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨]، التقدير -والله أعلم-: وأَبصِرْ بِهِمْ، فحذف (بهم)؛ لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر:

فَــذَلِكَ إِنْ يَلْــقَ المَنِيَّــةَ يَلْقَهَــا ... حَمِيــدًا وَإِنْ يَسْــتَغْنِ يَوْمًــا فَأَجْــدِرِ!

أي: فأَجدِرْ بِهِ، فحذف المتعجب منه بعد (أَفعِلْ) وإن لم يكن معطوفًا على (أَفْعِلْ) مِثله، وهو شاذٌّ.

٤٧٧- وَفِي كِــلَا الْفِعْلَــيْنِ قِــدْمًا لَزِمَــا ... مَنْــعُ تَصَــرُّفٍ بِحُكْــمٍ حُــتِمَا

لا يتصرَّف فِعلَا التعجب، بل يلزم كلٌّ منهما طريقةً واحدةً؛ فلا يُستعمَل من (أَفْعَلَ) غير الماضي، ولا من (أَفْعِلْ) غير الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.

٤٧٨- وَصُـغْهُمَا مِـنْ: ذِي ثَـلَاثٍ، صُرِّفَـا ... قَابِـلِ فَضْـلٍ، تَـمَّ، غَـيْرِ ذِي انْتِفَـا

٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْـهَلَا) ... وَغَــيْرِ سَــالِكٍ سَــبِيلَ (فُعِــلَا)

يُشتَرَطُ في الفعل الذي يُصَاغُ منه فِعلَا التَّعجُّب شُروطٌ سبعة:

---

(١) لجواز خروجها عن حقيقتها إلى معنى التعجب والتوبيخ ونحو ذلك.

أحدهما: أن يكون ثلاثيًّا؛ فلا يُبنيَانِ مما زاد عليه، نحو: (دَحْرَجَ)، و(انْطَلَقَ)، و(اسْتَخْرَجَ).

الثاني: أن يكون متصرفًا [تصرُّفًا تامًّا]؛ فلا يُبنيَانِ من فِعلٍ غير متصرف، كـ(نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(عَسَى)، و(لَيْسَ).

الثالث: أن يكون معناه قابلًا للمفاضلة؛ فلا يُبنيَان من: (مَاتَ)، و(فَنِيَ)، ونحوهما؛ إذ لا مَزِيَّة فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تامًّا، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: (كَانَ) وأخواتها؛ فلا تقول: (مَا أَكْوَنَ زَيدًا قَائِمًا!)، وأجازه الكوفيُّون.

الخامس: أن لا يكون منفيًّا، واحترز بذلك من المنفي لزومًا -نحو: (مَا عَاجَ فُلَانٌ بِالدَّوَاءِ)، أي: ما انتفع به- أو جوازًا، نحو: (مَا ضَرَبتُ زَيدًا).

السادس: أن لا يكون الوصف منه على (أَفْعَلَ)، واحترز بذلك من الأفعال الدالَّة على الألوان، كـ(سَوِدَ فَهُوَ أَسْوَدُ)، و(حَمِرَ فَهُوَ أَحْمَرُ)، والعيوب، كـ(حَوِلَ فَهُوَ أَحْوَلُ)، و(عَوِرَ فَهُوَ أَعْوَرُ)؛ فلا تقول: (مَا أَسْوَدَهُ!)، ولا: (مَا أَحْمَرَهُ!)، ولا: (مَا أَحْوَلَهُ!)، ولا: (مَا أَعْوَرَهُ!)، ولا: (أَعْوِرْ بِهِ!)، ولا: (أَحْوِلْ بِهِ!)، [خلافًا للكسائي وهشام، واختاره الأخفش، وهو الصواب].

السابع: أن لا يكون مبنيًّا للمفعول، نحو: (ضُرِبَ زَيدٌ)، فلا تقول: (مَا أَضْرَبَ زَيدًا!) تريد التعجب من ضَربٍ أُوقِعَ به؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَربٍ أَوقَعَهُ.

٤٨٠- وَ(أَشْدِدَ) اوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١- وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

يعني: أنه يُتوصَّل إلى التَّعجُّب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ(أَشْدِدْ) ونحوه، وبـ(أَشَدَّ) ونحوه، ويُنصَب مَصدَرُ ذلك الفعل العادم الشروط بعد (أَفْعَلَ) مفعولًا، ويُجَرُّ بعد (أَفْعِلْ) بالباء، فتقول: (مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، واسْتِخْرَاجَهُ!)، و(أَشْدِدْ

بِدَحْرَجَتِهِ، واسْتِخْرَاجِهِ!)، و(مَا أَقْبَحَ عَوَرَهُ!)، و(أَقْبِحْ بِعَوَرِهِ!)، و(مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ!)، و(أَشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ!).

٤٨٢- وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

يعني: أنه إذا وَرَدَ بناءُ فِعلِ التعجب من شَيءٍ من الأفعال التي سبق أنه لا يُبنى منها حُكِمَ بنُدُورِهِ، ولا يُقاسُ على ما سُمِعَ منه، كقولهم: (مَا أَخْصَرَهُ!) من (اخْتُصِرَ)، فبنوا (أَفْعَلَ) من فِعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرف، وهو مبني للمفعول، وكقولهم: (مَا أَحْمَقَهُ!)، فبنوا (أَفْعَلَ) من فِعلِ الوصفُ منه على (أَفْعَلَ)، نحو: (حَمِقَ فَهُوَ أَحْمَقُ)، وقولهم: (مَا أَعْسَاهُ!)، و(أَعْسِ بِهِ!)، فبنوا (أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ بِهِ) من (عسى)، وهو فعل غير متصرف.

٤٨٣- وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

٤٨٤- وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ ... مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

لا يجوز تقديم معمول فِعلِ التعجب عليه؛ فلا تقول: (زَيدًا مَا أَحْسَنَ!)، ولا: (مَا زَيدًا أَحْسَنَ!)، ولا: (بِزَيدٍ أَحْسِنْ!)، ويجب وَصلُهُ بعامله؛ فلا يُفصَل بينهما بأجنبي؛ فلا تقول في: (مَا أَحْسَنَ مُعْطِيكَ الدِّرهَمَ!): (مَا أَحْسَنَ الدِّرهَمَ مُعْطِيكَ!)، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره؛ فلا تقول: (مَا أَحْسَنَ بِزَيدٍ مَارًّا!) تريد: (مَا أَحْسَنَ مَارًّا بِزَيدٍ)، ولا: (مَا أَحْسَنَ عِندَكَ جَالِسًا!) تريد: (مَا أَحْسَنَ جَالِسًا عِندَكَ!).

فإن كان الظرف أو المجرور معمولًا لفعل التعجب، ففي جواز الفصل بكُلٍّ منهما بين فِعلِ التعجُّب ومعموله خلافٌ، والمشهور جوازه، خلافًا للأخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصَّيمُرِيُّ المنعَ إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معديكرب: (للهِ دَرُّ بَنِي سُلَيمٍ مَا أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا، وَأَثْبَتَ فِي المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا!)، وقول عليٍّ كرَّم اللهُ وجهه[1] -وقد

(١) ولو قال: (رضي الله عنه) كان أولى؛ لأن تخصيص لفظة: (كرَّم الله وجهه) بعليٍّ لم يأت به دليل ولم يرد =

مرَّ بعمَّار فمَسَحَ التُّرابَ عن وجهه-: (أَعْـزِزْ عَـلَيَّ أَبَـا الـيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ [-أي: رؤيَتَك-] صَرِيعًا مُجَدَّلًا!)، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم:

وَقَـــالَ نَبِـــيُّ الْمُسْـــلِمِينَ تَقَـــدَّمُوا وَأَحْبِـــبْ إِلَيْنَـــا أَنْ تَكُـــونَ الْمُقَـــدَّمَا!

وقوله:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِـذِي اللُّـبِّ أَنْ يُـرَى صَبُورًا وَلَكِـنْ لَا سَـبِيلَ إِلَى الصَّـبْرِ![1]

(نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَمَا جرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥- فِعْـــلَانِ غَـــيْرُ مُتَصَـــرِّفَيْنِ: (نِعْـمَ) وَ(بِـئْسَ) رَافِعَـانِ اسْـمَيْنِ

٤٨٦- مُقَـــارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَـــافَيْنِ لِمَـــا قَارَنَهَـــا كَـ(نِعْـــمَ عُقْبَـــى الْكُرَمَـــا)

٤٨٧- وَيَرْفَعَـــانِ مُضْـــمَرًا يُفَسِّـــرُهْ مُمَيِّـــزٌ كَـ(نِعْـــمَ قَوْمًـــا مَعْشَـــرُهْ)

مذهب جمهور النحويين: أن (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: (نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ)، و(بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ)، وذهب جماعة من الكوفيِّين -ومنهم الفراء- إلى أنهما اسمان، واستدلُّوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ)، وقول الآخر: (وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ؛ نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ).

= عن أحد من السلف، وإنما تناقله الشيعة أبناء المتعة قبَّحهُم الله؛ فلزم تركه.

(١) هذا في الجار والمجرور، أما في جواز الفصل بالظرف قول الشاعر:

أقـيم بِـدَار الحـزمِ مَـا دَامَ حزمهَـا وأحـــر إِذَا حَالـــت بِـــأَن أتحـــوَّلَا

الشاهد فيه: (إذا حالت)، فإنه ظرف لـ(أَحْر) فاصل بينه وبين معموله.

وخُرِّجَ على جعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) مفعولَين لقَولٍ محذوفٍ واقع صفة لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، والتقدير: نِعمَ السَّيرُ على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه: بِئْسَ العَيرُ، ومَا هِيَ بِوَلدٍ مَقُولٍ فيهِ: نِعمَ الوَلَدُ، فحذف الموصوف والصفة، وأُقِيمَ المعمول مقامهما مع بقاء (نِعْمَ) و(بِئْسَ) على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرَّفان؛ فلا يُستعمَل منهما غير الماضي، ولابُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مُحلًّى بالألف واللام، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[الأنفال:٤٠]، واختُلِفَ في هذه اللام: فقال قوم: هي للجنس حقيقةً، فمدحت الجنس كله من أجل (زيد)، ثم خصصت (زيدًا) بالذكر[١]، فتكون قد مدحته مرَّتين. وقيل: هي للجنس مجازًا، وكأنك قد جعلت (زيدًا) الجنس كله مبالغةً. وقيل: هي للعهد [الذِّهنِي].

الثاني: أن يكون مضافًا إلى ما فيه (أل)، كقوله: (نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾[النحل:٣٠].

الثالث: أن يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز[٢]، نحو: (نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ)، ففي (نِعْمَ) ضميرٌ مستترٌ يفسرُه (قَومًا)، و(مَعشَرُهُ): مبتدأ، وزعم بعضهم أن (مَعشَرهُ) مرفوع بـ(نِعْمَ)، وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن (قَومًا) حال، وبعضهم: إنه تمييز. ومثل (نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾[الكهف:٥٠]، وقول الشاعر:

لَــنِعْمَ مَــوْئِلًا المَــوْلَى إِذَا حُــذِرَتْ   بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيلَاءُ ذِي الإِحَنِ

---

(١) ويكون فيه ذكر الخاص بعد العام، وهو ممتنع شرعًا وعقلًا؛ إذ يلزم من ذلك مدح من لا يستحق المدح. قاله شيخنا العلامة النحوي أبو بلال خالد بن عبود باعامر الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ.

(٢) بشرط التأخر والمطابقة، نحو: (نِعمَ رَجُلًا زيدٌ)، أي: نِعمَ هو رجلًا زيدٌ.

[ومعنى: (مَوئِلًا): أي: مَلجَأً، و(الإِحَن): الحِقْد]، وقول الآخر:

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ ... بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ

٤٨٨- وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نِعْمَ) وأخواتها: فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه؛ فلا تقول: (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيدٌ)، وذهب قومٌ [-وهم النَّاظم، وولده، والمبرِّد، والفارسي، وغيرهم-] إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

[**الشاهد:** الجمعُ بين فاعل (نِعْمَ) الظاهر والتمييز]، وقولِهِ:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وفصَّل بعضهم [-وهو ابن عصفور وجماعة-] فقال: إن أَفَادَ التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيدٌ)، وإلَّا فلا، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيدٌ).

فإن كان الفاعل مضمرًا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقًا، نحو: (نِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ).

٤٨٩- وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

تقع (ما) بعد (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فتقول: (نِعْمَ مَا) [بالفَكِّ]، أو (نِعِمَّا) [بالإدغام]، و(بِئْسَ مَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[البقرة:٢٧١]، وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[البقرة:٩٠]. واختُلِفَ في (ما) هذه: فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نِعْمَ) ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه.

٤٩٠- وَيُـذْكَرُ الْمَخْصُـوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا   أَوْ خَـبَرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

يُذكَر بعد (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وفاعلهما اسمٌ مرفوعٌ هو المخصوص(١) بالمدح أو الذم، وعلامته: أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبرًا عنه، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، و(بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو)، و(نِعْمَ غُلَامُ القَومِ زَيدٌ)، و(بِئْسَ غُلَامُ القَومِ عَمرٌو)، و(نِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ)، و(بِئْسَ رَجُلًا عَمرٌو).

وفي إعرابه وجهان مشهوران: **أحدهما**: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه. **والثاني**: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: هُوَ زَيدٌ، وهُوَ عَمرٌو، أي: الممدُوحُ زَيدٌ، والمَذمُومُ عَمرٌو، ومنع بعضهم الوجه الثاني وأَوجَبَ الأول. وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: زَيدٌ المَمدُوحُ، [وهذا أَبعَد الأقوال].

٤٩١- وَإِنْ يُقَـدَّمْ مُشْـعِرٌ بِـهِ كَفَـى   كَ(الْعِلْـمُ نِعْـمَ الْمُقْتَنَـى وَالْمُقْتَفَـى)

إذا تقدَّم ما يدل على المخصوص بالمَدحِ أو الذَّمِّ أَغنَى عن ذكره آخرًا، كقوله تعالى في أيوب عليه السلام: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[ص:٤٤]، أي: نِعمَ العَبدُ أَيُّوبُ، فحُذِف المخصوص بالمدح -وهو (أَيُّوبُ)- لدلالة ما قبله عليه.

٤٩٢- وَاجْعَلْ كَ(بِئْسَ): (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلَا)   مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ كَ(نِعْـمَ) مُسْـجَلَا

تُستَعمَلُ (سَاءَ) في الذم استعمال (بِئْسَ)؛ فلا يكون فاعلها إلَّا ما يكون فاعلًا لـ(بِئْسَ)، وهو المحلَّى بالألف واللام، نحو: (سَاءَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: (سَاءَ غُلَامُ القَومِ زَيدٌ)، والمضمر المفسر بنكرة بعده، نحو: (سَاءَ رَجُلًا زَيدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[الأعراف:١٧٧]،

---

(١) **المخصوص في الاصطلاح**: هو الاسم المقصود بالمدح بعد (نِعْمَ)، أو بالذَّم بعد (بِئسَ). وسُمِّي (مخصوصًا)؛ لأنه ذُكِرَ جنسُه، ثُمَّ خُصَّ شَخصُه. وله شرطان: **الأول**: وجوب تأخيره؛ لكونه معرفةً. **والثاني**: مطابقته للفاعل معنًى ولو بالتأويل، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾ [الجمعة:٥]، أي: مثل الَّذين.

ويُذكَر بعدها المخصوص بالذم كما يُذكَر بعد (بِئْسَ)، وإعرابه كما تقدم.

وأشار بقوله: وَاجْعَلْ (فَعُلَا): إلى أنَّ كل فِعلٍ ثلاثيٍّ يجوز أن يُبنَى منه فِعلٌ على (فَعُلَ)؛ لقصد المدح أو الذَّم، ويُعامَل معاملة (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، فتقول: (شَرُفَ الرَّجُلُ زَيدٌ)[1]، و(لَؤُمَ الرَّجُلُ بَكْرٌ)، و(شَرُفَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيدٌ)، و(شَرُفَ رَجُلًا زَيدٌ).

ومقتضى هذا الإطلاق: أنه يجوز في (عَلِمَ) أن يُقَالَ: (عَلُمَ الرَّجُلُ زَيدٌ) بضم عين الكلمة، وقد مثَّل هو وابنه به، وصرَّح غيره أنه لا يجوز تحويل (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ) إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرةِ عينها [مَدحًا وذَمًّا] ولم تحوِّلها إلى الضم؛ فلا يجوز لنا تحويلها [كما قال ابن عصفور]، بل نبقيها على حالها كما أبقوها، فتقول: (عَلِمَ الرَّجُلُ زَيدٌ)، و(جَهِلَ الرَّجُلُ عَمْرٌو)، و(سَمِعَ الرَّجُلُ بَكْرٌ).

٤٩٣- وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

يُقالُ في المدح: (حَبَّذَا زَيدٌ)، وفي الذَّم: (لَا حَبَّذَا زَيدٌ)، كقوله:

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ المَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

واختُلِفَ في إعرابها:

فذهب أبو عليٍّ الفارسي في «البغداديات» وابن برهان وابن خروف -وزعم أنه مذهب سيبويه، وأنَّ من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه، واختاره المصنف- إلى أن (حَبَّ) فِعلٌ ماضٍ، و(ذَا): فاعله، وأمَّا المخصوص: فيجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأٍ محذوف، وتقديره: هُو زَيدٌ، أي: الممدوحُ أو المذمومُ زَيدٌ، واختاره المصنف.

(١) الإعراب: شَرُفَ: فعل ماض. والرَّجُلُ: فاعل. وزَيدٌ: مبتدأ. وجملة (شرف الرَّجُل): خبر مقدَّم.

وذهب المبرد في "المقتضب" وابن السراج في "الأصول" وابن هشام اللخمي -واختاره ابن عصفور- إلى أن (حَبَّذَا) اسمٌ، وهو مبتدأٌ، والمخصوص خبرُه، أو خبرٌ مقدَّم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فرُكِّبت (حَبَّ) مع (ذَا)، وجُعِلَتا اسمًا واحدًا. وذهب قوم -منهم ابن درستويه- إلى أن (حَبَّذَا) فعل ماضٍ، و(زَيدٌ) فاعله، فرُكِّبَت (حَبَّ) مع (ذَا) وجُعِلتَا فِعلًا، وهذا أَضعَفُ المَذَاهِب.

٤٩٤- وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لَا تَعْدِلْ بِ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

أي: أَوقِعِ المخصُوصَ بالمدحِ أو الذَّمِّ بعد (ذا) على أيِّ حال كان من: الإفراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تُغيَّر (ذا) لِتغيُّر المخصوص، بل يلزم الإفراد والتذكير، وذلك لأنها أشبهت المَثَل، والمَثَل لا يُغيَّر، فكما تقول: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ)[1] للمذكَّر والمؤنَّث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ تقول: (حَبَّذَا زَيدٌ)، و(حَبَّذَا هِندٌ)، و(الزَّيدَانِ)، و(الهِندَانِ)، و(الزَّيدُونَ)، و(الهِندَاتُ)، فلا تخرج (ذا) عن الإفراد والتذكير، ولو خَرَجَت لَقِيلَ: (حَبَّذِي هِندٌ)، و(حَبَّذَانِ الزَّيدَانِ)، و(حَبَّتَانِ الهِندَانِ)، و(حَبَّ أُولَئِكَ الزَّيدُونَ)، أو (الهِندَاتُ).

٤٩٥- وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بِ(حَبَّ) أَوْ فَجُرْ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

يعني: أنَّه إذا وقع بعد (حَبَّ) غير (ذَا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بـ(حَبَّ)، نحو: (حَبَّ زَيدٌ)، والجر بباء زائدة، نحو: (حَبَّ بِزَيدٍ). وأَصلُ (حَبَّ): (حَبُبَ)، ثم أُدغِمَت الباء في الباء، فصار: (حَبَّ). ثم إن وقع بعد (حَبَّ) (ذَا) وجب فتح الحاء، فتقول: (حَبَّ ذَا)، وإن وقع بعدها غير (ذا) جاز ضم الحاء

---

(١) قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٥٨٦): قوله: (الصيف...) إلخ: مَثَلٌ لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه، و(الصَّيفَ) بالنصب: ظرف لـ(ضيَّعتِ) بكسر التاء خطابًا بالمؤنث، وأصله: أن امرأةً طلَّقت زوجًا غنيًّا؛ لكِبَره، وأخذت شابًّا فقيرًا، فلمَّا جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبنًا، فقال ما ذُكِرَ، أي: ضيَّعتِ اللَّبن في زمن الصيف، فكيف تطلبينه الآن؟، فقالت: (هذا ومذقه خير)، أي: هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني.

وفتحها، فتقول: (حُبَّ زَيدٌ)، و(حَبَّ زَيدٌ)، ورُوِيَ بالوجهين قوله:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[1]

(أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ[2]

٤٩٦- صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) للتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

يُصَاغُ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وَصفٌ على وزن (أَفْعَلَ)، فتقول: (زَيدٌ أَفضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(أَكرَمُ مِنْ خَالِدٍ)، كما تقول: (مَا أَفْضَلَ زَيدًا!)، و(مَا أَكرَمَ خَالِدًا!).

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء (أفعَل) التفضيل منه؛ فلا يُبنَى من فِعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرف، كـ(دَحرَجَ)، و(اسْتَخرَجَ)، ولا من فِعلٍ غير متصرف، كـ(نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، ولا من فِعلٍ لا يقبل المفاضلة، كـ(مَاتَ)، و(فَنِيَ)، ولا من فِعلٍ ناقص، كـ(كَانَ) وأخواتها، ولا من فِعلٍ مَنفِيٍّ، نحو: (مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ)، و(مَا ضَرَبَ)، ولا من فِعلٍ يأتي الوصف منه على (أَفْعَلَ)، نحو: (حَمِرَ)، و(عَوِرَ)، ولا من فِعلٍ مَبنِيٍّ للمفعول، نحو: (ضُرِبَ)، و(جُنَّ)، وشذ منه قولهم: (هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا)، فبنوا (أَفْعَلَ) التفضيل من (اخْتُصِرَ)، وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنيٌّ

---

(١) قال الخضري (٢/ ٥٨٧): قوله: (فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا...) إلخ: أي: اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء، من: (قَتَلتُ الشَّرَابَ) إذا مزجته به؛ لأنه يكسر حدَّته. والشاهد فيه: (وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً)، أي: ممزوجة، فالهاء في (بِهَا) فاعل (حَبَّ) مجرور بالباء الزائدة، و(مَقتُولَةً): تمييز. والله أعلم.

(٢) قال الخضري (٢/ ٥٨٧): هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسمًا لكل ما دلَّ على الزيادة، تفضيلًا كانت كـ(أَحْسَن)، أو تنقيصًا كـ(أَقْبَح)، وإن لم يكن على وزن (أفعل) -كـ(خَير)، و(شَرٍّ)- فلا اعتراض. اهـ.

قلت: وذِكرُ هذا الباب بعد (نِعمَ) و(بِئسَ)؛ لتعلقه بالمدح والذَّم، كما هو الحال في (نِعمَ) و(بِئسَ).

للمفعول، وقالوا: (أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ)، و(أَبيَضُ مِنَ اللَّبَنِ)، فبنوا (أَفْعَلَ) التفضيل شذوذًا من فِعلٍ الوصفُ منه على (أَفْعَل)[1].

٤٩٧- وَمَـا بِـهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِـلْ   لِمَـانِعٍ بِـهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِـلْ

تقدَّم في باب التعجُّب أنه يُتوَصَّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ(أَشَدَّ) ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتوَصَّل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يُتَوصَّل به في التعجب، فكما تقول: (مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ!) تقول: (هُوَ أَشَدُّ اسْتِخرَاجًا مِنْ زَيدٍ)، وكما تقول: (مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ!) تقول: (هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زَيدٍ)، لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد (أَشَدَّ) مفعولًا، وههنا ينتصب تمييزًا، [أي: تمييز النسبة، والناصب له (أَفْعَلُ) التَّفضِيل].

٤٩٨- وَ(أَفْعَـلَ) التَّفْضِيلِ صِـلْهُ أَبَـدَا   تَقْـدِيرًا اوْ لَفْظًـا بِـ(مِـنْ) إِنْ جُـرِّدَا

لا يخلو (أَفْعَلُ) التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال: **الأول**: أن يكون مجردًا. **الثاني**: أن يكون مضافًا. **الثالث**: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مُجَرَّدًا: فلابُدَّ أن يتَّصل به (مِنْ) لفظًا أو تقديرًا جارَّة للمفضَّل، نحو: (زَيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو)، وقد تُحذَفُ (مِنْ) ومجرورُها؛ للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾[الكهف:٣٤]، أي: وأعزُّ منك نفرًا.

وفُهِمَ من كلامه أنَّ (أَفْعَلَ) التفضيل إذا كان بـ(أل) أو مضافًا لا تصحبه (مِنْ)؛ فلا تقول: (زَيدٌ الأَفضَلُ مِنْ عَمرٍو)، ولا: (زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ مِنْ عَمرٍو)، وأكثر ما يكون ذلك [-أي: حذف (مِنْ) ومجرورها-] إذا كان (أَفْعَلُ) التفضيل خبرًا، كالآية

---

(١) خلافًا للكسَائي وهشام، وهو الصواب؛ لـما جاء في "البخاري" (٦٥٧٩) مرفوعًا في وصف ماء حوضه ﷺ، وفيه: «مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ».

الكريمة ونحوها[١]، وهو كثير في القرآن، وقد تُحذَف منه وهو غير خبر، كقوله:

دَنَـوْتِ وَقَـدْ خِلْنَـاكِ كَالبَـدْرِ أَجْمَـلَا   فَظَـلَّ فُـؤَادِي فِي هَـوَاكِ مُضَـلَّلَا

فـ(أَجْمَلَ): (أَفْعَلُ) تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاء في (دَنَوتِ)، وحُذِفَت منه (مِنْ)، والتقدير: دَنَوتِ أَجمَلَ مِنَ البدرِ وقد خِلنَاكِ كَالبَدرِ.

ويَلزَمُ (أَفعَلُ) التفضيل المجرد الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله:

٤٩٩- وَإِنْ لِمَنْكُـورٍ يُضَـفْ، أَوْ جُـرِّدَا   أُلْـزِمَ تَـذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّـدَا

فتقول: (زَيدٌ أَفضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(أَفْضَلُ رَجُلٍ)، و(هِندٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(أَفضَلُ امْرَأَةٍ)، و(الزَّيدَانِ أَفضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(أَفضَلُ رَجُلَينِ)، و(الهِندَانِ أَفضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(أَفضَلُ امْرَأَتَينِ)، و(الزَّيدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(أَفْضَلُ رِجَالٍ)، و(الـهِندَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(أَفضَلُ نِسَاءٍ)، فيكون (أَفْعَلُ) في هاتين الحالتين [-أي: حالة الإضافة وحالة التجرُّد-] مذكَّرًا ومفردًا، ولا يؤنَّث ولا يُثنَّى ولا يُجمَع.

٥٠٠- وَتِلْـوُ (أَلْ) طِبْـقٌ، وَمَـا لِمَعْرِفَـهْ   أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ

٥٠١- هَـذَا إِذَا نَوَيْـتَ مَعْنَـى (مِـنْ)، وَإِنْ   لَمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

إذا كان (أَفْعَلُ) التفضيل بـ(أل) لزمت مطابقته لما قبله في الإفراد والتذكير وغيرهما، فتقول: (زَيدٌ الأَفضَلُ)، و(الزَّيدَانِ الأَفضَلَانِ)، و(الزَّيدُونَ الأَفضَلُونَ)، و(هِندٌ الفُضْلَى)، و(الهِندَانِ الفُضلَيَانِ)، و(الهِندَاتُ الفُضَلُ)[٢]، أو (الفُضْلَيَاتُ)، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله؛ فلا تقول: (الزَّيدُونَ الأَفضَلُ)، ولا: (الزَّيدَانِ الأَفضَلُ)، ولا: (هِندٌ الأَفضَلُ)، ولا: (الـهِندَانِ الأَفضَلُ)، ولا: (الهِندَاتُ الأَفضَلُ)، ولا يجوز

(١) كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾[الأعلى:١٧]، أي: من الدنيا.

(٢) قال الخضري (٢/ ٥٩١): قوله: و(الهِندَاتُ الفُضَلُ) -بضمٍّ ففتحٍ-: جمع تكسيرٍ لـ(فُضْلَى) بضمٍّ فسكون، و(الفُضْلَيَاتُ): جمع تصحيح لها.

أن تقترن به (مِنْ)؛ فلا تقول: (زَيدٌ الأَفضَلُ مِنْ عَمرٍو)، فأما قوله:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ

فيُخرَّج على زيادة الألف واللام، والأصل: وَلَسْتَ بِأكثَر مِنهُمْ، أو جَعْلِ (مِنهُم) متعلِّقًا بمحذوف مجرد عن الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللام[(١)]، والتقدير: وَلَسْتَ بِالأكثَر أَكثر منهم.

وأشار بقوله: (وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ...) إلخ: إلى أن (أَفْعَلَ) التفضيل إذا أُضِيفَ إلى معرفة وقُصِدَ به التفضيل جاز فيه وجهان: **أحدهما**: استعماله كالمجرَّد، فلا يطابق ما قبله، فتقول: (الزَّيدَانِ أَفضَلُ القَومِ)، و(الزَّيدُونَ أَفضَلُ القَومِ)، و(هِندٌ أَفضَلُ النِّسَاءِ)، و(الهِندَانِ أَفضَلُ النِّسَاءِ)، و(الهِندَاتُ أَفضَلُ النِّسَاءِ). **والثاني**: استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله، فتقول: (الزَّيدَانِ أَفْضَلَا القَومِ)، و(الزَّيدُونَ أَفضَلُو القَومِ)، و(أَفَاضِلُ القَومِ)، و(هِندٌ فُضْلَى النِّسَاءِ)، و(الهِندَانِ فُضلَيَا النِّسَاءِ)، و(الهِندَاتُ فُضَلُ النِّسَاءِ)، أو (فُضْلَيَاتُ النِّسَاءِ).

ولا يتعيَّن الاستعمال الأول، خلافًا لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمِن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦]، ومن استعماله مطابقًا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣]، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: **«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»**[(٢)].

والذين أجازوا الوجهين [-وهم الجمهور-] قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عِيبَ على صاحب "الفصيح" [-وهو ثعلب-] في قوله: (فَاختَرنَا أَفصَحَهُنَّ)، قالوا:

---

(١) وهذا فيه تكلُّفٌ، بل الصواب جوازه، وهو قول أبي عمرو الجرمي من البصريِّين. قاله شيخنا.

(٢) **صحيح**: صححه العلَّامة الألباني في "الصَّحيحة" برقم: (٧٥١)، و"صحيح الترغيب والترهيب" برقم: (٢٦٥٠)، (٢٦٥٨)، عن أبي سعيد وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم مرفوعًا بألفاظ مختلفة متقاربة.

فكان ينبغي أن يأتي بالفُصحَى فيقول: (فُصْحَاهُنَّ). فإن لم يُقصَد التفضيل تعيَّنت المطابقة، كقولهم: (النَّاقِصُ[(١)] وَالأَشَجُّ[(٢)] أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ)، أي: عَادِلَا بَنِي مروان، وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله: (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)...) البيت، أي: جواز الوجهين -أعني: المطابقة وعدمها- مشروط بما إذا نُوِيَ بالإضافة معنى (مِنْ)، أي: إذا نُوِيَ التفضيل، وأما إذا لم يُنوَ ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة (أَفعَلِ) لغير التفضيل[(٣)] قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم:٢٧]، وقوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤]، أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربُّكم عَالِمٌ بكم، وقول الشاعر:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

أي: لم أكن بعَجِلِهِم، وقوله:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: دعائمه عزيزةٌ طويلةٌ. وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح[(٤)]، وذكر صاحب «الواضح» [-وهو ابن الأنباري-] أن النحويين لا يرون ذلك[(٥)]، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]: إنه بمعنى: هَيِّن، وفي بيت الفرزدق -وهو الثاني-: إن المعنى عزيزةٌ

---

(١) وهو: يزيد بن مروان. وسُمِّي بذلك؛ لتقليله أرزاق الجُند.

(٢) وهو: عُمَر بنُ عبدِ العَزيز. وسُمِّي بذلك؛ لشَجَّةٍ كانت على وجهه.

(٣) وهذا في باب المغالبة والمحاجَّة، وكذا المقارنة سماعًا وقياسًا، وهذا إذا لم يقترن بـ(مِنْ)، إلا ما كان من باب التهكُّم، نحو: (أنت أعلم من الحِمار)، و(أنتَ أفضَل من الثَّور)، ونحوهما. قاله شيخنا.

(٤) لكونه خرج عن أصله، وما خرج عن الأصل فلا يُقاسُ عليه.

(٥) أي: خروج (أَفعَل) التفضيل عن أصله، وأن ما جاء في كتاب الله من نحو: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧] إنما هو من باب الخطاب بحسب المألوف لدى المخلوقين.

طويلةٌ، وإنَّ النحويين ردُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حُجَّة في ذلك له.

٥٠٢- وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

٥٠٣- كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى ... إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

تقدم أن (أَفْعَلَ) التفضيل إذا كان مجردًا جيء بعده بـ(مِنْ) جارة للمفضل عليه، نحو: (زَيدٌ أفضَلُ مِنْ عَمرٍو)، و(مِنْ) ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف؛ فلا يجوز تقديمها عليه [-أي: على اسم التفضيل-] كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلَّا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافًا إلى اسم استفهام، فإنه يجب حينئذ تقديم (مِنْ) ومجرورها، نحو: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيرٌ؟)، و(مِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفضَلُ؟)، و(مِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفضَلُ؟)، وقد ورد التقديم شذوذًا في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله: (وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا)، ومن ذلك قوله:

فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا وَسَهْلًا[(١)] وَزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

والتقدير: بَلْ ما زوَّدت أَطيَبُ منه، وقول ذي الرُّمَّة يَصِفُ نِسوَةً بالسمن والكَسَل:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا ... قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

التقدير: وأن لا شيء أكسل منهن، وقوله:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَومًا ظَعِينَةً ... فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

٥٠٤- وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

٥٠٥- كَـ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

لا يخلو (أَفْعَلُ) التفضيل من أن يصلح لوقوع فِعلٍ بمعناه موقعَه، أو لا:

(١) أي: أتيتم قومًا أهلًا، ووجدتم مكانًا سهلًا.

فإن لم يصلح لوقوع فِعلٍ بمعناه موقعه: لم يرفع ظاهرًا، وإنما يرفع ضميرًا مستترًا، نحو: (زَيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمرٍو)، ففي (أَفضَل) ضمير مستتر عائد على (زيد)؛ فلا تقول: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَفضَلَ مِنهُ أَبُوهُ)، فترفع (أبوه) بـ(أفضل)، إلَّا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه.

فإن صلح لوقوع فِعلٍ بمعناه موقعَه: صَحَّ أن يرفع ظاهرًا قياسًا مطردًا [مع عدم السَّماع]، وذلك في كل موضع وقع فيه (أَفْعَلُ) بعد نفيٍ أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيًّا مفضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَينِ زَيدٍ)، فـ(الكُحْلُ): مرفوع بـ(أحسن)؛ لصحة وقوع فِعلٍ بمعناه موقعه، نحو: (مَا رَأَيتُ رَجُلًا يَحسُنُ فِي عَينِهِ الكُحْلُ كزَيدٍ)، ومثله قوله ﷺ: **«مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ»**[1]، وقولُ الشاعر -أنشده سيبويه-:

مَـرَرْتُ عَـلَى وَادِي السِّـبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِي السِّـبَاعِ -حِـينَ يُظْلِـمُ- وَادِيَـا
أَقَـلَّ بِـهِ رَكْـبٌ أَتَـوهُ تَئِيَّـةً ... وَأَخْـوَفَ -إِلَّا مَـا وَقَـى اللهُ- سَـارِيَا

فـ(رَكْبٌ): مرفوع بـ(أَقَلَّ)، فقول المصنف: (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ): إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله: (وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا): إشارة إلى الحالة الثانية.

بَابُ التَّوابِعِ

النَّعْتُ

٥٠٦- يَتْبَـعُ فِي الْإِعْـرَابِ الَاسْـمَاءَ الْأُوَلْ ... نَعْـتٌ، وَتَوْكِيـدٌ، وَعَطْـفٌ، وَبَـدَلْ

---

(١) **ضعيف**: ضعفه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير" برقم: (٥١٦١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومع هذا ليس فيه لفظ: **«الصَّوْمُ مِنْهُ»**، والله المستعان.

التَّابِعُ: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا.

فيدخل في قولك: (الِاسْمُ الْمُشَارِكُ لِمَا قَبلَهُ فِي إعرَابِه): سائرُ التوابع، وخبرُ المبتدأ، نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ)، وحال المنصوب، نحو: (ضَرَبتُ زَيدًا مُجَرَّدًا)، ويخرج بقولك: (مُطْلَقًا): الخبر، وحال المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقًا، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب [الحاصل والمتجدد]، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الكَرِيمِ)، و(رَأَيتُ زَيدًا الكَرِيمَ)، و(جَاءَ زَيدٌ الكَرِيمُ).

والتَّابعُ على خمسة أنواع: **النَّعْتُ**، و**التَّوكِيدُ**، و**عَطفُ البَيَانِ**، و**عَطفُ النَّسَقِ**، و**البَدَلُ**.

٥٠٧- **فَالنَّعْــتُ تَــابِعٌ مُــتِمٌّ مَــا سَــبَقْ ... بِوَسْــمِهِ أَوْ وَسْــمِ مَــا بِــهِ اعْتَلَــقْ**

عرَّفَ النَّعتَ بأنه: التَّابعُ المكمِّل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ)، أو من صفات ما تعلَّق به، وهو سبَبِيُّه، نحو: (مَرَرتُ بِرَجلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ). فقوله: (التَّابِعُ): يَشمَلُ التَّوابعَ كلَّها. وقوله: (المُكَمِّل...) إلى آخره: مُخرِجٌ لما عدا النعت من التوابع.

والنعت يكون للتخصيص، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيدٍ الخَيَّاطِ)، وللمدح، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الكَرِيمِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:١]، وللذم، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الفَاسِقِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، وللترحم، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ المِسكِينِ)، وللتأكيد، نحو: (أَمْسِ الدَّابِرُ لَا يَعُودُ)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[الحاقة:١٣].

٥٠٨- **وَلْـيُعْطَ فِي التَّعْرِيـفِ وَالتَّنْكِـيرِ مَـا ... لِمَــا تَــلَا كَـ(امْــرُرْ بِقَــوْمٍ كُرَمَــا)**

النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، نحو: (مَرَرتُ بِقَومٍ كُرَمَاءَ)، و(مَرَرتُ بِزَيدٍ الكَرِيمِ)، فلا تُنعَتُ المعرفةُ بالنكرةِ، فلا تقول: (مَرَرتُ

بِزيدٍ كَرِيمٍ)، ولا تُنعَتُ النكرةُ بالمعرفةِ، فلا تقول: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ الكَرِيمِ).

٥٠٩- **وَهْـوَ لَـدَى التَّوْحِيـدِ وَالتَّـذْكِيرِ أَوْ ... سِـوَاهُمَا كَالْفِعْـلِ، فَـاقْفُ مَـا قَفَـوْا**

تقدَّم أن النعت لابُدَّ من مطابقته للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره -وهي التثنية، والجمع، والتذكير، وغيره وهو التأنيث-: فحكمه فيها حكم الفعل:

فإن رفع ضميرًا مستترًا طابق المنعوت مطلقًا، نحو: (زَيدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ)، و(الزَّيدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَانِ)، و(الزَّيدُونَ رِجَالٌ حَسَنُونَ)، و(هِنْدٌ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ)، و(الهِندَانِ امرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ)، و(الهِنْدَاتُ نِسَاءٌ حَسَنَاتٌ)، فيُطابِق في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت: (رَجُلٌ حَسُنَ)، و(رَجُلَانِ حَسُنَا)، و(رِجَالٌ حَسُنُوا)، و(امرَأَةٌ حَسُنَتْ)، و(امْرَأَتَانِ حَسُنَتَا)، و(نِسَاءٌ حَسُنَّ).

وإن رفع -أي: النعت [السببي]- اسمًا ظاهرًا كان -بالنسبة إلى التذكير والتأنيث- على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفردًا، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهرًا، فتقول: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ)، كما تقول: (حَسُنَتْ أُمُّهُ)، و(بامْرَأَتَينِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا)، و(بِرِجَالٍ حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ)، كما تقول: (حَسُنَ أَبَوَاهُمَا)، و(حَسُنَ آبَاؤُهُمْ).

فالحَاصِلُ: أن النعت إذا رفع ضميرًا طابق المنعوت في أربعة من عشرة: **واحدٍ من ألقاب الإعراب**، وهي: الرَّفعُ، والنصبُ، والجرُّ، **وواحدٍ من التعريف والتنكير، وواحدٍ من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الإفراد، والتثنية، والجمع**. وإذا رفع ظاهرًا طابقه في اثنين من خمسة: **واحدٍ من ألقاب الإعراب، وواحدٍ من التعريف والتنكير**.

وأما الخمسة الباقية -وهي: التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع: فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرًا: فإن أُسنِدَ إلى مؤنَّثٍ أُنِّثَ وإن كان المنعوت

مذكَّرًا، وإن أُسنِد إلى مذكَّر ذُكِّر وإن كان المنعوت مؤنثًا، وإن أُسنِدَ إلى مفردٍ أو مُثنًّى أو مجموعٍ أُفرِد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

٥١٠- وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَ(صَعْبٍ، وَذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

لا يُنعَت إلَّا بمشتقٍّ لفظًا أو تأويلًا، **والمراد بالمشتق هنا**: ما أُخِذَ من المصدر؛ للدلالة على معنًى وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، و(أَفْعَل) التفضيل، والمؤوَّل بالمشتق، كاسم الإشارة، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ هَذَا)، أي: المشار إليه، وكذا (ذُو) [وفروعها] بمعنى (صَاحِب)، والموصولة، نحو: (مَررتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ)، أي: صاحبِ مالٍ، و(بِزَيدٍ ذُو قَامَ)، أي: القائم، والمنتسب، نحو: (مَررتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ)، أي: مُنتَسِبٍ إلى قُرَيشٍ.

٥١١- وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

تقع الجملة نعتًا كما تقع خبرًا وحالًا، وهي مؤوَّلة بالنكرة، ولذلك لا يُنعَت بها إلا النكرة، نحو: (مَررتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ)، أو (أَبُوهُ قَائِمٌ)، ولا تُنعَت بها المعرفة؛ فلا تقول: (مَررتُ بِزَيدٍ قَامَ أَبُوهُ)، أو (أَبُوهُ قَائِمٌ)، وزعم بعضهم أنه يجوز نَعتُ المعرَّف بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجَعَلَ منه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[يس:٣٧]، وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي

فـ(نَسلَخُ): صفة لـ(اللَّيل)، و(يَسُبُّنِي): صفة لـ(اللَّئِيمِ)، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كون (نسلخ) و(يسبُّني) حالين.

وأشار بقوله: (فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا): إلى أنه لَابُدَّ للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يُحذَف للدلالة عليه، كقوله:

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

التقدير: (أَمْ مَالٌ أَصَابُوهُ)، فحذف الهاء، وكقوله ﷻ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة:١٢٣]، أي: لا تَجزِي فيه، فحذف (فيه)، وفي كيفية حذفه قولان: **أحدهما:** أنه حُذِف بجملته دفعة واحدة. **والثاني:** أنه حُذِف على التدريج، فحُذِف (في) أوَّلًا، فاتصل الضمير بالفعل، فصار: (تَجزِيهِ)، ثم حُذِف هذا الضمير المتصل، فصار: (تَجزِي).

٥١٢- وَامْنَـعْ هُنَـا إِيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ وَإِنْ أَتَـتْ فَـالْقَوْلَ أَضْـمِرْ تُصِـبِ

لا تقع الجملة الطلبية صفةً؛ فلا تقول: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ)، وتقع خبرًا خلافًا لابن الأنباري، فتقول: (زَيدٌ اضْرِبْهُ).

ولـمَّا كان قوله: (فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا) يُوهِمُ أن كل جملة وقعت خبرًا يجوز أن تقع صفة قال: (وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ)، أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِت فيه بالجملة الطلبية فيُخرَّج على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفةً، والجملة الطلبية معمول القول المضمر، وذلك كقوله:

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْـتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْـتَ الـذِّئْبَ قَـطْ؟

فظاهر هذا: أن قوله: (هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ) صفة لـ(مَذْقٍ)، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل (هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ) مَقُولٌ لقَولٍ مضمر هو صفة لـ(مَذْقٍ)، والتقدير: بمَذقٍ مَقُولٍ فيهِ: هل رَأَيتَ الذِّئبَ قَط؟.

فإن قلت: هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر؛ فيكون تقدير قولك: (زَيدٌ اضْرِبْهُ): زَيدٌ مَقُولٌ فِيهِ اضْرِبْهُ؟

فالجواب: أنَّ فيه خلافًا: فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.

٥١٣- وَنَعَتُـــوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِـــيرَا فَـــالْتَزَمُوا الْإِفْـــرَادَ وَالتَّـــذْكِيرَا

يكثر استعمال المصدر نعتًا، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ)، و(بِرَجُلَينِ عَدْلٍ)، و(بِرِجَالٍ عَدْلٍ)، و(بِامْرَأَةٍ عَدْلٍ)، و(بِامْرَأَتَينِ عَدْلٍ)، و(بِنِسَاءٍ عَدْلٍ)، ويلزم حِينَئِذٍ الإفراد والتذكير، والنَّعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤوَّل إمَّا على وضع (عَدْلٍ) موضع (عَادِل)، أو على حذف مضاف، والأصل: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذِي عَدْلٍ)، ثم حذف (ذِي) وأُقِيمَ (عَدْل) مقامه، وإمَّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى[(١)] مجازًا أو ادِّعاءً.

٥١٤- وَنَعْـــتُ غَـــيْرِ وَاحِـــدٍ إِذَا اخْتَلَـــفْ فَعَاطِفًـــا فَرِّقْـــهُ، لَا إِذَا ائْتَلَـــفْ

إذا نُعِتَ غيرُ الواحد: فإمَّا أن يختلف النعت أو يتَّفِق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف [بالواو لا غير]، فتقول: (مَرَرتُ بِالزَّيدَينِ الكَرِيمِ وَالبَخِيلِ)، و(بِرِجَالٍ فَقِيهٍ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ)، وإن اتفق جيء به مثنًّى أو مجموعًا، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلَينِ كَرِيمَينِ)، و(بِرِجَالٍ كُرَمَاءَ).

٥١٥- وَنَعْـتَ مَعْمُـولَيْ وَحِيـدَيْ مَعْنَـى وَعَمَـــلٍ أَتْبِـــعْ بِغَـــيْرِ اسْـــتِثْنَا

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متَّحدَي المعنى والعمل أُتبِعَ النَّعتُ المنعوتَ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: (ذَهَبَ زَيدٌ وَانْطَلَقَ عَمرٌو العَاقِلَانِ)، و(حَدَّثْتُ زَيدًا وَكَلَّمْتُ عَمرًا الكَرِيمَينِ)، و(مَرَرتُ بِزَيدٍ وَجُزْتُ عَلَى عَمرٍو الصَّالِحَينِ).

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتباع، فتقول: (جَاءَ زَيدٌ وَذَهَبَ عَمرٌو العَاقِلَينِ) بالنصب على إضمار فِعلٍ، أي: أَعنِي العَاقلَينِ، وبالرَّفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العَاقِلَانِ، وتقول: (انْطَلَقَ زَيدٌ وَكَلَّمْتُ عَمرًا

---

(١) أي: يُجعَل الـموصوف نفس المعنى، وقد جاء نحو هذا في كتاب الله ﷻ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾[هود:٤٦]، فجعل الموصوف نفس العمل؛ لكثرة عمله الشَّرَّ، وهو أسلوب من أساليب العرب يؤتى به للمبالغة.

الظَّرِيفَينِ)، أي: أَعنِي الظَّرِيفَينِ، أو (الظَّرِيفَانِ)، أي: هما الظَّرِيفَانِ، و(مَرَرتُ بِزَيدٍ وَجَاوَزتُ خَالِدًا الكَاتِبَينِ) أو (الكَاتِبَانِ).

٥١٦- وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

إذا تكرَّرت النُّعوتُ وكان المنعوت لا يتَّضح إلَّا بها جميعًا وجب إتباعها كلِّها، فتقول: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الفَقِيهِ الشَّاعِرِ الكَاتِبِ).

٥١٧- وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا كان المنعوت مُتَّضحًا بدونها كلها جاز فيها جميعِها الإتباع والقطع، وإن كان معيَّنًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعيَّن إلَّا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعيَّن بدونه الإتباعُ والقطع.

٥١٨- وَارْفَعْ أَوِ انْصِبِ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

أي: إذا قُطِعَ النَّعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ، أو نُصِبَ على إضمار فعل، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الكَرِيمُ) أو (الكَرِيمَ)، أي: هو الكريم، أو أعني الكريمَ.

وقول المصنف: (لَنْ يَظْهَرَا): معناه أنَّه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النَّعت لمدح، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الكَرِيمُ)، أو ذم، نحو: (مَرَرتُ بِعَمرٍو الخَبِيثُ)، أو ترحُّم، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ المِسكِينُ)، فأمَّا إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ الخَيَّاطُ) أو (الخَيَّاطَ)، وإن شِئتَ أظهرت، فتقول: (هُوَ الخَيَّاطُ) أو (أَعنِي الخَيَّاطَ)، والمراد بالرافع والناصب لفظة: (هُوَ)، أو (أَعْنِي).

٥١٩- وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النَّعتِ مقامه إذا دلَّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[سبأ:١١]، أي: دروعًا سابغات، وكذلك يُحذَف النَّعت إذا

دلَّ عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾[البقرة:٧١]، أي: البيِّن، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾[هود:٤٦]،أي: النَّاجِينَ.

التَّوْكِيدُ

٥٢٠- بِـ(النَّفْسِ) أَوْ بِـ(الْعَيْنِ) الِاسْمُ أُكِّدَا مَـعَ ضَـمِيرٍ طَـابَقَ الْمُؤَكَّـدَا

٥٢١- وَاجْمَعْهُمَـا بِـ(أَفْعُـلٍ) إِنْ تَبِعَـا مَـا لَـيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

التَّوكِيدُ قسمان: **أحدهما**: التَّوكِيدُ اللَّفظِيُّ، وسيأتي. **والثاني**: التَّوكِيدُ المَعنَوِيُّ، وهو على ضربين:

أحدهما: ما يَرفع تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: (النَّفْسُ)، و(العَيْنُ)، وذلك نحو: (جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ)، فـ(نَفْسُهُ): توكيد لـ(زَيْد)، وهو يَرفَعُ تَوهُّم أن يكون التقدير: (جَاءَ خَبرُ زَيدٍ) أو (رَسُولُهُ)، وكذلك: (جَاءَ زَيدٌ عَينُهُ).

ولابُدَّ من إضافة (النَّفْسِ) أو (العَيْنِ) إلى ضمير يطابق المؤكَّد، نحو: (جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ) أو (عَينُهُ)، و(هِندٌ نَفْسُهَا) أو (عَيْنُها)، ثم إن كان المؤكَّد بهما مثنًّى أو مجموعًا جمعتهما على مثال (أَفْعُلٍ)، فتقول: (جَاءَ الزَّيدَانِ أَنْفُسُهُما، أو أَعْيُنُهُمَا)، و(الهِندَانِ أَنْفُسُهَما، أو أَعْيُنُهُمَا)، و(الزَّيدُونَ أَنْفُسُهُمْ، أو أَعْيُنُهُمْ)، و(الهِندَاتُ أَنفُسُهُنَّ، أو أَعْيُنُهُنَّ).

٥٢٢- وَ(كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِـلَا) (كِلْتَا) (جَمِيعًـا) بِالضَّـمِيرِ مُوصَـلَا

هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو ما يَرفَعُ تَوَهُّمَ عَدَمِ إرادة الشُّمول، والمستعمل لذلك: (كُلُّ)، و(كِلَا)، و(كِلْتَا)، و(جَمِيعٌ).

فيؤكَّد بـ(كُلٍّ) و(جَمِيعٍ) ما كان ذا أجزاء[(١)] يَصِحُّ وقوع بعضها موقعه، نحو:

(١) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (٢/ ٦١١): قوله: (ذا أجزاء): أي: ولو بالنسبة =

(جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ) أو (جَمِيعُهُ)، و(القَبِيلَةُ كُلُّهَا) أو (جَمِيعُهَا)، و(الرِّجَالُ كُلُّهُمْ) أو (جَمِيعُهُمْ)، و(الهِندَاتُ كُلُّهُنَّ) [و(كُلَّتُهُنَّ) -نص على ذلك الخليل-] أو (جَمِيعُهُنَّ)، ولا تقول: (جَاءَ زَيدٌ كُلُّهُ). ويؤكَّد بـ(كِلَا) المثنَّى المذكَّر، نحو: (جَاءَ الزَّيدَانِ كِلَاهُمَا)، وبـ(كِلْتَا) المثنَّى المؤنَّث، نحو: (جَاءَتِ الهِندَانِ كِلتَاهُمَا)، ولَابُدَّ من إضافتها كلِّها إلى ضمير يطابق المؤكَّد كما مُثِّلَ.

٥٢٣- **وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ**

أي: استعمل العرب للدَّلالة على الشمول كـ(كُلٍّ): (عَامَّةً) مضافًا إلى ضمير المؤكَّد، نحو: (جَاءَ القَوْمُ عَامَّتُهُمْ)، وقَلَّ من عدَّها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدَّها سيبويه، وإنما قال: (مِثْلَ النَّافِلَة)؛ لأنَّ عدَّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

٥٢٤- **وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)**

أي: يُجَاءُ بعد (كُلٍّ) بـ(أَجْمَعَ) وما بعدها؛ لتقوية قصد الشمول، فيُؤتَى بـ(أَجْمَعَ) بعد (كُلِّهِ)، نحو: (جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ)، وبـ(جَمْعَاءَ) بعد (كُلِّهَا)، نحو: (جَاءَتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ)، وبـ(أَجْمَعِينَ) بعد (كُلِّهِمْ)، نحو: (جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)، وبـ(جُمَعَ) بَعد (كُلِّهِنَّ)، نحو: (جَاءَتِ الهِندَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ).

٥٢٥- **وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)**

أي: قد ورد استعمالُ العربِ (أَجْمَعَ) في التوكيد غير مسبوقة بـ(كُلِّهِ)، نحو: (جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ)، واستعمالُ (جَمْعَاءَ) غير مسبوقة بـ(كُلِّهَا)، نحو: (جَاءَتِ القَبِيلَةُ جَمْعَاءُ)، واستعمالُ (أَجْمَعِينَ) غير مسبوقة بـ(كُلِّهِمْ)، نحو: (جَاءَ القَومُ أَجْمَعُونَ)، واستعمال (جُمَعَ) غير مسبوقة بـ(كُلِّهِنَّ)، نحو: (جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعُ)، وزعم المصنف أن

= لعامله، كـ(اشْتَرَيتُ العَبدَ كُلَّه)، و(رَأَيتُهُ جَمِيعًا)؛ لصحة: (اشْتَرَيتُ نِصفَهُ) و(رَأَيتُ بَعضَهُ)، بخلاف: (جَاءَ زَيدٌ كُلُّهُ)؛ لأن المجيء لا يتعلَّق بالبعض.

ذلك قليل، ومنه قوله:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا   تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا   إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

٥٢٦- **وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ**

مذهب البصريين أنَّه لا يجوز توكيد النكرة، سواء كانت محدودةً -كـ(يَوْمٍ)، و(لَيْلَةٍ)، و(شَهْرٍ)، و(حَوْلٍ)- أو غير محدودة، كـ(وَقْتٍ)، و(زَمَنٍ)، و(حِينٍ)، ومذهب الكوفيين -واختاره المصنف- جواز توكيد النكرة المحدودة؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: (صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ)، ومنه قوله:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وقوله:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

٥٢٧- **وَاغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا)   عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)**

قد تقدَّم أن المثنى يؤكَّد بـ(النَّفْسِ) أو (العَينِ)، وبـ(كِلَا) و(كِلْتَا)، ومذهب البصريين أنه لا يؤكَّد بغير ذلك، فلا تقول: (جَاءَ الجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ)، ولا: (جَاءَ القَبِيلَتَانِ جَمْعَاوَانِ) استغناءً بـ(كِلَا) و(كِلْتَا) عنهما، وأجاز ذلك الكوفيون.

٥٢٨- **وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ   بِـ(النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ**
٥٢٩- **عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا   سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا**

لا يجوز توكيدُ الضمير المرفوع المتصل بـ(النَّفْسِ) أو (العَينِ) إلَّا بعد تأكيده بضمير منفصل، فتقول: (قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) أو (أَعْيُنُكُمْ)، ولا تقل: (قُومُوا أَنْفُسُكُمْ)، فإذا أكَّدته بغير (النَّفسِ) و(العَينِ) لم يلزم ذلك، تقول: (قُومُوا كُلُّكُمْ)، أو

(قُومُوا أَنْتُمْ كُلُّكُمْ)، وكذا إذا كان المؤكَّد غير ضمير رفع بأن كان ضمير نَصْبٍ أو جر، فتقول: (مَرَرتُ بِكَ نَفْسِكَ) أو (عَيْنِكَ)، و(مَرَرتُ بِكُمْ كُلِّكُمْ)، و(رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ) أو (عَينَكَ) و(رَأَيتُكُمْ كُلَّكُمْ).

٥٣٠- وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)

هذا هو القسم الثاني من قِسمَي التَّوكيد، وهو التوكيد اللَّفظِيُّ، وهو: تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به، نحو: (ادْرُجِي ادْرُجِي)، وقوله:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر:٢١].

٥٣١- وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

أي: إذا أُرِيدَ تكريرُ لفظِ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلَّا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد، نحو: (مَرَرتُ بِكَ بِكَ)، و(رَغِبتُ فِيهِ فِيهِ)، ولا تقول: (مَرَرتُ بِكَكَ).

٥٣٢- كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَ(نَعَمْ) وَكَ(بَلَى)

أي: كذلك إذا أُرِيدَ توكيدُ الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يُعادَ مع الحرف المؤكِّد ما يتصل بالمؤكَّد، نحو: (إِنَّ زَيدًا إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، و(فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ زَيدٌ)، ولا يجوز: (إِنَّ إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، ولا: (فِي فِي الدَّارِ زَيدٌ)، فإن كان الحرف جوابًا -كـ(نَعَمْ)، و(بَلَى)، و(جَيْرِ)، و(أَجَلْ)، و(إِي)، و(لَا)- جاز إعادته وحده، فيقال لك: (أَقَامَ زَيدٌ؟)، فتقول: (نَعَمْ نَعَمْ)، أو: (لَا لَا)، و(أَلَمْ يَقُمْ زَيدٌ؟)، فتقول: (بَلَى بَلَى).

٥٣٣- وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

أي: يجوز أن يُؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كُلُّ ضَمِيرٍ متصل، مرفوعًا كان،

نحو: (قُمْتَ أَنْتَ)، أو مَنصوبًا، نحو: (أَكْرَمْتَنِي أَنَا)، أو مجرورًا، نحو: (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ). والله أعلم.

الْعَطْفُ(١)

١- عَطْفُ الْبَيَان

٥٣٤- الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ ... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥- فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ ... حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

العطف -كما ذكر- ضربان: **أحدهما**: عطف النسق، وسيأتي. **والثاني**: عطف البيان، وهو المقصود بهذا الباب. **وعطف البيان**: هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

فـ(عُمَر): عطف بيان؛ لأنه موضِّحٌ لـ(أَبِي حَفْصٍ)، **فخرج بقوله: (الجَامِدُ)**: الصفة؛ لأنها مشتقَّةٌ، أو مؤولةٌ به. **وخرج بها بعد ذلك**: التوكيد، وعطف النسق؛ لأنهما لا يوضِّحان متبوعهما، والبدل الجامد؛ لأنه مستقل.

٥٣٦- فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

لـمَّا كان عطف البيان مشبهًا للصفة لَزِمَ فيه موافقة المتبوع كالنعت؛ فيوافقه في إعرابه، وتعريفه، أو تنكيره، وتذكيره، أو تأنيثه، وإفراده، أو تثنيته، أو جمعه.

---

(١) **العطف لغة**: هو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. وليس له تعريف اصطلاحي؛ لكونه مختلفَ الحقائق، وهو على قسمين: عطف بيان، وهو ما نحن بصدده، وعطف نسق، وسيأتي معك بإذن الله ﷻ.

٥٣٧- فَقَــدْ يَكُونَــانِ مُنَكَّــرَيْنِ كَـمَا يَكُونَـانِ مُعَـرَّفَيْنْ

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم -منهم المصنف- إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكَّرين كما يكونان معرَّفَين، قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[النور:٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾[إبراهيم:١٦]، فـ﴿زَيْتُونَةٍ﴾: عطف بيان لـ﴿شَجَرَةٍ﴾، و﴿صَدِيدٍ﴾: عطف بيان لـ﴿مَّاءٍ﴾.

٥٣٨- وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّـةٍ يُـرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩- وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعَ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

كُلُّ ما جاز أن يكون عطف بيانٍ جازَ أن يكون بدلًا، نحو: (ضَرَبتُ أَبَا عَبدِ اللهِ زَيدًا)، واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتعيَّن فيهما كون التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفردًا معرفةً معربًا، والمتبوع منادى، نحو: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)، فيتعيَّن أن يكون (يَعْمُرَا) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء (يَعْمُرَا) على الضم؛ لأنه لو لُفِظَ بـ(يَا) معه لكان كذلك.

الثانية: أن يكون التابع خاليًا من (أل)، والمتبوع بـ(أل)، وقد أُضِيفَت إليه صفة بـ(أل)، نحو: (أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيدٍ)، فيتعيَّن كونُ (زَيدٍ) عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا من (الرَّجُلِ)؛ لأن البدل على نية تكرار العامل [وعلى نية إحلاله محل المبدل منه]، فيلزم أن يكون التقدير: أَنَا الضَّاربُ زَيدٍ، وهو لا يجوز؛ لما عرفت في باب الإضافة من: أن الصفة إذا كانت بـ(أل) لا تضاف إلَّا إلى ما فيه (أل) أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه (أل)، ومثل: (أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيدٍ) قولُه:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ عَلَيْـهِ الطَّـيْرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا

فـ(بِشْرٍ): عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: أَنَا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ. وأشار بقوله: (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ): إلى أن تجويز كون (بِشْرٍ) بدلًا غيرُ مرضيٍّ، وقَصَد بذلك التنبيه على مذهب الفرَّاء والفارسي.

٢- عَطْفُ النَّسَق

٥٤٠- تَـالٍ بِحَـرْفٍ مُتْبِـعٍ عَطْـفُ النَّسَـقْ ... كَـ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَـنْ صَـدَقْ)

عطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها، كـ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)، **فخرج بقوله**: (المُتَوَسِّطُ...) **إلى آخره**: بقية التوابع.

٥٤١- فَـالْعَطْفُ مُطْلَقًـا بِـ(وَاوٍ، ثُـمَّ، فَـا) ... (حَتَّى، أَمَ، اوْ) كَـ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

حروف العطف على قسمين: **أحدهما**: ما يُشرِّكُ المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا، أي: لفظًا وحُكمًا، وهي (الواو)، نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، و(ثُمَّ)، نحو: (جَاءَ زَيدٌ ثُمَّ عَمْرٌو)، و(الفاء)، نحو: (جَاءَ زَيدٌ فَعَمْرٌو)، و(حَتَّى)، نحو: (قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ)، و(أَمْ)، نحو: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟)، و(أو)، نحو: (جَاءَ زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو). **والثاني**: ما يُشرِّك لفظًا فقط، وهو المراد بقوله:

٥٤٢- وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) ... (لَكِنْ) كَـ(لَمْ يَبْـدُ امْـرُؤٌ لَكِـنْ طَـلَا)

هذه الثلاثة تُشرِّك الثانيَ مع الأولِ في إعرابه، لا في حكمه، نحو: (مَا قَامَ زَيدٌ بَلْ عَمرٌو)، و(جَاءَ زَيدٌ لَا عَمْرٌو)، و(لَا تَضْرِبْ زَيدًا لَكِنْ عَمرًا).

٥٤٣- فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ لَاحِقًـا أَوْ سَـابِقَا ... -فِي الحُكْـمِ- أَوْ مُصَـاحِبًا مُوَافِقَـا

لـمَّا ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها: فـ(الواو): لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمْرٌو) دلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون (عَمرٍو) جاء بعد (زَيدٍ)، أو جاء قبله، أو جاء مصاحبًا له، وإنما يتبيَّن ذلك بالقرينة، نحو: (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو بَعدَهُ)، و(جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو قَبْلَهُ)،

و(جَاءَ زَيدٌ وَعَمرٌو مَعَهُ)، فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب، ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[المؤمنون:٣٧].

٥٤٤- وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ كَـ(اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)

اختصَّت (الواو) من بين حروف العطف بأنها يُعطَف بها، حيث لا يُكتَفَى بالمعطوف عليه، نحو: (اخْتَصَمَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، ولو قلت: (اخْتَصَمَ زَيدٌ) لم يجز، ومثله: (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)، و(تَشَارَكَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف؛ فلا تقول: (اخْتَصَمَ زَيدٌ فَعَمرٌو).

٥٤٥- وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ ... وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

أي: تدل (الفاء) على تأخُّر المعطوف عن المعطوف عليه متصلًا به، و(ثُمَّ) على تأخره عنه منفصلًا، أي: متراخيًا عنه، نحو: (جَاءَ زَيدٌ فَعَمرٌو)، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾[الأعلى:٢]، و(جَاءَ زَيدٌ ثُمَّ عَمرٌو)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾[فاطر:١١].

٥٤٦- وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

اختصت (الفاء) بأنها تَعطِف ما لا يصلح أن يكون صلة -لخلوه عن ضمير الموصول- على ما يصلح أن يكون صلة [بغَيرِ رَابطٍ]؛ لاشتماله على الضمير، نحو: (الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ)[1]، ولو قلت: (وَيَغْضَبُ زَيدٌ) أو (ثُمَّ يَغضَبُ زَيدٌ) لم يَجُز؛ لأن الفاء تدل على السببية، فاستُغنِيَ بها عن الرابط، ولو قلت: (الَّذِي يَطِيرُ وَيَغضَبُ مِنهُ زَيدٌ الذُّبَابُ) جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط.

٥٤٧- بَعْضًا بِـ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا ... يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

(١) أصله: (الَّذِي يَطِيرُ فَيَغضَبُ مِنهُ زَيدٌ الذُّبَابُ)، امتنع مجيء الضمير؛ لوجود الفاء؛ إذ لولاها لكان مجيء الضمير واجبًا.

يُشتَرَطُ في المعطوف بـ(حَتَّى) أن يكون بعضًا مما قبله وغايةً له في زيادةٍ أو نَقصٍ، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ)، و(قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ).

٥٤٨- وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَـهْ

(أم) على قسمين: مُنقَطِعَة[(١)]، وستأتي، ومُتَّصِلَة[(٢)]، وهي التي تقع بعد همزة التسوية، نحو: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[إبراهيم:٢١]، والتي تقع بعد همزةٍ مغنيةٍ عن (أَيٍّ)، نحو: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟)، أي: أَيُّهما عندَكَ؟.

٥٤٩- وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْـزَةُ إِنْ كَـانَ خَفَـا المَعْنَى بِحَـذْفِهَا أُمِـنْ

أي: قد تُحذَف الهمزة -يعني: همزة التسوية، والهمزة المغنية عن (أَيٍّ)- عند أمن اللبس، وتكون (أم) متصلة كما كانت، والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[البقرة:٦] بإسقاط الهمزة من ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وقول الشاعر:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيَـا بِسَـبْعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ أَمْ بِـثَمَانِ

أي: أَبِسَبْعٍ، [و(إن) هنا زائدة، والواو حاليَّة، وقيل: شَرطيَّة، والأول أقرب].

٥٥٠- وَبِانْقِطَـاعٍ وَبِمَعْنَـى (بَـلْ) وَفَـتْ إِنْ تَـكُ مِمَّـا قُيِّـدَتْ بِـهِ خَلَـتْ

أي: إذا لم يتقدم على (أم) همزة التسوية ولا همزة مغنية عن (أَيٍّ) فهي منقطعة،

---

(١) وهي التي بمعنى (بل)، ولا تكون إلَّا للإضراب، سواء صاحب الإضراب استفهامًا أم لا. وسُمِّيَت (منقطعةً)؛ لكون الجملة التي بعدها مستقلَّة.

(٢) قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٦٢٥): قوله: (ومتَّصلة): سُمِّيَت بذلك؛ لوقوعها بين شيئين لا يُكتَفَى بأحدهما؛ لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحقَّقان إلَّا بين متعدد، وتُسمَّى (أم) المعادلة أيضًا؛ لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام، وهي منحصرة في النوعين، ويجب فيها -كما في "الهمع"- تأخر المنفي؛ فيمتنع: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَلَمْ يَقُمْ زَيدٌ أَمْ قَامَ).

وتفيد الإضراب كـ(بَلْ)، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[السجدة:٢-٣]، أي: بل يقولون افتراه، ومثله: (إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ)، أي: بَلْ هِيَ شَاءٌ.

٥٥١- خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

أي: تُستَعمَل (أَوْ) للتخيير، نحو: (خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا)، وللإباحة، نحو: (جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ)، والفرق بين الإباحة والتخيير: أنَّ الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه، وللتقسيم، نحو: (الكَلِمَةُ: اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ)، وللإبهام على السامع، نحو: (جَاءَ زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو) إذا كنت عالمًا بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ:٢٤]، وللشك، نحو: (جَاءَ زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو) إذا كنت شاكًّا في الجائي منهما، وللإضراب، كقوله:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي

أي: بل زادوا[1].

٥٥٢- وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

قد تُستَعمَلُ (أو) بمعنى (الواو) عند أمن اللبس، كقوله:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

٥٥٣- وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ)

يعني: أن (إمَّا) المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده (أو) من: التخيير، نحو: (خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا)، [و(تَزَوَّجْ إِمَّا هِندًا وَإِمَّا أُخْتَهَا)]، والإباحة، نحو:

---

(١) وقد تأتي للتفصيل، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾[البقرة:١٣٥].

(جَالِسْ إِمَّا الحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ)، والتقسيم، نحو: (الكَلِمَةُ: إِمَّا اسْمٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ، وَإِمَّا حَرْفٌ)، والإبهام والشك، نحو: (جَاءَ إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو)، وليست (إمَّا) هذه عاطفةً خلافًا لبعضهم، وذلك لدخول (الواو) عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

٥٥٤- وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْيًا اوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نِدَاءً اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

أي: إنَّما يُعطَف بـ(لَكِنْ) بعد النفي، نحو: (مَا ضَرَبتُ زَيدًا لَكِنْ عَمرًا)، وبعد النهي، نحو: (لَا تَضْرِبْ زَيدًا لَكِنْ عَمرًا)، ويُعطَف بـ(لا) بعد النداءِ، نحو: (يَا زَيدُ لَا عَمرُو)، والأمرِ، نحو: (اضْرِبْ زَيدًا لَا عَمرًا)، وبعد الإثباتِ، نحو: (جَاءَ زَيدٌ لَا عَمرٌو)، ولا يُعطَفُ بـ(لا) بعد النفي، نحو: (مَا جَاءَ زَيدٌ لَا عَمرٌو)، ولا يُعطَف بـ(لَكِنْ) في الإثبات، نحو: (جَاءَ زَيدٌ لَكِنْ عَمرٌو).

٥٥٥- وَ(بَلْ) كَـ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَـ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

٥٥٦- وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الجَلِي

يُعطَف بـ(بَلْ) في النفي والنهي، فتكون كـ(لَكِنْ) في أنَّها تقرِّر حكمَ ما قبلها وتُثبِتُ نقيضَه لما بعدها، نحو: (مَا قَامَ زَيدٌ بَلْ عَمرٌو)، و(لَا تَضرِبْ زَيدًا بَلْ عَمْرًا)، فقرَّرتِ النَّفيَ والنهيَ السابقين، وأثبتَتِ القيام لـ(عَمرٍو) والأمر بضربه.

ويُعطَف بها في الخبر المُثبَت والأمر، فتفيد الإضراب عن الأول، وتَنقُل الحكم إلى الثاني حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه، نحو: (قَامَ زَيدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و(اضْرِبْ زَيدًا بَلْ عَمْرًا).

٥٥٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

٥٥٨- أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتُقِدْ

إذا عطفتَ على ضمير الرَّفع المتصل وجب أن تَفصِل بينه وبين ما عطفتَ عليه

بشيء، ويقع الفصل كثيرًا بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[الأنبياء:٥٤]، فقوله: ﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾: معطوف على الضمير في ﴿كُنتُمْ﴾، وقد فُصِل بـ﴿أَنتُمْ﴾.

وورد أيضًا الفصل بغير الضمير، وإليه أشار بقوله: (أَوْ فَاصِلٍ مَا)، وذلك كالمفعول به، نحو: (أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد:٢٣]، فـ(مَنْ) معطوف على الواو في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، وصَحَّ ذلك؛ للفصل بالمفعول به وهو الهاء من ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾.

ومثله الفصل بـ(لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام: ١٤٨]، فـ﴿ءَابَآؤُنَا﴾: معطوف على (نا)، وجاز ذلك؛ للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ(لا). والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، [أي: لا يُعطَف عليه إلا بعد الفصل بالضمير]، نحو: (اضْرِبْ أَنْتَ وَزَيدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة:٣٥]، فـ(زَوجُكَ): معطوف على الضمير المستتر في ﴿ٱسْكُنْ﴾، وصح ذلك؛ للفصل بالضمير المنفصل وهو ﴿أَنتَ﴾.

وأشار بقوله: (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ): إلى أنه قد ورد في النظم كثيرًا العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقوله:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

[**الشاهد**: (إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ)]، فقوله: (وَزُهْرٌ): معطوف على الضمير المستتر في (أَقْبَلَتْ)، وقد ورد ذلك في النثر قليلًا، حكى سيبويه رحمه الله تعالى: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ)، برفع (العدم) بالعطف على الضمير المستتر في (سَوَاءٍ).

وعُلِمَ من كلام المصنف أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل، نحو: (زَيدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمرٌو)، وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل، نحو: (زَيدٌ ضَرَبتُهُ وَعَمرًا)، و(مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمرًا)، وأَمَّا الضمير

المجرور فلا يُعطَفُ عليه إلَّا بإعادة الجار له، نحو: (مَرَرتُ بِكَ وَبِزَيدٍ)، ولا يجوز: (مَرَرتُ بِكَ وَزَيدٍ)، هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيُّون، واختاره المصنف [-وهو الصواب-] وأشار إليه بقوله:

٥٥٩- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

٥٦٠- وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

أي: جَعَل جمهورُ النُّحاةِ إعادةَ الخافض إذا عُطِف على ضمير الخفض لازمًا، ولا أقول به؛ لورود السماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالأَرْحَامِ﴾[النساء:١] بجر (الأَرحَام) عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، ومن النظم ما أنشده سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجر (الأيام) عطفًا على الكاف المجرورة بالباء.

٥٦١- وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ

٥٦٢- بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

قد تُحذَف (الفاء) مع معطوفها [-أي: عاملها-] للدلالة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة:١٨٤]، أي: فأَفطَرَ فعليه عدةٌ من أيامٍ أُخَر، فحذف (أَفْطَرَ) والفاء الداخلة عليه، وكذلك (الواو)، ومنه قولهم: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)، أي: راكبُ النَّاقةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانِ.

وانفردت (الواو) من بين حروف العطف بأنها تَعطِف عاملًا محذوفًا بَقِيَ معموله، ومنه قوله:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يومًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

[أي: نَمَصْنَ الحَواجِبَ وعدَّلْنَهَا]، فـ(العُيُونَ): مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وكَحَّلنَ العُيُونَ، والفعل المحذوف معطوف على (زَجَّجْنَ).

٥٦٣- وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بَـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَـلَى الْفِعْـلِ يَصِـحْ

قد يُحذَف المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[الجاثية:٣١]، قال الزمخشري: التقدير: أَلَمْ تَأْتِكُم آياتي فلم تَكُن تُتلَى عليكم، فحذف المعطوف عليه وهو (أَلَمْ تَأْتِكُم).

وأشار بقوله: (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ...) إلى آخره: إلى أنَّ العطف ليس مُختصًّا بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، نحو: (يَقُومُ زَيدٌ وَيَقْعُدُ)، و(جَاءَ زَيدٌ وَرَكِبَ)، و(اضْرِبْ زَيدًا وَقُمْ).

٥٦٤- وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِـبْهِ فِعْـلٍ فِعْـلَا وَعَكْسًـا اسْـتَعْمِلْ تَجِـدْهُ سَـهْلَا

يجوز أن يُعطَف الفعلُ على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضًا عكس هذا، وهو أن يُعطَف على الفعل الواقع موقع الاسم اسمٌ، فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[العاديات:٣-٤]، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾[الحديد:١٨]، ومن الثاني قوله:

فَأَلْفَيْتَـهُ يَوْمًـا يُبِـيرُ عَـدُوَّهُ وَمُجْـرٍ عَطَـاءً يَسْـتَحِقُّ المَعَـابِرَا

وقوله:

بَـاتَ يُعَشِّـيهَا بِعَضْـبٍ بَـاتِرِ يَقْصِـدُ فِي أَسْـوُقِهَا وَجَـائِرِ

فـ(مُجْرٍ): معطوف على (يُبِيرُ)، و(جَائِر): معطوفٌ على (يَقْصِدُ).

الْبَدَلُ

٥٦٥- التَّـــابِعُ الْمَقْصُـــودُ بِـــالْحُكْمِ بِـــلَا وَاسِـــطَةٍ هُـــوَ الْمُسَـــمَّى (بَـــدَلَا)

الْبَدَلُ: هو التابع المقصود بالنسبة [-أي: الْحُكْم المنسُوب إلى متبوعه إثباتًا أو نفيًا-] بلا واسطة.

فـ(التَّابِعُ): جِنسٌ. و(المقصود بالنسبة): فَصلٌ أخرج النَّعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة، لا مقصود بها. و(بِلَا واسطة): أخرج المعطوف بـ(بل)، نحو: (جَاءَ زَيدٌ بَلْ عَمرٌو)، فإنَّ (عَمرًا) هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطةٍ وهي (بل)، وأخرج المعطوف بالواو ونحوها فإنَّ كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة.

٥٦٦- مُطَابِقًـــا، أَوْ بَعْضًـــا، اوْ مَـــا يَشْـــتَمِلْ عَلَيْـــهِ يُلْفَـــى، أَوْ كَمَعْطُـــوفٍ بِـ(بَـــلْ)

٥٦٧- وَذَا لِلاضْـرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًاصَحِبْ وَدُونَ قَصْـــدٍ غَلَـــطٌ بِـــهِ سُـــلِبْ

٥٦٨- كَـ(زُرْهُ خَالِـــدًا)، وَ(قَبِّلْـــهُ الْيَـــدَا) وَ(اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَـبْلًا مُـدَى)

البدل على أربعة أقسام:

الأول: **بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ**[(١)]: وهو البدل المطابق للمبدل منه، المساوي له في المعنى، نحو: (مَرَرتُ بِأَخِيكَ زَيدٍ)، و(زُرْهُ خَالِدًا). **الثاني**: **بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ**: نحو: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ)، و(قَبِّلْهُ اليَدَ). **الثالث**: **بَدَلُ الِاشْتِمَالِ**: وهو الدالُّ على معنى في متبوعه، نحو: (أَعْجَبَنِي زَيدٌ عِلْمُهُ)، و(اعْرِفْهُ حَقَّهُ). **الرابع**: **الـبَدَلُ المُبَـايِنُ**

---

(١) قال شيخنا العلامة النحوي أبو بلال الحضرمي خالد بن عبود باعامر حَفِظَهُ اللهُ: والأجود أن يُقالَ: (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ)؛ إذ (الكل) لا يُطلَقُ إلَّا على ما كان ذا أجزاء، وهو ممتنع في ذات الله ﷻ. اهـ
ومع ذلك انتُقِدَ ابنُ عقيل في تجويزه دخول (أل) على (كل). قال ابن هشام ﷺ: وَإِنَّمَا لَمْ أَقُلْ: (بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ) حَذَرًا مِنْ مَذْهَبِ مَنْ لَا يُجِيزُ إِدْخَالَ (أَلْ) على (كُلٍّ)، وَقَدِ اسْتَعْمَلَهُ الزَّجَّاجِيُّ فِي «جُمَلِهِ»، وَاعْتَذَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ تَسَامَحَ فِيهِ مُوَافَقَةً لِلنَّاسِ. انظر: «تسهيل الندى في شرح قطر الندى» (٢٢٤).

لِلمُبْدَلِ مِنْهُ: وهو المراد بقوله: أَوْ كَمَعْطُوفٍ بـ(بَلْ)، وهو على قسمين:

أحدهما: ما يُقصَد متبوعه كما يُقصَد هو، ويُسمَّى: (بَدَلَ الإِضْرَابِ)، و(بَدَلَ البَدَاءِ)، نحو: (أَكَلْتُ خُبزًا لَحمًا)، قصدت أوَّلًا الإخبار بأنك أكلت خُبزًا، ثم بَدَا لك أنَّك تُخبِرُ أنَّك أكلت لَحمًا أيضًا، وهو المراد بقوله: (وَذَا لِلاِضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ)، أي: البدل الذي هو كمعطوف بـ(بَلْ) انسبه للإضراب إن قُصِد متبوعه كما يُقصَد هو.

الثاني: ما لا يُقصَد متبوعه، بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويُسَمَّى: (بَدَلَ الغَلَطِ)، و(النِّسْيَانِ)، نحو: (رَأَيتُ رَجُلًا حِمَارًا)، أردت أنَّك تُخبِر أوَّلًا أنَّك رأيت حِمارًا فغلطت بذكر (الرجل)، وهو المراد بقوله: (وَدُونَ قصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ)، أي: إذا لم يكُن المبدل منه مقصودًا فيُسمَّى البدَل: (بَدَلَ الغَلَطِ)؛ لأنه مُزِيلُ الغلط الذي سبق، وهو ذكر غير المقصود.

وقوله: (خُذْ نَبْلًا مُدَى): يصلح أن يكون مثالًا لكلٍّ من القسمين؛ لأنه إن قُصِدَ (النَّبلُ) و(المُدَى) فهو بدل الإضراب، وإن قُصِدَ (المُدَى) فقط -وهو جمع (مُدْيَةٍ)، وهي الشَّفرَةُ- فهو بدل الغلط.

٥٦٩- وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

٥٧٠- أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ اشْتِمَالَا كَ(إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)

أي: لا يُبدَلُ الظاهر من ضمير الحاضر إلَّا إن كان البدل بدلَ كُلٍّ من كُل، واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدلَ اشتمالٍ، أو بدلَ بعضٍ من كُل، فالأول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[المائدة:١١٤]، فـ(أَوَّلنَا): بدل من الضمير المجرور باللَّام وهو (نا)، فإن لم يدل على الإحاطة امتنع، نحو: (رَأَيتُكَ زَيدًا)[1].

والثاني كقوله:

(١) وأجازه الأخفش والكوفيُّون، وحجَّتهم السَّماع، وهو الصواب.

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ(حِلْمِي): بدل اشتمال من الياء في (أَلْفَيتِنِي). والثالث كقوله:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فـ(رِجْلِي): بدل بعضٍ من الياء في (أوعدني). وفُهِمَ من كلامه: أنه يُبدَل الظاهر من الظاهر مطلقًا كما تقدم تمثيله، وأنَّ ضميرَ الغيبةِ يُبدَل منه الظاهر مطلقًا، نحو: (زُرْهُ خَالِدًا).

٥٧١- **وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)**

إذا أُبدِل من اسمِ الاستفهامِ وجب دخولُ همزة الاستفهام على البدل، نحو: (مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟) و(مَا تَفْعَلُ أَخَيرًا أَمْ شَرًّا؟) و(مَتَى تَأْتِينَا أَغَدًا أَمْ بَعْدَ غَدٍ؟).

٥٧٢- **وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)**

كما يُبدَل الاسمُ من الاسمِ يُبدَل الفعلُ من الفِعلِ، فـ(يَسْتَعِنْ بِنَا) بدل من (يَصِلْ إِلَينَا)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩]، فـ﴿يُضَٰعَفْ﴾: بدل من ﴿يَلْقَ﴾، فإعرابه بإعرابه وهو الجزم، وكذا قوله:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فـ(تُؤخَذَ): بدل من (تُبَايِعَا)، ولذلك نُصِب.

النِّدَاءُ

٥٧٣- وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) ... وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤- وَالهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ ... أَوْ (يَا) وَغَيْرُ(وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبًا أو غيره، فإن كان غير مندوب: فإمَّا أن يكون بعيدًا، أو في حكم البعيد -كالنَّائِمِ، والسَّاهِي- أو قريبًا.

فإن كان بعيدًا أو في حكمه: فله من حروف النداء: (يَا)، و(أَيْ)، و(آ)، و(هَيَا)، وإن كان قريبًا: فله الهمزة، نحو: (أَزَيدُ أَقْبِلْ)، وإن كان مندوبًا -وهو المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه-: فله (وَا)، نحو: (وَا زَيدَاهْ)، و(وَا ظَهْرَاهْ)، و(يا) أيضًا عند عدم التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعيَّنت (وا) وامتنعت (يا).

٥٧٥- وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ ومَا ... جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

٥٧٦- وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: (وَا زَيدَاهْ)، ولا مع الضمير، نحو: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفِيتُكَ)[(١)]، ولا مع المستغاث، نحو: (يَا لَزَيدٍ)، وأما غير هذه فيُحذَف معها الحرف جوازًا، فتقول في (يَا زَيدُ أَقْبِلْ): (زَيدُ أَقْبِلْ)، وفي (يَا عَبدَ الله ارْكَبْ): (عَبدَ الله ارْكَبْ).

لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس [المعيَّن]، حتى إنَّ أكثر النحويين منعوه، ولكن أجازه طائفة منهم وتبعهم المصنف، ولهذا قال: (وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ)، أي: انصر من يَعذِلُهُ [-أي: يَلُومُهُ-] على منعه؛ لورود السماع به، فمِمَّا ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٨٥]، أي: يَا هَؤُلَاءِ، وقول الشاعر:

---

(١) الإعراب: يا: حرف تنبيه. إيَّاكَ: مبتدأ. وجملة (قَدْ كُفِيتُكَ): خبر.

ذَا ارْعِوَاءً[1] فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي: يَا ذَا. ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم: (أَصْبِحْ لَيْلُ)، أي: يَا لَيْلُ، و(أَطْرِقْ كَرَا)، أي: يَا كَرَا، [وأصله: (كَرَوَانٌ)، فرُخِّم بحذف النون على لغة من لا يَنتظِر].

٥٧٧- وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

لا يخلو المنادى من أن يكون مفردًا، أو مضافًا، أو مشبَّهًا به، فإن كان مفردًا: فإمَّا أن يكون معرفةً، أو نكرةً مقصودةً، أو نكرةً غير مقصودةٍ.

فإن كان مفردًا معرفةً أو نكرةً مقصودةً: بُنِيَ على ما كان يُرفَع به، فإن كان يُرفَعُ بالضمة بُنِيَ عليها، نحو: (يَا زَيدُ)، و(يَا رَجُلُ)، وإن كان يُرفَع بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: (يَا زَيدَانِ)، و(يَا رَجُلَانِ)، و(يَا زَيدُونَ)، و(يَا رُجَيلُونَ)[2]، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فِعلٌ مضمر نابت (يا) منابه، فأصل (يَا زَيدُ): أَدعُو زَيدًا، فحُذِف (أَدعُو)، ونَابَتْ (يا) منابه.

٥٧٨- وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

أي: إذا كان الاسم المنادى مبنيًّا قبل النداء قُدِّر بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: (يَا هَذَا)[3]، ويَجرِي مُجرَى ما تجدَّد بناؤه بالنداء -كـ(زَيدٍ)- في أنه يُتبَع بالرفع مراعاةً للضم المقدَّر فيه، وبالنصب مراعاةً للمحل، فتقول: (يَا هَذَا العَاقِلُ، والعَاقِلَ) بالرفع والنصب، كما تقول: (يَا زَيدُ الظَّرِيفُ، والظَّرِيفَ).

٥٧٩- وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

---

(١) أي: ارْعَوِ ارعِوَاءً، وهذا من باب حذف الفعل وإقامة المصدر مُقامَه، وقيل: مفعول مطلق لفعل محذوف، وهو الصواب.

(٢) صغَّره؛ ليصوغ جمعه الواو والنون. قاله الخضري.

(٣) الإعراب: يا: حرف نداء. هذا: منادى مبني على الضم المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلية.

تقدَّم أن المنادى إذا كان مفردًا معرفةً أو نكرةً مقصودةً يُبنَى على ما كان يُرفَع به، وذكر هنا أنه إذا كان مفردًا نكرةً -أي: غير مقصودةٍ- أو مُضافًا، أو مشبَّهًا به نُصِبَ، فمثال الأول قول الأعمى: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وقول الشاعر:

أَيَــا رَاكِبًــا إِمَّــا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ   نَــدَامَايَ مِــنْ نَجْــرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَــا

[ومعنى: (عَرَضْتَ): أي: اتَّجهتَ اليَمَن]. ومثال الثاني [-وهو المضاف-] قولك: (يَا غُلَامَ زَيدٍ)، و(يَا ضَارِبَ عَمرٍو)، ومثال الثالث قولك: (يَا طَالِعًا جَبَلًا)، و(يَا حَسَنًا وَجْهُهُ)، و(يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) فيمن سميته بذلك.

٥٨٠- وَنَحْـوَ (زَيْـدٍ) ضُـمَّ وَافْـتَحَنَّ مِـنْ   نَحْـوِ: (أَزَيْـدُ بْـنَ سَـعِيدٍ لَا تَهِـنْ)

أي: إذا كان المنادى مفردًا علَمًا، ووُصِفَ بـ(ابْنٍ) مُضافٍ إلى علَمٍ، ولم يُفصَل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم، نحو: (يَا زَيدُ بْنَ عَمرٍو). والفتح إتباعًا، نحو: (يَا زَيدَ بْنَ عَمرٍو)[1]، ويجب حذف ألف (ابن) والحالة هذه خطًّا؛ [لكونها بين علَمَين، وإلا كُتِبَت].

٥٨١- وَالضَّـمُّ إِنْ لَمْ يَـلِ الـ(ابْـنُ) عَلَـمَا   أَوْ يَـلِ الـ(ابْـنَ) عَلَـمٌ قَـدْ حُـتِمَا

أي: إذا لم يقع (ابن) بعد علَم أو لم يقع بعده علَمٌ وجب ضَمُّ المنادى وامتنع فتحه، فمثال الأول نحو: (يَا غُلَامُ ابْنَ عَمرٍو)، و(يَا زَيدُ الظَّرِيفَ ابْنَ عَمرٍو)، ومثال الثاني: (يَا زَيدُ ابْنَ أَخِينَا)، فيجب بناء (زيد) على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف (ابن) والحالة هذه.

٥٨٢- وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا   مِمَّـا لَـهُ اسْـتِحْقَاقُ ضَـمٍّ بُيِّنَـا

تقدَّم أنه إذا كان المنادى مفردًا معرفةً أو نكرةً مقصودةً يجب بناؤه على الضم، وذكر هنا أنه إذا اضطرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم،

---

(١) وهذا مركَّب تركيب (خمسَةَ عَشَر)، وقيل: الحركة حركة إتباع، وقيل: حركة إعراب.

وكان له نصبه، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومن الثاني قوله:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) ... إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ

٥٨٤- وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله تعالى وما سُمِّيَ به من الجمل إلَّا في ضرورة الشعر، كقوله:

فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا

وأما مع اسم الله تعالى ومَحكِيِّ الجمل فيجوز، فتقول: (يَا أَللهُ) بقطع الهمزة ووصلِها، وتقول فيمن اسمه (الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ): (يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ)، والأكثر في نداء اسم (الله): (اللَّهُمَّ)(١) بميم مشددة معوَّضة من حرف النداء، وشذَّ الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

---

(١) وتُستعمَل (اللَّهُمَّ) في غير النداء في ثلاثة مواقع: **الأول**: لتمكين الجواب في نفس السامع، نحو: (اللَّهُمَّ نَعَمْ) في جواب: (أَزَيدٌ قَائِمٌ؟). **الثاني**: في دليل النُّدرة وقِلَّة الوقوع، نحو: (اللَّهُمَّ إلَّا إذَا اضطرَّ). **الثالث**: للتبرُّكِ أو الاستشهاد، كقوله ﷺ -كما في "الصحيحين" البخاري: (٥١٨٠)، مسلم: (٢٥٠٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه-: «**اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ**». وإعرابها: **اللهم**: منادى مبني على ضم الهاء في محل نصب. و**الميم**: عِوَضٌ عن (يا) فِرَارًا من دخولها على (أل)، وشُدِّدَت لتكون على حرفَين كـ(يا)، وأُخِّرَت تبرُّكًا بالبداءة باسم (الله) تعالى.

فَصْلٌ
فِي تَابِعِ المُنَادَى

٥٨٥- تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَ(أَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ)

أي: إذا كان تابع المنادى المضموم مضافًا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه، نحو: (يَا زَيدُ صَاحِبَ عَمرٍو).

٥٨٦- وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه، وهو المضاف المصاحب لـ(أل)، والمفرد، فتقول: (يَا زَيدُ الكَرِيمُ الأَبِ) برفع (الكريم) ونصبه، و(يَا زَيدُ الظَّرِيفَ) برفع (الظريف) ونصبه.

وحكم عطف البيان والتوكيد حكم الصفة، فتقول: (يَا رُجُلُ زَيدٌ، وزَيدًا) بالرفع والنصب، و(يَا تَمِيمَ أَجْمَعُونَ، وأَجْمَعِينَ)، وأمَّا عطف النَّسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل؛ فيجب ضمُّه إذا كان مفردًا، نحو: (يَا رَجُلُ زَيدُ)، و(يَا رَجُلُ وَزَيدُ)، كما يجب الضم لو قلت: (يَا زَيدُ)، ويجب نصبه إن كان مضافًا، نحو: (يَا زَيدُ أَبَا عَبدِ الله)، و(يَا زَيدُ وَأَبَا عَبدِ الله)، كما يجب نصبه لو قلت: (يَا أَبَا عَبدِ الله).

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبُ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

أي: إنما يجب بناء المَنسُوقِ على الضم إذا كان مفردًا معرفة بغير (أل)، فإن كان بـ(أل) جاز فيه وجهان: الرَّفعُ والنَّصبُ، والمختارُ عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى)[1]، أي: يُختَار، فتقول: (يَا زَيدُ وَالغُلَامُ) بالرفع والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ:١٠] برفع (الطَّير) ونصبه.

---

(١) فـ(رَفْعٌ) هنا: مبتدأ، والمسوغ له التنويع، وجملة (يُنتَقَى): خبره.

٥٨٨- وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبُ (أَلْ) بَعْدَ صِفَهْ   يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

٥٨٩- وَ(أَيُّهَذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ   وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدْ

يُقالُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)(١)، و(يَا أَيُّهَذَا)، و(يَا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا)، فـ(أَيُّ): منادى مفرد مبني على الضم، و(هَا): زائدة [لازمة؛ للتنبيه]، و(الرَّجُل): صفة لـ(أي)، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبَه قياسًا على جواز نصب (الظَّرِيف) في قولك: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ) بالرفع والنصب.

ولا تُوصَفُ (أَيٌّ) إلَّا باسم جنس محلى بـ(أل) [-كـ(الرَّجُل)-] أو باسم إشارة [مطلقًا]-نحو: (يا أَيُّهَذا أَقْبِلْ)- أو بموصول محلى بـ(أل)، نحو: (يا أَيُّهَا الَّذِي فَعَلَ كَذَا).

٥٩٠- وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ   إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

يُقَالُ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ)، فيجب رفع (الرَّجُل) إن جُعِل (هَذَا) وُصلَةً لندائه كما يجب رفع صفة (أَيٍّ)، وإلى هذا أشار بقوله: (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ)، فإن لم يُجعَل اسم الإشارة وُصلَةً لنداءِ ما بعده لم يجب رفع صفته، بل يجوز الرفع والنصب.

٥٩١- فِي نَحْوِ (سَعْدُ سَعْدَ الاَوْسِ) يَنْتَصِبْ   ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلًا تُصِبْ

يُقَالُ: (يَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ)، و:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ...

و:

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ...

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول الضم والنصب، فإن ضُمَّ الأول كان الثاني منصوبًا على التوكيد [محلًّا]، أو على إضمار (أَعنِي)، أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء، وإن نُصِبَ الأوَّل: فمذهب سيبويه أنه مضافٌ إلى ما بعد

(١) فـ(أل) جنسية، لكن صارت بَعدُ للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة، كـ(يَا هَذَا الرَّجُلُ).

الاسم الثاني، وأن الثاني مُقحَم [-أي: زائد-] بين المضاف والمضاف إليه، ومذهب المبرِّد: أنه مضافٌ إلى محذوف مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني، وأنَّ الأصل: (يَا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ)، فحذف (عَدِي) الأول؛ لدلالة الثاني عليه، [وقيل: مبني على فتح الجزأين].

المُنَادَى المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم

٥٩٢- وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَـ(عَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)

إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم: فإمَّا أن يكون صحيحًا، أو معتَلًّا.

فإن كان معتلًّا [-كـ(يَا فَتَايَ)-]: فحكمه كحكمه غير منادى، [أي: يثبت الياء ولا يغيَّر فيه شيء]، وقد سبق حكمه في المضاف إلى ياء المتكلم. وإن كان صحيحًا: جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: حَذفُ الياء، والاستغناء بالكسرة، نحو: (يَا عَبْدِ)، وهذا هو الأكثر. **الثاني**: إثبات الياء ساكنة، نحو: (يَا عَبْدِي)، وهو دون الأوَّل في الكثرة. **الثالث**: قلب الياء ألفًا، وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: (يَا عَبْدَ). **الرابع**: قلبها ألفًا، وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحة، نحو: (يَا عَبْدَا). **الخامس**: إثبات الياء محرَّكةً بالفتح، نحو: (يَا عَبْدِيَ).

٥٩٣- وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ ... فِي: (يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَفَرّْ)

إذا أُضِيفَ المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، إلَّا في (ابْنِ أُمٍّ)، و(ابْنِ عَمٍّ)، [وفرعَيهما، كـ(يَا ابْنَةَ أُمٍّ)، و(ابْنَةَ عَمٍّ)]، فتُحذَف الياء منهما؛ لكثرة الاستعمال، وتُكسَر الميم أو تُفتَح، فتقول: (يَا ابْنَ أُمَّ أَقْبِلْ)، و(يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَفَرَّ) بفتح الميم وكسرِها.

٥٩٤- وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ ... وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

يُقَالُ فِي النداء: (يَا أَبتَ)، و(يَا أُمَّتَ) بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء؛ فلا تقول: (يَا أَبَتِي)، و(يَا أُمَّتِي)؛ لأَنَّ التاء عِوَضٌ من الياء؛ فلا يُجمَع بين العِوَض والمُعوَّض منه.

أَسْمَاءٌ لازَمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥- وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَاطَّرَدَا

٥٩٦- فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) ... وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

٥٩٧- وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) ... وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

من الأسماء ما لا يُستعمَل إلَّا في النداء، نحو: (يَا فُلُ)، أي: يَا رَجُلُ، و(يَا لُؤْمَانُ) للعَظِيمِ اللُّؤمِ، [وهو الذي يقابل المعروف بالإساءة]، و(يَا نَومَانُ) للكَثِيرِ النَّومِ، وهو مسموع.

وأشار بقوله: (وَاطَّرَدَا[1] فِي سَبِّ الْأنْثَى): إلى أنه يَنقَاسُ في النداء استِعمالُ (فَعَالِ) مبنيًّا على الكسر في ذمِّ الأُنثَى وسبِّها من كلِّ فِعلٍ ثُلاثِيٍّ، نحو: (يَا خَبَاثِ)، و(يَا فَسَاقِ)، و(يَا لَكَاعِ)، وكذلك يَنقَاسُ استِعمالُ (فَعَالِ) مبنيًّا على الكسر من كل فِعلٍ ثُلاثِيٍّ [متصرِّفٍ تامٍّ]؛ للدلالة على الأمر، نحو: (نَزَالِ)، و(ضَرَابِ)، و(قَتَالِ)، أي: انْزِلْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ.

وكثُر استعمال (فُعَل) [غير مَقِيس] في النداء خاصة مقصودًا به سب الذكور، نحو: (يَا فُسَقُ)، و(يَا غُدَرُ)، [و(يَا خُبَثُ)]، و(يَا لُكَعُ) [وهو اللَّئِيمُ أو الوسخ ونحوهما]، ولا ينقاس ذلك. وأشار بقوله: وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ): إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تُستعمَل في الشعر في غير النداء، كقوله:

---

(١) قال المكودي في "شرحه على الألفية" (٢٤٦): ومعنى الاطِّراد في ذلك: أنك لا تفتقر فيه إلى السماع من العرب، بل كل فِعلٍ دالٍّ على السَّبِّ يجوز أن يُبنَى منه هذا الوزن في النِّداء.

تَضِـــلُّ مِنْـــهُ إِبِـــلِي بِالْهَوْجَـــلِ   فِي لُـــجَّةٍ أَمْسِـــكْ فُلَانًـــا عَـــنْ فُـــلِ

[وأصل (فُل): (فُلانُ)، حُذِف منها الألف والنون].

الاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨- إِذَا اسْـتُغِيثَ اسْـمٌ مُنَـادًى خُفِضَـا   بِاللَّامِ مَفْتُوحًـا كَـ(يَـا لَلْمُرْتَضَــى)

يُقَالُ: (يَا لَزَيدٍ لِعَمرٍو)، فيُجَر المستغاث بلام مفتوحة، ويُجَر المستغاث له بلام مكسورة، وإنما فُتِحَت مع المستغاث؛ لأن المنادى واقعٌ موقع المضمر، واللَّام تُفتَح مع المضمر، نحو: (لَكَ)، و(لَهُ).

٥٩٩- وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَـا)   وَفِي سِـوَى ذَلِـكَ بِالْكَسْـرِ ائْتِيَـا

إذا عُطِف على المستغاث مستغاثٌ آخر: فإمَّا أن تتكرَّر معه (يا)، أو لا. فإن تكرَّرت لَزِمَ الفتح، نحو: (يَا لَزَيدٍ وَيَا لَعَمرٍو لِبَكْرٍ)، وإن لم تتكرَّر لَزِم الكسر، نحو: (يَا لَزَيدٍ ولِعَمرٍو لِبَكْرٍ) كما يلزم كسرُ اللَّام مع المستغاث له، وإلى هذا أشار بقوله: (وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائتِيَا)، أي: وفي سِوَى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكرَّرت معه (يَا) اكسر اللَّام وجوبًا، فتُكسَر مع المعطوف الَّذي لم تتكرَّر معه (يا)، ومع المستغاث له.

٦٠٠- وَلَامُ مَـا اسْـتُغِيثَ عَاقَبَـتْ أَلِـفْ   وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِــفْ

تُحذَف لَامُ المستغاث ويُؤتَى بألفٍ في آخره عوضًا عنها، نحو: (يَا زَيْدَا لِعَمرٍو)، ومثل المستغاث المتعجب منه، نحو: (يَا لَلدَّاهِيَةِ)، و(يَا لَلعَجَبِ)، فيُجَر بلام مفتوحة كما يُجر المستغاث، وتُعاقِب اللَّامَ في الاسم المتعجَّب منه ألفٌ، فتقول: (يَا عَجَبَا لِزَيدٍ).

النُّدْبَةُ

٦٠١- مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢- وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ ... كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ)

المَنْدُوبُ: هو المتفجَّع [-أي: المتحزَّن-] عليه، نحو: (وَا زَيدَاهْ)، والمتوجَّع منه، نحو: (وَا ظَهْرَاهْ).

ولا يُندَب إلَّا المعرفة؛ فلا تُندَب النَّكِرَة؛ فلا يقال: (وَا رَجُلَاهْ) [عند الجمهور]، ولا المبهم، كاسم الإشارة، نحو: (وَا هَذَاهْ)، ولا الموصول، إلَّا إن كان خاليًا من (أل) واشتهر بالصلة، كقولهم: (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ).

٦٠٣- وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤- كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ

يلحق آخر المنادى المندوب ألفٌ [جوازًا]، نحو: (وَا زَيدَا لَا تَبْعُدْ)، ويُحذَف ما قبلها إن كان ألفًا، كقولك: (وَا مُوسَاهْ)، فحُذِف ألفُ (مُوسَى) وأُتِيَ بالألف؛ للدلالة على الندبة، أو كان تنوينًا في آخر صلةٍ أو غيرها، نحو: (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه)، ونحو: (يَا غُلَامَ زَيْدَاه)، [والأصل: (زَمْزَم) و(زَيد)].

٦٠٥- وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

إذا كان آخر ما تلحقه ألفُ النُّدبةِ فتحةً لحقته ألفُ الندبة من غير تغييرٍ لها، فتقول: (وَا غُلَامَ أَحْمَدَاه)، وإن كان غير ذلك وجب فتحُه إلَّا إن أَوقَعَ في لبس، فمثال ما لا يُوقِعُ في لَبسٍ قولك في (غُلَامِ زَيدٍ): (وَا غُلَامَ زَيدَاه)، وفي (زَيْد): (وَا زَيدَاه)، ومثال ما يُوقِعُ فتحُه في لبس: (وَا غُلَامَهُوه)، (وَا غُلَامَكِيه)، وأصله: (وَا غُلَامَكِ) بكسر الكاف، (وَا غُلَامَهُ) بضم الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبة بعد الكسرة ياءً، وبعد الضمة واوًا؛ لأنك لو لم تَفعَل ذلك، وحَذَفتَ الضمة والكسرة، وفَتَحت

وأَتَيتَ بألفِ الندبة فقلت: (وَا غُلَامَكَاه)، (وَا غُلَامَهَاه) لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، والْتَبَسَ المندوبُ المضاف إلى ضمير الغائبة بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائب.

وإلى هذا أشار بقوله: (وَالشَّكْلَ حَتْمًا...) إلى آخره، أي: إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتحٍ أو ضمٍّ أو كَسرٍ فأَولِهِ مجانِسًا له من واوٍ أو ياءٍ إن كان الفتح مُوقِعًا في لبسٍ، نحو: (وَا غُلَامَهُوه)، (وَا غُلَامَكِيه)، وإن لم يكن الفتح مُوقِعًا في لبس فَافتَح آخرَه وأَولِهِ ألفَ الندبة، نحو: (وَا زَيدَاه)، و(وَا غُلَامَ زَيدَاه).

٦٠٦- وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَا لَا تَزِدْ

أي: إذا وُقِف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت، نحو: (وَا زَيدَاهْ)، أو وُقِف على الألف، نحو: (وَا زَيدَا)، ولا تثبت الهاء في الوصل إلَّا ضرورةً، كقوله:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ

٦٠٧- وَقَائِلٌ: (وَا عَبْدِيَا وَاعَبْدَا) مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

أي: إذا نُدِب المضافُ إلى ياء المتكلم -على لغةِ من سكَّن الياء- قِيلَ فيه: (وَا عَبْدِيَا) بفتح الياء وإلحاق ألفِ الندبة، أو (يَا عَبْدَا) بحذف الياء وإلحاق ألف الندبة، وإذا نُدِبَ على لغة من يَحذِف الياء، أو يَستَغنِي بالكسرة، أو يَقلِب الياء ألفًا والكسرة فتحةً ويَحذِف الألف ويَستَغنِي بالفتحة، أو يقلبها ألفًا ويُبقِيهَا- قيل: (وَا عَبدَا) ليس إلَّا، وإذا نُدِبَ على لغة من يفتح الياء، يقال: (وَا عَبدِيَا) ليس إلَّا.

فَالحَاصِل: أنه إنما يجوز الوجهان -أعني: (وَا عَبْدِيَا)، (وَا عَبدَا)- على لغة من سكن الياء فقط، كما ذكر المصنف.

التَّرْخِيمُ

٦٠٨- تَـرْخِيمًا احْـذِفْ آخِـرَ الْمُنَـادَى   كَ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)

الترخيم في اللغة: تَرقِيقُ الصوت، ومنه قوله:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ   رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ

أي: رَقِيقُ الحواشي، [ومعنى: (لَا هُرَاءٌ): لا كَثِيرٌ، (وَلَا نَزْرٌ): ولا قَليلٌ]. وفي الاصطلاح: حَذفُ أواخر الكلم في النداء، نحو: (يَا سُعَا)، والأصل: (يَا سُعَادُ).

٦٠٩- وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا   أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠- بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَاحْظُلَا   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١- إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ   دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنَّثًا بالهاء، أو لا.

فإن كان مؤنثًا بالهاء جاز ترخيمُه مطلقًا، أي: سواء كان عَلَمًا كـ(فَاطِمَةَ)، أو غير عَلَمٍ كـ(جَارِيَةَ)، زائدًا على ثلاثة أحرفٍ -كما مثل- أو غير زائد على ثلاثة أحرف، كـ(شَاة)، فتقول: (يَا فَاطِمَ)، و(يَا جَارِيَ)، و(يَا شَا)، ومنه قولهم: (يَا شَا ادْجُنِي)، أي: أَقِيمِي بحذف تاء التأنيث للترخيم. ولا يُحذَف منه بعد ذلك شيءٌ آخر، وإلى هذا أشار بقوله: (وَجَوِّزَنْهُ) إلى قوله: (بَعْدُ).

وأشار بقوله: (وَاحْظُلَا...) إلخ: إلى القسم الثاني، وهو ما ليس مؤنثًا بالهاء، فذكر أنه لا يُرخَّمُ إلَّا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون رباعيًّا فأكثر. الثاني: أن يكون عَلَمًا. الثالث: أن لا يكون مركَّبًا تركيبَ إضافةٍ ولا إسناد، وذلك كـ(عُثْمَانَ)، و(جَعْفَرَ)، فتقول: (يَا عُثْمَ)، و(يَا جَعْفَ)، وخَرَجَ ما كان على ثلاثة أحرف، كـ(زَيدٍ)، و(عَمرٍو)، وما كان على أربعة

أحرف غير عَلَمٍ، كـ(قَائِمٍ)، و(قَاعِدٍ)، وما رُكِّب تركيب إضافة، كـ(عَبدِ شَمْسٍ)، وما رُكِّب تركيبَ إسنادٍ، نحو: (شَابَ قَرنَاهَا)، فلا يُرخَّم شيءٌ من هذه.

وأمَّا ما رُكِّبَ تَركِيبَ مَزجٍ فيُرخَّم بحذف عَجُزه، وهو مفهوم من كلام المصنف؛ لأنه لم يُخرِجهُ، فتقول فيمَن اسمه (مَعْدِيكرِب): (يَا مَعْدِي).

٦١٢- وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣- أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

أي: يَجِبُ أن يُحذَف مع الآخر ما قبله إن كان زائدًا لَيِّنًا، أي: حرفَ لِينٍ ساكنًا رابعًا فصاعدًا، وذلك نحو: (عُثْمَانَ)، و(مَنْصُورٍ)، و(مِسْكِينٍ) [بشرط كونه عَلَمًا]، فتقول: (يَا عُثْمُ)، و(يَا مَنْصُ)، و(يَا مِسْكُ)، فإن كان غير زائد -كـ(مُخْتَار)- أو غير لِينٍ -كـ(قِمَطْر)- أو غير ساكن -كـ(قَنَوَّر)- أو غير رابع -كـ(مجِيد)- لم يجز حذفه، فتقول: (يَا مُخْتَا)، و(يَا قِمَط)، و(يَا قَنَوَّ)، و(يَا مجِي).

وأمَّا (فِرْعَونُ) ونحوُه -وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، كـ(غُرْنَيْقٍ)- ففيه خلاف: فمذهب الفراء والجَرمِي: أنهما يُعامَلَان معاملة (مِسْكِينٍ) و(مَنْصُورٍ)، فتقول عندهما: (يَا فِرْعَ)، و(يَا غُرْنَ) [على لغة من ينتظر]، ومذهب غيرهما من النحويين: عدم جواز ذلك، فتقول عندهم: (يَا فِرْعَوْ)، و(يَا غُرْنَيْ).

٦١٤- وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبِ، وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تقدَّم أن المركَّب تركيب مزج يُرخَّم، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه، فتقول في (مَعدِيكرِب): (يَا مَعْدِي)، وتقدم أيضًا أن المركَّب تركيب إسناد لا يُرخَّم [عند البصريِّين]، وذكر هنا أنه يُرخَّم قليلًا، وأن عَمرًا -يَعنِي: سيبويه، وهذا اسمه، وكنيته: (أَبُو بِشْرٍ)، و(سِيبَوَيْه) لقبه- نقل ذلك عنهم، والذي نصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز، وفَهِم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك، فتقول في (تَأَبَّطَ شَرًّا): (يَا تَأَبَّطَ).

٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
٦١٦- وَاجْعَلْهُ -إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ- كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا
٦١٧- فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِ(يَا)

يجوز في المرَخَّم لغتان: **إحداهما**: أن يُنوَى المحذوف منه. **والثانية**: أن لا يُنوَى. ويُعبَّر عن الأُولى بـ(لُغَة مَنْ يَنْتَظِرُ الحَرْفَ)، وعن الثانية بـ(لُغَة مَنْ لَا يَنْتَظِرُ الحَرْفَ).

فإذا رخَّمت على لُغَة من ينتظر تركتَ الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركةٍ أو سكون، فتقول في (جَعْفَر): (يَا جَعْفَ)، وفي (حَارِثٍ): (يَا حَارِ)، وفي (قِمَطْرٍ): (يَا قِمَطْ)، وإذا رخَّمتَ على لغة من لا ينتظر عاملتَ الآخِر بما يُعامَل به لو كان هو آخر الكلمة وضعًا، فتَبنِيه على الضم وتُعامِلُهُ معاملة الاسم التام، فتقول: (يَا جَعْفُ)، و(يَا حَارُ)، و(يَا قِمَطُ) بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في (ثَمُودَ) -على لغة من ينتظر الحرف-: (يَا ثَمُو) بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر تقول: (يَا ثَمِي)، فتقلب الواوَ ياءً والضمةَ كسرةً؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يُوجَد اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة إلَّا ويجب قلب الواو ياءً والضمة كسرة [تخفيفًا].

٦١٨- وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَ(مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ(مَسْلَمَهْ)

إذا رُخِّم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكَّر والمؤنث -كـ(مُسْلِمَةٍ)- وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف، فتقول: (يَا مُسْلِمَ) بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر الحرف؛ فلا تقول: (يَا مُسْلِمُ) بضم الميم؛ لئلَّا يلتبس بنداء المذكر، وأمَّا ما كانت فيه التاء لا للفرق فيُرَخَّم على اللغتين، فتقول في (مَسْلَمَةَ) عَلَمًا: (يَا مَسْلَمَ) بفتح الميم وضمِّها.

٦١٩- وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

قد سبق أن الترخيمَ حَذفُ أواخر الكلم في النداء، وقد يُحذَف للضَّرورة آخِرُ الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء، كـ(أَحْمَدَ)، ومنه قوله:

لَـنِعْمَ الفَتَـى تَعْشُـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ   طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُـوعِ وَالخَصْـرِ

أي: طَريفُ بنُ مَالِكٍ، [قَطَعه ونوَّنه على لغة من لا ينتظر ضرورةً].

الاخْتِصَاصُ

٦٢٠- الِاخْتِصَاصُ كَنِـدَاءٍ دُونَ (يَـا)   كَـ(أَيُّهَـا الْفَتَـى) بِـإِثْرِ (ارْجُونِيَـا)

٦٢١- وَقَـدْ يُـرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْـوَ (أَلْ)   كَمِثْلِ (نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

الِاختِصَاصُ يشبه النداء لفظًا، [لا معنًى]، ويخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يُستَعمَل معه حرف نداء [لفظًا ولا تقديرًا]. **والثاني**: أنَّه لَابُدَّ أن يسبقه شيءٌ. **والثالث**: أن تصاحبه الألف واللام، وذلك كقولك: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)(١)، و(نَحْنُ -العُربَ(٢)- أَسْخَى النَّاسِ)، وقوله ﷺ: **«نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»**(٣)، وهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: أَخُصُّ العربَ، وأَخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياء.

---

(١) الإعراب: **أيها**: مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص. و**الرَّجل**: بدل، وقيل: صفة، وقيل: عطف بيان.

(٢) فـ(العُرْبَ): اعتراضية تفسيرية، نُصِبَت بفعل محذوف تقديره: (أَخُصُّ).

(٣) **متفق عليه**: البخاري: (٣٠٩٣)، مسلم: (١٧٥٩)، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه بدون زيادة: **«نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء»**، ولعلَّه من تخبُّطات النحاة إلَّا من رحم الله، كم تجد مثل هذا من الأحاديث والشواهد الشِّعرية التي لا أصل لها، وإنما هي مجرَّد انتصارات وتعصُّبات مذهبيَّة، فينبغي على المسلم=

التَّحْذِيرُ وَالإِغْرَاءُ

٦٢٢- (إِيَّـاكَ وَالشَّـــرَّ) وَنَحْـوَهُ نَصَـبْ مُحَـــذِّرٌ بِـــمَا اسْـــتِتَارُهُ وَجَـــبْ

٦٢٣- وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لـ(إِيَّا) انْسُـبْ، وَمَـا سِـــوَاهُ سَـــتْرُ فِعْلِـهِ لَـــنْ يَلْزَمَـــا

٦٢٤- إِلَّا مَـــعَ الْعَطْـــفِ أَوِ التَّكْـــرَارِ كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَـا ذَا السَّـارِي)

التَّحذِيرُ(١): تَنبيهُ المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

فإن كان بـ(إِيَّاكَ) وأخواته -وهو (إِيَّاكِ)، و(إِيَّاكُما)، و(إِيَّاكُمْ)، و(إِيَّاكُنَّ)- وجب إضمار الناصب، سواء وُجِد عَطْفٌ أم لا.

فمثاله مع العطف: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)، فـ(إِيَّاكَ): منصوب بفعل مضمر وجوبًا، والتقدير: إِيَّاكَ أُحذِّرُ.

ومثاله بدون العطف: (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا)، أي: إيَّاك مِن أن تَفعَلَ كَذَا.

وإن كان بغير (إِيَّاكَ) وأخواته -وهو المراد بقوله: (وَمَا سِوَاهُ)- فلا يجب إضمار الناصب إلَّا مع العطف [بالواو]، كقولك: (مَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ)، أي: يَا مَازِنُ قِ رَأسَكَ واحذَرِ السَّيفَ، أو التكرار، نحو: (الضَّيغَمَ الضَّيغَمَ)، أي: احْذَرِ الضَّيغَمَ، فإن لم يكن عطفٌ ولا تكرارٌ جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: (الأَسَدَ)، أي: احْذَرِ الأَسَدَ، فإن شئت أظهرت [العامل]، وإن شئت أضمرت.

٦٢٥- وَشَـــذَّ (إِيَّـــايَ)، وَ(إِيَّـــاهُ) أَشَـــذْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَـاسَ انْتَبَـذْ

= ألَّا يتساهل في أخذ شيء من الفقه والعقيدة والتوحيد والحديث ونحو ذلك؛ حتى لا يقع في مثل هذه المطبَّات. والله المستعان.

(١) والتحذير يشتمل على: **محذِّرٍ** -بكسر الذال المعجمة- و**محذَّر** -بفتحها- و**محذَّر منه**. وقد جمع المصنف هنا التحذير والإغراء؛ لاستواء أحكامهما وإن اختلف معناهما؛ لأن التحذير: هو التبعيد عن الشيء، والإغراء: التسليط عليه.

حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذَّ مجيئه للمتكلم في قوله: **«إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُم الأَرْنَبَ»**(١)، وأشذ منه مجيئه للغائب في قوله: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ)، [أي: الشَّابَّات]، ولا يُقاسُ على شيء من ذلك.

٦٢٦- وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا ... مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإِغْرَاءُ: هو أَمرُ المخاطب بلزوم ما يُحمَد به، وهو كالتحذير في أنه إن وُجِدَ عَطفٌ أو تكرارٌ وَجَبَ إضمار ناصبه، وإلَّا فلا، ولا تُستعمَل فيه (إِيَّا)، فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك: (أَخَاكَ أَخَاكَ)، وقولك: (أَخَاكَ وَالإِحْسَانَ إِلَيهِ)، أي: الزم أخاكَ، ومثل ما لا يَلزَم معه الإضمار قولك: (أَخَاكَ)، أي: الزَمْ أخاكَ.

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

٦٢٧- مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)

٦٢٨- وَمَا بِمَعْنَى (افْعَلْ) كَ(آمِينَ) كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ كَ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ: ألفاظٌ تقومُ مقامَ الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها.

وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها، كـ(مَهْ) بمعنى: انكَفِفْ، و(آمِينَ) بمعنى: استَجِبْ. وتكون بمعنى الماضي، كـ(شَتَّانَ) بمعنى: افْتَرَقَ، تقول: (شَتَّانَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، و(هَيهَاتَ) بمعنى: بَعُدَ، تقول: (هَيهَاتَ العَقِيقُ)، ومعناه: بَعُدَ، [والعَقِيقُ: مَوضِعٌ بالحِجَاز]. وبمعنى المضارع، كـ(أَوَّهْ) بمعنى: أَتوجَّعُ، و(وَيْ) بمعنى: أَعجَبُ،

(١) **حسن:** أخرجه الحاكم في «مستدركه» برقم: (٤٤٧٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» برقم: (٥١)، وعبد الرزَّاق في «مصنَّفه» برقم: (٨٥٣٤)، كلهم عن زِر، عن عاصم، عن عمر رضي الله عنه موقوفًا بلفظ: **«وَلْيَتَّقِ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ يَحْذِفُهَا»**، وبلفظ: **«وَلَا يَحْذِفَنَّ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ»**، ولم أجد النص الذي تداوله النُّحاة في كتبهم، لكن ليس هذا عنهم بغريب.

وكلاهما غير مَقِيسٍ.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء أنه ينقاس استعمال (فَعَالِ) اسم فِعلٍ مبنيًّا على الكسر من كل فِعلٍ ثلاثي، فتقول: (ضَرَابِ زَيدًا)، أي: اضْرِبْ، و(نَزَالِ)، أي: انْزِلْ، و(كَتَابِ)، أي: اكْتُبْ، ولم يذكره المصنف هنا؛ استغناءً بذكره هناك.

٦٢٩- وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) ... وَهَكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠- كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف، وما هو مجرور بحرف، نحو: (عَلَيْكَ زَيدًا)، أي: الزَمْهُ، و(إِلَيْكَ)، أي: تَنَحَّ، و(دُونَكَ زَيدًا)، أي: خُذْهُ. ومنها ما يُستعمَل مصدرًا، واسمَ فِعلٍ، كـ(رُوَيدَ)، و(بَلْهَ): فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: (رُوَيدَ زَيدٍ)، أي: إِرْوَادَ زَيدٍ، أي: إِمْهَالَهُ، وهو منصوب بفعل مضمر، و(بَلْهَ زَيدٍ)، أي: تَرْكَهُ، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسمَا فِعلٍ، نحو: (رُوَيدَ زَيدًا)، أي: أَمهِلْ زَيدًا، و(بَلْهَ عَمرًا)، أي: اترُكْهُ.

٦٣١- وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

أي: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يَثْبُتُ لما تنوب عنه من الأفعال:

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك، كـ(صَهْ) بمعنى: اسْكُتْ، و(مَهْ) بمعنى: انْكَفِفْ، و(هَيْهَاتَ زَيدٌ) بمعنى: بَعُدَ زَيدٌ، ففي (صَهْ) و(مَهْ) ضميران مستتران كما في (اسْكُتْ) و(انْكَفِفْ)، و(زَيدٌ) مرفوع بـ(هَيْهَاتَ) كما ارتفع بـ(بَعُدَ). وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسمُ الفعل كذلك، كـ(دَرَاكِ زَيدًا)، أي: أَدْرِكْهُ، و(ضَرَابِ عَمرًا)، أي: اضْرِبْهُ، ففي (دَرَاكِ) و(ضَرَابِ) ضميران مستتران، و(زَيدًا) و(عَمرًا) منصوبان بهما.

وأشار بقوله: (وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ): إلى أن معمول اسم الفعل يجب

تأخيره عنه، فتقول: (دَرَاكِ زَيدًا)، ولا يجوز تقديمه عليه؛ فلا تقول: (زَيدًا دَرَاكِ)، وهذا بخلاف الفعل؛ إذ يجوز: (زَيدًا أَدْرِكْ).

٦٣٢- وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الدليل على أن ما سُمِّيَ بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها، فتقول في (صَهْ): (صَهٍ)، وفي (حَيَّهَلَ): (حَيَّهَلًا)، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نُوِّن منها كان نكرة، وما لم يُنوَّن كان معرفة.

٦٣٣- وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

٦٣٤- كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ) وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أَسْمَاءُ الأَصْوَاتِ: ألفاظٌ استُعمِلَت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية صوت من الأصوات، فالأول كقولك: (هَلًا) لزَجْرِ الخيل، و(عَدَسْ) لِزَجْرِ البَغْل، والثاني كـ(قَبْ) لوقوع السَّيفِ، و(غَاق) للغُرَاب.

وأشار بقوله: (وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ): إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية، وقد سبق في باب المُعرَب والمبنيِّ أن أسماء الأفعال مبنية؛ لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر حيث قال: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ)، وأمَّا أسماء الأصوات فهي مبنية؛ لشبهها بأسماء الأفعال(١).

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥- لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَيِ (اذْهَبَنَّ) وَ(اقْصِدَنْهُمَا)

(١) ولو قال: (لشبهها بالحرف) كان أقرب وأصوَب. والله أعلم.

أي: يلحق الفعل للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة، كـ(اذْهَبَنَّ)، والأخرى خفيفة، كـ(اقْصِدَنْهُمَا)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[يوسف:٣٢].

٦٣٦- يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا

٦٣٧- أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨- وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا ... وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَـ(ابْرُزَا)

أي: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر، نحو: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا)، والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب، نحو: (لَتَضْرِبَنَّ زَيدًا)، و(لَا تَضْرِبَنَّ زَيدًا)، و(هَلْ تَضْرِبَنَّ زَيدًا؟)، والواقع شرطًا بعد (إن) المؤكَّدة بـ(مَا)، نحو: (إِمَّا تَضرِبَنَّ زَيدًا أَضْرِبْهُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾[الأنفال:٥٧]، أو الواقع جواب قسم مثبتًا مستقبلًا، نحو: (وَاللهِ لَتَضْرِبَنَّ زَيدًا)، فإن لم يكن مثبتًا لم يؤكَّد بالنون، نحو: (وَاللهِ لَا تَفْعَلُ كَذَا)، وكذا إن كان حالًا؛ [لاقتِضائِهَا الاستقبال، فيَتَنافَيَانِ]، نحو: (وَاللهِ لَيَقُومُ زَيدٌ الآنَ).

وقَلَّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد (ما) الزائدة التي لا تصحب (إنْ)، نحو: (بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ هَهُنَا)[(١)]، والواقع بعد (لم)، كقوله:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا[(٢)] لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والواقع بعد (لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[الأنفال:٢٥]، والواقع بعد غير (إِمَّا) من أدوات الشرط، كقوله:

مَنْ يُثْقَفَنْ[(٣)] مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ

---

(١) قوله: (بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ): تقوله لمن يخفي عنك أمرًا أنت بصير به. قاله الخضري.

(٢) (مَا) هنا: ظرفية مصدرية، أي: مُدَّةَ جَهلِهِ.

(٣) قال الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٩٠): قولـه: (مَـنْ يُـثْقَـفَنْ): بالـتحتيَّـة مبنيًّـا =

وأشار المصنف بقوله: (وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ): إلى أنَّ الفعل المؤكَّد بالنون يُبنَى على الفتح إن لم تَلِهِ ألف الضمير أو ياؤه أو واوه، نحو: (اضرِبَنَّ زَيدًا)، و(اقْتُلَنَّ عَمرًا).

٦٣٩- وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠- وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ -رَافِعًا غَيْرَ الْيَا ... وَالْوَاوِ- يَاءً كَـ(اسْعَيَنَّ سَعْيَا)

٦٤٢- وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣- نَحْوُ (اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ(يَا ... قَوْمِ اخْشَوُنْ)وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

الفعل المؤكَّد بالنُّونِ إن اتَّصَل به ألف اثنين أو واو جَمعٍ أو ياء مخاطبةٍ حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح، وما قبل الواو بالضم، وما قبل الياء بالكسر. ويُحذَف الضمير إن كان واوًا أو ياءً؛ [لالتقاء الساكنين]، ويبقى إن كان ألفًا؛ [خَوفَ اللَّبس]، فتقول: (يَا زَيدُونَ هَلْ تَضْرِبُنَّ؟)، و(يَا هِنْدُ هَلْ تَضْرِبِنَّ)، و(يَا زَيدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِّ؟)، والأصل: هَلْ تَضرِبُونَنَّ، وهَل تَضرِبِينَنَّ، وهَلْ تَضرِبَانِنَّ، فحُذِفت النون لتوالي الأمثال، ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فصار: (هَلْ تَضْرِبُنَّ)، و(هَلْ تَضْرِبِنَّ)، ولم تُحذَف الألف لخفتها، فصار: (هَلْ تَضْرِبَانِّ)، وبقيت الضمة دالَّة على الواو، والكسرة دالة على الياء.

هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا، فإن كان معتلًّا: فإمَّا أن يكون آخره ألفًا، أو واوًا، أو ياءً:

فإن كان آخرُه واوًا أو ياءً حُذِفَت لأجل واو الضمير أو يائه، وضُمَّ ما بَقِيَ قبل واو الضمير، وكُسِر ما بَقِيَ قبل ياء الضمير، فتقول: (يَا زَيدُونَ هَلْ تَغْزُونَ، وهَلْ تَرْمُونَ؟)، و(يَا هِنْدُ هَلْ تَغْزِينَ، وهَلْ تَرْمِينَ؟)، فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما

= للمفعول، أو بالفوقية للفاعل، يُقالُ: (ثَقِفتُه) -من باب (فَهِمَ)- أي: وجدته، والآيب: الرَّاجع.

فعلت بالصحيح، فتحذف نون الرفع [-دفعًا لتوالي الأمثال-] وواو الضمير أو ياءه [تخفيفًا]، فتقول: (يَازَيدُونَ هَلْ تَغْزُنَّ، وهَلْ تَرْمُنَّ؟)، و(يَا هِنْدُ هَلْ تَغْزِنَّ، وهَلْ تَرْمِنَّ؟).

هذا إن أُسنِد إلى الواو والياء، وإن أُسنِد إلى الألف لم يُحذَف آخره، وبَقِيَت الألف، وشكل ما قبلها بحركة تجانس الألف وهي الفتحة، فتقول: (هَلْ تَغْزُوَانِّ؟)، و(هَلْ تَرْمِيَانِّ؟).

وإن كان آخر الفعل ألفًا: فإن رفع الفعل غير الواو والياء -كالألف والضمير المستتر- انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياءً وفُتِحَت، نحو: (اسْعَيَانِّ) [ببنائه على حذف النون]، و(هَلْ تَسْعَيَانِّ؟)، و(اسْعَيَنَّ يَا زَيدُ)، وإن رفع واوًا أو ياءً حُذِفَت الألف، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها [دليلًا عليها]، وضُمَّت الواو، وكُسِرت الياء، فتقول: (يَا زَيدُونَ اخْشَوُنَّ)، و(يَا هِندُ اخْشَيِنَّ). هذا إن لحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم تُضَم الواو، ولم تُكسَر الياء، بل تسكنهما، فتقول: (يَا زَيدُونَ هَلْ تَخْشَوْنَ؟)، و(يَا هِنْدُ هَلْ تَخْشَيْنَ؟)، و(يَا زَيدُونَ اخْشَوا)، و(يَا هْندُ اخْشَيْ).

٦٤٤- وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةً، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، لكن شديدة وكَسرُها أُلِف؛ فلا تقول: (اضْرِبَانْ) بنون مخفَّفة، بل يجب التشديد، فتقول: (اضْرِبَانِّ) بنون مشددة مكسورة، خلافًا ليونس، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف، ويجب عنده كسرها.

٦٤٥- وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

إِذَا أُكِّد الفِعلُ المسنَد إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يُفصَل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف؛ كراهية توالي الأمثال، فتقول: (اضْرِبْنَانِّ) بنون مشددة مكسورة قبلها ألف.

٦٤٦- وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧- وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨- وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

إذا وَلِيَ الفعلَ المؤكَّدَ بالنون الخفيفة ساكنٌ وجب حذف النون؛ لالتقاء الساكنين، فتقول: (اضرِبَ الرَّجُلَ) بفتح الباء، والأصل: (اضرِبَنْ)، فحُذِفَت نون التوكيد؛ لملاقاة الساكن وهو لام التعريف، ومنه قوله:

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يومًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وكذلك تُحذَف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحة، أي: بعد ضمةٍ أو كسرة، ويُردُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد، فتقول في (اضْرِبُنْ يَا زَيدُونَ) -إذا وقفت على الفعل-: (اضْرِبُوا)، وفي (اضْرِبِنْ يَا هِنْدُ): (اضرِبِي)، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردُّ الواو التي حُذِفَت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء.

فإن وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أُبدِلَت النون في الوقف أيضًا ألفًا، فتقول في (اضْرِبَنْ يَا زَيدُ): (اضْرِبَا).

مَا لا يَنْصَرِفُ

٦٤٩- الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

الاسم إن أَشبَهَ الحرف سُمِّيَ: (مَبْنِيًّا)، و(غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ)، وإن لم يشبه الحرف سُمِّي: (مُعْرَبًا)، و(مُتَمَكِّنًا). ثم المعرب على قسمين: **أحدهما:** ما أَشبَهَ الفِعلَ[1]، ويُسمَّى: (غَيرَ مُنصَرِفٍ)، و(مُتَمَكِّنًا غَيْرَ أَمْكَنَ). **والثاني:** ما لم يشبه الفعل، ويُسمَّى:

(١) وهو ما فيه علتان من العلل التسع، أو واحدة تقوم مقامهما.

(مُنْصَرِفًا)، و(مُتَمَكِّنًا أَمْكَنَ).

وعلامة المنصرف: أن يُجرَّ بالكسرة مع الألف واللام والإضافة وبدونهما، وأن يَدخُلَه الصَّرفُ، وهو التنوين الذي لغير مقابلةٍ أو تعويضٍ، الدالُّ على معنى يستحق به الاسم أن يُسمَّى: (أَمْكَنَ)، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل، نحو: (مَرَرْتُ بِغُلَامٍ)، و(غُلَامِ زَيدٍ)، و(الغُلَامِ).

واحترز بقوله: (لغير مقابلة): من تنوين (أَذْرِعَاتٍ) ونحوه، فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يَصحَبُ غير المنصرف، كـ(أَذْرِعَاتٍ)، و(هِنْدَاتٍ) علم امرأة، وقد سبق الكلام في تسميته (تنوين المقابلة). **واحترز بقوله: (أو تعويض)**[1]: من تنوين (جَوَارٍ)، و(غَوَاشٍ) ونحوهما، فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: (جَوَارِيٌ)، و(غَوَاشِيٌ)، وهو يَصحَبُ غير المنصرف كهذين المثالين، وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين.

ويُجر بالفتحة إن لم يُضَف، أو لم تدخل عليه (أل)، نحو: (مَرَرتُ بِأَحمَدَ)، فإن أُضِيفَ أو دخلت عليه (أل) جُرَّ بالكسرة، نحو: (مَرَرتُ بِأَحمَدِكُمْ)، و(بِالأَحْمَدِ)، وإنما يُمنَع الاسم من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع[2]، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قوله:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان: **أحدهما**: ألفُ التأنيث، مقصورةً كانت كـ(حُبْلَى)، أو ممدودةً كـ(حَمْرَاءَ). **والثاني**: الجمع المتناهي، [وهو ما انتهت جموع

(١) والعوض: إما عن جملة، وإما عن كلمة، وإما عن حرف.

(٢) وانتقد السهيلي هذا الحصر، وذكر سماع نحو: (أبو قَابُوس)، مشتق من (القَبْس)، فدل هذا على أن العلمية مع الاشتقاق مانعة للصرف. قاله شيخنا العلامة النحوي أبو بلال الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ.

التكسير إليه]، كـ(مَسَاجِدَ)، و(مَصَابِيحَ)، وسيأتي الكلام عليها مفصَّلًا.

٦٥٠- فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ   صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين، وهو المراد هنا، فيُمنَع ما فيه ألف التأنيث من الصرف مطلقًا، أي: سواء كانت الألف مقصورة كـ(حُبْلَى)، أو ممدودة كـ(حَمْرَاءَ)، علمًا كان ما هي فيه كـ(زَكَرِيَّاءَ)، أو غير عَلَمٍ كما مُثِّل.

٦٥١- وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

أي: يُمنَع الاسم من الصرف؛ للصِّفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختومًا بتاء التأنيث، وذلك نحو: (سَكْرَانَ)، و(عَطْشَانَ)، و(غَضْبَانَ)، فتقول: (هَذَا سَكْرَانُ)، و(رَأَيتُ سَكْرَانَ)، و(مَرَرتُ بِسَكْرَانَ)، فتمنعه من الصرف؛ للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: (سَكْرَانَة)، وإنما تقول: (سَكْرَى)، وكذلك: (عَطْشَانُ)، و(غَضْبَانُ)، فتقول: (امْرَأَةٌ عَطْشَى، وغَضْبَى)، ولا تقول: (عَطْشَانَة)، ولا: (غَضْبَانَة).

فإن كان المذكر على (فَعْلَانَ) والمؤنَّث على (فَعْلَانَة) صَرفتَ، فتقول: (هَذَا رَجُلٌ سَيْفَانٌ) -أي: طويلٌ- و(رَأَيتُ رَجُلًا سَيْفَانًا)، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَيْفَانٍ)، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: (سَيْفَانَةٌ)، أي: طويلة.

٦٥٢- وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا)   مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ(أَشْهَلَا)

أي: وتمنع الصفة أيضًا بشرط كونها أصلية -أي: غير عارضة- إذا انضم إليها كونها على وزن (أَفْعَلَ)، ولم تقبل التاء، نحو: (أَحْمَرَ)، و(أَخْضَرَ)، فإن قبلت التاء صرفت، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَرْمَلٍ)، أي: فقير، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: (أَرْمَلَةٌ)، بخلاف: (أَحْمَرَ)، و(أَخْضَرَ)، فإنهما لا ينصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: (حَمْرَاءُ)، و(خَضْرَاءُ)، ولا يقال: (أَحْمَرَةٌ)، و(أَخْضَرَةٌ)، فمُنِعَا للصفة ووزن الفعل.

وإن كانت الصفة عارضة -كـ(أَرْبَع)- فإنه ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد، ثم استُعمِل صفة في قولهم: (مَرَرتُ بِنِسوَةٍ أَرْبَعٍ)، فلا يؤثِّر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

٦٥٣- وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَـ(أَرْبَعٍ)، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤- فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥- وَ(أَجْدَلٌ)، وَ(أَخْيَلٌ)، (وَأَفْعَى) ... مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

أي: إذا كان استعمال الاسم على وزن (أَفْعَلَ) صفة ليس بأصل، وإنما هو عارض -كـ(أَرْبَعٍ)- فألغِه، أي: لا تَعتَدُّ به في منع الصرف كما لا تَعتَدُّ بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، كـ(أَدْهَم) -لِلقَيْدِ- فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استُعمِل استعمال الأسماء، فيُطلَق على كل قَيدٍ: (أَدْهَمُ)، ومع هذا تمنعه نظرًا إلى الأصل.

وأشار بقوله: (وَ(أَجْدَلٌ)...) إلى آخره: إلى أن هذه الألفاظ -أعني: (أَجْدَلًا) للصَّقْر، و(أَخْيَلًا) لطَائِرٍ، و(أَفْعَى) لِلحَيَّة- ليست بصفات، فكان حقها أن لا تُمنَع من الصرف، ولكن منعها بعضهم لتخيُّل الوصف فيها، فتخيَّل في (أَجْدَل) معنى القُوَّة، وفي (أَخْيَل) معنى التَّخيُّل، وفي (أَفعَى) معنى الخُبْث، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيَّلة، والكثير فيها الصرف؛ إذ لا وصفية فيها محقَّقة.

٦٥٦- وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَ(ثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧- وَوَزْنُ (مَثْنَى) وَ(ثُلَاثَ) كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

مما يمنع صرف الاسم العدلُ[1] والصِّفةُ، وذلك في أسماء العدد المبنية على

(١) وهو: تحويل الاسم من حالةٍ إلى أُخرَى، مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلبٍ، أو تخفيفٍ، أو إلحاقٍ، أو معنى زائد. وهو ضربان: **أحدهما:** في المعارف، وله في المذكر: (فُعَلٌ) معدولًا عن (فَاعِل) غالبًا، كـ(عُمَر) معدولٌ عن (عَامِر)، وفي المؤنَّث: (فَعَالِ) عن (فَاعِلَة)، كـ(حَذَامِ) عن (حَاذِمَة). **والثاني:** في=

(فُعَالَ)، و(مَفْعَلَ)، كـ(ثُلَاثَ)، و(مَثْنَى)، فـ(ثُلَاثَ): معدولة عن (ثَلَاثَة ثَلَاثَة)، و(مَثْنَى): معدولة عن (اثْنَيْن اثْنَيْن)، فتقول: (جَاءَ القَومُ ثُلَاثَ)، أي: ثَلَاثَةً ثَلَاثَة، و(مَثْنَى)، أي: اثنَينِ اثنَينِ.

وسُمِع استعمال هذين الوزنين -أعني: (فُعَالَ)، و(مَفْعَلَ)- من (وَاحِد)، و(اثْنَيْنِ)، و(ثَلَاثَة)، و(أَرْبَعَة)، نحو: (أُحَادَ) و(مَوْحَدَ)، و(ثُنَاءَ) و(مَثْنَى)، و(ثُلَاثَ) و(مَثْلَثَ)، و(رُبَاعَ) و(مَرْبَعَ)، وسُمِع أيضًا في (خَمْسَة) و(عَشَرَة)، نحو: (خُمَاسَ) و(مَخْمَسَ)، و(عُشَارَ) و(مَعْشَرَ)، وزعم بعضهم [-وهو الصحيح-] أنه سُمِع أيضًا في (سِتَّة)، و(سَبْعَة)، و(ثَمانِيَة)، و(تِسْعَة)، نحو: (سُدَاسَ) و(مَسْدَسَ)، و(سُبَاعَ) و(مَسْبَعَ)، و(ثُمانَ) و(مَثْمَنَ)، و(تُسَاعَ) و(مَتْسَعَ).

ومما يُمنَعُ من الصرف للعدل والصفة: (أُخَرُ) التي في قولك: (مَرَرتُ بِنِسوَةٍ أُخَرَ)، وهو معدول عن (الأُخَرَ)، وتلخَّص من كلام المصنف: أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وزن الفعل، ومع العدل.

٦٥٨- وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) أَوِ (المَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

هذه هي العلة الثانية التي تَستَقِلُّ بالمنع، وهي الجمع المتناهي، وضابطه: كل جَمعٍ بعد ألفِ تكسيرِه حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: (مَسَاجِد)، و(مَصَابِيح)، ونبَّه بقوله: مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) أَوِ (المَفَاعِيلَ): على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن مُنِعَ وإن لم يكن في أوَّله ميم؛ فيدخل: (ضَوَارِبُ)، و(قَنَادِيلُ) في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِفَ، نحو: (صَيَاقِلَةٍ)، [و(صَيَارِفَةٍ)، و(مَعَاقِلَةٍ)].

٦٥٩- وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَ(الجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَ(سَارِي)

= الصفات، وهو إمَّا في العدد، وله صيغتان: (فُعَال)، و(مَفْعَل)، كـ(أُحَادَ)، و(مَوحَدَ)، أو في غيره وهو (أُخَرُ)، ويُؤتَى به لتخفيف اللَّفظ واختصاره، كما في (مَثْنَى)، و(أُخر). «حاشية الخضري» بتصرف.

إذا كان هذا الجمع -أعني: صيغة منتهى الجموع- معتلَّ الآخر أَجرَيتَه في الجر والرفع مجرى المنقوص كـ(سَاري)، فتنوِّنه، وتقدِّر رفعه أو جرَّه، ويكون التنوين عوضًا عن الياء المحذوفة، وأما في النصب فتُثبِت الياء، وتحرِّكُها بالفتح بغير تنوين، فتقول: (هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، وغوَاشٍ)، و(مَرَرتُ بِجَوَارٍ، وغوَاشٍ)، و(رَأَيتُ جَوارِيَ، وغَوَاشِيَ)، والأصل في الجر والرفع: (جَوَارِيُ) و(غَوَاشِيُ)، فحذفت الياء وعُوِّض منها التنوين.

٦٦٠- وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

يعني: أن (سَرَاوِيلَ) لَـمَّا كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف؛ لشبهه به، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: (شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ).

٦٦١- وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

أي: إذا سُمِّي بالجمع المتناهي أو بما أُلحِقَ به -لكونه على زِنَتِه، كـ(شَرَاحِيلَ)- فإنه يُمنَع من الصرف؛ للعلمية وشبه العجمة [خلافًا للأخفش]؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته، فتقول فيمن اسمه (مَسَاجِدُ) أو (مَصَابِيحُ) أو (سَرَاوِيلُ): (هَذَا مَسَاجِدُ)، و(رَأَيتُ مَسَاجِدَ)، و(مَرَرتُ بِمَسَاجِدَ)، وكذا البواقي.

٦٦٢- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكَرِبَا)

مما يَمنَع صَرفَ الاسم: العلمية والتركيب، نحو: (مَعْدِيكَرِبَ)، و(بَعْلَبَكَّ)، فتقول: (هَذَا مَعْدِيكَرِبُ)، و(رَأَيتُ مَعدِيكَرِبَ)، و(مَرَرتُ بِمَعدِيكَرِبَ)، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني وتمنعه من الصرف؛ للعلمية والتركيب، وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم.

٦٦٣- كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

أي: كذلك يُمنَع الاسم من الصرف إذا كان عَلَمًا وفيه ألف ونون زائدتان؛ [لسقوطهما في بعض التصاريف]، كـ(غَطَفَانَ)، و(أَصْبَهَانَ) بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: (هَذَا غَطَفَانُ)، و(رَأَيتُ غَطَفَانَ)، و(مَرَرتُ بِغَطَفَانَ)، فتمنعه من الصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون.

٦٦٤- كَــذَا مُؤَنَّــثٌ بِهَــاءٍ مُطْلَقَــا ... وَشَرْطُ مَنْـعِ الْعَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى

٦٦٥- فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَـ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) ... أَوْ (زَيْدٍ) اسْـمَ امْـرَأَةٍ لَا اسْـمَ ذَكَـرْ

٦٦٦- وَجْهَـانِ فِي الْعَـادِمِ تَـذْكِيرًا سَـبَقْ ... وَعُجْمَـةً كَـ(هِنْـدَ)، وَالْمَنْـعُ أَحَـقْ

ومما يَمنَع صرفه أيضًا: العلميَّة والتأنيثُ.

فإن كان العلم مؤنثًا بالهاء امتنع من الصرف مطلقًا، أي: سَوَاءٌ كان عَلَمًا لمذكر -كـ(طَلْحَةَ)- أو لمؤنث، كـ(فَاطِمَةَ)، زائدًا على ثلاثة أحرف -كما مثل- أم لم يكن كذلك، كـ(ثُبَة)، و(قُلَة) عَلَمَينِ.

وإن كان مؤنثًا بالتعليق -أي: بكونه علم أُنثَى-: فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أَزيَدَ من ذلك، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف، كـ(زَينَبَ)، و(سُعَادَ) عَلَمَينِ، فتقول: (هَذِهِ زَينَبُ)، و(رَأَيتُ زَينَبَ)، و(مَرَرتُ بِزَينَبَ)، وإن كان على ثلاثة أحرف: فإن كان محرَّك الوسط مُنِع أيضًا، كـ(سَقَرَ)، وإن كان ساكن الوسط: فإن كان أعجميًّا -كـ(جُوْر) اسمَ بَلَدٍ- أو منقولًا من مذكر إلى مؤنث -كـ(زَيْد) اسمَ امرأةٍ- مُنِع أيضًا. فإن لم يكن كذلك -بأن كان ساكن الوسط، وليس أعجميًّا، ولا منقولًا من مذكر- ففيه وجهان: المَنعُ، والصَّرفُ، والمنع أَولَى [في قول الجمهور]، فتقول: (هَذِهِ هِندُ)، و(رَأَيتُ هِندَ)، و(مَرَرتُ بِهِندَ).

٦٦٧- وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْـعِ وَالتَّعْرِيـفِ مَـعْ ... زَيْـدٍ عَـلَى الـثَّلَاثِ صَرْفُـهُ امْتَنَـعْ

ويمنع صرف الاسم أيضًا: الـعجمة والـتعريف، وشرطه [عند المصنف]: أن

يكون عَلَمًا في اللسان الأعجمي، وزائدًا على ثلاثة أحرف، كـ(إِبْرَاهِيمَ، وإِسْمَاعِيلَ)، فتقول: (هَذَا إِبرَاهِيمُ)، و(رَأَيتُ إِبرَاهِيمَ)، و(مَرَرتُ بِإِبْرَاهِيمَ)، فتمنعه من الصرف؛ للعلمية والعجمة.

فإن لم يكن الأعجميُّ عَلَمًا في لسان العَجَم -بل في لسان العرب- أو كان نكرة فيهما -كـ(لجَام)- عَلَمًا أو غير علم صرفته، فتقول: (هَذَا لجَامٌ)، و(رَأَيتُ لجَامًا)، و(مَرَرتُ بِلِجَامٍ)، وكذلك تصرف ما كان عَلَمًا أعجميًّا على ثلاثة أحرف، سواء كان محرَّك الوسط -كـ(شَتَرَ)- أو ساكنه، كـ(نُوحٍ)، و(لُوطٍ).

٦٦٨- كَـــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُـــصُّ الْفِعْـــلَا   أَوْ غَالِـــبٍ كَـ(أَحْمَـــدٍ) وَ(يَعْـــلَى)

أي: كذلك يُمنَع صَرفُ الاسم إذا كان عَلَمًا، وهو على وزن يخص الفعل، أو يغلب فيه. والمراد بالوزن الذي يخص الفعل: ما لا يُوجَد في غيره إلَّا ندورًا، وذلك كـ(فَعَّلَ)، و(فُعِلَ)، فلو سمَّيتَ رجلًا بـ(ضُرِبَ) أو (كَلَّمَ) منعته من الصرف، فتقول: (هَذَا ضُرِبُ، أو كَلَّمُ)، و(رَأَيتُ ضُرِبَ، أو كَلَّمَ)، و(مَرَرتُ بِضُرِبَ، أو كَلَّمَ). والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزن يُوجَد في الفعل كثيرًا، أو يكون فيه زيادة تدل على معنًى في الفعل ولا تدل على معنًى في الاسم:

فالأول كـ(إِثْمِدَ)، و(إِصبَعَ)، فإنَّ هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم، كـ(اضْرِبْ)، و(اسْمَعْ)، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي، فلو سمَّيتَ رجلًا بـ(إِثْمِدَ)، و(إِصْبَعَ) منعته من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، فتقول: (هَذَا إِثْمِدُ)، و(رَأَيتُ إِثمِدَ)، و(مَرَرتُ بِإِثمِدَ).

والثاني كـ(أَحْمَدَ)، و(يَزِيدَ)، فإنَّ كُلًّا من الهمزة والياء يدل على معنى في الـفعل -وهو التكلُّم والغيبة- ولا يدل على معنى في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل، بمعنى أنه به أولى، فتقول: (هَذَا أَحمَدُ، ويَزِيدُ)، و(رَأَيتُ أَحمَدَ، ويَزِيدَ)، و(مَرَرتُ بِأَحمَدَ، ويَزِيدَ)، فيُمنَع؛ للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختصٍّ بالفعل ولا غالب فيه لم يُمنَع من الصرف، فتقول في رجل اسمه (ضَرَبَ): (هَذَا ضَرَبٌ)، و(رَأَيتُ ضَرَبًا)، و(مَرَرتُ بضَرَبٍ)؛ لأنه يوجد في الاسم كـ(حَجَرٍ)، وفي الفعل كـ(ضَرَب).

٦٦٩- وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

أي: ويُمنَعُ صَرفُ الاسم أيضًا للعلمية وألفِ الإلحاق[1] المقصورة، كـ(عَلْقى)، و(أَرْطَى)، فتقول فيهما -علَمَينِ-: (هَذَا عَلْقى)، و(رَأَيْتُ عَلْقى)، و(مَرَرتُ بِعَلْقَى)، فتمنعه من الصرف؛ للعلميةِ وشِبهِ ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه، أعني: حال كونه عَلَمًا لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه (عَلْقَى): (عَلْقَاةٌ)، كما لا تقول في (حُبْلَى): (حُبْلَاةٌ).

فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم -كـ(عَلْقَى)، و(أَرْطَى) قبل التسمية بهما- صرفته؛ لأنها -والحالة هذه- لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة -كـ(عِلبَاءَ)- فإنك تصرف ما هي فيه، عَلَمًا كان أو نكرة.

٦٧٠- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ(ثُعَلَا)

٦٧١- وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

يُمنَع صَرفُ الاسم؛ للعلميَّة -أو شبهها- وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأَوَّلُ: ما كان على (فُعَلَ) من ألفاظ التوكيد، فإنه يُمنَع من الصرف؛ لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو: (جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعُ)، و(رَأَيتُ النِّسَاءَ جُمَعَ)، و(مَرَرتُ

---

(١) قال الخضري في "حاشيته على شرح ابن عقيل" (٢/ ٧١٥): قوله: (الإلحاق): قال الشاطبي: هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخماسي الأصول؛ ليلحق به في تصاريفه. فيزاد به حرف، كالألف من (أرْطَى)، و(عَلْقى)؛ لجعلهما كـ(جَعْفَر)، وفي (عِزْهَى)، و(ذِفْرَى) كـ(دِرْهَم)، وكإحدى الباءَينِ في: (جَلْبَبَ جَلْبَبَةً، وجِلْبَابًا)؛ لجعلها كـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، ودِحْرَاجًا). أو حرفان، كالياء والتاء في: (حِلْتِيت، وحَلَاتِيت)، و(عِفْرِيت، وعَفَارِيت)؛ لإلحاقهما بـ(قِنْدِيل، و(قَنَادِيل).

بِالنِّسَاءِ جُمَعَ)، والأصل: (جَمْعَاوَات)؛ لأن مفرده: (جَمْعَاء)، فعُدِل عن (جَمْعَاوَات) إلى (جُمَعَ)، وهو مُعرَّف بالإضافة المقدَّرة، أي: جُمَعُهُنَّ، فأشبه تعريفُه تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة وليس في اللفظ ما يعرِّفه.

الثاني: العَلَم المعدُول [تقديريًّا] إلى (فُعَلَ)، كـ(عُمَرَ)، و(زُفَرَ)، و(ثُعَلَ)، والأصل: (عَامِر)، و(زَافِر)، و(ثَاعِل)، فمنعه من الصرف؛ للعلمية والعدل.

الثالث: (سَحَرُ) إذا أُرِيدَ من يوم بعينه، نحو: (جِئتُكَ يَومَ الجُمُعَةِ سَحَرَ)، فـ(سَحَرَ): ممنوع من الصرف؛ للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن (السَّحَر)؛ لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بـ(أل)، فعُدِل به عن ذلك، وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يُلفَظْ معه بمُعرِّف.

٦٧٢- **وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)**

٦٧٣- **عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا**

أي: إذا كان علمُ المؤنث على وزن (فَعَالِ) -كـ(حَذَامِ)، و(رَقَاشِ)- فللعرب فيه مذهبان: **أحدهما** -وهو مذهب أهل الحجاز-: بناؤه على الكسر، فتقول: (هَذِهِ حَذَامِ)، و(رَأَيتُ حَذَامِ)، و(مَرَرتُ بِحَذَامِ). **والثاني** -وهو مذهب بني تميم-: إعرابه كإعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والعدل، والأصل: (حَاذِمَة)، و(رَاقِشَة)، فعُدِل إلى (حَذَامِ)، و(رَقَاشِ) كما عُدِل (عُمَر)، و(جُشَم) عن (عَامِر)، و(جَاشِم)، وإلى هذا أشار بقوله: (وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا) عِنْدَ تَمِيمٍ).

وأشار بقوله: (وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا): إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرِفَ؛ لزوال إحدى العلتين، وبقاؤُه بعلة واحدة لا يَقتَضِي منع الصرف، وذلك نحو: (مَعْدِيكَرِبَ)، و(غَطَفَانَ)، و(فَاطِمَةَ)، و(إِبْرَاهِيمَ)، و(أَحْمَدَ)، و(عَلْقَى)، و(عُمَرَ) أعلامًا، فهذه ممنوعة من

الصرف؛ للعلمية وشيء آخر، فإذا نكَّرتها صرفتها؛ لزوال أحد سببيها وهو العلمية، فتقول: (رُبَّ مَعْدِيكَرِبٍ رَأَيْتُ)، وكذا الباقي.

وَتَلَخَّصَ[(١)] **مِنْ كَلامِه:** أن العلمية تَمنَع الصرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العجمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

٦٧٤- **وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي**

كُلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعًا من الصرف يُعامَل معاملة (جَوَارٍ) في: أنه يُنوَّن في الرفع والجر تنوين العِوَض، ويُنصَب بفتحةٍ من غير تنوين، وذلك نحو: (قَاضٍ) علم امرأةٍ، فإن نظيره من الصحيح: (ضَارِبٌ) علم امرأة، وهو ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، فـ(قَاضٍ) كذلك ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، وهو مشبَّه بـ(جَوَارٍ) من جهة أن في آخره ياءً قبلها كسرة، فيُعَامَل معاملته، فتقول: (هَذِهِ قَاضٍ)، و(مَرَرتُ بِقَاضٍ)، و(رَأَيتُ قَاضِيَ)، كما تقول: (هَؤُلَاءِ جَوَارٍ)، و(مَرَرتُ بِجَوَارٍ)، و(رَأَيْتُ جَوَارِيَ).

٦٧٥- **وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ**

يجوز في الضرورة صَرفُ ما لا ينصرف، وذلك كقوله:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ؟

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون. ووَرَد أيضًا صرفه للتناسب[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[الإنسان:٤]، فصرف (سَلَاسِلَ)؛ لمناسبة ما بعده.

---

(١) قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٧٢٠): قوله: (وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ): الحاصل: أن المانع مع العلمية سبعة، ومع الوصفية ثلاثة، والمستقل بالمنع اثنان، وقد علمتَ أحكامها.

(٢) قال الخضري في المصدر السابق: قوله: (لِلتَّنَاسُبِ): هو نوعان: تناسبٌ لكلمات منصرفة انضمَّ لها غير منصرف، كتنوين ﴿سَلَاسِلًا﴾؛ لمناسبة: ﴿أَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾، و﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾[نوح:٢٣] في قراءة الأعمش؛=

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة: فأجازه قوم [-وهو الصواب-] ومنعه آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله:

وَمِمَّـــــــنْ وَلَـــــــدُوا عَامِـــــ ـــرُ ذُو الطُّـــــولِ وَذُوْ العَـــــرْضِ

فمُنِع (عَامِر) من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: (وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ).

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦- ارْفَـــعْ مُضَـــارِعًا إِذَا يُجَـــرَّدُ مِــنْ نَاصِــبٍ وَجَـازِمٍ كَ(تُسْـعَدُ)

إذا جُرِّد الفِعلُ المضارعُ عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختُلِف في رافعه: فذهب قوم إلى أنه ارتفع؛ لوقوعه موقع الاسم، فـ(يَضْرِبُ) في قولك: (زَيدٌ يَضْرِبُ) واقع موقع (ضَارِب)؛ فارتفع لذلك. وقيل: ارتفع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف.

٦٧٧- وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَـيْ)، كَـذَا بِـ(أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ

٦٧٨- فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَــا مِــنْ (أَنَّ) فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

يُنصَب المضارع إذا صَحِبه حرفٌ ناصب، وهو: (لَنْ)، أو(كَي)، أو (أَنْ)، أو (إِذَنْ)، نحو: (لَنْ أَضْرِبَ)، و(جِئْتُ كَيْ أَتعَلَّمَ)، و(أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، و(إِذَنْ أُكْرِمَكَ) في جواب من قال لك: (آتِيكَ).

= لمناسبة: ﴿نَسْرًا﴾. والثاني لرؤوس الآي، كتنوين: ﴿قَوَارِيرًا﴾[الإنسان:١٥] الأول -لأنه رأس آية- ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلًا، وفي الألف بدله وقفًا، وأمَّا ﴿قَوَارِيرَ﴾ الثاني فنُوِّن؛ ليُشاكِلَ الأول، لا لرؤوس الآي. هذا ما في "التصريح"، فاحذر ما يخالفه.

وأشار بقوله: (لَا بَعْدَ عِلْمٍ): إلى أنه إن وقعت (أَنْ) بعد عِلْم ونحوِه مما يدل على اليقين وجب رفعُ الفعل بعدها [في قول الجمهور]، وتكون حينئذ مخفَّفة من الثقيلة، نحو: (عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ)، التقدير: أَنهُ يقومُ، فخُفِّفت (أَنَّ) وحُذِف اسمها وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثُنائِيةٌ لفظًا، ثلاثيَّةٌ وضعًا، [أي: مخفَّفة من الثقيلة عاملةٌ عملها]، وتلك ثُنائِيَّة لفظًا ووضعًا.

وإن وقعت بعد ظَنٍّ ونحوه مما يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان: **أحدهما**: النصب على جعل (أنْ) من نواصب المضارع. **الثاني**: الرَّفعُ على جعل (أَنْ) مخفَّفة من الثقيلة، فتقول: (ظَنَنتُ أَنْ يَقُومُ) و(أَنْ يَقُومَ)، والتقدير مع الرفع: ظننتُ أَنَّهُ يَقُومُ، فخُفِّفت (أَنَّ)، وحُذِف اسمها، وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

٦٧٩- **وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا**

يعني: أنَّ من العرب من لم يُعمِل (أَن) الناصبة للفعل المضارع وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان، فيَرفَع الفعل بعدها حملًا على أختها (ما) المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقدَّران بالمصدر، فتقول: (أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ)، كما تقول: (عَجِبتُ مِمَّا تَفْعَلُ).

٦٨٠- **وَنَصَبُوا بِ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا**

٦٨١- **أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا**

تقدَّم أن من جملة نواصب المضارع (إِذَنْ)، ولا يُنصَب بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلًا. **الثاني**: أن تكون مُصدَّرةً. **الثالث**: أن لا يُفصَل بينها وبين منصوبها، وذلك نحو أن يقال: (أَنَا آتِيكَ) فتقول: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ).

فلو كان الفعل بعدها حالًا لم يُنصَب، نحو أن يقال: (أُحِبُّكَ): (فَتَقُولُ إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا)، فيجب رفع (أَظُنُّ). وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدَّر،

نحو: (زَيدٌ إِذَنْ يُكرِمُكَ)، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل الرفع والنصب، نحو: (وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ). وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فُصِل بينها وبينه، نحو: (إِذَنْ زَيدٌ يُكرِمُكَ)، فإن فُصِلَت بالقسم نَصَبَت، نحو: (إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ).

٦٨٢- وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ   إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣- (لَا) فَ(أَنَ) اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرَا   وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

٦٨٤- كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي   مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ(الَّا)(أَنْ) خَفِي

اختصَّت (أَنْ) من بين نواصب المضارع بأنها تعمل مُظهَرة ومُضمَرة.

فتظهر وجوبًا إذا وقعت بين لام الجر و(لا) النافية، نحو: (جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زَيدًا). وتظهر جوازًا إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها (لا) النافية، نحو: (جِئْتُكَ لِأَقْرَأَ)، و(لِأَنْ أَقْرَأَ). هذا إذا لم تسبقها (كان) المنفية، فإن سبقتها (كان) المنفية وجب إضمار (أَنْ)، نحو: (مَا كَانَ زَيدٌ لِيَفْعَلَ)، ولا تقول: (لِأَنْ يَفعَلَ)، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[الأنفال:٣٣].

ويجب إضمار (أَنْ) بعد (أو) المقدرة بـ(حَتَّى)، أو (إِلَّا)، فتقدر بـ(حَتَّى) إذا كان الفعل الذي قبلها مما يَنقَضِي شيئًا فشيئًا، وتُقدَّر بـ(إِلَّا) إن لم يكن كذلك، فالأول كقوله:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى   فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

أي: لأستسهِلنَّ الصَّعب حتى أُدرِكَ المنى، فـ(أُدْرِكَ): منصوب بـ(أَن) المقدَّرة بعد (أو) التي بمعنى (حَتَّى)، وهي واجبة الإضمار. والثاني كقوله:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: كسَرتُ كعوبها إلَّا أن تستقيم، فـ(تَسْتَقِيمَ): منصوب بـ(أَنْ) بعد (أو) واجبة الإضمار.

٦٨٥- وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

ومما يجب إضمار (أَنْ) بعده: (حَتَّى)، نحو: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ)، فـ(حَتَّى): حرف جر، و(أَدْخُلَ): منصوب بـ(أَن) المقدرة بعد (حَتَّى). هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلًا، فإن كان حالًا [حقيقةً للفعل الذي بعدها] أو مؤوَّلًا بالحال وجب رفعه، وإليه الإشارة بقوله:

٦٨٦- وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا اوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ارْفَعَنَّ، وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

فتقول: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ البَلَدَ) بالرفع إن قُلتَهُ وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وقع وقصدت به حكايةَ تلكَ الحال، نحو: (كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا).

٦٨٧- وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبْ

يعني: أن (أَنْ) تنصب -وهي واجبة الحذف- الفِعلَ المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض، أو طلب محض.

فمثال النفي: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، ومعنى كون النفي محضًا: أن يكون خالصًا من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصًا منه وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: (مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا).

ومثال الطلب -وهو يشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرض، والتحضيض، والتمني- فالأمر نحو: (ائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ)، ومنه:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهي نحو: (لَا تَضْرِبْ زَيدًا فَيَضْرِبَكَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه:٨١]. والدعاء نحو: (رَبِّ انْصُرْنِي فَلَا أُخْذَلَ)، ومنه:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيرِ سَنَنْ

والاستفهام نحو: (هَلْ تُكْرِمُ زَيدًا فَيُكْرِمَكَ؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[الأعراف:٥٣]. والعرض نحو: (أَلَا تَنْزِلُ عِندَنَا فَتُصِيبَ خَيرًا)، ومنه قوله:

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا   قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا؟

والتحضيض نحو: (لَوْلَا تَأْتِينا فَتُحَدِّثَنَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[المنافقون:١٠]. والتمني نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[النساء:٧٣].

ومعنى أن يكون الطلب محضًا: أن لا يكون مدلولًا عليه باسم فِعلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولًا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء [خلافًا للكسائي]، نحو: (صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ)، و(حَسْبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ).

٦٨٨- وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ)   كَ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ)

يعني: أن المواضع التي يُنصَب فيها المضارع بإضمار (أَنْ) وجوبًا بعد الفاء يُنصَب فيها كلها بـ(أَنْ) مضمرةً وجوبًا بعد (الواو) إذا قُصِد بها المصاحبة، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢]، وقوله:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى   لِصَوتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقوله:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عَارٌ عَلَيْكَ -إِذَا فَعَلْتَ- عَظِيمُ

وقوله:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي   وَبَينَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ؟

واحترز بقوله: إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ): عما إذا لم تُفِد ذلك، بل أردتَ [مجرَّد] التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعْلَ ما بعد الواو خبرًا لمبتدأ محذوف، فإنه لا

يجوز حينئذ النصب؛ [لكونها لا تفيد مفهوم (مع)]، ولهذا جاز فيها بعد الواو في قولك: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) ثلاثة أوجه: الجزمُ: على التشريك بين الفعلين، نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ). **والثاني**: الرَّفعُ: على إضمار مبتدأ، نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ)، أي: وأنتَ تشربُ اللَّبن. **والثالث**: النصب: على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)، أي: لا يكن منك أن تأكلَ السَّمَك وأن تَشرَبَ اللَّبنَ [مَعًا]، فيُنصَب هذا الفعل بـ(أن) مضمرة.

٦٨٩- **وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**

يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سبق ذكرها أن تُجزَم إذا سقطت الفاء وقُصِد الـجزاء، نحو: (زُرْنِي أَزُرْكَ)، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مقدَّر -أي: (زُرني فإن تَزُرنِي أَزُرْكَ)- أو بالجملة قبله؟ قولان.

ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا)، [وأجازه الكوفيُّون].

٦٩٠- **وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ**

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلَّا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا)، فتقول: (لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ) بجزم (تَسْلَمْ)؛ إذ يصح: (إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ)، ولا يجوز الجزم في قولك: (لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ)؛ إذ لا يصح: (إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ)، وأجاز الكسائي ذلك[(١)] بناء على أنه لا يشترط عنده دخول (إن) على (لا)، فجزمه على معنى: إِنْ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ.

٦٩١- **وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا**

---

(١) وهو الصواب؛ لما صح في "مسند أبي يعلى" (٣٩٢١)، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه: «لَا تَشَرَّفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ»، والحديث أصله عند "مسلم" برقم: (١٨١١)، بلفظ: «لَا يُصِبْكَ سَهْمٌ...» الحديث.

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولًا عليه باسم فِعلٍ أو بلفظِ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء، وقد صرَّح بذلك هنا فقال: متَى كانَ الأَمْرُ بِغَيرِ صيغَةِ (افْعَلْ) ونَحوِهَا فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أَسقَطْتَ الفاء جزمتَه، كقولك: (صَهْ أُحْسِنْ إِلَيكَ)، و(حَسْبُكَ الحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ)، وإليه أشار بقوله: (وَجَزْمَهُ اقْبَلَا).

٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أجاز الكوفيون قَاطِبَةً أن يُعامَل الرجاء معاملة التمنِّي؛ فيُنصَب جوابُه المقرون بالفاء كما نُصِب جواب التمني، وتابعهم المصنف، ومما ورد منه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[غافر:٣٦-٣٧] في قراءة من نصب (أَطَّلِعَ)، وهو حفص عن عاصم.

٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

يجوز أن يُنصَب بـ(أن) محذوفةً، أو مذكورةً بعد عاطف تقدَّم عليه اسم خالص، أي: غير مقصود به معنى الفعل، وذلك كقوله:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبسِ الشُّفُوفِ

فـ(تَقَرَّ): منصوب بـ(أن) محذوفة، وهي جائزة الحذف؛ لأن قبله اسمًا صريحًا وهو (لُبْسُ)، وكذلك قوله:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

فـ(أَعْقِلَهُ): منصوب بـ(أَنْ) محذوفة، وهي جائزة الحذف؛ لأن قبله اسمًا صريحًا وهو (قَتْلِي)، وكذلك قوله:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ   مَا كُنْتُ أُوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ

فـ(أُرْضِيَهُ): منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً جوازًا بعد الفاء؛ لأن قبلها اسمًا صريحًا وهو (تَوَقُّعُ)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ

﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[الشورى:٥١]، فـ﴿يُرْسِلَ﴾: منصوب بـ(أن) الجائزة الحذف؛ لأن قبله ﴿وَحْيًا﴾، وهو اسمٌ صريح.

فإن كان الاسم غير صريح -أي: مقصودًا به معنى الفعل- لم يجز النصب، نحو: (الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ)، فـ(يَغضَبُ): يجب رفعه؛ لأنه معطوف على (طَائِر)، وهو اسم غير صريح؛ لأنه واقِعٌ موقعَ الفعل من جهة أنه صلة لـ(أل)، وحق الصلة أن تكون جملة، فوُضِعَ (طَائِر) موضع (يَطِير) -والأصل: الَّذي يَطِيرُ- فلما جيء بـ(أل) عُدِل عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل (أل)؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

٦٩٤- وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لـمَّا فرغ من ذكر الأماكن التي يُنصَب فيها بـ(أن) محذوفةً -إمَّا وجوبًا وإما جوازًا- ذكر أنَّ حذفَ (أَنْ) والنصب بها في غير ما ذُكِر شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، ومنه قولهم: (مُرْهُ يَحْفِرَهَا) بنصب (يَحْفِر)، أي: مُرْهُ أن يحفرَها، ومنه قولهم: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، أي: قبل أن يأخُذك، ومنه قوله:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

في رواية من نصب (أَحْضُرَ)، أي: أن أَحضُرَ.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥- بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

٦٩٦- وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا ... أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا

٦٩٧- وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا) ... كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فِعلًا واحدًا، وهو: (اللَّامُ) الدالة على الأمر، نحو: (لِيَقُمْ زَيدٌ)، أو على الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧]. و(لا) الدالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة:٤٠]، أو على الدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[البقرة:٢٨٦]. و(لَمْ)، و(لَـمَّا)، وهما للنفي، ويختصان بالمضارع ويقلبان معناه إلى المُضِي، نحو: (لَمْ يَقُمْ زَيدٌ)، و(لَـمَّا يَقُمْ عَمْرٌو)، ولا يكون النفي بـ(لَـمَّا) إلَّا متَّصلًا بالحال، [أي: إلى وقت التكلُّم].

والثاني: ما يجزم فعلين، وهو (إِنْ)، نحو: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[البقرة:٢٨٤]. و(مَنْ)، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[النساء:١٢٣]. و(مَا)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧]. و(مَهْمَا)، نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف:١٣٢]. و(أَيٌّ)، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠]. و(مَتَى)، كقوله:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

و(أَيَّانَ)، كقوله:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

و(أَيْنَمَا)، [وهي ظرف مكان ضُمِّن معنى الشَّرط]، كقوله:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

و(إِذْمَا)، نحو قوله:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

و(حَيْثُمَا)، نحو قوله:

حَيْـــثُمَا تَسْـــتَقِمْ يُقَـــدِّرْ لَـــكَ اللَّـــ ـــــهُ نَجَاحًـــــا فِي غَـــابِرِ الأَزْمَـــانِ

و(أَنَّى)، نحو قوله:

خَلِـــيلَيَّ أَنَّـــى تَأْتِيَـــانِيَ تَأْتِيَـــا أَخًـــا غَـــيْرَ مَـــا يُرْضِـــيكُمَا لَا يُحَـــاوِلُ

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء [على خلاف في بعضها]، إلَّا (إِنْ) و(إِذْمَا)، فإنهما حرفان[1]، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا كلها حروف.

٦٩٨- فِعْلَـــيْنِ يَقْتَضِـــينَ: شَرْطٌ قُـــدِّمَا يَتْلُـــو الجَـــزَاءَ، وَجَوَابًـــا وُسِـــمَا

يعني: أن هذه الأدوات المذكورة في قوله: وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ) إلى قوله: وَ(أَنَّى) يقتضين جملتين: إحداهما -وهي المتقدِّمة- تُسَمَّى: (شَرْطًا)، والثانية -وهي المتأخرة- تُسمَّى: (جَوَابًا وَجَزَاءً). ويجب في الجملة الأُولى أن تكون فِعلِيَّة، وأمَّا الثانية: فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيدٌ أَكْرَمْتُهُ)، و(إِنْ جَاءَ زَيدٌ فَلَهُ الفَضْلُ).

٦٩٩- وَمَاضِـــيَيْنِ، أَوْ مُضَـــارِعَيْنِ تُلْفِـــيهِمَا، أَوْ مُتَخَـــالِفَيْنِ

إذا كان الشَّرط والجزاء جملتين فِعليَّتَينِ فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: (إِنْ قَامَ زَيدٌ قَامَ عَمْرٌو)، ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[الإسراء:٧]. **والثاني**: أن يكونا مضارعين، نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيدٌ يَقُمْ عَمْرٌو)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[البقرة:٢٨٤]. **والثالث**: أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، نحو: (إِنْ قَامَ زَيدٌ يَقُمْ عَمْرٌو)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[هود:١٥]. **والرابع**: أن يكون الأول

(١) والصواب في (إذما) الاسمية، وهو قول المبرِّد وابن السرَّاج والفارسي. قال شيخنا العلَّامة النحوي أبو بلال الحضرمي حفظه الله: واحتجُّوا بأنها قبل دخول (ما) عليها كانت اسمًا، والأصل في الأشياء بقاء ما كان على ما كان عليه.

مضارعًا والثاني ماضيًا، وهو قليل، ومنه قوله:

مَـــنْ يَكِـــدْنِي بِسَـــيِّءٍ كُنْــتُ مِنْــهُ كَالشَّـــجَا بَـــيْنَ حَلْقِـــهِ وَالوَرِيـــدِ

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[(١)].

٧٠٠- وَبَعْدَ مَـاضٍ رَفْعُـكَ الجَـزَا حَسَـنْ وَرَفْعُـــهُ بَعْـــدَ مُضَـــارِعٍ وَهَـــنْ

أي: إذا كان الشَّرطُ ماضيًا والجزاء مضارعًا جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن، فتقول: (إِنْ قَامَ زَيدٌ يَقُمْ عَمْرٌو) و(يَقُومُ عَمرٌو)، ومنه قوله [-وهو زُهَيْر-]:

وَإِنْ أَتَـــاهُ خَلِيـــلٌ يَـــوْمَ مَسْـــأَلَةٍ يَقُـــولُ: لَا غَائِـــبٌ مَـــالِي وَلَا حَـــرِمُ

وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا وجب الجزم فيهما، ورَفعُ الجزاء ضعيف، كقوله:

يَـــا أَقْـــرَعُ بْـــنُ حَـــابِسٍ يَـــا أَقْـــرَعُ إِنَّـــكَ إِنْ يُصْـــرَعْ أَخُـــوكَ تُصْـــرَعُ

٧٠١- وَاقْـرُنْ بِفَـا حَـتْمًا جَوَابًـا لَـوْ جُعِـلْ شَرْطًـا لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَـا لَمْ يَنْجَعِـلْ

أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الاسمية، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ)، وكفعل الأمر، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيدٌ فَاضْرِبْهُ)، وكالفعلية المنفية بـ(مَا)، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيدٌ فَمَا أَضْرِبُهُ)، أو (لَنْ)، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيدٌ فَلَنْ أَضْرِبَهُ).

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطًا -كالمضارع الذي ليس منفيًّا بـ(ما)، ولا بـ(لن)، ولا مقرونًا بحرفِ التنفيس، ولا بـ(قَدْ)، وكالماضي المتصرِّف الذي هو غير مقرون بـ(قَدْ)- لم يجب اقترانه بالفاء، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيدٌ يَجِيءُ عَمرٌو) أو (قَامَ عَمرٌو).

---

(١) **متفق عليه**: البخاري: (٣٥)، بزيادة: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا»، مسلم: (٧٦٠)، بزيادة: «فَيُوَافِقُهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا»، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٧٠٢- وَتَخْلُـفُ الْفَـاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَـأَهْ   كَ(إِنْ تَجُـدْ إِذَا لَنَـا مُكَافَـأَهْ)

أي: إذا كان الجواب جملة اسمية [-أي: غير طلبية، ولا منفية-] وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:٣٦]، ولم يقيِّد المصنف الجملة بكونها اسمية؛ استغناءً بفهم ذلك من التمثيل، وهو: (إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ).

٧٠٣- وَالْفِعْـلُ مِـنْ بَعْـدِ الْجَـزَا إِنْ يَقْـتَرِنْ   بِالْفَـا أَوِ الْـوَاوِ بِتَثْلِيـثٍ قَمِـنْ

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ مضارع مقرونٌ بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم [عطفًا على الجزاء]، والرفع [استئنافًا]، والنصب [بإضمار (أن) وجوبًا]، وقد قُرِئَ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾[البقرة:٢٨٤] بجزم (يَغْفِر)، ورفعه، ونصبه، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قوله:

فَـإِنْ يَهْلِـكْ أَبُـو قَـابُوسَ يَهْلِـكْ   رَبِيـعُ النَّـاسِ وَالبَلَـدُ الحَـرَامُ
وَنَأْخُـذُ بَعْـدَهُ بِـذِنَابِ عَـيْشٍ   أَجَـبِّ الظَّهْـرِ لَـيْسَ لَـهُ سَـنَامُ

رُوِيَ بجزم (نَأْخُذ)، ورفعه، ونصبه.

٧٠٤- وَجَـزْمٌ اوْ نَصْـبٌ لِفِعْـلٍ إِثْـرَ فَـا   أَوْ وَاوٍ انْ بِـالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَـا

إذا وقع بين فِعلِ الشَّرط والجزاء فِعلٌ مضارع مقرونٌ بالفاء أو الواو جاز نصبه وجزمه، نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيدٌ وَيَخْرُجَ خَالِدٌ أُكْرِمْكَ) بجزم (يَخْرُج) ونصبه، ومن النصب قوله:

وَمَـنْ يَقْـتَرِبْ مِنَّـا وَيَخْضَـعَ نُـؤْوِهِ   وَلَا يَخْـشَ ظُلْـمًا مَـا أَقَـامَ وَلَا هَضْـمَا

٧٠٥- وَالشَّـرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَـدْ عُلِـمْ   وَالْعَكْسُ قَـدْ يَـأْتِي إِنِ المَعْنَـى فُهِـمْ

يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدلُّ دليل على حذفه، نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ)، فحذف جواب الشرط؛ لدلالة (أَنْتَ ظَالِمٌ) عليه، والتقدير: أنت ظالـمٌ إن فعلتَ فأنتَ ظَالِمٌ، وهذا كثير في لسانهم، وأمَّا عكسه -وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء- فقليل، ومنه قوله:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: وإلَّا تطلِّقْها يَعْلُ مَفرِقَك الحسَام.

٧٠٦- وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

كل واحد من الشرط والقسم يَستَدعِي جَوَابًا، وجَوَابُ الشَّرطِ: إمَّا مَجْزُومٌ، أو مقرونٌ بالفاء، وجواب القسم: إن كان جُملَةً فِعليَّة مُثبَتَة مصدَّرةً بمُضارِعٍ أُكِّدَ باللَّام والنون، نحو: (وَاللهِ لَأَضْرِبَنَّ زَيدًا)، وإن صُدِّرت بماضٍ اقترن باللَّام و(قد)، نحو: (وَاللهِ لَقَدْ قَامَ زَيدٌ)، وإن كان جملة اسمية فبـ(إِنْ) واللَّام، أو اللَّام وحدها، أو بـ(إِنْ) وحدها، نحو: (وَاللهِ إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ)، و(وَاللهِ لَزَيدٌ قَائِمٌ)، و(وَاللهِ إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، وإن كان جملة فعلية منفية فيُنفَى بـ(ما)، أو (لا)، أو (إِنْ)، نحو: (وَاللهِ مَا يَقُومُ زَيدٌ)، و(لَا يَقُومُ زَيدٌ)، و(إِنْ يَقُومُ زَيدٌ)[1]، والاسمية كذلك.

فإذا اجتمع شَرطٌ وقَسَم حُذِف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: (إِنْ قَامَ زَيدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو)، فتحذف جواب القسم؛ لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: (وَاللهِ إِنْ يَقُمْ زَيدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو)، فتحذف جواب الشرط؛ لدلالة جواب القسم عليه.

٧٠٧- وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ ... فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

أي: إذا اجتمع الشرطُ والقسمُ أُجِيبَ السَّابِقُ منهما وحُذِفَ جواب المتأخر،

(١) فـ(إن) -هنا- نافية بمعنى (ما)، والرفع دالٌّ عليه.

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم عليهما ذو خبر رُجِّح الشرطُ مطلقًا، أي: سواء كان متقدمًا أو متأخرًا، فيُجَاب الشَّرط ويُحذَف جواب القسم، فتقول: (زَيدٌ إِنْ قَامَ وَاللهِ أُكْرِمْهُ)، و(زَيدٌ وَاللهِ إِنْ قَامَ أُكْرِمْهُ).

٧٠٨- وَرُبَّـمَا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـمِ   شَرْطٌ بِـلَا ذِي خَـبَرٍ مُقَـدَّمِ

أي: وقد جاء قليلًا ترجيحُ الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدُّمِ القسم وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله:

لَـئِنْ مُنِيـتَ بِنَـا عَـنْ غِـبِّ مَعْرَكَـةٍ   لَا تُلْفِنَـا عَـنْ دِمَـاءِ القَـوْمِ نَنْتَفِـلُ

فلام (لَئِنْ): موطئة لقسم محذوف، والتقدير: (وَاللهِ لَئِنْ)، و(إِنْ): شرط، وجوابه (لا تُلفِنَا)، وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يجب القسم، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير -وهو إجابة القسم؛ لتقدمه- لقيل: (لَا تُلْفِينَا) بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

فَصْلُ (لَوْ)

٧٠٩- (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلْ   إِيلَاؤُهَـا مُسْـتَقْبَلًا لَكِـنْ قُبِـلْ

(لَوْ)[1] تُستَعمَلُ استِعمَالَينِ:

أحدهما: أن تكون مصدريَّةً، وعلامتها: صحة وقوع (أَنْ) موقعها، نحو: (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيدٌ)، أي: قِيَامَهُ، وقد سبق ذكرُها في باب الموصول.

الثاني: أن تكون شرطيَّةً، ولا يليها غالبًا إلَّا ماضٍ معنًى، ولهذا قال: (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وذلك نحو قولك: (لَوْ قَامَ زَيدٌ لَقُمْتُ)، [فـ(اللام) هنا واقعة

(١) وهي حَرفٌ تدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه.

في جواب (لولا)]، وفسَّرها سيبويه بأنها (حَرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره)، وفسَّرها غيره [-وهم الجمهور-] بأنها (حرفُ امتناعٍ لامتناع)، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأُولَى الأصح. وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: (وَيَقِلُّ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾[النساء:٩]، وقوله:

وَلَـوْ أَنَّ لَـيْلَى الأَخْيَلِيَّـةَ سَـلَّمَتْ ... عَـلَيَّ وَدُونِي جَنْـدَلٌ وَصَـفَائِحُ

لَسَـلَّمْتُ تَسْـلِيمَ البَشَاشَـةِ أَوْ زَقَـا ... إِلَيْهَـا صَـدًى مِـنْ جَانِـبِ القَـبْرِ صَـائِحُ

وَلَـوْ تَلْتَقِـي أَصْـدَاؤُنَا بَعْـدَ مَوْتِنَـا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَـوْتِي وَإِنْ كُنْـتُ رِمَّـةً ... لِصَـوْتِ صَـدَى لَـيْلَى يَهِـشُّ وَيَطْـرُبُ

٧١٠- وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لَكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يعني: أنَّ (لَو) الشرطية تختصُّ بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم كما أَنَّ (إِن) الشرطية كذلك، لكن تدخل (لَوْ) على (أَنَّ) واسمها وخبرها، نحو: (لَوْ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ).

واختُلِف فيها والحالة هذه: فقيل: هي باقية على اختصاصها، و(أَنَّ) وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثَبَتَ أنَّ زيدًا قَائِم لقُمتُ، أي: لو ثَبَت قِيامُ زَيدٍ. وقيل: زالت عن الاختصاص، و(أَنَّ) وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لو أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لقُمْتُ، أي: لو قِيامُ زَيدٍ ثَابتٌ، وهذا مذهب سيبويه.

٧١١- وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

قد سبق أن (لَوْ) هذه لا يليها في الغالب إلَّا ما كان ماضيًا في المعنى، وذكر هنا أنه إن وقع بعدها مضارع فإنها تَقلِب معناه إلى المُضي، كقوله:

رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ   يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العَذَابِ قُعُودَا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا   خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا

[فأدخل (لَوْ) على المضارع، فدلت المُضِي]، أي: لو سَمِعُوا. ولابُدَّ لـ(لَوْ) هذه من جواب، وجوابها: إمَّا فِعلٌ ماض، أو مضارع منفي بـ(لم)، وإذا كان جوابها مثبتًا فالأكثر اقترانه باللام، نحو: (لَوْ قَامَ زَيدٌ لَقَامَ عَمْرٌو)، ويجوز حذفها، فتقول: (لَوْ قَامَ زَيدٌ قَامَ عَمْرٌو)، وإن كان منفيًّا بـ(لم) لم تصحبها اللام، فتقول: (لَوْ قَامَ زَيدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو)، وإن نُفِيَ بـ(ما) فالأكثر تجرده من اللَّام، نحو: (لَوْ قَامَ زَيدٌ مَا قَامَ عَمْرٌو)، ويجوز اقترانه بها، نحو: (لَوْ قَامَ زَيدٌ لَمَا قَامَ عَمرٌو).

(أمَّا) و(لَوْلا) و(لَوْمَا)

٧١٢- **(أَمَّا) كَـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَفَا   لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا**

(أَمَّا): حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه بـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)، والمذكور بعدها جواب الشرط؛ فلذلك لزمته الفاء، نحو: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، والأصل: (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ فَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، فأُنِيبَت (أَمَّا) مناب (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)، فصار: (أَمَّا فَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، ثم أُخِّرَت الفاء [إصلاحًا للَّفظ] إلى الخبر، فصار: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، ولهذا قال: (وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا).

٧١٣- **وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا**

قد سبق أن هذه الفاء ملتزمة الذكر، وقد جاء حذفها في الشعر، كقوله:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ   وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أي: فلا قتال، وحُذِفَت في النثر أيضًا بكثرةٍ وبقِلَّة، فالكثرة عند حذف القول معها، كقوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾[آل عمران:١٠٦]، أي: فيقال لهم: ﴿أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾، والقليل ما كان بخلافه، كقوله ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ»، هكذا وقع في "صحيح البخاري"[(١)]: «مَا بَالُ» بحذف الفاء، والأصل: أمَّا بعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ، فحُذِفَت الفاء.

٧١٤- (لَـوْلَا) وَ(لَوْمَـا) يَلْزَمَـانِ الِابْتِـدَا إِذَا امْتِنَاعًـا بِوُجُـودٍ عَقَـدَا

لـ(لَوْلَا) و(لَوْمَا) استعمالان:

أحدهما: أن يكونا دالَّينِ على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: (إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا)، ويلزمان حينئذٍ الابتداء؛ فلا يدخلان إلَّا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفًا وجوبًا [في قول الجمهور].

ولابُدَّ لَهُما من جواب [كجواب (لو) في شروطه المارَّة]، فإن كان مثبتًا قُرِنَ باللَّام غالبًا، وإن كان منفيًّا بـ(ما) تجرَّد عنها غالبًا، وإن كان منفيًّا بـ(لم) لم يقترن بها، نحو: (لَولَا زَيدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)، و(لَوْمَا زَيدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)، و(لَوْمَا زَيدٌ مَا جَاءَ عَمْرٌو)، و(لَوْمَا زَيدٌ لَمْ يَجِئْ عَمْرٌو)، فـ(زَيدٌ) في هذه المثل ونحوها مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لَولَا زَيدٌ مَوجُودٌ. وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء.

٧١٥- وَبِهِـمَا التَّحْضِيـضَ مِـزْ وَ(هَـلَّا) (أَلَّا) (أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَـا الْفِعْـلَا

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني لـ(لَوْلَا) و(لَومَا)، وهو الدلالة على التحضيض، ويختصَّان حينئذ بالفعل [المضارع]، نحو: (لَولَا ضَرَبْتَ زَيدًا)، و(لَوْمَا قَتَلْتَ بَكْرًا)، فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيًا، وإن قصدت بهما الحَثَّ على الفعل كان مستقبلًا بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾[التوبة:١٢٢]، أي: لِيَنفِرْ.

---

(١) برقم: (٢١٦٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: (هَلَّا ضَرَبْتَ زَيدًا)، و(أَلَا فَعَلْتَ كَذَا). و(أَلَا) مخفَّفة كـ(أَلَّا) مشدَّدة.

٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

قد سبق أنَّ أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمولًا لفعل مضمرٍ، أو لِفعلٍ مؤخَّرٍ عن الاسم، فالأول كقوله:

هَـلَّا التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ

فـ(التَّقدُّمُ): مرفوع بفعل محذوف، وتقديره: هَلَّا وُجِدَ التَّقدُّم، ومثله قوله:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فـ(الكَمِيَّ): مفعول بفعل محذوف، والتقدير: لَولَا تَعدُّونَ الكَمِيَّ المُقنَّع. والثاني كقولك: (لَوْلَا زَيدًا ضَرَبتَ)، فـ(زَيدًا): مفعول (ضَرَبتَ).

الإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) وَفُرُوعِهِ وَالأَلِفِ وَاللامِ

٧١٧- مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنهُ بِالَّذِي) خَبَرْ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩- نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا

هذا الباب وضعه النحويُّون لامتحان الطَّالب وتدريبه، كما وضعوا (بَابَ التَّمرِينِ) في التصريف لذلك.

فإذا قيل لك: أَخبِرْ عن اسم من الأسماء بـ(الَّذِي)، فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل (الذي) خبرًا عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعول خبرًا هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو (الَّذِي) كما ستعرفه؛ فقيل: إن الباء في (بالَّذِي) بمعنى (عَنْ)، فكأنه قيل: (أَخْبِرْ عَنِ الَّذِي)، والمقصود أَنَّه إذا قيل لك ذلك فجئ بـ(الَّذِي) واجعله مبتدأ، واجعل ذلك الاسم خبرًا عن (الَّذِي)، وخُذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسِّطْها بين (الذي) وبين خبره وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلة (الذي)، واجعل العائد على (الذي) الموصول ضميرًا تجعله عوضًا عن ذلك الاسم الذي صيَّرتَه خبرًا.

فإذا قيل لك: أَخْبِرْ عن (زَيْد) من قولك: (ضَرَبْتُ زَيدًا)، فتقول: (الَّذِي ضَرَبتُهُ زَيدٌ)، فـ(الذي): مبتدأ، و(زَيدٌ): خبره، و(ضَرَبتُهُ): صلة (الذي)، والهاء في (ضَرَبتُهُ): خلف عن (زَيْد) الذي جعلته خبرًا، وهي عائدة على (الذي).

٧٢٠- وَبِ(اللَّـذَيْنِ)، وَ(الَّـذِينَ)، وَ(الَّتِـي) أَخْــبِرْ مُرَاعِيًــا وِفَــاقَ الْمُثْبَــتِ

أي: إذا كان الاسم الذي قيل لك أخبر عنه مثنًّى فجِئ بالموصول مثنًّى، كـ(اللَّذَينِ)، وإن كان مجموعًا فجئ به كذلك، كـ(الَّذِينَ)، وإن كان مؤنثًا فجئ به كذلك، كـ(الَّتِي).

والحَاصِلُ: أنه لَابُدَّ من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، [أي: عن الموصوف]؛ لأنه خبر عنه، ولَابُدَّ من مطابقة الخبر للمخبر عنه [غالبًا]: إن مُفرَدًا(١) فمُفْردٌ، وإن مُثنًّى فمُثَنى، وإن مجمُوعًا فمَجمُوعٌ، وإن مذكَّرًا فمُذكَّرٌ، وإن مؤنثًا فمُؤنَّث.

فإذا قيل لك: أَخبِرْ عن (الزَّيدَينِ) من: (ضَرَبتُ الزَّيدَينِ) قلتَ: (اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيدَانِ)، وإذا قيل: أَخبِر عن (الزَّيدِينَ) من: (ضَرَبتُ الزَّيدِينَ) قلتَ: (الَّـذِينَ ضَرَبتُهُم الـزَّيدُونَ)، وإذا قيل: أَخبِر عن (هِنْد) من: (ضَرَبتُ هِنـدًا) قلتَ:

---

(١) أي: إن كان الاسمُ مُفردًا، فحُذِفت (كان) مع اسمها.

(الَّتِي ضَرَبتُهَا هِنْدٌ).

٧٢١- قَبُــولُ تَــأْخِيرٍ وَتَعْرِيــفٍ لِــمَا ... أُخْــبِرَ عَنْــهُ هَاهُنَــا قَــدْ حُــتِمَا

يُشتَرَط في الاسم المخبر عنه بـ(الذي) شروط:

أحدها: أن يكون قابلًا للتأخير؛ فلا يُخبَر بـ(الذي) عمَّا له صدر الكلام، كأسماء الشَّرط والاستفهام، نحو: (مَنْ)، و(مَا).

الثاني: أن يكون قابلًا للتعريف؛ فلا يُخبَر عن الحال[1] والتمييز.

الثالث: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبي؛ فلا يُخبَر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا، كالهاء في: (زَيدٌ ضَرَبتُهُ).

الرابع: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بمضمر؛ فلا يُخبَر عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تُخبِر عن (رَجُل) وحده من قولك: (ضَرَبتُ رَجُلًا ظَرِيفًا)، فلا تقول: (الَّذِي ضَرَبتُهُ ظَرِيفًا رَجُلٌ)؛ لأنك لو أخبرت عنه لوَضَعْتَ مكانه ضميرًا، وحينئذ يلزم وَصفُ الضمير، والضميرُ لا يُوصَف ولا يُوصَف به، فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك؛ لانتفاء هذا المحذور، كقوله: (الَّذِي ضَرَبتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ).

وكذلك لا تُخبِر عن المضاف وحده؛ فلا تُخبِر عن (غُلَام) وحده من: (ضَرَبتُ غُلَامَ زَيدٍ)؛ لأنَّك تضع مكانه ضميرًا كما تقرر، والضمير لا يضاف، فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانع، فتقول: (الَّذِي ضَرَبتُهُ غُلَامُ زَيدٍ).

٧٢٢- كَــذَا الْغِنَــى عَنْــهُ بِــأَجْنَبِيٍّ اوْ ... بِمُضْــمَرٍ شَرْطٌ، فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

٧٢٣- وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَـنْ بَعْـضِ مَـا ... يَكُــونُ فِيــهِ الْفِعْــلُ قَــدْ تَقَــدَّمَا

٧٢٤- إِنْ صَــحَّ صَــوْغُ صِــلَةٍ مِنْــهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللهُ الْبَطَلْ)

---

(١) الصواب: (فلا يُخبَر بالحال والتمييز)، وعليه قس في كل لفظة (عن) جاءت في الباب.

يُخبَر بـ(الَّذِي) عن الاسم الواقع في جملة اسميَّة أو فعلية، فتقول في الإخبار عن (زَيْد) من قولك: (زَيدٌ قَائِمٌ): (الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيدٌ)، وتقول في الإخبار عن (زَيْد) من قولك: (ضَرَبتُ زَيدًا): (الَّذِي ضَرَبتُهُ زَيدٌ).

ولا يُخبَر بالألف واللام عن الاسم إلَّا إذا كان واقعًا في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يُصَاغَ منه صلة الألف واللام، كاسم الفاعل، واسم المفعول. ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف، كـ(الرَّجُل) من قولك: (نِعْمَ الرَّجُلُ)؛ إذ لا يصح أن يستعمل من (نِعْمَ) صلة الألف واللام؛ [كونه جامدًا، والجامد لا يُصاغ منه وَصْفٌ].

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك: (وَقَى اللهُ البَطَلَ)، فتقول: (الوَاقِي البَطَلَ اللهُ)، وتُخبِر أيضًا عن (البَطَل)، فتقول: (الوَاقِيهِ اللهُ البَطَلُ).

٧٢٥- وَإِنْ يَكُـنْ مَـا رَفَعَـتْ صِـلَةُ (أَلْ) ضَـمِيرَ غَيْرِهَـا أُبِـينَ وَانْفَصَـلْ

الوصف الواقع صلة لـ(أَلْ) إن رفع ضميرًا: فإمَّا أن يكون عائدًا على الألف واللام، أو على غيرها، فإن كان عائدًا عليها استتر، وإن كان عائدًا على غيرها انفصل، فإن قلت: (بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيدَينِ إِلَى العَمْرِينَ رِسَالَةً):

فإن أخبرتَ عن التاء في (بَلَّغْتُ) قلت: (المُبَلِّغُ مِنَ الزَّيدَينِ إِلَى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا)، ففي (المُبَلِّغ) ضمير عائد على الألف واللام؛ فيجب استتاره.

وإن أخبرت عن (الزَّيدَينِ) من المثال المذكور قلت: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنهُمَا إِلَى العَمْرِينَ رِسَالَةً الزَّيدَانِ)، فـ(أَنَا): مرفوع بـ(المُبَلِّغ)، وليس عائدًا على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مثنًّى وهو المخبر عنه؛ فيجب إبراز الضمير.

وإن أخبرت عن (العَمْرِينَ) من المثال المذكور قُلتَ: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنَ الزَّيدَينِ إِلَيهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ)، فيجب إبراز الضمير كما تقدم. وكذا يجب إبراز الضمير إذا

أخبرت عن (رِسَالَة) من المثال المذكور؛ لأن المراد بالألف واللام هنا (الرِّسَالَة)، والمراد بالضمير الذي ترفعه صلة (أل) المتكلم، فتقول: (المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنَ الزَّيدَينِ إِلَى العَمرِينَ رِسَالَةٌ).

العَدَدُ[(١)]

٧٢٦- (ثَلَاثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

٧٢٧- فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

تثبت التاء في (ثَلَاثَة)، و(أَرْبَعَة)، وما بعدهما إلى (عَشَرَة) إن كان المعدود بهما مذكَّرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا [ولو مجازًا]، ويضاف إلى جمع[(٢)]، نحو: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ)، و(أَرْبَعُ نِسَاءٍ)، وهكذا إلى (عَشَرَة).

وأشار بقوله: (جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ): إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة لم يُضَف العدد في الغالب إلَّا إلى جمع القلة، فتقول: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ)، و(ثَلَاثُ أَنْفُسٍ)، ويقل: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ فُلُوسٍ)، و(ثَلَاث نُفُوسٍ)، ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة:٢٢٨]، فأضاف ﴿ثَلَٰثَةَ﴾ إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو (أَقْرَاء)، [وهو الأصل في غير القرآن]، فإن لم يكن للاسم إلَّا جمع كثرة لم يُضَف إلَّا إليه، نحو: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ).

٧٢٨- وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَ(مِائَةٌ) بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

---

(١) وهو ما وُضِع لكمية الآحاد الدالة على المعدود.

(٢) أو ما كان بمعناه، كـ(ثَلَاثِمِائَة)؛ لأن (المائة) مُفرَدٌ في اللفظ، جَمعٌ في المعنى، فتطابقه في الجمعية والقِلَّة.

قد سبق أن (ثَلَاثَة) وما بعدها إلى (عَشَرَة) لا تضاف إلَّا إلى جمع، وذكر هنا أن (مِائَة) و(أَلْفًا) من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلاَّ إِلَى مفرد، نحو: (عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ)، و(أَلْفُ دِرْهَمٍ)، وورد إضافة (مِائَة) إلى جمع قليلًا، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾[الكهف:٢٥] بإضافة ﴿مِائَة﴾ إلى ﴿سِنِينَ﴾.

وَالحَاصِلُ: أن العدد المضاف على قسمين: **أحدهما:** ما لا يضاف إلَّا إلى جمع، وهو (ثَلَاثَة) إلى (عَشَرَة). **والثاني:** ما لا يضاف إلَّا إلى مفرد، وهو (مِائَة)، و(أَلْف)، وتثنيتهما، نحو: (مِائَتَا دِرْهَمٍ)، و(أَلْفَا دِرْهَمٍ)، وأمَّا إضافة (مِائَة) إلى جمع فقليل.

٧٢٩- وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِ(عَشَرْ) مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠- وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١- وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى) مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢- وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

لما فرغ من ذكر العدد المضاف ذكر العدد المركَّب، فيركب (عَشَرَة) مع ما دونها إلى (وَاحِد)، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ)، و(اثْنَا عَشَرَ)، و(ثَلَاثَةَ عَشَرَ)، و(أَرْبَعَةَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ)، هذا للمذكر، وتقول في المؤنث: (إِحْدَى عَشْرَةَ)، و(اثْنَتَا عَشْرَةَ)، و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ)، و(أَرْبَعَ عَشْرَةَ) إلى (تِسْعَ عَشْرَةَ)، فللمذكر: (أَحَد)، و(اثْنَا)، وللمؤنث: (إِحْدَى)، و(اثْنَتَا).

أما (ثَلَاثَة) وما بعدها إلى (تِسْعَة): فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا. وأما (عَشَرَة) -وهو الجزء الأخير-: فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرًا، وتثبت إن كان مؤنثًا على العكس من (ثلاثة) فما بعدها، فتقول: (عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا)، و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَة).

وكذلك حكم (عَشَرَة) مع (أَحَدَ) و(إِحْدَى)، و(اثْنَين) و(اثْنَتَين)، فتقول: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)، و(اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا) بإسقاط التاء، وتقول: (إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَة)،

و(اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً) بإثبات التاء. ويجوز في شين (عَشَرَة) مع المؤنث التسكين، ويجوز أيضًا كسرها، وهي لغة تميم.

٧٣٣- وَأَوْلِ (عَشْـرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَــرَا) (اثْنَــيْ) إِذَا أُنْثَــى تَشَــا أَوْ ذَكَـرَا

٧٣٤- وَالْيَا لِغَـيْرِ الرَّفْـعِ، وَارْفَـعْ بِـالْأَلِفْ وَالْفَـتْحُ فِي جُـزْأَيْ سِـوَاهُمَا أُلِـفْ

قد سبق أنه يقال في العدد المركب: (عَشَر) في التذكير، و(عَشَرَة) في التأنيث، وسبق أيضًا أنه يقال: (أَحَد) في المذكر، و(إِحْدَى) في المؤنث، وأنه يقال: (ثَلَاثَة) و(أَرْبَعَة) إلى (تِسْعَة) بالتاء للمذكر، وسقوطها للمؤنث، وذكر هنا أنه يقال: (اثْنَا عَشَرَ) للمذكر بلا تاء في الصدر والعجز من نحو: (عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)، ويقال: (اثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً) للمؤنث بتاء في الصدر والعجز.

ونبَّه بقوله: (وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ): على أن الأعداد المركبة كلها مبنية صدرها وعَجُزها، وتُبنَى على الفتح، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ) بفتح الجزأين، و(ثَلَاثَ عَشَرَةَ) بفتح الجزأين. ويُستَثنَى من ذلك: (اثْنَا عَشَرَ)، و(اثْنَتَا عَشَرَةَ)، فإنَّ صدرهما يُعرَب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا كما يُعرَب المثنَّى، وأما عَجُزهما فيُبنَى على الفتح، فتقول: (جَاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)، و(رَأَيتُ اثْنَي عَشَرَ رَجُلًا)، و(مَرَرتُ بِاثْنَي عَشَرَ رَجُلًا)، و(جَاءَتِ اثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً)، و(رَأَيْتُ اثْنَتَي عَشَرَةَ امْرَأَةً)، و(مَرَرتُ بِاثْنَتَي عَشَرَةَ امْرَأَةً).

٧٣٥- وَمَيِّـزِ (الْعِشْــرِينَ) لِلـ(تِّسْـعِينَا) بِوَاحِــدٍ كَ(أَرْبَعِــينَ حِينَــا)

قَدْ سَبَقَ أَنَّ العَدَدَ مضافٌ ومُركَّب، وذكر هنا العدد المفرد، وهو من (عِشْرِينَ) إلى (تِسعِينَ)، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلَّا مُفرَدًا منصوبًا، نحو: (عِشْرُونَ رَجُلًا)، و(عِشْرُونَ امْرَأَةً)، ويذكر قبله النَّيِّف ويُعطَف هو عليه، فيقال: (أَحَدٌ وَعِشْرُونَ)، و(اثْنَانِ وَعِشْرُونَ)، و(ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ) بالتاء في (ثلاثة)، وكذا ما بعد (الثلاثة) إلى (التسعة) للمذكر، ويقال للمؤنث: (إِحْدَى وَعِشْرُونَ)، و(اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ)، و(ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ) بلا تاء في (ثلاث)، وكذا ما

بعد (الثلاث) إلى (التسع).

وتَلَخَّصَ مِمَّا سَبَقَ وَمِنْ هَذَا: أن أسماء العدد على أربعة أقسام: **مضافة**، و**مركَّبة**، و**مفردة**، و**معطوفة**[1].

٧٣٦- وَمَيِّــزُوا مُرَكَّبًــا بِمِثْــلِ مَــا   مُيِّــزَ (عِشْــرُونَ) فَسَــوِّيَنْهُمَا

أي: تَمييزُ العدد المركَّب كتمييز (عِشْرِينَ) وأخواته، فيكون مفردًا منصوبًا، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)، و(إِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً).

٧٣٧- وَإِنْ أُضِيــفَ عَــدَدٌ مُرَكَّــبُ   يَبْقَــى الْبِنَــا، وَعَجُــزٌ قَــدْ يُعْــرَبُ

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميِّزها ما عدا (اثْنَي عَشَرَ)[2]، فإنه لا يضاف؛ فلا يقال: (اثْنَا عَشَرُكَ).

وإذا أُضِيفَ العدد المركَّب: فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: (هَذِهِ خَمْسَةَ عَشْرَكَ)، و(مَرَرتُ بِخَمْسَةَ عَشْرَكَ) بفتح آخر الجزأين، وقد يُعرَب العَجُز مع بقاء الصدر على بنائه، فتقول: (هَذِهِ خَمْسَةَ عَشْرُكَ)، و(رَأَيتُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ)، و(مَرَرتُ بِخَمْسَةَ عَشْرِكَ).

٧٣٨- وَصُــغْ مِــنِ (اثْنَــيْنِ) فَــمَا فَــوْقُ إِلَى   (عَشَــرَةٍ) كَ(فَاعِــلٍ) مِــنْ (فَعَــلَا)

٧٣٩- وَاخْتِمْــهُ فِي التَّأْنِيــثِ بِالتَّــا، وَمَتَــى   ذَكَّــرْتَ فَــاذْكُرْ (فَــاعِلًا) بِغَــيْرِ تَــا

يُصَاغُ [-أي: يُشتَقُّ سماعًا-] من (اثْنَيْنِ) إلى (عَشَرَة) اسمٌ موازنٌ لـ(فَاعِل) كما يُصَاغ من (فَعَلَ)، نحو: (ضَارِب) من (ضَرَبَ)، فيقال: (ثَانٍ)، و(ثَالِثٌ)، و(رَابعٌ) ... إلى (عَاشِرٍ) بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

---

(١) فمن الأول: (مِائَة رَجُلٍ)، ومن الثاني: (خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا)، ومن الثالث: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ)، ومن الرابع: (خَمْسَةٌ وَعِشرُونَ رَجُلًا) بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا.

(٢) قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٧٨٢): قوله: ما عدا (اثْنَيْ عَشَرَ): أي: و(اثْنَتَيْ عَشَرَ)؛ لأن (عَشَرَ) فيهما بمنزلة نون المثنى؛ فلا تجامع الإضافة كالنون، وحذفها يلبس بالإضافة إلى اثنين.

٧٤٠- وَإِنْ تُـرِدْ بَعْـضَ الَّـذِي مِنْـهُ بُنِـي   تُضِـفْ إِلَيْـهِ مِثْـلَ بَعْـضٍ بَـيِّنْ
٧٤١- وَإِنْ تُـرِدْ جَعْـلَ الْأَقَـلِّ مِثْـلَ مَـا   فَـوْقُ فَحُكْـمُ (جَاعِـلٍ) لَـهُ احْكُـمَا

لـ(فَاعِل) المصوغ من اسم العدد استعمالان: **أحدهما:** أن يُفرَد، فيقال: (ثَانٍ)، و(ثَانِيَةٌ)، و(ثَالِثٌ)، و(ثَالِثَةٌ) كما سبق. **والثاني:** أن لا يُفرَد، وحينئذ إمَّا أن يُستعمَل مع ما اشتق منه، وإمَّا أن يُستعمَل مع ما قبل ما اشتق منه.

ففي الصورة الأولى يجب إضافة (فَاعِل) إلى ما بعده، فتقول في التذكير: (ثَانِي اثْنَيْنِ)، و(ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)، و(رَابِعُ أَرْبَعَةٍ)... إلى (عَاشِرِ عَشَرَةٍ)، وتقول في التأنيث: (ثَانِيَةُ اثْنَتَيْنِ) [على القياس]، و(ثَالِثَةُ ثَلَاثٍ)، و(رَابِعَةُ أَرْبَعٍ)... إلى (عَاشِرَة عَشْرٍ) [على خلاف القياس]، والمعنى: أَحَدُ اثنَين، وإِحدَى اثنتَين، وأَحَد عَشْر، وإِحدَى عَشْرَة، وهذا هو المراد بقوله: (وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي...) البيت، أي: وإن تُرِد بـ(فَاعِل) المصوغ من (اثْنَيْنِ) فما فوقه إلى (عَشَرَة) بعض الذي بُنِيَ (فَاعِل) منه -أي: واحدًا مما اشتقَّ منه- فأضف إليه مثل بعض، والذي يضاف إليه هو الذي اشتق منه.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان: **أحدهما:** إضافة (فَاعِل) إلى ما يليه [إن أُرِيدَ المُضِي]. **والثاني:** تنوينُه ونَصْبُ ما يليه به [إن أُرِيدَ الحال أو الاستقبال]، كما يُفعَل باسم الفاعل، نحو: (ضَارِبُ زَيدٍ)، و(ضَارِبٌ زَيدًا)، فتقول في التذكير: (ثَالِثُ اثْنَيْنِ)، و(ثَالِثٌ اثْنَيْنِ)، و(رَابِعُ ثَلَاثَةٍ)، و(رَابِعٌ ثَلَاثَةً) [بالإضافة أو القطع]، وهكذا إلى (عَاشِرِ تِسْعَةٍ)، و(عَاشِرٍ تِسْعَةً)؛ [لكونه يُعامَل معاملة فاعل]. وتقول في التأنيث: (ثَالِثَةُ اثْنَتَيْنِ)، و(ثَالِثَةٌ اثْنَتَيْنِ)، و(رَابِعَةُ ثَلَاثٍ)، و(رَابِعَةٌ ثَلَاثًا)، وهكذا إلى (عَاشِرَةِ تِسْعٍ)، و(عَاشِرَةٍ تِسْعًا)، والمعنى: جَاعِل الاثنين ثلاثةً، والثالثة أربعةً، وهذا هو المراد بقوله: (وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ)، أي: وإن تُرِد بـ(فَاعِل) المصوغ من (اثنين) فما فوقه جعل ما هو أقل عددًا مثلما فوقه فاحكم له بحكم (جاعل) من جواز الإضافة إلى مفعوله، وتنوينه، ونصبه.

٧٤٢- وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣- أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤- وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِ(حَادِي عَشَرَا) وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا
٧٤٥- وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

قد سبق أنه يُبنَى (فَاعِلٌ) من اسم العدد على وجهين: **أحدهما**: أن يكون مرادًا به بعض ما اشتقَّ منه، كـ(ثَانِي اثْنَينِ). **والثاني**: أن يُرادَ به جعل الأقل مساويًا لما فوقه، كـ(ثَالِث اثْنَينِ). وذكر هنا أنه إذا أُرِيدَ بناء (فَاعِل) من العدد المركَّب للدلالة على المعنى الأول -وهو أنه بعض ما اشتق منه- يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تَجيءَ بتركيبين صَدرُ أوَّلِهما (فَاعِلٌ) في التذكير، و(فَاعِلَةٌ) في التأنيث، وعجزهما (عَشْرٌ) في التذكير، و(عَشَرَةٌ) في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير (أَحَد)، و(اثْنَانِ)، و(ثَلَاثَة) -بالتاء- إلى (تِسْعَة)، وفي التأنيث (إِحْدَى)، و(اثْنَتَانِ)، و(ثَلَاث) -بلا تاء- إلى (تِسْع)، نحو: (ثَالِثَ عَشَرَ)، (ثَلَاثَةَ عَشَرَ)، وهكذا إلى (تَاسِعَ عَشَرَ)، (تِسْعَةَ عَشَرَ)، و(ثَالِثَةَ عَشَرَةَ)، (ثَلَاثَ عَشَرَةَ) إلى (تَاسِعَةَ عَشَرَةَ)، (تِسْعَ عَشَرَةَ)، وتكون الكلمات الأربع مبنيَّة على الفتح.

الثاني: أن يُقتَصَر على صدر المركب الأول، فيُعرَب ويضاف إلى المركب الثاني باقيًا الثاني على بناء جزأيه، نحو: (هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ)، و(هَذِهِ ثَالِثَةُ ثَلَاثَ عَشَرَةَ).

الثالث: أن يُقتَصَر على المركب الأول باقيًا على بناء صدره وعجزه، نحو: (هَذَا ثَالِثَ عَشَرَ) و(ثَالِثَةَ عَشَرَةَ)، وإليه أشار بقوله: (وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِ(حَادِي عَشَرَا) وَنَحْوِهِ).

ولا يُستعمَلُ (فَاعِلٌ) من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني، وهو أن يُرادَ به جعل الأقلِّ مساويًا لما فوقه؛ فلا يقال: (رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ)(١)، وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الأول.

---

(١) وأجازه سيبويه وجماعة قياسًا، والمعنى: مُصيِّر الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه.

و(حَادِي): مقلوب (وَاحِد)، و(حَادِيَةٌ): مقلوب (وَاحِدَة)، جعلوا فاءهما[(١)] بعد لامهما. ولا يُستَعمَل (حَادِي) إلا مع (عَشَرَ)، ولا تُستَعمَلُ (حَادِيَة) إلَّا مع (عَشَرَة)، ويُستعمَلان أيضًا مع (عِشْرِينَ) وأخواتها، نحو: (حَادِي وَتِسْعُونَ)، و(حَادِيَة وتِسْعُونَ).

وأشار بقوله: (وَقَبْلَ (عِشْرِينَ)...) البيت: إلى أن (فَاعِلًا) المصوغ من اسم العدد يُستَعمَل قبل العقود ويعطف عليه العقود، نحو: (حَادِي وَعِشْرُونَ)، و(تَاسِع وَعِشْرُونَ) إلى (التِّسْعِينَ). وقوله: (بِحَالَتَيْهِ): معناه: أنه يُستعمَل قبل العقود بالحالتين اللَّتين سبقتا، وهو أنه يقال: (فَاعِلٌ) في التذكير، و(فَاعِلَةٌ) في التأنيث.

(كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)

٧٤٦- مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)

٧٤٧- وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(كَمْ) اسم، والدليل على ذلك دخول حروف الجر عليها[(٢)]، ومنه قولهم: (عَلَى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ؟). وهي اسمٌ لعددٍ مبهم، ولابُدَّ لها من تمييز[(٣)]، نحو: (كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟)، وقد يُحذَف للدلالة عليه، نحو: (كَمْ صُمْتَ؟)، أي: كَمْ يومًا صُمتَ.

وتكون استفهامية، وخبرية، فالخبرية سيذكرها، والاستفهامية يكون مميزها كمميز (عِشْرِينَ) وأخواته، فيكون مفردًا مَنصُوبًا، نحو: (كَمْ دِرْهَمًا قَبَضْتَ؟)،

---

(١) قال الخضري (٧٨٦): قوله: (جعلوا فاءهما) إلخ: أي: فصارا: (أُحَاد) و(وُحَاد)، وقُلبَت واوهما ياءً؛ لتطرفها إثر كسرة؛ لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال، ثم أُعِلَّ الأول كـ(قَاضٍ) دون الثاني؛ لفتح يائه.

(٢) ومما يدل أيضًا على اسميتها: مجيئها ابتدائية، وكذا المفعولية، وعود الضمير إليها.

(٣) استفهامية كانت، نحو: (كَمْ عَبِيدًا مَلَكْتَ؟)، أو خبرية، نحو: (كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتُ)، أي: أنا.

[فـ(كَم): استفهامية مفعول به مقدم لـ(قَبَضتَ)، و(دِرهَمًا): تمييزها منصوب بها]، ويجوز جرُّه بـ(مِنْ) مضمرة إن وَلِيَت (كَمْ) حرف جر، نحو: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟)، أي: بكم مِنْ دِرهَمٍ، فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه[(١)].

٧٤٨- وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩- كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ، وَكَذَا)، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

تُستَعمَل (كَمْ) للتكثير، فتميَّز بجمع مجرورٍ -كـ(عَشَرَةٍ)- أو بمفرد مجرور كـ(مِائَةٍ)، نحو: (كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكْتُ)، و(كَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتُ)، والمعنى: كثيرًا من الغلمان ملكتُ، وكثيرًا من الدراهم أنفقتُ.

ومثل (كَمْ) في الدلالة على التكثير: (كَذَا)[(٢)]، و(كَأَيٍّ)، ومميزهما منصوب، أو مجرور بـ(مِنْ) وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ﴾[آل عمران:١٤٦]، و(مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا)، وتُستَعمَل (كَذَا) مفردة -كهذا المثال- ومركبةً [-أي: مكررة-] نحو: (مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا)، ومعطوفًا عليها مثلُها، نحو: (مَلَكْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا). و(كَمْ) لها صدر الكلام، استفهاميةً كانت، أو خبرية؛ فلا تقول: (ضَرَبتَ كَمْ رَجُلًا؟)، ولا: (مَلَكْتُ كَمْ غِلْمَانٍ)، وكذلك (كَأَيٍّ)، بخلاف (كَذَا)، نحو: (مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا).

---

(١) خلافًا للفرَّاء والزجَّاج والسيرافي، فذهبوا إلى جواز الوجهين: النصب والجر.

تنبيه: قوله: (ويجوز جرُّه بـ(مِنْ) مضمرة): فيه جواز ظهورِها، نحو: (بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيتَ؟). وقوله: (إن وَلِيَت): هذا الشرط أغلبي، وإلَّا جاء في كتاب الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ خلاف ذلك، قال الله ﷻ: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾[البقرة:٢١١].

(٢) قال الدَّماميني ﷺ: ظاهره في (كأيٍّ) دون (كَذَا)؛ لأنها كناية عن عددٍ مبهم قلَّ أو كثُر ولو واحدًا. "حاشية الخضري" (٢/ ٧٨٩).

الْحِكَايَةُ

٧٥٠- احْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١- وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢- وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥- وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦- وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

إن سُئِلَ بـ(أَيٍّ)[١] عن منكورٍ مذكور في كلام سابق حُكِيَ في (أَيٍّ) ما لذلك المنكور من إعرابٍ، وتذكيرٍ، وتأنيثٍ، وإفرادٍ، وتثنيةٍ، وجمعٍ، ويُفعَل بها ذلك وصلًا ووقفًا، فتقول لمن قال: (جَاءَنِي رَجُلٌ): (أَيٌّ؟)، ولمن قال: (رَأَيتُ رَجُلًا): (أَيًّا؟)، ولمن قال: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ): (أَيٍّ)، وكذلك تفعل في الوصل، نحو: (أَيٌّ يَا فَتَى؟)، و(أَيًّا يَا فَتَى؟)، و(أَيٍّ يَا فَتَى؟)، وتقول في التأنيث: (أَيَّةٌ؟)، وفي التثنية: (أَيَّانِ؟)، و(أَيَّتَانِ؟) رفعًا، و(أَيَّينِ؟)، و(أَيَّتَينِ؟) جرًّا ونصبًا، وفي الجمع: (أَيُّونَ؟)، و(أَيَّاتٌ؟) رفعًا، و(أَيِّينَ؟)، و(أَيَّاتٍ؟) جرًّا ونصبًا.

وإن سُئِلَ عن المنكور المذكور بـ(مَنْ) حُكِيَ فيها ما له من إعراب، وتُشبَع الحركة التي على النون، فيتولَّدُ منها حرفٌ مجانسٌ لها، ويُحكَى فيها ما له من تأنيثٍ وتذكيرٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ولا تفعل بها ذلك كله إلَّا وقفًا، فتقول لمن قال: (جَاءَنِي رَجُلٌ): (مَنُو؟)، ولمن قال: (رَأَيْتُ رَجُلًا): (مَنَا؟)، ولمن قال: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ): (مَنِي؟)، وتقول في تثنية المذكر: (مَنَان) رفعًا، و(مَنَين) نصبًا وجرًّا، وتسكن النون

(١) الباء هنا بمعنى (في).

فيهما، فتقول لمن قال: (جَاءَنِي رَجُلَانِ): (مَنَانْ؟)[1]، ولمن قال: (رَأَيتُ رَجُلَينِ): (مَنَيْنْ؟)، ولمن قال: (مَرَرتُ بِرَجُلَينِ): (مَنَيْنْ؟).

وتقول للمؤنثة: (مَنَهْ؟) رفعًا ونصبًا وجرًّا [بلفظ واحد]، فإذا قيل: (أَتَتْ بِنْتٌ)، فقل: (مَنَهْ؟) رفعًا، وكذا في الجر والنصب. وتقول في تثنية المؤنث: (مَنْتَانْ؟) رفعًا، و(مَنْتَيْنْ؟) جرًّا ونصبًا بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التثنية، [وذلك لأجل الوقف]، وقد ورد قليلًا فتح النون التي قبل التاء، نحو: (مَنَتَانْ؟)، و(مَنَتَيْنْ؟)، وإليه أشار بقوله: (وَالْفَتْحُ نَزْرٌ). وتقول في جمع المؤنث: (مَنَاتْ؟) بالألف والتاء الزائدتين، كـ(هِندَاتٍ)، فإذا قيل: (جَاءَ نِسْوَةٌ)، فقل: (مَنَاتْ؟)، وكذا تفعل في الجر والنصب.

وتقول في جمع المذكر: (مَنُونْ؟) رفعًا، و(مَنِينْ؟) نصبًا وجرًّا بسكون النون فيهما، فإذا قيل: (جَاءَ قَومٌ) فقل: (مَنُونْ؟) وإذا قيل: (مَررتُ بِقَومٍ)، أو (رَأَيتُ قَومًا)، فقل: (مَنِينْ؟).

هذا حكم (مَنْ) إذا حُكِيَ بها في الوقف، فإذا وُصِلَت لم يُحكَ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظ واحد في الجميع، فتقول: (مَنْ يَا فَتَى؟) لقائل جميع ما تقدَّم، وقد ورد في الشعر قليلًا (مَنُونَ) وَصلًا، قال الشاعر:

أَتَـوا نَـارِي فَقُلْـتُ: مَنُـونَ أَنْـتُمْ؟ فَقَـالُوا: الْجِـنُّ قُلْـتُ عِمُـوا ظَلَامَـا

فقال: (مَنُونَ أَنْتُمْ؟)، والقياس: (مَنْ أَنْتُمْ؟).

٧٥٧- **وَالْعَلَـمَ احْكِيَنَّـهُ مِـنْ بَعْـدِ (مَـنْ) إِنْ عَرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِفٍ بِهَـا اقْـتَرَنْ**

يجوز أن يُحكَى العلم بـ(مَنْ) إن لم يتقدَّم عليها عاطف، فتقول لمن قال: (جَاءَنِي

---

(١) الإعراب: مَنْ: مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. والألف والنون: زائدان جيء بهما للدلالة على حال المحكي لا محل لهما من الإعراب.

زَيدٌ): (مَنْ زَيدٌ؟)، ولمن قال: (رَأَيتُ زَيدًا): (مَنْ زَيدًا؟)، ولمن قال: (مَررتُ بِزَيدٍ): (مَنْ زَيدٍ؟)، فتَحكِي في العلم المذكور بعد (مَنْ) ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب، و(مَنْ): مبتدأ، والعلم الذي بعدها: خبر عنها [عند الجمهور]، أو خبر عن الاسم المذكور بعد (مَنْ) [عند سيبويه].

فإن سَبَقَ (مَنْ) عَاطِفٌ لم يجز أن يُحكَى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خبر عن (مَنْ)، أو مبتدأ خبره (مَنْ)، فتقول لقائل: (جَاءَ زَيدٌ)، أو (رَأَيتُ زَيدًا)، أو (مَررتُ بِزَيدٍ): (وَمَنْ زَيدٌ؟).

ولا يُحكَى من المعارف إلَّا العلم، [اسمًا كان، أو لقبًا، أو كنيةً]؛ فلا تقول لقائل: (رَأَيتُ غُلَامَ زَيدٍ): (مَنْ غُلَامَ زَيدٍ؟) بنصب (غُلام)، بل يجب رفعه، فتقول: (مَنْ غُلَامُ زَيدٍ؟)، وكذلك في الرفع والجر.

التَّأْنِيثُ

٧٥٨- عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَ(الْكَتِفْ)

٧٥٩- وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

أصل الاسم أن يكون مذكرًا، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكَونِ التذكير هو الأصل استَغنَى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعًا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه، وهي التاء، والألف المقصورة أو الممدودة.

والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرت في بعض الأسماء، كـ(عَينٍ، وكَتِفٍ)، ويُستَدَل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثًا، نحو: (الكَتِفَ نَهَشْتُهَا)، و(العَيْنَ كَحَلْتُهَا)، وبما أشبه ذلك، كوصفه

بالمؤنث، نحو: (أَكَلْتُ كَتِفًا مَشْوِيَّةً)، وكَرَدِّ التاء إليه في التصغير، كـ(كُتَيْفَةٍ، ويُدَيَّةٍ).

٧٦٠- وَلَا تَــلِي فَارِقَــةً (فَعُــولَا) أَصْلًا وَلَا الْ(مِفْعَالَ) وَ الْ(مِفْعِيلَا)

٧٦١- كَــذَاكَ (مِفْعَــلٌ) وَمَــا تَلِيــهِ تَــا الْفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

٧٦٢- وَمِـنْ (فَعِيـلٍ) كَـ(قَتِيـلٍ) إِنْ تَبِـعْ مَوْصُــوفَهُ غَالِبًــا التَّــا تَمْتَنِــعْ

قد سبق أن هذه التاء إنما زِيدَت في الأسماء لِيَتَمَيَّزَ المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، كـ(قَائِمٍ، وقَائِمَةٍ) و(قَاعِدٍ، وقَاعِدَةٍ)، ويَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليست بصفات، كـ(رَجُلٍ، ورَجُلَةٍ)، و(إِنْسَانٍ، وإِنْسَانَةٍ)، و(امْرِئٍ، و(امْرَأَةٍ).

وأشار بقوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا)...) الأبيات: إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو ما كان من الصفات على (فَعُولٍ) وكان بمعنى (فَاعِلٍ)، وإليه أشار بقوله: (أَصْلًا)، واحترز بذلك من الذي بمعنى (مَفْعُولٍ)، وإنما جعل الأول أصلًا؛ لأنه أكثر من الثاني، وذلك نحو: (شَكُورٍ)، و(صَبُورٍ) بمعنى: (شَاكِرٍ و(صَابِرٍ)، فيقال للمذكر والمؤنث: (صَبُورٌ)، و(شَكُورٌ) بلا تاء، نحو: (هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ)، و(امْرَأَةٌ صَبُورٌ). فإن كان (فَعُولٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) فقد تلحقه التاء في التأنيث، نحو: (رَكُوبَةٍ) بمعنى: (مَرْكُوبَة).

وكذلك لا تلحق التاء وصفًا على (مِفْعَالٍ)، كـ(امْرَأَةٍ مِهْذَارٍ) -وهي الكثيرة الهَذَر، وهو الهَذَيَانُ- أو على (مِفْعِيلٍ)، كـ(امْرَأَةٍ مِعطِيرٍ) -من (عَطِرَتِ المَرْأَةُ) إذا استعملت الطِّيبَ- أو على (مِفْعَلٍ)، كـ(مِغْشَمٍ)، وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذٌّ لا يقاس عليه، نحو: (عَدُوٍّ)، و(عَدُوَّةٍ)، و(مِيقَانٍ)، و(مِيقَانَةٍ)، و(مِسْكِينٍ)، و(مِسْكِينَةٍ).

وأما (فَعِيلٌ): فإمَّا أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ)، أو بمعنى (مَفْعُولٍ):

فإن كان بمعنى (فَاعِلٍ) لحقته التاء في التأنيث، نحو: (رَجُلٌ كَرِيمٌ)، و(امْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ)، وقد حُذِفَت منه قليلًا، قال الله تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾[يس: ٧٨]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف:٥٦].

وإن كان بمعنى (مَفْعُولٍ) -وإليه أشار بقوله: كَ(قَتِيلٍ)-: فإمَّا أن يُستعمَل استعمال الأسماء، أو لا: فإن استُعمِل استعمال الأسماء -أي: لم يتبع موصوفَه- لحقته التاء، نحو: (هَذِهِ ذَبِيحَةٌ)، و(نَطِيحَةٌ)، و(أَكِيلَةٌ)، أي: مَذبُوحَة، ومَنطُوحَة، ومَأكُولَة السبع. وإن لم يُستعمَل استعمال الأسماء -أي: بأن يتبع موصوفه- حُذِفَت منه التاء غالبًا، نحو: (مَرَرتُ بِامْرَأَةٍ جَرِيحٍ)، و(بِعَينٍ كَحِيلٍ)، أي: مجروحة، ومكحولة، وقد تلحقه التاء قليلًا [تشبيهًا بـ(فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)]، نحو: (خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ)، أي: مذمومة، و(فِعْلَةٌ حَمِيدَةٌ)، أي: محمودة.

٧٦٣- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ: (أُنْثَى الْغُرِّ)

٧٦٤- وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى) وَ(الطُّولَى)

٧٦٥- وَ(مَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَ(شَبْعَى)

٧٦٦- وَكَ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى) ... (ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى) مَعَ (الْكُفُرَّى)

٧٦٧- كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين: **أحدهما**: المقصورة كـ(حُبْلَى، وسَكْرَى)، **والثاني**: المدودة، كـ(حَمْرَاءَ، وغَرَّاءَ)، ولكلٍّ منهما أوزان تُعرَف بها[(١)]:

فأمَّا المقصورة: فلها أوزان مشهورة، وأوزان نادرة:

فمِنَ المَشْهُورَةِ: (فُعَلَى)، نحو: (أُرَبَى) للداهية، و(شُعَبَى) لموضع. **ومنها**:

(١) قال الخضري (٢/ ٨٠١): قوله: (ولكلٍّ منهما أوزانٌ): ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر، وللممدودة سبعة عشر.

(فُعْلَى) اسمًا، كـ(بُهْمَى) لِنَبْتٍ، أو صفةً، كـ(حُبْلَى)، و(الطُّولَى)، أو مصدرًا، كـ(رُجْعَى).
ومنها: (فَعَلَى) اسمًا، كـ(بَرَدَى) -لنَهر بِدِمَشْق- أو مصدرًا، كـ(مَرَطَى) -لضَربٍ من العَدْو، [بفتح فسكون، أي: سرعة المشي]- أو صفةً، كـ(حَيَدَى)، يقال: (حِمَارٌ حَيَدَى)، أي: يَحِيدُ عن ظِلِّه لِنَشَاطِه.

قال الجوهري: ولم يَجِئْ في نعوت المذكر شيءٌ على غيره.

ومنها: (فَعْلَى) جمعًا، كـ(صَرْعَى) -جمع (صَرِيعٍ)- أو مصدرًا، كـ(دَعْوَى)، أو صفة، كـ(شَبْعَى)، و(كَسْلَى). **ومنها:** (فُعَالَى)، كـ(حُبَارَى) لطائرٍ، ويقع على الذكر والأنثى. **ومنها:** (فُعَّلَى)، كـ(سُمَّهَى) للباطل. **ومنها:** (فِعَلَّى)، كـ(سِبَطْرَى) لضربٍ من المشي. **ومنها:** (فِعْلَى) مصدرًا، كـ(ذِكْرَى)، أو جمعًا، كـ(ظِرْبَى) جمع (ظَرِبَانٍ)، وهي دُوَيبَّة كالهرَّة، مُنْتِنَةُ الرِّيحِ، تزعم العرب[(١)] أنها تَفسُو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يَبلَى الثَّوبُ، وكـ(حِجْلَى) جمع (حَجَلٍ)، وليس في الجموع ما هو على وزن (فِعْلَى) غيرهما. **ومنها:** (فِعِّيلَى)، كـ(حِثِّيثَى)، بمعنى: الحَثِّ. **ومنها:** (فُعُلَّى)، نحو: (كُفُرَّى) لوِعَاءِ الطَّلع. **ومنها:** (فُعَّيْلَى)، نحو: (خُلَّيْطَى) للاختلاط، ويقال: (وَقَعُوا فِي خُلَّيْطَى)، أي: اختلط عليهم أمرهم. **ومنها:** (فُعَّالَى)، نحو: (شُقَّارَى) لِنَبتٍ.

٧٦٨- لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَ(فَعْلَلَاءُ)
٧٦٩- ثُمَّ (فِعَالَا)، (فُعْلُلَا)، (فَاعُولَا) وَ(فَاعِلَاءُ)، (فِعْلِيَا)، (مَفْعُولَا)
٧٧٠- وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة، نبَّه المصنف على بعضها:

---

(١) قوله: (تزعم العرب): ليس بصواب، بل هذا حقيقة، وهي موجودة في بعض قُرَى حضرموت، ويُسمِّيها أهالي قريتنا -حوطة آل الوزير (ثوبان)- بـ: (الشَّقي).

فمنها: (فَعْلَاءُ) اسمًا، كـ(صَحْرَاء)، أو صفة مذكَّرُها على (أَفْعَلَ)، كـ(حَمْرَاءَ)، وعلى غير (أَفْعَلَ)، كـ(دِيمَةٌ هَطْلَاءُ)، ولا يقال: (سَحَابٌ أَهْطَلُ)، بل: (سَحَابٌ هَطِلٌ)، وقولهم: (فَرَسٌ -أو نَاقَةٌ- رَوْغَاءُ)، أي: حَدِيدَة القِيَاد، ولا يُوصَف به المذكر منهما؛ فلا يقال: (جَمَلٌ أَرْوَغُ)، وكـ(امْرَأَة حَسْنَاء)، ولا يقال: (رَجُلٌ أَحْسَنُ). **والهَطْلُ**: تَتَابُعُ المطر والدَّمْع وسَيَلَانُهُ، يقال: (هَطَلَتِ السَّماءُ تَهْطِلُ هَطْلًا، وهَطَلَانًا، وتَهْطَالًا).

ومنها: (أَفْعِلَاءُ) مُثلَّث العين، نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: (أَرْبِعَاءُ) بضم الباء، وفتحها، وكسرها. **ومنها**: (فَعْلَلَاءُ)، نحو: (عَقْرَبَاء) لأُنثَى العقارب. **ومنها**: (فِعَالَاءُ)، نحو: (قِصَاصَاء) للقصاص. **ومنها**: (فُعْلُلَاء)، كـ(قُرْفُصَاء). **ومنها**: (فَاعُولَاء)، كـ(عَاشُورَاء). **ومنها**: (فَاعِلَاءُ)، كـ(قَاصِعَاء) لجحر من جَحَرَة اليربوع. **ومنها**: (فِعْلِيَاءُ)، نحو: (كِبْرِيَاءُ)، وهي العظمة. **ومنها**: (مَفْعُولَاءُ)، نحو: (مَشْيُوخَاء) جمع (شَيْخ). **ومنها**: (فَعَالَاءُ) مطلق العين، أي: مَضمُومها، ومَفتُوحها، ومكسورها، نحو: (دَبُوقَاء) للعذرة، و(بَرَاسَاء) لغة في (البَرْنَسَاء)، وهم الناس، وقال ابن السِّكِّيت: يقال: (مَا أَدْرِي أَيُّ البَرْنَسَاءِ هُوَ)، أي: أي: النَّاس هو. و(كَثِيرَاء). **ومنها**: (فَعَلَاءُ) مطلق الفاء، أي: مضمومها ومفتوحها ومكسورها، نحو: (خُيَلَاء) للتَّكبُّر، و(جَنَفَاء) اسم مكان، و(سِيَرَاء) لبُرْدٍ فيه خطُوطٌ صُفْر.

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ

٧٧١- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الْأَسَفْ)

٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الْآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣- كَـ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا ... كَـ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

المَقْصُورُ: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة.

فخرج بـ(الِاسْم): الفعل، نحو: (يَرْضَى)، **وبـ(حَرْف إِعْرَابِهِ):** المبني، نحو: (إِذَا)، **وبـ(لَازِمَة):** المثنى، نحو: (الزَّيدَانِ)؛ فإن ألفه تنقلب ياءً في الجر والنصب.

والمقصور على قسمين: قِيَاسِي، وسَمَاعِي.

فالقِيَاسِيُّ: كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِلَ)، فإنه يكون (فَعَلًا) بفتح الفاء والعين، نحو: (أَسِفَ أَسَفًا)، فإذا كان معتلًّا وجب قصره، نحو: (جَوِيَ جَوًى)؛ لأن نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره، ونحو: (فِعَل) في جمع (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء، و(فُعَل) في جمع (فُعْلَةٍ) بضم الفاء، نحو: (مِرًى) جمع (مِرْيَةٍ)، و(مُدًى) جمع (مُدْيَةٍ)، فإن نظيرهما من الصحيح: (قِرَبٌ)، و(قُرَبٌ) جمع (قِرْبَةٍ) و(قُرْبَةٍ)؛ لأن جمع (فِعْلَةٍ) -بكسر الفاء- يكون على (فِعَلٍ) بكسر الأول وفتح الثاني، وجمع (فُعْلَةٍ) -بضم الفاء- يكون على (فُعَل) بضم الأول وفتح الثاني.

والدُّمَى: جمع (دُمْيَةٍ)، وهي الصُّورَة من العاج ونحوه.

٧٧٤- **وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ**

٧٧٥- **كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(ارْعَوَى) وَكَـ(ارْتَأَى)**

ولـمَّا فرغ من المقصور شرع في الممدود، وهو: الاسم الذي في آخره همزة تَلِي ألفًا زائدة، نحو: (حَمْرَاءَ)، و(كِسَاءٍ)، و(رِدَاءٍ). **فخرج بـ(الِاسْم):** الفعل، نحو: (يَشَاءُ)، **وبقوله: (تَلِي أَلِفًا زَائِدَة):** ما كان في آخره همزة تَلِي ألفًا غير زائدة، كـ(مَاءٍ)، و(آءٍ) جمع (آءَةٍ)، وهو شجر.

والممدود -أيضًا- كالمقصور: قِيَاسِيٌّ، وسَمَاعِيٌّ.

فالقِيَاسِيُّ: كل معتل له نظير الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره،

وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: (ارْعَوَى ارْعِوَاءً)، و(ارْتَأَى ارْتِئَاءً)، و(اسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً)، فإن نظيرها من الصحيح: (انْطَلَقَ انْطِلَاقًا) و(اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا) و(اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا)، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن (أَفْعَلَ)، نحو: (أَعْطَى إِعْطَاءً)، فإن نظيره من الصحيح: (أَكْرَمَ إِكْرَامًا).

٧٧٦- وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَـ(الْحِجَا) وَكَـ(الْحِذَا)

هذا هو القسم الثاني، وهو المقصور السماعي، والممدود السماعي. وضابطهما: أن ما ليس له نظير اطَّرد فتح ما قبل آخره، فقصره موقوف على السماع، وما ليس له نظير اطَّرد زيادة ألف قبل آخره، فمده مقصور على السماع.

فمن المقصور السماعي: (الفَتَى) -واحد (الفِتيَانِ)- و(الحِجَا) -العَقْل- و(الثَّرَى) -التراب- و(السَّنَا) الضَّوء. **ومن الممدود السماعي:** (الفَتَاءُ) -حداثة السن- و(السَّنَاءُ) -الشَّرَف- و(الثَّرَاء) -كثرة المال- و(الحِذَاء) النَّعل.

٧٧٧- وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة، واختُلِف في جواز مد المقصور: فذَهَب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ ... يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فمدَّ (اللَّهَاء) للضرورة وهو مقصور.

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨- آخِـرَ مَقْصُـورٍ تُثَنِّـي اجْعَلْـهُ يَـا ... إِنْ كَـانَ عَـنْ ثَلَاثَـةٍ مُرْتَقِيَـا

٧٧٩- كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْـوُ (الْفَتَـى) ... وَالجَامِـدُ الَّـذِي أُمِيـلَ كَ(مَتَـى)

٧٨٠- فِي غَـيْرِ ذَا تُقْلَـبُ وَاوًا الْأَلِـفْ ... وَأَوْلِهَـا مَـا كَـانَ قَبْـلُ قَـدْ أُلِـفْ

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصًا لحقته علامة التثنية من غير تغيير، فتقول في (رَجُلٍ)، و(جَارِيَة)، و(قَاضٍ): (رَجُلَانِ)، و(جَارِيَتَانِ)، و(قَاضِيَانِ)، وإن كان مقصورًا فلا بد من تغييره على ما نذكره الآن، وإن كان ممدودًا فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألف المقصور رابعة فصاعدًا قُلِبَت ياء [عند التثنية]، فتقول في (مَلْهًى): (مَلْهَيَانِ)، وفي (مُسْتَقْصًى): (مُسْتَقْصَيَانِ)، وإن كانت ثالثة: فإن كانت بدلًا من الياء -كـ(فَتًى)، و(رَحًى)- قُلِبَت أيضًا ياءً، فتقول: (فَتيَانِ)، و(رَحَيَانِ)، وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل وأُمِيلَت، فتقول في (مَتَى) عَلَمًا: (مَتيَانِ)، وإن كانت ثالثةً بدلًا من واو -كـ(عَصًا)، و(قَفًا)- قُلِبَت واوًا، فتقول: (عَصَوَانِ)، و(قَفَوَانِ)، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل [-وهي التي تكون في حرف أو شبهه-] ولم تُمَل، كـ(إِلَى) عَلَمًا، فتقول: (إِلَوَانِ).

فَالحَاصِلُ: أن ألف المقصور تُقلَب ياء في ثلاثة مواضع: **الأول:** إذا كانت رابعةً فصاعدًا. **الثاني:** إذا كانت ثالثةً بدلًا من ياء. **الثالث:** إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل وأُمِيلَت. وتُقلَب واوًا في موضعين: **الأول:** إذا كانت ثالثةً بدلًا من الواو. **الثاني:** إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأصل ولم تُمَل.

وأشار بقوله: (وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ): إلى أنه إذا عُمِل هذا العمل المذكور في المقصور -أعني: قلب الألف ياءً أو واوًا- لحقتها علامة التثنية التي سبق ذكرها

أوَّل الكتاب، وهي الألف والنون المكسورة رفعًا، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرًّا ونصبًا.

٧٨١- وَمَـا كَـ(صَحْرَاءَ) بِـوَاوٍ ثُنِّيَـا ... وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ)، (كِسَاءٍ)، وَ(حَيَـا)

٧٨٢- بِـوَاوٍ اوْ هَمْـزٍ، وَغَيْرَ مَـا ذُكِـرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَـذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِـرْ

لـما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود. والممدود: إما أن تكون همزته بدلًا من ألف التأنيث، أو للإلحاق، أو بدلًا من أصل، أو أصلًا:

- فإن كانت بدلًا من ألف التأنيث: فالمشهور قلبها واوًا، فتقول في (صَحْرَاءَ)، و(حَمْرَاءَ): (صَحْرَاوَانِ)، و(حَمْرَاوَانِ).
- وإن كانت للإلحاق -كـ(عِلْبَاءَ)- أو بدلًا من أصل -نحو: (كِسَاءٍ)، و(حَيَاءٍ)- جاز فيها وجهان: **أحدهما**: قلبها واوًا، فتقول: (عِلْبَاوَانِ)، و(كِسَاوَانِ)، و(حَيَاوَانِ). **والثاني**: إبقاء الهمزة من غير تغيير، فتقول: (عِلْبَاءَانِ)، و(كِسَاءَانِ)، و(حَيَاءَانِ)، والقلب في الملحقة أَولَى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أَولَى من قلبها واوًا.
- وإن كانت الهمزة الممدودة أصلًا وجب إبقاؤها، فتقول في (قُرَّاء)، و(وُضَّاء): (قُرَّاءَانِ)، و(وُضَّاءَانِ).

وأشار بقوله: (وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ): إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذُكِر اقتُصِر فيه على السماع، كقولهم في (الخَوْزَلَى): (الخَوْزَلَانِ)، والقياس: (الخَوْزَلَيَانِ)، وقولهم في (حَمْرَاءَ): (حَمْرَايَانِ)، والقياس: (حَمْرَاوَانِ).

٧٨٣- وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُـورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَـدِّ المُثَنَّـى مَـا بِـهِ تَكَمَّـلَا

٧٨٤- وَالْفَتْحَ أَبْـقِ مُشْـعِرًا بِـمَا حُـذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَـهُ بِتَـاءٍ وَأَلِـفْ

٧٨٥- فَـالْأَلِفَ اقْلِـبْ قَلْبَهَـا فِي التَّثْنِيَـهْ وَتَـاءَ ذِي التَّـا أَلْـزِمَنَّ تَنْحِيَـهْ

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الآخر على حَدِّ المثنى -وهو الجمع بالواو والنون- لحقته العلامة من غير تغيير، فتقول في (زَيدٍ): (زَيدُونَ)، وإن جُمِع المنقوص هذا الجمع حُذِفَت ياؤه، وضُمَّ ما قبل الواو، وكُسِر ما قبل الياء، فتقول في (قَاضٍ): (قَاضُونَ) رفعًا، و(قَاضِينَ) جرًّا ونصبًا.

وإن جُمِعَ الممدود هذا الجمع عُومِل معاملته في التثنية: فإن كانت الهمزة بدلًا من أصل أو للإلحاق جاز فيه وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واوًا، فيقال في (كِسَاءٍ) عَلَمًا: (كِسَاؤُونَ)، و(كِسَاوُونَ)، وكذلك (عِلْبَاء)، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في (قُرَّاء): (قُرَّاؤُونَ).

وأما المقصور -وهو الذي ذكره المصنف- فتُحذَف ألفه إذا جُمِع بالواو والنون، وتَبقَى الفتحة دالة عليها، فتقول في (مُصْطَفًى): (مُصْطَفَوْنَ) رفعًا، و(مُصْطَفَيْنَ) جرًّا ونصبًا بفتح الفاء مع الواو والياء، وإن جُمِع بألف وتاء قُلِبَت ألفه كما تُقلَب في التثنية، فتقول في (حُبْلَى): (حُبْلَيَات)، وفي (فَتًى) و(عَصًا) عَلَمَي مؤنث: (فتيَات)، و(عَصَوَات)، وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها، فتقول في (فَتَاةٍ): (فتيَات)، وفي (قَنَاة): (قنَوَات).

٧٨٦- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨- وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

إذا جُمِع الاسمُ الثلاثيُّ الصحيحُ العينِ الساكنُها المؤنثُ المختومُ بالتاء أو المجردُ عنها بألف وتاء أُتبِعَت عَينُه فاءَه في الحركة مطلقًا، فتقول في (دَعْدٍ): (دَعَدَات)، وفي (جَفْنَةٍ): (جَفَنَات)، وفي (جُمْلٍ) و(بُسْرَةٍ): (جُمُلَات)، و(بُسُرَات) بضم الفاء والعين،

وفي (هِنْد) و(كِسْرَة): (هِندَات)، و(كِسِرَات) بكسر الفاء والعين، ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح، فتقول: (جُمْلَات) و(جُمَلَات)، و(بُسْرَات) و(بُسَرَات)، و(هِنْدَات) و(هِنَدَات)، و(كِسْرَات) و(كِسَرَات)، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة، بل يجب الإتباع؛ [لخفَّة الفتحة].

واحترز بـ(الثُّلَاثِي): من غيره، كـ(جَعْفَر) علم مؤنث، **وبـ(الِاسْم)**: عن الصفة، كـ(ضَخْمَة)، **وبـ(الصَّحِيح العَيْن)**: من معتلِّها، كـ(جَوْزَة)، **وبـ(السَّاكِن العَيْن)**: من محرَّكِها، كـ(شَجَرَة)، فإنه لا إتباع في هذه كلِّها، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: (جَعْفَرَات)، و(ضَخْمَات)، و(جَوْزَات)، و(شَجَرَات)، **واحترز بـ(الْمُؤَنَّث)**: من المذكر، كـ(بَدْر)، فإنه لا يُجمَع بالألف والتاء.

٧٨٩- **وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)**

يعني: أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء، وكانت لامه واوًا فإنه يمتنع فيه إتباع العين للفاء، فلا يقال في (ذِرْوَة): (ذِرِوَات) بكسر الفاء والعين؛ استثقالًا للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: (ذِرَوَات)، أو (ذِرْوَات)، وشذ قولهم: (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء، نحو: (زُبْيَة)، فلا تقول: (زُبُيَات) بضم الفاء والعين؛ استثقالًا للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين، فتقول: (زُبَيَات)، أو (زُبْيَات).

٧٩٠- **وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى**

يعني: أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذُكِر عُدَّ نادرًا، أو ضرورةً، أو لُغَةً لِقَومٍ، فالأول كقولهم في (جِرْوَة): (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين. والثاني كقوله:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فسكَّن عين (زَفْرَات) ضرورة، والقياس فتحها إتباعًا. والثالث كقول هذيل في (جَوْزَة) و(بَيْضَة) ونحوهما: (جَوَزَات، وبَيَضَات) بفتح الفاء والعين، والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١- (أَفْعِلَـةٌ) (أَفْعُـلُ) ثُـمَّ (فِعْلَـهْ) ثُمَّـتَ (أَفْعَـالٌ): جُمُـوعُ قِلَّـهْ

جَمْعُ التَّكْسِيرِ: هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر -كـ(رَجُل) و(رِجَال)- أو مقدر، كـ(فُلْكٍ) للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كضمة (قُفْل)، والضمة التي في الجمع كضمة (أُسْد).

وهو على قسمين: جَمْع قِلَّة، [وله أربعة أوزان]، وجَمْع كَثْرَة، [وله أوزان كثيرة]، فجمع القِلَّة يدل حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويُستَعمَل كل منهما في موضع الآخر مجازًا، وأمثلة جمع القلة: (أَفْعِلَةٌ)، كـ(أَسْلِحَة)، و(أَفْعُلٌ)، كـ(أَفْلُس)، و(فِعْلَة): كـ(فِتْيَة)، و(أَفْعَالٌ)، كـ(أَفْرَاس)، وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة.

٧٩٢- وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْـعًا يَفِـي كَـ(أَرْجُلٍ) وَالْعَكْسُ جَـاءَ كَـ(الصُّـفِي)

قد يُستَغنَى ببعض أبنية القِلَّة عن بعض أبنية الكثرة، كـ(رِجْل) و(أَرْجُل)، و(عُنُق) و(أَعْنَاق)، و(فُؤَاد) و(أَفْئِدَة)، وقد يُستَغنَى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القِلَّة، كـ(رَجُل) و(رِجَال)، و(قَلْب) و(قُلُوب).

٧٩٣- لِـ(فَعْـلٍ) اسْـمًا صَـحَّ عَيْنًـا (أَفْعُـلُ) وَلِلرُّبَـاعِيِّ اسْـمًا ايْضًـا يُجْعَـلُ

٧٩٤- إِنْ كَـانَ كَ(الْعَنَـاقِ) وَ(الـذِّرَاعِ) فِي   مَــدٍّ وَتَأْنِيــثٍ وَعَــدِّ الْأَحْــرُفِ

(أَفْعُل): جمعٌ لكل اسم ثلاثي على (فَعْل) صحيح العين، نحو: (كَلْب) و(أَكْلُب)، و(ظَبْي) و(أَظْبٍ)، وأصله: (أَظْبُيٌ)، فقُلِبَت الضمة كسرة؛ لتصح الياء، فصار: (أَظْبِيٌ)، فعُومِل معاملة (قَاضٍ).

وخرج بـ(الِاسْم): الصفة، فلا يجوز نحو: (ضَخْم) و(أَضْخُم)، و(جَاءَ عَبدٌ) و(أَعْبُدٌ)؛ لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء. **وخرج بـ(صَحِيح العَيْن)**: المعتل العين، نحو: (ثَوْب)، و(عَيْن)، وشذَّ: (عَينٌ) و(أَعْيُنٌ)، و(ثَوْبٌ) و(أَثْوُبٌ).

و(أَفْعُل) أيضًا جمعٌ لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة، كـ(عَنَاق) و(أَعْنُق)، و(يَمِينٍ) و(أَيمُنٍ)، وشذَّ من المذكر: (شِهَابٌ) و(أَشْهُبٌ)، و(غُرَابٌ) و(أَغْرُبٌ).

٧٩٥- وَغَـيْرُ مَـا (أَفْعُـلُ) فِيـهِ مُطَّـرِدْ   مِـنَ الثُّلَاثِـي اسْـمًا بِـ(أَفْعَـالٍ) يَـرِدْ

٧٩٦- وَغَالِبًـــا أَغْنَـــاهُمُ (فِعْــلَانُ)   فِي (فُعَــلٍ) كَقَــوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

قد سبق أن (أَفْعُل) جمعٌ لكل اسم ثلاثيٍّ على (فَعْل) صحيح العين، وذكر هنا أن ما لا يطَّرد فيه من الثلاثي (أَفْعُل) يُجمَع على (أَفْعَال)، وذلك كـ(ثَوْبٍ) و(أَثْوَاب) و(جَمَلٍ) و(أَجْمَال)، و(عَضُدٍ) و(أَعْضَاد)، و(حِمْلٍ) و(أَحْمَال)، و(عِنَبٍ) و(أَعنَاب)، و(إِبِل) و(آبَال)، و(قُفْل) و(أَقْفَال).

وأما جمع (فَعْلٍ) الصحيح العين على (أَفْعَال) فشاذٌّ، كـ(فَرْخٍ) و(أَفْرَاخٍ). وأما (فُعَل) فجاء بعضه على (أَفْعَال)، كـ(رُطَب) و(أَرْطَاب)، والغالب مجيئه على (فِعْلَان)، كـ(صُرَد)، و(صِرْدَان)، و(نُغَر) و(نِغْرَان).

٧٩٧- فِي اسْــمٍ مُــذَكَّرٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَــدْ   ثَالِــثٍ (افْعِلَــةُ) عَــنْهُمُ اطَّــرَدْ

٧٩٨- وَالْزَمْــهُ فِي (فَعَــالٍ) اوْ (فِعَــالِ)   مُصَــاحِبَيْ تَضْــعِيفٍ اوْ إِعْــلَالِ

(أَفْعِلَةٌ): جمعٌ لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة، نحو: (قَذَال) و(أَقْذِلَة)، و(رَغِيف) و(أَرْغِفَة)، و(عَمُود) و(أَعْمِدَة)، والتُزِم (أَفْعِلَة) في جمع المضاعف أو المعتل اللَّام من (فَعَال) أو (فِعَال)، كـ(بَتَات) و(أَبِتَّة)، و(زِمَام) و(أَزِمَّة)، و(قَبَاء) و(أَقْبِيَة)، و(فِنَاء) و(أَفْنِيَة).

٧٩٩- (فُعْـلٌ) لِنَحْـوِ: (أَحْمَـرٍ) وَ(حَمْـرَا) وَ(فِعْلَــةٌ) جَمْعًــا بِنَقْــلٍ يُــدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة: (فُعْل)، وهو مطَّرد في كل وَصْفٍ يكون المذكر منه على (أَفْعَل)، والمؤنث منه على (فَعْلَاءَ)، نحو: (أَحْمَر) و(حُمْر)، و(حَمْرَاء) و(حُمْر). ومن أمثلة جمع القلة: (فِعْلَة)، ولم يطَّرد في شيء من الأبنية، وإنما هو محفوظ، [أي: مسموع]، ومن الذي حُفِظ منه: (فَتًى) و(فِتْيَة)، و(شَيْخ) و(شِيخَة)، و(غُلَام) و(غِلْمَة)، و(صَبِي) و(صِبْيَة).

٨٠٠- وَ(فُعُــلٌ) لِاسْــمٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَــدْ قَــدْ زِيــدَ قَبْــلَ لَامٍ اعْــلَالًا فَقَــدْ

٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَـمِّ ذُو الْأَلِـفْ وَ(فُعَــلٌ) جَمْعًــا لـ(فُعْلَــةٍ) عُــرِفْ

٨٠٢- وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَـلْ) وَقَــدْ يَجِــيءُ جَمْعُــهُ عَــلَى (فُعَــلْ)

من أمثلة جمع الكثرة: (فُعُل)، وهو مطَّرد في كل اسم رباعي قد زِيدَ قبل آخره مدَّة، بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف إن كانت المدة ألفًا، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، نحو: (قَذَال) و(قُذُل)، و(حِمَار) و(حُمُر)، و(كُرَاع) و(كُرُع)، و(ذِرَاع) و(ذُرُع)، و(قَضِيب) و(قُضُب)، و(عَمُود) و(عُمُد)، وأما المضاعف: فإن كانت مدَّته ألفًا فجمعه على (فُعُل) غير مطَّرد، نحو: (عِنَان) و(عُنُن)، و(حِجَاج) و(حُجُج)، فإن كانت مدَّته غير ألـف فجمعه على (فُعُل) مطَّرد، نحو: (سَرِيـر) و(سُرُر)، و(ذَلُول) و(ذُلُل).

ومن أمثلـة جمـع الـكثرة: (فُعَل)، وهو جمع لاسم على (فُعْلَة)، أو على (فُعْلَى)

أنثى الـ(أَفْعَل)، فالأول كـ(قُرْبَة) و(قُرَب)، و(غُرْفَة) و(غُرَف)، والثاني كـ(كُبْرَى) و(كُبَر)، و(صُغْرَى) و(صُغَر).

ومن أمثلة جمع الكثرة: (فِعَل)، وهو جمع لاسم على (فِعْلَة)، نحو: (كِسْرَة) و(كِسَر)، و(حِجَّة) و(حِجَج)، و(مِرْيَة) و(مِرًى)، وقد يجيء جمع (فِعْلَة) على (فُعَل)، نحو: (لِحْيَة) و(لُحًى)، و(حِلْيَة) و(حُلًى).

٨٠٣- فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو اطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)

ومن أمثلة جمع الكثرة: (فُعَلَةٌ)، وهو مطَّرد في كل وصفٍ على (فَاعِلٍ) معتل اللام لمذكر عاقل، كـ(رَامٍ) و(رُمَاة)، و(قَاضٍ) و(قُضَاة).

ومنها: (فَعَلَةٌ)، وهو مُطَّرِد في وصفٍ على (فَاعِل) صحيح اللَّام لمذكر عاقل، نحو: (كَامِل) و(كَمَلَة)، و(سَاحِر) و(سَحَرَة). واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها، وهو (رَامٍ)، و(كَامِل).

٨٠٤- (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٍ) وَ(مَيِّتٍ) بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة: (فَعْلَى)، وهو جمع لوصفٍ على (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفعُولٍ)، دال على هلاكٍ، أو توجُّعٍ، كـ(قَتِيل) و(قَتْلَى)، و(جَرِيح) و(جَرْحَى)، و(أَسِير) و(أَسْرَى)، ويُحمَل عليه ما أشبهه في المعنى من (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِل)، كـ(مَرِيضٍ) و(مَرضَى)، ومن (فَعِلٍ)، كـ(زَمِنٍ) و(زَمْنَى)، ومن (فَاعِلٍ)، كـ(هَالِكٍ) و(هَلْكَى)، ومن (فَيْعِلٍ)، كـ(مَيِّتٍ) و(مَوْتَى)، و(أَفْعَل)، نحو: (أَحْمَق) و(حَمْقَى).

٨٠٥- لِـ(فُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فِعْلٍ) وَ(فَعْلٍ) قَلَّلَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة: (فِعَلَةٌ)، وهو جمع لـ(فُعْل) اسمًا صحيح اللام، نحو: (قُرْطٍ) و(قِرَطَة)، و(دُرْج) و(دِرَجَة)، و(كُوز) و(كِوَزَة)، ويُحفَظ في اسم على (فِعْلٍ)، نحو: (قِرْدٍ) و(قِرَدَة)، أو على (فَعْلٍ)، نحو: (غَرْد) و(غِرَدَة).

٨٠٦- وَ(فُعَّلٌ) لـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهْ)

٨٠٧- وَمِثْلُهُ (الْفُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

ومن أمثلة جمع الكثرة: (فُعَّل)، وهو مقيس في وَصفٍ صحيح اللام على (فَاعِل) أو (فَاعِلَة)، نحو: (ضَارِب) و(ضُرَّب)، و(صَائِم) و(صُوَّم)، و(ضَارِبَة) و(ضُرَّب)، و(صَائِمَة) و(صُوَّم).

ومنها: (فُعَّال)، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ صحيح اللام على (فَاعِل) لمذكر، نحو: (صَائِم) و(صُوَّام)، و(قَائِم) و(قُوَّام)، وندر (فُعَّل) و(فُعَّال) في المعتل اللام المذكر، نحو: (غَازٍ) و(غُزًّى)، و(سَارٍ) و(سُرًّى)، و(عَافٍ) و(عُفًّى)، وقالوا: (غُزَّاء) في جمع (غَازٍ)، و(سُرَّاء) في جمع (سَارٍ)، وندر أيضًا في جمع (فَاعِلَة)، كقول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

يعني: جمع (صَادَّة).

٨٠٨- (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة: (فِعَال)، وهو مطَّرد في (فَعْل) و(فَعْلَة) اسمين، نحو: (كَعْب) و(كِعَاب)، و(ثَوْب) و(ثِيَاب)، و(قَصْعَة) و(قِصَاع)، أو وصفين، نحو: (صَعْب) و(صِعَاب)، و(صَعْبَة) و(صِعَاب)، وقَلَّ فيما عينه ياء، نحو: (ضَيْف) و(ضِيَاف)، و(ضَيْعَة) و(ضِيَاع).

٨٠٩- وَ(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلِ) ذُو التَّا وَ(فُعْلٌ) مَعَ (فِعْلٍ) فَاقْبَلِ

أي: اطَّرد أيضًا (فِعَال) في (فَعَل) و(فَعَلَة) ما لم يكن لامها معتلًّا أو مضاعفًا، نحو: (جَبَل) و(جِبَال)، و(جَمَل) و(جِمَال)، و(رَقَبَة) و(رِقَاب)، و(ثَمَرَة) و(ثِمَار)، واطرد أيضًا (فِعَال) في (فِعْل) و(فُعْل)، نحو: (ذِئْب) و(ذِئَاب)، و(رُمْح) و(رِمَاح).

واحترز من المعتل اللَّام، كـ(فَتًى)، ومن المضعَّف، كـ(طَلَل).

٨١١- وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ   كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

واطَّرد أيضًا (فِعَال) في كل صفة على (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) مقترنة بالتاء أو مجردة عنها، كـ(كَرِيم) و(كِرَام)، و(كَرِيمَة) و(كِرَام)، و(مَرِيض) و(مِرَاض)، و(مَرِيضَة) و(مِرَاض).

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا)   أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣- وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) وَالْزَمْهُ فِي   نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي

أي: واطَّرد أيضًا مجيء (فِعَال) جمعًا لوصفٍ على (فَعْلَان)، أو على (فَعْلَانَة)، أو على (فَعْلَى)، نحو: (عَطْشَان) و(عِطَاش)، و(عَطْشَى) و(عِطَاش)، و(نَدْمَانَة) و(نِدَام)، وكذلك اطَّرد (فِعَال) في وصف على (فُعْلَان)، أو على (فُعْلَانَة)، نحو: (خُمْصَان) و(خِمَاص)، و(خُمْصَانَة) و(خِمَاص).

والتُزِم (فِعَال) في كل وصف على (فَعِيل) أو (فَعِيلَة) معتل العين، نحو: (طَوِيل) و(طِوَال)، و(طَوِيلَة) و(طِوَال).

٨١٤- وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ)   يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٨١٥- فِي (فَعْلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَ(فَعَلْ)   لَهُ، وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦- وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا   ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

ومن أمثلة جمع الكثرة: (فُعُول)، وهو مطَّرد في اسم ثلاثي على (فَعِل)، نحو: (كَبِد) و(كُبُود)، و(وَعِل) و(وُعُول)، وهو ملتزم فيه غالبًا. واطَّرد (فُعُول) أيضًا في اسم على (فَعْل) بفتح الفاء، نحو: (كَعْب) و(كُعُوب)، و(فَلْس) و(فُلُوس)، أو على (فِعْل) بكسر الفاء، نحو: (حِمْل) و(حُمُول)، و(ضِرْس) و(ضُرُوس)، أو على (فُعْل) بضم الفاء، نحو: (جُنْد) و(جُنُود)، و(بُرْد) و(بُرُود).

ويُحفَظ (فُعُول) في (فَعَل)، نحو: (أَسَد) و(أُسُود)، ويُفهَم كونه غير مطرد من قوله: (وَ(فَعَلْ) لَهُ)، ولم يُقيِّده باطِّراد.

وأشار بقوله: (وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ): إلى أن من أمثلة جمع الكثرة: (فِعْلَانًا)، وهو مطَّرد في اسم على (فُعَال)، نحو: (غُلَام) و(غِلْمَان)، و(غُرَاب) و(غِرْبَان)، وقد سبق أنه مطَّرد في (فُعَل)، كـ(صُرَد) و(صِرْدَان)، واطَّرد (فِعْلَان) أيضًا في جمع ما عينه واو من (فُعْل)، أو (فَعَل)، نحو: (عُود) و(عِيدَان)، و(حُوت) و(حِيتَان)، و(قَاع) و(قِيعَان)، و(تَاج) و(تِيجَان).

وقَلَّ (فِعْلَان) في غير ما ذُكِر، نحو: (أَخ) و(إِخْوَان)، و(غَزَال) و(غِزْلَان).

٨١٧- وَ(فَعْـلًا) اسْـمًا و(فَعِـيلًا) وَ(فَعَـلْ) -غَـيْرَمُعَـلِّ الْعَـيْنِ- (فُعْـلَانٌ) شَـمَلْ

من أبنية جمع الكثرة: (فُعْلَان)، وهو مقيس في اسم صحيح العين على (فَعْل)، نحو: (ظَهْر، وظُهْرَان)، و(بَطْن، وبُطْنَان)، أو على (فَعِيل)، نحو: (قَضِيب، وقُضْبَان)، و(رَغِيف، ورُغْفَان)، أو على (فَعَل)، نحو: (ذَكَر، وذُكْرَان)، و(حَمَل، وحُمْلَان).

٨١٨- وَلِـ(كَـرِيمٍ) وَ(بَخِيـلٍ) (فُعَـلَا) كَـذَا لِمَـا ضَـاهَاهُمَا قَـدْ جُعِـلَا

٨١٩- وَنَـابَ عَنْـهُ (أَفْعِـلَاءُ) فِي الْمُعَـلْ لَامًـا وَمُضْـعَفٍ، وَغَـيْرُ ذَاكَ قَـلْ

من أمثلة جمع الكثرة: (فُعَلَاء)، وهو مَقِيسٌ في (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل، نحو: (ظَرِيف، وظُرَفَاء)، و(كَرِيم، وكُرَمَاء)، و(بَخِيل، وبُخَلَاء).

وأشار بقوله: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا): إلى أن ما شابه (فَعِيلًا) في كونه دالًّا على معنى هو كالغريزة يُجمَع على (فُعَلَاء)، نحو: (عَاقِل) و(عُقَلَاء)، و(صَالِح) و(صُلَحَاء)، و(شَاعِر) و(شُعَرَاء). وينوب عن (فُعَلَاء) في المضاعف والمعتل (أَفْعِلَاء)، نحو: (شَدِيد) و(أَشِدَّاء)، و(وَلِي) و(أَوْلِيَاء)، وقد يجيء (أَفْعِلَاء) جمعًا

لغير ما ذُكِر، نحو: (نَصِيب) و(أَنْصِبَاء)، و(هَيِّن) و(أَهْوِنَاء).

٨٢٠- (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلِ) وَ(فَاعِلاَءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلِ)

٨٢١- وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة: (فَوَاعِل)، وهو لاسم على (فَوْعَل)، نحو: (جَوْهَر) و(جَوَاهِر)، أو على (فَاعَلٍ)، نحو: (طَابَع) و(طَوَابع)، أو على (فَاعِلَاء)، نحو: (قَاصِعَاء) و(قَوَاصِع)، أو على (فَاعِل)، نحو: (كَاهِل) و(كَوَاهِل).

و(فَوَاعِل) أيضًا جمعٌ لوصفٍ على (فَاعِل) إن كان لمؤنث عاقل، نحو: (حَائِض) و(حَوَائِض)، أو لمذكر ما لا يعقل، نحو: (صَاهِل) و(صَوَاهِل)، فإن كان الوصف الذي على (فَاعِل) لمذكر عاقل لم يُجمَع على (فَوَاعِل)، وشذَّ: (فَارِس) و(فَوَارِس)، و(سَابِق) و(سَوَابِق).

و(فَوَاعِل) أيضًا جمع لـ(فَاعِلَة) نحو: (صَاحِبَة، وصَوَاحِب) و(فَاطِمَة، وفَوَاطِم).

٨٢٢- وَبِـ(فَعَائِلَ) اجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

من أمثلة جمع الكثرة: (فَعَائِل)، وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثًا بالتاء، نحو: (سَحَابَة) و(سَحَائِب)، و(رِسَالَة) و(رَسَائِل)، و(كُنَاسَة) و(كَنَائِس)، و(صَحِيفَة) و(صَحَائِف)، و(حَلُوبَة) و(حَلَائِب)، أو مجردًا منها، نحو: (شِمَال) و(شَمَائِل)، و(عُقَاب) و(عَقَائِب)، و(عَجُوز) و(عَجَائِز).

٨٢٣- وَبِـ(الْفَعَالِي) وَ(الْفَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْـ(عَذْرَاءُ) وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة: (فَعَالِي) و(فَعَالَى)، ويشتركان فيما كان على (فَعْلَاء) اسمًا، كـ(صَحْرَاء) و(صَحَارِي) و(صَحَارَى)، أو صفة، كـ(عَذْرَاء) و(عَذَارِي) و(عَذَارَى).

٨٢٤- وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْـ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعُ الْعَرَبْ

مِنْ أمثلة جمع الكثرة: (فعَالِيّ)، وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: (كُرْسِي) و(كَرَاسِي)، و(بِرْدِي) و(بَرَادِي)، ولا يقال: (بَصْرِيٌّ) و(بَصَارِي).

٨٢٥- وَبِـ(فَعَالِـلَ) وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

٨٢٦- مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الَاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٧- وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لَيْنًا اثْرُهُ اللَّذْ خُتِمَا

من أمثلة جمع الكثرة: (فَعَالِل) وشبهه، وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان.

فيُجمَع بـ(فَعَالِل) كل اسم رباعي غير مزيد فيه، نحو: (جَعْفَر) و(جَعَافِر)، و(زِبْرِج) و(زَبَارِج)، و(بُرْثُن) و(بَرَاثِن)، ويُجمَع بشبهه كل اسم رباعي مزيد فيه، كـ(جَوْهَر) و(جَوَاهِر)، و(صَيْرَف) و(صَيَارِف)، و(مَسْجِد) و(مَسَاجِد).

واحترز بقوله: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى): من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه، كـ(أَحْمَر) و(حَمْرَاء)، ونحوهما مما سبق ذكره.

وأشار بقوله: (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الَاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ): إلى أن الخماسيَّ المجردَ عن الزيادةِ يُجمَع على (فَعَائِل) قياسًا، ويُحذَف خامسه، نحو: (سَفَارِج) في (سَفَرْجَل)، و(فَرَازِد) في (فَرَزْدَق)، و(خَوَارِن) في (خَوَرْنَق).

وأشار بقوله: (وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ...) البيت: إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسيِّ المجرد عن الزيادة وإبقاء خامسه إذا كان رابعه مشبهًا للحرف الزائد، بأن كان من حروف الزيادة -كنون: (خَوَرْنَق)- أو كان من مخرج حروف الزيادة، كدال: (فَرَزْدَق)[1]، فيجوز أن يقال: (خَوَارِق)، و(فَرَازِق)، والكثير الأول وهو

(١) قال الخضري في "حاشيته" (٢/ ٨٣٦): قوله: كدال (فَرَزْدَق): أي: فإنها من مخرج التاء الفوقية، وهو =

حذف الخامس وإبقاء الرابع، نحو: (خَوَارِن)، و(فَرَازِد)، فإن كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه، بل يتعين حذف الخامس، فتقول في (سَفَرْجَل): (سَفَارِج)، ولا يجوز: (سَفَارِل).

وأشار بقوله: (وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي...) البيت: إلى أنه إذا كان الخماسي مزيدًا فيه حرف حُذِف ذلك الحرف إن لم يكن حرف مد قبل الآخر، فتقول في (سِبَطْرَى): (سَبَاطِر)، وفي (فَدَوْكَس): (فَدَاكِس)، وفي (مُدَحْرِج): (دَحَارِج)، فإن كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يُحذَف، بل يُجمَع الاسم على (فَعَالِيل)، نحو: (قِرْطَاس) و(قَرَاطِيس)، و(قِنْدِيل) و(قَنَادِيل)، و(عُصْفُور) و(عَصَافِير).

٨٢٩- **وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ**

٨٣٠- **وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا**

إذا اشتمل الاسم على زيادةٍ لو أُبقِيَت لاختلَّ بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع -وهو (فَعَالِل) و(فَعَالِيل)- حُذِفَت الزيادة، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزوائد وإبقاء البعض فله حالتان: **إحداهما**: أن يكون للبعض مَزِيَّة على الآخر. **والثانية**: أن لا يكون كذلك، والأُولَى هي المرادة هنا، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب.

ومثال الأُولَى: (مُسْتَدْعٍ)، فتقول في جمعه: (مَدَاعٍ)، فتحذف السين والتاء، وتُبقِي الميم؛ لأنها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى، وتقول في (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد): (أَلَادّ)، و(يَلَادّ)، فتحذف النون وتُبقِي الهمزة من (أَلَنْدَد) والياء من (يَلَنْدَد)؛ لتصدرهما، ولأنهما في موضع يَقَعَان فيه دالَّين على معنى، نحو: (أَقُومُ) و(يَقُومُ)، بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلًا.

والأَلَنْدَدُ، واليَلَنْدَد: الخَصِمُ، يقال: (رَجُلٌ أَلَنْدَدٌ، ويَلَنْدَدٌ)، أي: خَصِمٌ، مثل الأَلَدِّ.

= طرف اللسان مع أصول الثنايا العُليا.

٨٣١- وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

إذا اشتمل الاسم على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتَّى معه صيغة الجمع وحذف الأخرى لا يَتأتَّى معه ذلك حُذِفَ ما لا يتأتَّى معه صيغة الجمع وأُبقِيَ الآخر، فتقول في (حَيْزَبُون): (حَزَابِين)، فتحذف الياء وتبقى الواو، فتُقلَب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وأُوثِرَت الواو بالبقاء؛ لأنها لو حُذِفَت لم يُغنِ حذفها عن حذف الياء؛ لأن بقاء الياء مُفوِّت لصيغة منتهى الجموع. والحَيْزَبُونُ: العَجُوزُ.

٨٣٢- وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَ(الْعَلَنْدَى)

يعني: أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر كنت بالخيار، فتقول في (سَرَنْدَى): (سَرَانِد) -بحذف الألف وإبقاء النون- و(سَرَاد) بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك: (عَلَنْدَى)، فتقول: (عَلَانِد) و(عَلَاد)، ومثلهما: (حَبَنْطَى)، فتقول: (حَبَانِط) و(حَبَاط)؛ لأنهما زيادتان زيدتا معًا للإلحاق بـ(سَفَرْجَل)، ولا مَزِيَّة لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

والسَّرَنْدَى: الشَّدِيدُ، والأنثى: (سَرَنْدَاة). والعَلَنْدَى -بالفتح-: الغَلِيظُ من كل شيء، ورُبَّما قيل: (جَمَلٌ عُلَنْدَى) بالضم. والحَبَنْطَى: القَصِيرُ البَطِين، يقال: (رَجُلٌ حَبَنْطًى) بالتنوين، و(امْرَأَةٌ حَبَنْطَاةٌ).

التَّصْغِيرُ

٨٣٣- (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

٨٣٤- (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ): (دُرَيْهِمَا)

إذا صُغِّر الاسمُ المتمكِّن: ضُمَّ أولُه، وفُتِح ثانيه، وزِيدَ بعد ثانيه ياء ساكنة، ويُقتَصَر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًّا، فتقول في (فَلْسٍ): (فُلَيْسٌ)، وفي (قَذًى): (قُذَيٌّ)، وإن كان رباعيًّا فأكثر فُعِل به ذلك، وكُسِر ما بعد الياء، فتقول في (دِرْهَمٍ): (دُرَيهِمٌ)، وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيفِيرٌ).

فأمثلة التصغير ثلاثة: (**فُعَيْلٌ**)، و(**فُعَيْعِلٌ**)، و(**فُعَيْعِيلٌ**).

٨٣٥- وَمَـا بِـهِ لِمُنْتَهَـى الجَمْـعِ وُصِـلْ   بِـهِ إِلَى أَمْثِلَـةِ التَّصْـغِيرِ صِـلْ

أي: إذا كان الاسم مما يُصغَّر على (فُعَيْعِل) أو على (فُعَيْعِيل) تُوُصِّل إلى تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّل به إلى تكسيره على (فَعَالِل) أو (فَعَالِيل) من حَذفِ حرفٍ أصليٍّ أو زائد، فتقول في (سَفَرْجَل): (سُفَيْرِجٌ)، كما تقول: (سَفَارِج)، وفي (مُسْتَدْعٍ): (مُدَيْعٍ)، كما تقول: (مَدَاعٍ)، فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع.

وتقول في (عَلَنْدَى): (عُلَيْنِد)، وإن شئت قلت: (عُلَيْد)، كما تقول في الجمع: (عَلَانِد)، و(عَلَاد).

٨٣٦- وَجَـائِزٌ تَعْـوِيضُ يَـا قَبْـلَ الطَّـرَفْ   إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَـذَفْ

أي: يجوز أن يُعوَّض مما حُذِف في التصغير أو التكسير ياءٌ قبل الآخر، فتقول في (سَفَرْجَل): (سُفَيْرِيجٌ)، و(سَفَارِيجٌ)، وفي (حَبَنْطى): (حُبَيْنِيطٌ)، و(حَبَانِيطٌ).

٨٣٧- وَحَائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا   خَـالَفَ فِي الْبَـابَيْنِ حُكْـمًا رُسِـمَا

أي: قد يَجِيءُ كُلٌّ من التصغير والتكسير على غير لفظِ واحده، فيُحفَظ ولا يقاس عليه، كقولهم في تصغير (مَغْرِب): (مُغَيْرِبَان)، وفي (عَشِيَّة): (عُشَيْشِيَة)، وقولهم في جمع (رَهْطٍ): (أَرَاهِط)، وفي (بَاطِل): (أَبَاطِيل).

٨٣٨- لِتِلْوِ يَـا التَّصْـغِيرِ -مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ   تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتِـهِ- الْفَـتْحُ انْحَـتَمْ

٨٣٩- كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ (أَفْعَـالٍ) سَـبَقْ أَوْ مَـدَّ (سَـكْرَانَ) وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ

أي: يجب فتح ما ولي ياء التصغير إن وليته تاء التأنيث، أو ألفه المقصورة، أو الممدودة، أو ألف (أَفْعَال) جمعًا، أو ألف (فَعْلَانَ) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، فتقول في (تَمْرَةٍ): (تُمَيْرَةٌ)، وفي (حُبْلَى): (حُبَيْلَى)، وفي (حَمْرَاءَ): (حُمَيْرَاءُ)، وفي (أَجْمَال): (أُجَيْمَال)، وفي (سَكْرَانَ): (سُكَيْرَان)، فإن كان (فَعْلَانُ) من غير باب (سَكْرَان) لم يُفتَح ما قبل ألفه، بل يُكسَر، فتقلب الألف ياءً، فتقول في (سِرْحَان): (سُرَيْحِين)، كما تقول في الجمع: (سَرَاحِين).

ويُكسَر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذُكِر إن لم يكن حرف إعراب، فتقول في (دِرْهَمٍ): (دُرَيْـهِمٌ)، وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيْفِيرٌ)، فإن كان حرف إعراب حرَّكتَهُ بحركة الإعراب، نحو: (هَذَا فُلَيْسٌ)، و(رَأَيتُ فُلَيسًا)، و(مَرَرتُ بِفُلَيْسٍ).

٨٤٠- وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ حَيْـثُ مُـدَّا وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا

٨٤١- كَـذَا المَزِيـدُ آخِـرًا لِلنَّسَـبِ وَعَجُـزُ الْمُضَـافِ وَالْمُرَكَّـبِ

٨٤٢- وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا (فَعْـلَانِ) مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَ(زَعْفَـرَانِ)

٨٤٣- وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ مَـا دَلَّ عَـلَى تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ جَـلَا

لا يُعتَدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتاء التأنيث، ولا بزيادة ياء النسب، ولا بعَجز المضاف، ولا بعَجز المركب، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدًا، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح، **ومَعنَى كَونِ هَذِهِ لَا يُعتَدُّ بِهَا**: أنه لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليَّين، فيقال في (جُخْدُبَاء): (جُخَيْدِبَاء)، وفي (حَنْظَلَة): (حُنَيْظِلَة)، وفي (عَبْقَرِي): (عُبَيْقِرِي)، وفي (بَعْلَبَكَّ): (بُعَيْلِبَكَّ)، وفي (عَبْد الله): (عُبَيْد الله)، وفي (زَعْفَرَان): (زُعَيفِرَان)، وفي (مُسْلِمَينِ): (مُسَيْلِمَينِ)، وفي (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلِمِينَ)، وفي (مُسْلِمَات) (مُسَيْلِمَات).

٨٤٤- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥- وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ الْ(حُبَيْرَى) -فَادْرِ- والْ(حُبَيِّرِ)

أي: إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسةً فصاعدًا وجب حذفها في التصغير؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل)، فتقول في (قَرْقَرَى): (قُرَيْقِر)، وفي (لُغَّيْزَى): (لُغَيْغِيز).

فإن كانت خامسةً وقبلها مدَّة زائدة جاز حذف المَدَّة المزيدة وإبقاء ألف التأنيث، فتقول في (حُبَارَى): (حُبَيْرَى)، وجاز أيضًا حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة، فتقول: (حُبَيِّر).

٨٤٦- وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

٨٤٧- وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨- وَالْأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي: إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللِّين وجب رده إلى أصله: فإن كان أصله الواو قُلِب واوًا، فتقول في (قِيمَةٍ): (قُويمَة)، وفي (بَابٍ): (بُوَيب)، وإن كان أصله الياء قُلِب ياء، فتقول في (مُوقِنٍ): (مُيَيْقِن)، وفي (نَابٍ): (نُيَيْب)، وشذَّ قولهم في (عِيدٍ): (عُيَيْد)، والقياس: (عُوَيْد) بقلب الياء واوًا؛ لأنها أصله؛ لأنه من: (عَادَ يَعُودُ).

فإن كان ثاني الاسم المصغر ألفًا مزيدةً أو مجهولةَ الأصل وجب قلبها واوًا، فتقول في (ضَارِبٍ): (ضُوَيْرِب)، وفي (عَاج): (عُوَيْج). والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير، فتقول في (بَابٍ): (أَبْوَاب)، وفي (نَابٍ): (أَنْيَاب)، وفي (ضَارِبَةٍ): (ضَوَارِب).

٨٤٩- وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ(مَا)

المراد بالمنقوص هنا: ما نقص منه حرفٌ، فإذا صُغِّر هذا النوع من الأسماء فلا

يخلو: إمَّا أن يكون ثنائيًّا مجرَّدًا عن التاء، أو ثنائيًّا ملتبسًا بها، أو ثلاثيًّا مجردًا عنها.

فإن كان ثنائيًّا مجردًا عن التاء أو ملتبسًا بها رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه، فيقال في (دَمٍ): (دُمَيٌّ)، وفي (شَفَةٍ): (شُفَيْهَة)، وفي (عِدَةٍ): (وُعَيْدَة)، وفي (مَاءٍ -مُسمًّى به-: (مُوَيٌّ).

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثُه غير تاء التأنيث صُغِّر على لفظه ولم يُرَد إليه شيء، فتقول في (شَاك السِّلَاح): (شُوَيْك).

٨٥٠- وَمَــنْ بِتَرْخِــيمٍ يُصَــغِّرُ اكْتَفَــى بِالْأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْـفِ) يَعْنِـي (الْمِعْطَفَـا)

من التصغير نوع يُسمَّى: (تَصْغِيرَ التَّرْخِيم)، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه.

فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّر على (فُعَيْل)، ثم إن كان المسمَّى به مذكرًا جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثًا أُلحِقَ تاء التأنيث، فيقال في (المِعْطَف): (عُطَيْف)، وفي (حَامِد): (حُمَيْد)، وفي (حُبْلَى): (حُبَيْلَة)، وفي (سَوْدَاء): (سُوَيْدَة). وإن كانت أصوله أربعة صُغِّر على (فُعَيْعِل)، فتقول في (قِرْطَاسٍ): (قُرَيْطِس)، وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيْفِر).

٨٥١- وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِـنْ مُؤَنَّــثٍ عَــارٍ ثُلاثِــيٍّ كَـ(سِــنْ)

٨٥٢- مَــا لَمْ يَكُــنْ بِالتَّــا يُــرَى ذَا لَــبْسِ كَـ(شَــجَرٍ) وَ(بَقَــرٍ) وَ(خَمْــسِ)

٨٥٣- وَشَــذَّ تَــرْكٌ دُونَ لَــبْسٍ، وَنَــدَرْ لَحَــاقُ تَــا فِــيمَا ثُلاثِيًّــا كَثَــرْ

إذا صُغِّر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، وشذَّ حذفها حينئذ، فتقول في (سِنٍّ): (سُنَيْنَة)، وفي (دَارٍ): (دُوَيْرَة)، وفي (يَدٍ): (يُدَيَّة)، فإن خِيفَ اللبسُ لم تلحقه التاء، فتقول في (شَجَرٍ)، و(بَقَرٍ)، و(خَمْسٍ): (شُجَيْرٌ)، و(بُقَيْرٌ)، و(خُمَيْسٌ) بلا تاء؛ إذ لو قلت: (شُجَيْرَة)، و(بُقَيْرَة)، و(خُمَيْسَة) لالتبس بتصغير (شَجَرة) و(بَقَرَة) و(خَمْسَة) المعدود به مذكر.

ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس: قولهم في (ذَوْدٍ)، و(حَرْبٍ)، و(قَوْسٍ)، و(نَعْلٍ): (ذُوَيْدٌ)، و(حُرَيْبٌ)، و(قُوَيْسٌ) و(نُعَيْلٌ).

٨٥٤- وَصَغَّرُوا -شُذُوذًا- (الَّذِي) (الَّتِي) وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

التصغير من خواص الأسماء المتمكنة؛ فلا تُصغَّر المبنيات، وشذَّ تصغير (الَّذِي) وفروعه، و(ذَا) وفروعه، قالوا في (الَّذِي): (اللَّذَيَّا)، وفي (الَّتِي): (اللَّتَيَّا)، وفي (ذَا) و(تَا): (ذَيَّا) و(تَيَّا).

النَّسَبُ

٨٥٥- يَاءً كَيَا الْ(كُرْسِيِّ) زَادُوْا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

إذا أُرِيدَ إضافةُ شيء إلى بلدٍ أو قبيلةٍ أو نحو ذلك جُعِلَ آخره يَاء مشدَّدةً مكسورًا ما قبلها، فيقال في النسب إلى (دِمَشْقَ): (دِمَشْقِيٌّ)، وإلى (تَمِيمٍ): (تَمِيمِيٌّ)، وإلى (أَحْمَدَ): (أَحْمَدِيٌّ).

٨٥٦- وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

٨٥٧- وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يعني: أنه إذا كان في آخر الاسم ياءٌ كياء (الكُرْسِيِّ) في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا وجب حذفُها وجَعْلُ ياء النسب موضعها، فيقال في النسب إلى (الشَّافِعِيِّ): (شَافِعِيٌّ)، وفي النسب إلى (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ)، وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذفها للنسب، فيقال في النسب إلى (مَكَّةَ): (مَكِّيٌّ).

ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب: ألف التأنيث المقصورة إذا كانت

خامسة فصاعدًا، كـ(حُبَارَى) و(حُبَارِيٌّ)، أو رابعة متحركًا ثاني ما هي فيه، كـ(جَمَزَى) و(جَمَزِيٌّ)، وإن كانت رابعةً ساكنًا ثاني ما هي فيه -كـ(حُبْلَى)- جاز فيها وجهان: **أحدهما**: الحذف، وهو المختار، فتقول: (حُبْلِيٌّ). **والثاني**: قلبها واوًا، فتقول: (حُبْلَوِيٌّ).

٨٥٨- **لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى**

٨٥٩- **وَالْأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ**

٨٦٠- **وَالحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ**

يعني: أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث في وجوب الحذف إن كانت خامسةً -كـ(حَبَرْكَى، وحَبَرْكِيٍّ)- وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعةً، كـ(عَلْقًى) و(عَلْقِيٍّ) و(عَلْقَوِيٍّ)، ولكن المختار هنا القلب، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية: فإن كانت ثالثةً قُلِبَت واوًا، كـ(عَصًا) و(عَصَوِيٍّ)، و(فَتًى) و(فَتَوِيٍّ)، وإن كانت رابعةً قُلِبَت أيضًا واوًا، كـ(مَلْهَوِيٍّ)، وربَّما حُذِفَت، كـ(مَلْهِيٍّ)، والأول هو المختار، وإليه أشار بقوله: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)، أي: يُختَار، يقال: (اعْتَمَيتُ الشَّيءَ)، أي: اخترتُه. وإن كانت خامسةً فصاعدًا وجب الحذف، كـ(مُصْطَفِيٍّ) في (مُصْطَفًى)، وإلى ذلك أشار بقوله: (وَالْأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ).

وأشار بقوله: (كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ...) إلى آخره: إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص: فإن كانت ياؤه ثالثةً قُلِبَت واوًا، وفُتِح ما قبلها، نحو: (شَجَوِيٍّ) في (شَجٍ)، وإن كانت رابعةً حُذِفَت، نحو: (قَاضِيٍّ) في (قَاضٍ)، وقد تُقلَب واوًا، نحو: (قَاضَوِيٍّ)، وإن كانت خامسةً فصاعدًا وجب حذفها، كـ(مُعْتَدِيٍّ) في (مُعْتَدٍ)، و(مُسْتَعْلِيٍّ) في (مُسْتَعْلٍ).

والحَبَرْكَى: ذَكَرُ القُرَاد، والأنثى: (حَبَرْكَاةٌ). **والعَلْقَى**: نَبْتٌ، واحده: (عَلْقَاةٌ).

٨٦١- **وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ) ... وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)**

يعني: أنه إذا قُلِبَت ياء المنقوص واوًا وجب فتح ما قبلها، نحو: (شَجَوِيٍّ)،

و(قَاضَوِيٍّ). وأشار بقوله: (وَ(فَعِلْ)...) إلى آخره: إلى أنه إذا نُسِب إلى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحةً، فيقال في (نَمِرٍ): (نَمَرِيٌّ)، وفي (دُئِلٍ): (دُؤَلِيٌّ)، وفي (إِبِلٍ): (إِبَلِيٌّ).

٨٦٢- وَقِيلَ فِي الْ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب، فيقال في (الشَّافِعِيِّ): (شَافِعِيٌّ)، وفي (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ).

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلًا والأخرى زائدة: فمن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبقِي الأصلية، ويَقلِبُها واوًا، فيقول في (المَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيٌّ)، وهي لغة قليلة، والمختار اللغة الأولى وهي الحذف، سواء كانتا زائدتين، أم لا، فتقول في (الشَّافِعِيِّ): (شَافِعِيٌّ)، وفي (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ).

٨٦٣- وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين، وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحدٍ لم يُحذَف من الاسم في النسب شيء، بل يُفتَح ثانيه ويُقلَب ثالثه واوًا، ثم إن كان ثانيه ليس بدلًا من واو لم يُغيَّر، وإن كان بدلًا من واوٍ قُلِبَ واوًا، فتقول في (حَيٍّ): (حَيَوِيٌّ)؛ لأنه من (حَيِيتُ)، وفي (طَيٍّ): (طَوَوِيٌّ)؛ لأنه من (طَوَيتُ).

٨٦٤- وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يُحذَف من المنسوب إليه ما فيه من علامة تثنيةٍ أو جمعِ تصحيح، فإذا سمَّيتَ رجلًا (زَيْدَانِ)، وأعربتَه بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا قلت: (زَيْدِيٌّ)، وتقول فيمن اسمه (زَيْدُونَ) إذا أعربته بالحروف: (زَيْدِيٌّ)، وفيمن اسمه (هِندَات): (هِنْدِيٌّ).

٨٦٥- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ

قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب، فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياءٌ مكسورةٌ مدغَمٌ فيها ياءٌ وجب حذف الياء المكسورة، فتقول في (طَيِّبٍ): (طَيْبِيٌّ)، وقياس النسب في (طَيِّءٍ): (طَيْئِيٌّ)، لكن تركوا القياس وقالوا: (طَائِيٌّ) بإبدال الياء ألفًا. فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف، نحو: (هَبَيَّخِيٌّ) في (هَبَيَّخ). **والهَبَيَّخُ**: الغُلَام الممتلئ، والأنثى: (هَبَيَّخَةٌ).

٨٦٦- **وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ**

يقال في النسب إلى (فَعِيلَة): (فَعَلِيٌّ) بفتح عينه وحذف يائه إن لم يكن معتل العين ولا مضاعفًا كما يأتي، فتقول في (حَنِيفَةَ): (حَنَفِيٌّ)، ويقال في النسب إلى (فُعَيْلَة): (فُعَلِيٌّ) بحذف الياء إن لم يكن مضاعفًا، فتقول في (جُهَيْنَةَ): (جُهَنِيٌّ).

٨٦٧- **وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا**

يعني: أن ما كان على (فَعِيلٍ) أو (فُعَيْلٍ) بلا تاء، وكان معتلَّ اللام فحكمه حكم ما فيه التاء في وجوب حذف يائه وفتح عينه، فتقول في (عَدِيٍّ): (عَدَوِيٌّ)، وفي (قُصَيٍّ): (قُصَوِيٌّ)، كما تقول في (أُمَيَّة): (أُمَوِيٌّ)، فإن كان (فَعِيل) و(فُعَيْل) صحيحي اللام لم يُحذَف شيء منهما، فتقول في (عَقِيلٍ): (عَقِيلِيٌّ)، وفي (عُقَيْلٍ): (عُقَيْلِيٌّ).

٨٦٨- **وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَ(الطَّوِيلَهْ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَ(الْجَلِيلَهْ)**

يعني: أن ما كان على (فَعِيلَة)، وكان معتلَّ العين أو مضاعفًا لا تُحذَف ياؤه في النسب، فتقول في (طَوِيلَة): (طَوِيلِيٌّ)، وفي (جَلِيلَة): (جَلِيلِيٌّ)، وكذلك أيضًا ما كان على (فُعَيْلَة)، وكان مضاعفًا، فتقول في (قُلَيْلَة): (قُلَيْلِيٌّ).

٨٦٩- **وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ**

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية: فإن كانت زائدة للتأنيث قُلِبَت واوًا، نحو: (حَمْرَاوِيٍّ) في (حَمْرَاءَ)، أو زائدة للإلحاق -كـ(عِلْبَاء)- أو بدلًا من

أصل -نحو: (كِسَاءٍ)- فوجهان: التصحيح، نحو: (عِلْبَائِيٍّ)، و(كِسَائِيٍّ)، والقلب، نحو: (عِلْبَاوِيٍّ)، و(كِسَاوِيٍّ)، أو أصلًا فالتصحيح لا غير، نحو: (قُرَّائِيٍّ) في (قُرَّاء).

٨٧٠- وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١- إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِ(ابْنٍ) أَوَ (ابْ) ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٨٧٢- فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب: فإن كان مركبًا تركيبَ جملة أو تركيبَ مَزج حُذِفَ عجزه، وأُلحِقَ صدرُه ياء النسب، فتقول في (تَأَبَّطَ شَرًّا): (تَأَبَّطِيٌّ)، وفي (بَعْلَبَكَّ): (بَعْلِيٌّ)، وإن كان مركبًا تركيب إضافة: فإن كان صدره (ابْنًا) أو (أَبًا)، أو كان معرَّفًا بعجزه حُذِفَ صدرُه، وأُلحِقَ عجزُه ياء النسب، فتقول في (ابْنِ الزُّبَيْرِ): (زُبَيْرِيٌّ)، وفي (أَبِي بَكْرٍ): (بَكْرِيٌّ)، وفي (غُلَامِ زَيدٍ): (زَيْدِيٌّ).

فإن لم يكن كذلك: فإن لم يُخَفْ لبسٌ عند حذف عجزه حُذِفَ عجزه، ونُسِبَ إلى صدره، فتقول في (امْرِئِ القَيْسِ): (امْرِئِيٌّ)، وإن خِيفَ لبسٌ حُذِفَ صدره ونُسِبَ إلى عجزه، فتقول في (عَبْدِ الأَشْهَلِ)، و(عَبْدِ القَيْسِ): (أَشْهَلِيٌّ)، و(قَيْسِيٌّ).

٨٧٣- وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤- فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام فلا يخلو: إمَّا أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعَي التصحيح، أو في التثنية، أو لا.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذُكِر جاز لك في النسب الرد وتركه، فتقول في (يَدٍ)، و(ابْنٍ): (يَدَوِيٌّ)، و(بَنَوِيٌّ)، و(ابْنِيٌّ)، و(يَدِيٌّ)، كقولهم في التثنية: (يَدَانِ)، و(ابْنَانِ)، وفي (يَدٍ) -علمًا لمذكر-: (يَدُونَ)، وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجب ردها في النسب، فتقول في (أَبٍ)، و(أَخٍ)، و(أُخْتٍ):

(أَبَوِيٌّ)، و(أَخَوِيٌّ)، كقولهم: (أَبَوَانِ)، و(أَخَوَانِ)، و(أَخَوَات).

٨٧٥- وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًـا)، وَبِـ(ابْـنٍ) (بِنْتَـا) أَلْحِـقْ، ويُـونُسُ أَبَـى حَـذْفَ التَّـا

مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله إلحاق (أُخْتٍ) و(بِنْتٍ) في النسب بـ(أَخٍ) و(ابْنٍ)، فتُحذَف منهما تاء التأنيث، ويُرَدُّ إليهما المحذوف، فيقال: (أَخَوِيٌّ)، و(بَنَوِيٌّ) كما يُفعَل بـ(أَخٍ) و(ابْنٍ)، ومذهب يونس أنه يُنسَب إليهما على لفظيهما، فتقول: (أُخْتِيٌّ)، و(بِنْتِيٌّ).

٨٧٦- وَضَـاعِفِ الثَّـانِيَ مِـنْ ثُنَـائِي ثَانِيـهِ ذُو لِـينٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِـي)

إذا نُسِبَ إلى ثُنائِيٍّ لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفًا صحيحًا، أو حرفًا معتلًّا.

فإن كان حرفًا صحيحًا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول في (كَمْ): (كَمِّيٌّ)، و(كَمِيٌّ)، وإن كان حرفًا معتلًّا وجب تضعيفه، فتقول في (لَوْ): (لَوِّيٌّ)، وإن كان الحرف الثاني ألفًا ضُوعِفَت وأُبدِلَت الثانية همزة، فتقول في رجل اسمه (لا): (لَائِيٌّ)، ويجوز قلب الهمزة واوًا، فتقول: (لَاوِيٌّ).

٨٧٧- وَإِنْ يَكُـنْ كَـ(شِـيَةٍ) مَـا الْفَـا عَـدِمْ فَجَبْـرُهُ وَفَـتْحُ عَيْنِـهِ الْتُـزِمْ

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء فلا يخلو: إمَّا أن يكون صحيحَ اللَّام، أو معتلَّها. فإن كان صحيحَها لم يُرَد إليه المحذوف، فتقول في (عِدَةٍ)، و(صِفَةٍ): (عِدِيٌّ)، و(صِفِيٌّ)، وإن كان معتلَّها وجب الرد، ويجب أيضًا عند سيبويه رحمه الله فتح عينه، فتقول في (شِيَةٍ): (وِشَوِيٌّ).

٨٧٨- وَالْوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَاسِـبًا لِلْجَمْـعِ إِنْ لَمْ يُشَـابِهْ وَاحِـدًا بِالْوَضْـعِ

إذا نُسِبَ إلى جمع بَاقٍ على جمعيته جيء بواحِدِه ونُسِبَ إليه، كقولك في النسب إلى (الفَرَائِضِ): (فَرَضِيٌّ)، هذا إن لم يكن جاريًا مجرى العلم، فإن جرى مجراه

-كـ(أَنْصَار)- نُسِبَ إليه على لفظه، فتقول في (أَنْصَار): (أَنْصَارِيٌّ)، وكذا إن كان علمًا، فتقول في (أَنْمَار): (أَنْمَارِيٌّ).

٨٧٩- وَمَـعَ (فَاعِـلٍ) وَ(فَعَّـالٍ) (فَعِـلْ) فِي نَسَـبٍ أَغْنَـى عَـنِ الْيَـا فَقُبِـلْ

يُستَغنَى غالبًا في النسب عن يائه ببناء الاسم على (فَاعِل) بمعنى: صَاحِب كَذَا، نحو: (تَامِرٍ)، و(لَابِنٍ)، أي: صاحب تَمْر، وصاحب لَبَن، وببنائه على (فَعَّال) في الحِرَف غالبًا، كـ(بَقَّالٍ)، و(بَزَّارٍ)، وقد يكون (فَعَّال) بمعنى: صاحب كذا، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(1) [فصلت:٤٦]، أي: بِذِي ظُلْم.

وقد يُستَغنَى عن ياء النسب أيضًا بـ(فَعِلٍ) بمعنى: صَاحِب كذا، نحو: (رَجُلٌ طَعِمٌ وَلَبِسٌ)، أي: صَاحِب طَعَامٍ ولِبَاس، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى:

لَسْـتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِـرْ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِـرْ

أي: ولكنِّي نَهَارِيٌّ، أي: عامل بالنَّهار.

٨٨٠- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي: ما جاء من المنسوب مخالفًا لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب، يُحفَظ ولا يقاس عليه، كقولهم في النسب إلى (البَصْرَة): (بِصْرِيٌّ)، وإلى (الدَّهْر): (دُهْرِيٌّ)، وإلى (مَرْو): (مَرْوَزِيٌّ).

الوَقْفُ

٨٨١- تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

---

(1) الإعراب: وَمَا: الواو: حالية. وما: نافية. رَبُّكَ: اسمها. بِظَلَّامٍ: الباء: حرف جر زائد. وظَلَّامٍ: مجرور لفظًا منصوب محلًّا خبر (ما) العاملة عمل (ليس). لِلْعَبِيدِ: متعلقان بـ(ظَلَّام). والجملة حالية.

أي: إذا وُقِفَ على الاسم المنوَّن: فإن كان التنوين واقعًا بعد فتحةٍ أُبدِلَ ألفًا، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب، نحو: (رَأَيْتُ زَيْدَا)، وما فتحته لغير الإعراب، كقولك في (إِيهًا)، و(وَيْهًا): (إِيها)، و(وَيْهَا)، وإن كان التنوين واقعًا بعد ضمة أو كسرة حُذِف وسُكِّن ما قبله، كقولك في (جَاءَ زَيدٌ)، و(مَرَرتُ بِزَيدٍ): (جَاءَ زَيْدْ)، و(مَرَرتُ بِزَيْدْ).

٨٨٢- وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
٨٨٣- وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

إذا وُقِفَ على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة -نحو: (رَأَيْتُهُ)- أو مكسورة -نحو: (مَرَرتُ بِهِ)- حُذِفَت صلتها ووُقِف على الهاء ساكنة إلَّا في الضرورة، وإن كانت مفتوحة -نحو: (هِنْدٌ رَأَيتُهَا)- وُقِف على الألف ولم تُحذَف.

وشبَّهوا (إذًا) بالمنصوب المنوَّن، فأبدلوا نونها ألفًا في الوقف.

٨٨٤- وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ -مَا لَمْ يُنصَبَ- اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا
٨٨٥- وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

إذا وُقِفَ على المنقوص المنوَّن: فإن كان منصوبًا أُبدِل من تنوينه ألفٌ، نحو: (رَأَيْتُ قَاضِيًا)، فإن لم يكن منصوبًا فالمختار الوقف عليه بالحذف، إلَّا أن يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتي، فتقول: (هَذَا قَاضْ)، و(مَرَرتُ بِقَاضْ)، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[1] [الرعد:٧].

فإن كان المنقوص محذوف العين -كـ(مُرٍ) اسم فاعل من (أَرَى)- أو الفاء -كـ(يَفِي) عَلَمًا- لم يُوقَف إلا بإثبات الياء، فتقول: (هَذَا مُرِي)، و(هَذَا يَفِي)، وإليه

(١) الإعراب: وَلِكُلِّ: جار ومجرور متعلقان بـ(هَادي). قَوْمٍ: مضاف إليه. هَادِي: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وسُكِّنت لأجل الوقف. والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

أشار بقوله: (وَفِي نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي).

فإن كان المنقوص غير مُنوَّن: فإن كان منصوبًا ثَبتَت ياؤه ساكنة، نحو: (رَأَيْتُ القَاضِي)، وإن كان مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجود، نحو: (هَذَا القَاضِي)، و(مَرَرتُ بِالقَاضِي).

٨٨٦- وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧- أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨- مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

إذا أُرِيدَ الوقف على الاسم المحرَّك الآخر فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث، أو غيرها:

فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون، كقولك في (هَذِهِ فَاطِمَةُ أَقْبَلَت): (هَذِهِ فَاطِمَهْ)، وإن كان آخره غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقل. **فالرَّوْمُ**: عبارةٌ عن الإشارة إلى الحركة بصوتٍ خَفِيٍّ. **والإِشْمَامُ**: عبارةٌ عن ضَمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته ضمة.

وشرط الوقف بالتضعيف: أن لا يكون الأخير همزة؛ [لثقلها]، كـ(خَطَأ)، ولا معتلًّا، كـ(فَتًى)، وأن يليَ حركة، كـ(الجَمَل)، فتقول في الوقف عليه: (الجَمَلّ) بتشديد اللام، فإن كان ما قبل الأخير ساكنًا امتنع التضعيف، كـ(الحِمْل). والوقف بالنقل: عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونَقْل حركته [الإعرابية] إلى الحرف الذي قبله، وشرطه: أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا قابلًا للحركة، نحو: (هَذَا الضَّرُبْ)، و(رَأَيْتُ الضَّرَبْ)، و(مَرَرتُ بِالضَّرِبْ)، فإن كان ما قبل الآخر محرَّكا لم يوقف بالنقل، كـ(جَعْفَر)، وكذا إن كان ساكنًا لا يقبل الحركة كالألف، نحو: (بَاب)، و(إِنْسَان).

٨٨٩- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا

مذهب الكوفيِّين أنه يجوز الوقف بالنقل، سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزًا، أو غير مهموز، فتقول عندهم: (هَذَا الضَّرُبْ)، و(رَأَيتُ الضَّرَبْ)، و(مَرَرتُ بِالضَّرِبْ) في الوقف على (الضَّرْبِ)، و(هَذَا الرِّدُء)، و(رَأَيْتُ الرِّدَءْ)، و(مَرَرتُ بِالرِّدِءْ) في الوقف على (الرِّدْءِ). [ومعنى الرِّدْء: أي: المعين].

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحةً، إلَّا إذا كان الآخر مهموزًا؛ فيجوز عندهم: (رَأَيتُ الرِّدَءْ)، ويمتنع: (رَأَيتُ الضَّرَبْ)، ومذهب الكوفيين أَولَى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

٨٩٠- وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

يعني: أنه متى أدَّى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك، إلَّا إن كان الآخر همزة فيجوز، فعلى هذا يمتنع: (هَذَا العِلُمْ) في الوقف على (العِلْم)؛ لأن (فِعُلًا) مفقود في كلامهم، ويجوز: (هَذَا الرِّدُءْ)؛ لأن الآخر همزة.

٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وُقِفَ على ما فيه تاء التأنيث: فإن كان فِعلًا وُقِف عليه بالتاء، نحو: (هِنْدٌ قَامَتْ)، وإن كان اسمًا: فإن كان مفردًا فلا يخلو: إمَّا أن يكون ما قبلها ساكنًا صحيحًا، أو لا، فإن كان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وُقِفَ عليه بالتاء، نحو: (بِنْتْ)، و(أُخْتْ)، وإن كان غير ذلك وُقِف عليه بالهاء، نحو: (فَاطِمَهْ)، و(حَمْزَهْ)، و(فَتَاهْ)، وإن كان جمعًا أو شبهه وُقِفَ عليه بالتاء، نحو: (هِنْدَاتْ)، و(هَيْهَاتْ)، وقل الوقف على المفرد بالتاء، نحو: (فَاطِمَتْ)، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو: (هِنْدَاهْ)، و(هَيْهَاهْ).

٨٩٣- وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المُعَلْ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)
٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ(عِ) أَوْ   كَ(يَعِ) مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ويجوز الوقف بهاء السكت على كلِّ فعلٍ حُذِف آخره للجزم أو الوقف، كقولك في (لَمْ يُعْطِ): (لَمْ يُعْطِهْ)، وفي (أَعْطِ): (أَعْطِهْ)، ولا يلزم ذلك إلَّا إذا كان الفعل الذي حُذِف آخره قد بقي على حرف واحد، أو على حرفين أحدهما زائد، فالأول كقولك في (عِ)، و(قِ): (عِهْ)، و(قِهْ)، والثاني كقولك في (لَمْ يَعِ)، و(لَمْ يَقِ): (لَمْ يَعِهْ)، و(لَمْ يَقِهْ).

٨٩٥- وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ
٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا   بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟)

إذا دخل على (ما) الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها؛ [فرقًا بينها وبين الشَّرطية]، نحو: (عَمَّ تَسْأَلُ؟) و(بِمَ جِئْتَ؟) و(اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ؟)، وإذا وُقِف عليها بعد دخول الجار: فإمَّا أن يكون الجار لها حرفًا، أو اسمًا، فإن كان حرفًا جاز إلحاق هاء السكت، نحو: (عَمَّهْ؟)، و(فِيمَهْ؟)، وإن كان اسمًا وجب إلحاقها، نحو: (اقْتِضَاءَ مَهْ؟)، و(مَجِيءَ مَهْ؟).

٨٩٧- وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨- وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا   أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة إعراب، كقولك في (كَيْفَ): (كَيْفَهْ؟)، ولا يُوقَف بها على ما حركته إعرابية، نحو: (جَاءَ زَيدٌ)، ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو: (قَبْلُ)، و(بَعْدُ)، والمنادى المفرد، نحو: (يَا زَيدُ)، و(يَا رَجُلُ)، واسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: (لَا رَجُلَ)، وشذَّ وصلها بما

حركته البنائية غير لازمة، كقولهم في (مِنْ عَلُ): (مِنْ عَلُهْ)، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة.

٨٩٩- وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يُعطَى الوصلُ حكم الوَقفِ، وذلك كَثيرٌ في النظم قَلِيلٌ في النثر، ومنه في النثر قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾(1) [البقرة:٢٥٩]، ومن النظم قوله:

مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا(2)

فضعَّف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق، وهو الألف.

الإِمَالَةُ

٩٠٠- الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ   أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠١- دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا   تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

الإِمَالَةُ: عبارةٌ عن أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.

وتُمَالُ الألف إذا كانت طرفًا بدلًا من ياء، أو صائرةً إلى الياء دون زيادة أو

---

(١) الإعراب: لَمْ: حرف جزم ونفي وقلب. يَتَسَنَّهْ: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ فأصله: (يتسنَّى)، حُذِفت الألف للجزم، فلحقته هاء السكت وقفًا. والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. والجملة الفعلية في محل نصب حال من قوله: ﴿شَرَابِكَ﴾. وَانْظُرْ: عطف على (فانظر) الأولى.

(٢) الإعراب: مِثْلُ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو مثل. الحريق: مضاف إليه. وافق: فعلٌ ماض. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو)، يعود إلى (الحريق). والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من (الحريق). القَصَبَّا: مفعول به لـ(وافق).

الشاهد فيه: قوله: (القصبَّا)، حيث ضعَّف الباء مع كونها موصولةً بألف الإطلاق.

شذوذ، فالأول كألف (رَمَى)، و(مَرْمَى)، والثاني كألف (مَلْهَى)[1]، فإنها تصير ياء التثنية، نحو: (مَلْهَيَانِ).

واحترز بقوله: (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ): مما يَصِير ياءً بسبب زيادة ياء التصغير، نحو: (قُفَيٍّ)، أو في لغة شاذة، كقول هذيل في (قَفَا) -إذا أُضِيفَ إلى ياء المتكلم- (قَفَيَّ). وأشار بقوله: (وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا): إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سبب الإمالة تُمَال وإن وليتها هاء التأنيث، كـ(فَتَاة).

٩٠٢- وَهَكَــذَا بَــدَلُ عَــيْنِ الْفِعْــلِ إِنْ   يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)

أي: كما تُمَالُ الألف المتطرفة -كما سبق- تُمَالُ الألف الواقعة بدلًا من عين فِعْلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء، سواء كانت العين واوًا -كـ(خَافَ)- أو ياءً -كـ(بَاعَ)، وكـ(دَانَ)- فيجوز إمالتها، كقولك: (خِفْتُ)، و(دِنْتُ)، و(بِعْتُ).

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن (فُلْتُ) -بضم الفاء- امتنعت الإمالة، نحو: (قَالَ)، و(جَالَ)، فلا تُمِلْها، كقولك: (قُلْتُ)، و(جُلْتُ)، [أصلهما: (قُولْتُ)، و(جُولْتُ)].

٩٠٣- كَذَاكَ تَـالِي الْيَـاءِ، وَالْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ   بِحَـرْفٍ اوْ مَـعْ هَـا كَـ(جَيْبَهَـا أَدِرْ)

كذاك تُمَالُ الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها، نحو: (بَيَان)، أو منفصلة بحرف، نحو: (يَسَار)، أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: (أَدِرْ جَيْبَهَا)، فإن لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة؛ لبعد الألف عن الياء، نحو: (بَيْنَنَا). والله أعلم.

٩٠٤- كَــذَاكَ مَــا يَلِيــهِ كَسْــرٌ أَوْ يَـلِي   تَـالِيَ كَسْــرٍ أَوْ سُــكُونٍ قَــدْ وَلِي

---

(١) قال الخضري (٢/ ٨٧٥): قوله: كألف (مَلْهَى): أي: من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة، أو ألف تأنيث مقصورة، كـ(حُبْلَى)، و(سَكْرَى).

٩٠٥- كَسْرًا، وَفَصْلُ الهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

أي: كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرة، نحو: (عَالِمٍ)، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة، نحو: (كِتَاب)، أو بعد حرفين ولِيَا كسرة أولهما ساكن، نحو: (شِمْلَال)، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء، نحو: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا)، وكذلك يُمَالُ ما فَصَل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أولهما ساكن، نحو: (هَذَانِ دِرْهَمَاكَ). والله أعلم.

٩٠٦- وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا

٩٠٧- إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَـ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)

حروف الاستعلاء سبعة، وهي: (الخَاءُ، والصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ، والغَيْنُ، والقَافُ)، وكل واحد منها يمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، ووقع بعد الألف متصلًا بها -كـ(سَاخِط، وحَاصِل)- أو مفصولًا بحرف -كـ(نَافِخ)، و(نَاعِق)- أو حرفين، كـ(مَنَاشِيط)، و(مَوَاثِيق).

وحكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُعطَى للراء التي هي غير مكسورة، وهي المضمومة، نحو: (هَذَا عِذَارٌ)، والمفتوحة، نحو: (هَذَانِ عِذَارَانِ)، بخلاف المكسورة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأشار بقوله: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ...) البيت: إلى أن حرف الاستعلاء المتقدِّم يكف سبب الإمالة، ما لم يكن مكسورًا، أو ساكنًا إثر كسرة، فلا يُمَالُ نحو: (صَالِح)، و(ظَالِم)، و(قَاتِل)، ويُمَال نحو: (طِلَاب)، و(غِلَاب)، و(إِصْلَاح).

٩٠٩- وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

يعني: أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة مع

المكسورة غلبتها المكسورة وأُمِيلَت الألف لأجلها؛ فيُمالُ نحو: ﴿عَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة:٧]، و﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾[غافر:٣٩]، وفُهِم منه جواز إمالة نحو: ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة:٢٥٩]؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضِي لترك الإمالة -وهو حرف الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة- فإمالتها مع عدم المقتضِي لتركها أولى وأَحرَى.

٩١٠- وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

إذا انفصل سبب الإمالة لم يؤثر، بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثِّر منفصلًا؛ فلا يُمالُ: (أَتَى قَاسِمٌ)، بخلاف: (أَتَى أَحْمَدُ).

٩١١- وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَ(عِمَادَا) وَ(تَلَا)

قد تُمالُ الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألفٍ قبلها مشتملة على سبب الإمالة، كإمالة الألف الثانية من نحو: (عِمَادًا)؛ لمناسبة الألف المُمَالَة قبلها، وكإمالة ألف (تَلَا) كذلك.

٩١٢- وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة؛ فلا يُمالُ غير المتمكن إلَّا سماعًا، إلَّا: (هَا) [-أي: ضمير الغائبة-] و(نَا)، فإنهما يُمالَانِ قياسًا مطردًا، نحو: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا)، و(مَرَّ بِنَا).

٩١٣- وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)

٩١٤- كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

أي: تُمَالُ الفتحة قبل الراء المكسورة وصلًا ووقفًا، نحو: ﴿بِشَرَرٖ﴾[المرسلات: ٣٢]، و(لِلْأَيْسَرِ مِلْ)، وكذلك يُمالُ ما وليه هاء التأنيث من نحو: (قَيِّمَهْ)، و(نِعْمَهْ).

التَّصْرِيفُ

٩١٥- حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

التَّصْرِيفُ: عبارةٌ عن عِلمٍ يُبحَث فيه عن أحكام [-(قَواعِد)-] بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالةٍ، وزيادةٍ، وصحةٍ [-وهي إقرار حرف على وضعه الأصلي، كـ(عَوِرَ)-] وإعلَالٍ، [وهو تغيير حرف عن وضعه الأصلي]، وشبه ذلك.

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة [في الإعراب] والأفعال [المتصرِّفة]، فأما الحروف وشبهُها [-وهو المبني من الأسماء والأفعال الجامدة-] فلا تعلُّق لعلم التصريف بها.

٩١٦- وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

يعني: أنه لا يَقبَلُ التَّصريفَ من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، إلا إن كان محذوفًا منه، فأقلُّ ما تُبنَى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، ثم قد يَعرِض لبعضها نقصٌ [(حَذفٌ)]، كـ(يَدٍ)، و(قُلْ)، و(مَ اللهِ)، و(قِ زَيدًا).

٩١٧- وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم قسمان: مَزِيدٌ فيه، ومجرَّد عن الزيادة.

فالمزيد فيه: هو ما بعض حروفه ساقط وضعًا، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف، نحو: (احْرِنْجَام)، و(اشْهِيبَاب). والمجرد عن الزيادة: هو ما بعض حروفه ليس ساقطًا في أصل الوضع، وهو إما ثلاثي كـ(فَلْس)، أو رباعي كـ(جَعْفَر)، وإما خماسي وهو غايته، كـ(سَفَرْجَل).

٩١٨- وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحينئذ فالاسم الثلاثي: إما أن يكون مضموم الأول، أو مكسوره، أو مفتوحه، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضموم الثاني، أو مكسوره، أو مفتوحه، أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: (قُفْلٍ)، و(عُنُقٍ)، و(دُئِلٍ)، و(صُرَدٍ)، ونحو: (عِلْمٍ)، و(حِبُكٍ)، و(إِبِلٍ)، و(عِنَبٍ)، ونحو: (فَلْسٍ)، و(فَرَسٍ)، و(عَضُدٍ)، و(كَبِدٍ).

٩١٩- وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فُعِلْ)

يعني: أن من الأبنية الاثني عشر بناءين: أحدهما مُهمَل، والآخر قليل.

فالأول: ما كان على وزن (فِعُلٍ) بكسر الأول وضم الثاني، وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات [لغة]: (حِبُك). والثاني: ما كان على وزن (فُعِل) بضم الأول وكسر الثاني، كـ(دُئِل)، وإنما قلَّ ذلك في الأسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفِعْلِ ما لم يُسمَّ فاعله، كـ(ضُرِبَ)، و(قُتِلَ).

٩٢٠- وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)

٩٢١- وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الفعل ينقسم إلى: مُجرَّد، وإلى مَزيدٍ فيه، كما انقسم الاسم إلى ذلك. وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان: ثلاثة لِفِعْل الفاعل، وواحد لِفِعْل المفعول، فالتي لِفِعْل الفاعل: (فَعَلَ) بفتح العين، كـ(ضَرَبَ)، و(فَعِلَ) بكسرها، كـ(شَرِبَ)، و(فَعُلَ) بضمها، كـ(شَرُفَ)، والذي لفعل المفعول: (فُعِلَ) بضم الفاء وكسر العين، كـ(ضُمِنَ)، ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة، ولهذا قال المصنف: (وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ)، فجعل الثاني مثلثًا وسكت عن الأول؛ فعُلِم أنه يكون على

حالةٍ واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان(١): واحد لِفِعْل الفاعل، كـ(دَحْرَجَ)، وواحد لفعل المفعول، كـ(دُحْرِجَ)، وواحد لِفِعْل الأمر، كـ(دَحْرِجْ). وأما المزيد فيه: فإن كان ثلاثيًّا صار بالزيادة على أربعة أحرف، كـ(ضَارَبَ)، أو على خمسة، كـ(انْطَلَقَ)، أو على ستة، كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإن كان رباعيًّا صار بالزيادة على خمسة، كـ(تَدَحْرَجَ)، أو على ستة، كـ(احْرَنْجَمَ).

٩٢٢- لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلُ)
٩٢٣- وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)
٩٢٤- كَذَا (فُعَلِّلٌ)، وَ(فِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

الاسم الرباعيُّ المجرَّد له ستة أوزان:

الأَوَّلُ: (فَعْلَلٌ): بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: (جَعْفَر). **الثَّانِي:** (فِعْلِلٌ): بكسر أوله وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: (زِبْرِج). **الثَّالِثُ:** (فِعْلَلٌ): بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، نحو: (دِرْهَم)، و(هِجْرَع). **الرَّابِعُ:** (فُعْلُلٌ): بضم أوله وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: (بُرْثُن). **الخَامِسُ:** (فِعَلٌّ): بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، نحو: (هِزَبْر). **السَّادِسُ:** (فُعْلَلٌ): بضم أوَّله، وفتح ثالثه، وسكون ثانيه، نحو: (جُخْدَب)، [والأصل: (جُخْدُب) بضم الأول والثالث، وهو الجراد الأخضر الطَّويل الرِّجلَين].

وأشار بقوله: (وَإِنْ عَلَا...) إلخ: إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة:

الأَوَّلُ: (فَعَلَّلٌ): بفتح أوله وثانيه، وسكون ثالثه، وفتح رابعه، كـ(سَفَرْجَل).

---

(١) وذهب البصريون إلى أن له وزنًا واحدًا فقط، وما عداها -كـ(دُحرِجَ)، و(دَحرِجْ)، وهو ما كان على وزن (فُعلِلَ) و(فَعلِلْ)- ففروع.

الثاني: (فَعْلَلِلٌ): بفتح أوَّله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه، نحو: (جَحْمَرِش). **الثَّالِثُ**: (فُعَلِّلٌ): بضم أوَّله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه، نحو: (قُذَعْمِلٌ). **الرَّابِعُ**: (فِعْلَلٌّ): بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون رابعه، نحو: (قِرْطَعْب).

وأشار بقوله: (وَمَا غَايَرَ...) إلخ: إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذُكِر(١) فهو إما ناقص، وإما مزيد فيه، فالأول كـ(يَدٍ)، و(دَمٍ)، والثاني كـ(اسْتِخْرَاجٍ)، و(اقْتِدَارٍ).

٩٢٥- **وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (احْتُذِي)**

الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: (ضَارِب)، [فيسقط ألفه في المصدر، كـ(ضَرْب)]، و(مَضْرُوب).

٩٢٦- **بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي ... وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي**

٩٢٧- **وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)**

إذا أُرِيدَ وَزنُ الكلمة قُوبِلَت أصولها بـ(الفاء، والعين، واللام)(٢)، فيُقابَل أولُها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبِّر عنه باللام، [أي: زِيدَ لَامٌ]، فإن قيل: مَا وَزنُ: (ضَرَبَ)؟ فقُلْ: (فَعَلَ)، وما وزنُ: (زَيْدٍ)؟ فقُلْ: (فَعْل)، وما وزن: (جَعْفَر)؟ فقُلْ: (فَعْلَل)، وما وَزنُ: (فُسْتُقٍ)؟ فقُلْ: (فُعْلُل)،

---

(١) أي: من القواعد السابقة في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، من أنهما لا يقلَّان عن ثلاثة أحرف.

(٢) *فائدة*: اعلم -وفَّقك الله- أنَّ (الفاء، والعين، واللام) تُسمَّى بـ: (حُرُوفِ المِيزَانِ)، وكلها حروف صحَّة فليس فيها حرف علة. وسبب اختيار الصرفيِّينَ لـهذه الحروف: هو اشتمالها على أصوات وخروجها من مخارج رئيسيَّة، فـ(الفاء) من الشفتين، و(اللام) من اللسان، و(العين) من الحلق، ومع ذلك فإنها تدل على العموم والشمول، كما تدل على الأفعال الظاهرة والباطنة.

وللميزان الصرفي عشر فوائد، هي: تمييز الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، والذِّكر، والصحة، والإعلال.

وتُكرَّر اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائدٌ عُبِّر عنه بلفظه، فإذا قيل: مَا وَزْنُ: (ضَارِب)؟ فقُلْ: (فَاعِل)، وما وزن: (جَوْهَر)؟ فقُلْ: (فَوْعَل)، وما وزن: (مُسْتَخْرِج)؟ فقُلْ: (مُسْتَفْعِل)، هذا إذا لم يكن الزائد ضِعفَ [-أي: تكرير-] حرف أصليٍّ، فإن كان ضعفه [-كـ(قَتَّلَ)-] عُبِّر عنه بما عُبِّر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

٩٢٨- وَإِنْ يَـكُ الزَّائِـدُ ضِـعفَ أَصْـلِ فَاجْعَـلْ لَـهُ فِي الْـوَزْنِ مَـا لِلأَصْـلِ

فتقول في وزن: (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْعَلَ)، فتُعبِّر عن الدال الثانية بالعين كما عبَّرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضعفها، وتقول في وزن: (قَتَّلَ): (فَعَّلَ)، ووزن: (كَرَّمَ): (فَعَّلَ)، فتعبر عن الثاني بما عبَّرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه، فلا تقول في وزن: (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْدَلَ)، ولا في وزن: (قَتَّلَ): (فَعْتَلَ)، ولا في وزن: (كَرَّمَ): (فَعْرَلَ) [في قول الجمهور].

٩٢٩- وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْـوِهِ، وَالْخُلْـفُ فِي كَـ(لَمْلِـمِ)

المراد بـ(سِمْسِم): الرباعيُّ الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكرَّرين صالحًا للسقوط، فهذا النوع يُحكَم على حروفه كلِّها بأنها أصول، فإذا صلح أحد المكرَّرين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف[(١)]، وذلك نحو: (لَـمْلِمْ)، أَمرٌ من (لَـمْلَمَ)، و(كَفْكِفْ)، أمرٌ من (كَفْكَفَ)، فاللَّام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة (لَمَّ)، و(كَفَّ).

فاختلف الناس في ذلك: فقيل: هما مادَّتان، [أي: فعلان منفصلان]، وليس (كَفْكَفَ) من (كَفَّ)، ولا (لَـمْلَمَ) من (لَمَّ)؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين. وقيل:

(١) فائدة: أسباب الزيادة سبعة: للإلحاق، نحو: (كَوْثَر). والدلالة على معنى، كحرف المضارعة. وإسكان النطق، كهمزة الوصل، وهاء السكت في (قِهْ). وبيان الحركة، كـ﴿سُلْطَنِيَهْ﴾[الحاقة:٢٩]. والمد، كـ(كِتَاب). والعوض، كـ(زَنَادِقَة). والتكثير، كـ(قبعثرى). «شرح التصريح» (٢/ ٦٧٢).

اللام [الثانية] زائدة، وكذا الكاف. وقيل: هما بدلان[(١)] من حرف مضاعف، والأصل: (لَـمَّمَ)، و(كَفَّفَ)، ثم أُبدِل من أحد المضاعفين لامٌ في (لَـمْلَمَ) وكاف في (كَفْكَفَ).

٩٣٠- فَــأَلِفٌ أَكْثَــرَ مِــنْ أَصْــلَيْنِ صَــاحَبَ زَائِــدٌ بِغَــيْرِ مَــيْنِ

إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حُكِم بزيادتها[(٢)]، نحو: (ضَارِب)، و(غَضْبَى)، فإن صَحِبَت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل، كـ(إِلًى)[(٣)]، وإما بدل من أصل، كـ(قَالَ)، و(بَاعَ)، [فأصلها: (قَوَلَ)، و(بَيَعَ)، بدليل المضارع: (يَقُولُ)، و(يَبِيعُ)].

---

(١) هذا مذهب الكوفيِّين، واختاره ابن المصنف، وحاصله: أنَّ الصَّالحَ للسقوط بدل من تضعيف العين، فالأصل: (لَمَّمَ)، و(كَفَّفَ) بشد الميم والفاء الأولَين، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال [-وهي الميمات والفاءات-] فأُبدِل من وسطها حرفٌ يماثل الفاء، فوزنه على هذا: (فَعَّلَ) بشد العين. قاله الخضري في «حاشيته» (٢/ ٨٨٩).

(٢) وأدلة زيادة الحروف عشرة: **أولها**: سقوطه من أَصْلٍ، كسقوط ألف: (ضَارب) في أصله، أعني: المصدر. **ثانيها**: سقوطه من فَرعٍ، كسقوط ألف (كِتَاب) في جمعه على (كُتُب). **ثالثها**: سقوطه من نظيره، كسقوط ياء (أَيْطَل) في (إِطْل)، **والإِطْلُ**: الخاصرة. **رابعها**: كَونُ الحرف مع عدم الاشتقاق في موضعٍ يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان، نحو: (وَرَنتَل)، وهو الشر. **خامسها**: كَونُه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أولًا بعدها ثلاثة أحرف، فإنها يُحكَم عليها بالزيادة، نحو: (أَرْنَب)، و(إِفْكِل)، **والإِفْكِلُ**: الرعدة. **سادسها**: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلَّا حرف من حروف الزيادة، كالنون من: (حِنْطَأو)، **والحِنْطَأْو**: العظيم البطن. **سابعها**: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة، نحو: (تَتفُل) بفتح التاء الأولى وضم الفاء، وهو ولد الثَّعلب، فإن التاء زائدة؛ لأنها لو جُعِلَت أصلًا لكان وزنه (فَعلُل)، وهو مفقود. **ثامنها**: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: (تُتفُل) على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضًا زائدة على هذه اللغة. **تاسعها**: دلالة الحرف على معنى، كحروف المضارعة، وألف اسم الفاعل. **عاشرها**: الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك في كـ(نَهَبُّل). اهـ«شرح الأشموني» بتصرف.

(٣) (إلى): على وزن (فِعَل)، مفرد: (آلاء) على وزن (أَفعَال)، وأصله: (إِلَيٌ) على وزن (عِنَب)، ولا يكون الألف أصليًّا إلا في الحروف، وإذا كان الألف من غير الحروف وكانت الكلمة ثلاثية اللَّفظ فهي بدل: إما من واو، وإما من ياء، ولا يتعيَّن أحدهما إلا بدليل، سوى الفعل المضارع، أو المصدر، ونحوهما.

٩٣١- وَالْيَــا كَــذَا وَالْــوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَــا   كَـمَا هُمَــا فِي (يُؤْيُــؤٍ) وَ(وَعْوَعَــا)

أي: كذلك إذا صَحِبَت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فإنه يُحكَم بزيادتهما، إلَّا في الثنائي المكرَّر(١)، فالأول كـ(صَيْرَفٍ)، و(يَعْمُلٍ) [-وهو البعير القوي على العمل-] و(جَوْهَرٍ)، و(عَجُوزٍ)، والثاني كـ(يُؤْيُؤٍ) -لطائرٍ ذي مِخْلَب- و(وَعْوَعَةٍ) مصدر (وَعْوَعَ) إذا صوَّت، فالياء والواو في الأول زائدتان(٢)، وفي الثاني أصليتان.

٩٣٢- وَهَكَــذَا هَمْــزٌ وَمِــيمٌ سَــبَقَا   ثَلَاثَــةً تَأْصِــيلُهَا تَحَقَّقَــا

أي: كذلك يُحكَم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول، كـ(أَحْمَدَ)، و(مُكْرِمٍ)، فإن سبقا أصلين حُكِم بأصالتهما، كـ(إِبِلٍ)، و(مَهْدٍ).

٩٣٣- كَــذَاكَ هَمْــزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِــفْ   أَكْثَــرَ مِــنْ حَــرْفَيْنِ لَفْظُهَــا رَدِفْ

أي: كذلك يُحكَم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخِرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين [أصليَّين]، نحو: (حَمْرَاء)، و(عَاشُورَاء)، و(قَاصِعَاء)، فإن تقدم الألفَ حرفان [-أي: أصلان-] فالهمزة غير زائدة، نحو: (كِسَاءٍ)، و(رِدَاءٍ)، فالهمزة في الأول بدل من واو؛ [لأن مضارعه: (يَكْسُو)]، وفي الثاني بدل من ياء، وكذلك إذا تقدَّم على الألف حرفٌ واحد، كـ(مَاء)، و(دَاء).

٩٣٤- وَالنُّــونُ فِي الْآخِــرِ كَــالْهَمْزِ، وَفِي   نَحْــوِ (غَضَــنْفَرٍ) أَصَــالَةً كُفِــي

النُّون إذا وقعت آخِرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين [أصلين] حُكِم عليها بالزيادة كما حُكِم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: (زَعْفَرَان، وسَكْرَان) فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية، نحو: (مَكَانٍ)، و(زَمَانٍ)، ويُحكَم أيضًا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان، كـ(غَضَنْفَر)، [و(قُرُنْفُل)].

---

(١) أي: المضعف الرباعي، وضابطه: أن يكون الفاء واللام الأولى من جنس واحد، والعين واللام الثانية من جنس واحد، كـ(وَسْوَسَ)، و(زَلْزَلَ).

(٢) هذا إذا توسطت الياء أو الواو، أو تأخرتا كما في الأمثلة.

٩٣٥- وَالتَّـــاءُ فِي التَّأْنِيـــثِ وَالْمُضَـــارَعَهْ وَنَحْـــوِ الِاسْـــتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَـــهْ

تُزادُ التاء إذا كانت للتأنيث، كـ(قَائِمَة)، وللمضارعة، نحو: (أَنْتَ تَفْعَلُ)، أو مع السين في الـ(اسْتِفْعَال) وفروعه، [كالمصدر، واسم الفاعل، ونحوهما]، نحو: (اسْتِخْرَاج، ومُسْتَخْرِج، واسْتَخْرَجَ)، أو مطاوعة[(١)] (فَعَّلَ)، نحو: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ)، أو (فَعْلَلَ)، كـ(تَدَحْرَجَ).

٩٣٦- وَالْهَـــاءُ وَقْفًـــا كَـ(لِمَـــهْ؟) وَ(لَمْ تَـــرَهْ) وَالـــلَّامُ فِي الْإِشَـــارَةِ الْمُشْـــتَهِرَهْ

تُزادُ الهاء في الوقف، نحو: (لِمَهْ)، و(لَمْ تَرَهْ)، وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيه، وهو (ما) الاستفهامية المجرورة، والفعل المحذوف اللام للوقف، نحو: (رَهْ)، [أصله: (رَأَيَ)]، أو المجزوم، نحو: (لَمْ تَرَهْ)، وكل مبني على حركة، نحو: (كَيْفَهْ)، إلَّا ما قُطِع عن الإضافة، كـ(قَبْلُ)، و(بَعْدُ)، واسم (لا) التي لنفي الجنس، نحو: (لَا رَجُلَ)، والمنادى، نحو: (يَا زَيْدُ)؛ [لكون البناء فيه عارضًا]، والفعل الماضي، نحو: (ضَرَبَ).

واطَّرد أيضًا زيادة اللام في أسماء الإشارة[(٢)]، نحو: (ذَلِكَ) و(تِلْكَ) و(هُنَالِكَ).

٩٣٧- وَامْنَـــعْ زِيَـــادَةً بِـــلَا قَيْـــدٍ ثَبَـــتْ إِنْ لَمْ تَبَـــيَّنْ حُجَّـــةٌ كَـ(حَظِلَـــتْ)

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: (سَأَلْتُمُونِيهَا[(٣)]) خاليًا عمَّا قُيِّدَت به زيادته فاحكم بأصالته، إلَّا إن قام على زيادته حُجَّة بينة، كسقوط

---

(١) أي: موافقة، كقولك: (كسَّرتُ القَلَمَ فتكَسَّرَ)، فكأن القلم قبِلَ منك أثر الفِعْل ففعله بنَفسِه.

(٢) قال المرادي في «التوضيح» (٣/ ١٥٤٥): اعلم أن النون تُزادُ على وجهين: **أحدهما**: أن تُزادَ في بنية الكَلِمة، بحيث لو حُذِفَت اختلَّ معناها كما تقدم. **والآخر**: أن تُزادَ بعد تمام الكلمة، كالتنوين، ونون التثنية والجمع، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة، ونون الوقاية، ونون التوكيد. والذي ينبغي أن يُذكَر في حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يُذكَر الثاني تنبيهًا على أن النون تُزادُ على الوجهين.

(٣) قال شيخنا الصَّرفِي أبو عبد الرحمن نوَّاس الهندي حَفِظَهُ اللهُ: لم يستدرك الناظم هنا جميع حروف الزيادة، وإنما ذكرها مجموعةً في «الكافية» فقال: =

همزة (شَمْأَل) في قولهم: (شَمَلَتِ الرِّيحُ شُمُولًا) إذا هبَّت شمالًا، وكسقوط نون (حَنْظَل) في قولهم: (حَظِلَتِ الإِبِلُ) إذا آذاها أَكلُ الحنظل، وكسقوط تاء [وواو] (مَلَكُوت) في (المُلْكِ).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ(اسْتَثْبِتُوا)

لا يُبتَدَأ بساكن كما لا يُوقَف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكنًا وجب الإتيان بهمزةٍ متحركةٍ[1] تَوَصُّلًا للنطق بالساكن، وتُسمَّى هذه الهمزة: (هَمْزَة وَصْلٍ)[2]، وشأنها: أنها تَثبُت في الابتداء وتَسقُط في الدرج، نحو: (اسْتَثْبِتُوا) أمرٌ للجماعة بالاستثبات.

= (مِنْ سُهَيْلٍ وَأَتَى) قَدْ جَمَعَا فِيهِ الحُرُوفُ الزَّائِدَاتُ مَنْ وَعَى

(١) وذلك على سبعة أوجه، كما في «فتح الودود» لشيخنا الفاضل فتح القدسي حَفِظَهُ اللهُ.

(٢) وهي قياسية في الأسماء، إلا في مصادر الخماسي والسداسي، والأصل في حركتها الكسرة؛ لخفتها وخوف اللبس، وقد تُفتَح أو تُضَم وذلك في سبعة مواضع.

قال الأشموني في «شرحه» (٤/ ٧٨): اعلم أن لهمزة الوصل -بالنسبة إلى حركتها- سبع حالات: **وُجُوبُ الفَتْح**: وذلك في المبدوء بها (أل). **ووُجُوبُ الضَّم**: وذلك في نحو: (انْطُلِقَ)، و(استُخْرِجَ) مبنيَّين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، نحو: (اقْتُلْ)، و(اكْتُبْ)، بخلاف: (امْشُوا)، و(امْضُوا). **ورُجحَانُ الضَّمِّ عَلَى الكَسْر**: وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة، نحو: (اغْزِي)، قاله ابن الناظم. وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة، وفي «التسهيل» أن همزة الوصل تُشَمُّ قبل الضَّمِّ المُشَم. **ورُجحَانُ الفَتْح عَلَى الكَسْر**: وذلك في (ايْمُن)، و(آيم). **ورُجْحَانُ الكَسْرِ عَلَى الضَّم**: وذلك في كلمة (اسْم). **وجَوَازُ الضَّمِّ والكَسْرِ والإِشْمَام**: وذلك في نحو: (اخْتَارَ)، و(انْقَادَ) مبنيَّين للمفعول. **ووُجُوبُ الكَسْر**: وذلك فيما بقي، وهو الأصل.

قال الرضي في شرحه على «شافية ابن الحاجب» (١/ ٢١٧): وإنما سُمِّيَت هذه الهمزة: (هَمْزَة =

٩٣٩- وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)
٩٤٠- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِي كَ(اخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا)

لـمَّا كان الفعل أصلًا في التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكنًا، فاحتاج إلى همزة الوصل، فكل فِعلٍ ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل، نحو: (انْطَلَقَ)، و(اسْتَخْرَجَ)، وكذلك الأمر منه، نحو: (انْطَلِقْ)، و(اسْتَخْرِجْ)، والمصدر، نحو: (انْطِلَاق)، و(اسْتِخْرَاج)، وكذلك تجب الهمزة في أمر الثلاثي، نحو: (اخْشَ)، و(امْضِ)، و(انْفُذْ)، من: (خَشِيَ)، و(مَضَى)، و(نَفَذَ).

٩٤١- وَفِي (اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنِمٍ) سُمِعْ وَ(اثْنَيْنِ) وَ(امْرِئٍ) وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ
٩٤٢- وَ(ايْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

لم تُحفَظ [-أي: لم تُسمَع-] همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادرَ لِفِعلٍ زائدٍ على أربعة إلا في عشرة أسماء[1]: (اسْمٍ، واسْتٍ، وابْنٍ، وابْنُمٍ، واثْنَيْنِ، وامْرِئٍ، وامْرَأَةٍ، وابْنَةٍ، واثْنَتَيْنِ، وايْمُن -في القَسَم-)، ولم تُحفَظ في الحروف إلا في (أَلْ)[2]،

= الوَصْلِ)؛ لأنه يُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن، وقيل: إنها سُمِّيَت: (هَمزَة الوَصْلِ)؛ لسقوطها في الوصل، وهو ضعيف؛ لأنه تسمية للشيء بالنسبة إلى حال عدمه، واللائق أن تُسمَّى: (هَمزَةَ الِابتِدَاء)؛ لثبوتها فيه، وحال الثبوت أَشرَفُ من حال العدم. ومنهم من سماها: (أَلِفَ الوَصْلِ)؛ لأن صورتها في الخط ألف، والمصنف سماها بذلك؛ لقوله: (بَعْدَ أَلِفِ فِعْلِه المَاضِي).

فائدة: الهمزةُ في أوَّلِ الكلمةِ على سِتَّةِ أنواعٍ: **الأُولَى**: **هَمْزَةُ الأَصْلِ**: وهي التي تكون في بِنْيةِ الكلمة، كهمزة: (أَخَذَ، وأَبٍ، وأُمٍّ، وأُختٍ، وإِنَّ، وإِنْ، وإِذَا). **الثَّانِيَةُ**: **هَمزَةُ المُخْبِرِ عَن نَفسِهِ**: وهي التي تكون أول المضارع المُسنَد إلى المتكلم الواحد، كهمزة: (أَكتُبُ، وأَقرَأُ، وأُحسِنُ). **الثَّالِثَةُ**: **هَمزَةُ الاستِفهَام**: وهي كلمةٌ برأسها، يُؤْتَى بها للاستخبار عن أمرٍ، مثل: (أَتَكُونُ مِنَ الفَائِزِينَ؟). **الرَّابِعَةُ**: **هَمزَةُ النِّدَاءِ**: وهي كلمةٌ برأسها أيضًا، يُؤتَى بها لنداء القريب، مثل: (أَعَبْدَ اللهِ)، تُناديه وهو منك قريبٌ. **الخَامِسَةُ**: **هَمزَةُ الوَصْلِ**. **السَّادِسَةُ**: **هَمزَةُ الفَصْلِ**: وتُسمَّى: (هَمزَةَ القَطْعِ) أيضًا. "جامع الدروس العربية" (٢/ ١٤١).

(١) خلافًا لمصادر الخماسي والسداسي، فهمزة وصلها قياسية.

(٢) معرَّفة كانت، كـ(الرَّجُلِ)، أو زائدة، كـ(العَبَّاسِ)، و(الوَلِيدِ)، أو موصولة، كـ(الضَّارِبِ زَيدًا). =

ولما كانت الهمزة مع (أَلْ) مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وجب إبدال همزة الوصل ألفًا، نحو: (آلأَمِيرُ قَائِمٌ؟)، أو تسهيلها، [أي: النطق بها بين الهمزة والألف]، ومنه قوله:

أَأَلْحَقُّ -إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ- أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

[فجِيءَ بهمزة القطع الثانية خَوفَ اللَّبس، وهو قَلِيل].

الإِبْدَالُ

٩٤٣- أَحْرُفُ الإِبْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤- آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تُبدَل من غيرها إبدالًا شائعًا، [أي: مُطَّرِدًا واجبًا]، وهي تسعة أحرف جمعها المصنف رحمه الله في قوله: (هَدَأْتَ مُوطِيًا)، ومعنى **هَدَأْتَ**: سكنتَ، و**مُوطِيًا**: اسم فاعل من: (أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ) إذا جعلته وَطِيئًا، لكنه خُفِّف همزته بإبدالها ياء؛ لانفتاحها وكسر ما قبلها.

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذٌّ أو قليل؛ فلم يتعرض المصنف له، وذلك كقولهم في (اضْطَجَعَ): (الْطَجَعَ)، وفي (أُصَيلَانٍ): (أُصَيْلَالٌ).

فتُبدَل الهمزة من كل واوٍ أو ياءٍ تطرفتا ووقعتا بعد ألفٍ زائدة، نحو: (دُعَاءٍ)، و(بِنَاءٍ)، والأصل: (دُعَاوٌ)، و(بِنَايٌ)، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير

= قال الأشموني في «شرحه» (٤/ ٧٧): ومذهب الخليل أن همزة (أل) قطع، وُصِلَت لكثرة الاستعمال، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب، ومثل (أَلْ): (أَمْ) في لغة أهل اليمن. [يعني: حِمْيَر].

زائدة لم تُبدَل، نحو: (آيَةٍ)[١]، و(رَايَة)، وكذلك إن لم تتطرَّف الياء أو الواو، كـ(تبَايُنٍ)، و(تعَاوُنٍ).

وأشار بقوله: (وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي): إلى أن الهمزة تُبدَل من الياء والواو قياسًا متَّبعًا إذا وقعت كلٌّ منهما عين اسم فاعل وأُعِلَّت في فعله، نحو: (قَائِلٍ)، و(بَائِعٍ)، وأصلهما: (قَاوِلٌ)، و(بَايِعٌ)، ولكن أعلُّوا حملًا على الفعل، فكما قالوا: (قَالَ)، و(بَاعَ) -فقلبوا العين ألفًا- قالوا: (قَائِلٌ)، و(بَائِعٌ)، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة. فإن لم تُعَل العين في الفعل صَحَّت في اسم الفاعل، نحو: (عَوِرَ فَهُوَ عَاوِرٌ)، و(عَيِنَ فهُوَ عَايِنٌ).

٩٤٥- وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

تُبدَل الهمزة أيضًا مما وليَ ألف الجمع الذي على مثال (مَفَاعِل) إن كان مدةً مزيدةً في الواحد، نحو: (قِلَادَةٍ) و(قَلَائِد) [على وزن (مَفَاعِل)]، و(صَحِيفَةٍ) و(صَحَائِف)، و(عَجُوزٍ) و(عَجَائِز)، فلو كان غير مدة لم تُبدَل، نحو: (قَسْوَرَة) و(قَسَاوِر)، وهكذا إن كان مدة غير زائدة، نحو: (مَفَازَةٍ) و(مَفَاوِز)، و(مَعِيشَةٍ) و(مَعَايِش)، إلَّا فيما سُمِع فيُحفَظ ولا يقاس عليه، نحو: (مُصِيبَة) و(مَصَائِب).

٩٤٦- كَــذَاكَ ثَــانِي لَيِّنَــيْنِ اكْتَنَفَــا مَــدَّ (مَفَاعِــلَ) كَجَمْـعِ (نَيِّفَــا)

أي: كذلك تُبدَل الهمزة من ثاني حرفين ليِّنَينِ توسَّط بينهما مدة (مَفَاعِل)، [وهي الألف]، كما لو سمَّيتَ رَجُلًا بـ(نَيِّفٍ)، ثم كسَّرته [-أي: جمعته جمع تكسير-] فإنك تقول: (نَيَائِف) بإبدال الياء [الثانية] الواقعة بعد ألف الجمع همزةً، ومثله: (أَوَّل) و(أَوَائِل)، فلو توسَّط بينهما مدة (مَفَاعِيل) امتنع قلب الثاني منهما همزة، كـ(طَوَاوِيس)، ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمدة (مَفَاعِل).

(١) أصلها: (أَيَيَةٌ)، كـ(قَصَبَةٍ)، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلِبَت ألفًا، فصار: (آيَة).

٩٤٧- وَافْــتَحْ وَرُدَّ الهَمْــزَ يَــا فِــيمَا أُعِــلْ لَامًــا، وَفِي مِثْــلِ (هِــرَاوَةٍ) جُعِــلْ

٩٤٨- وَاوًا، وَهَمْـــــزًا أَوَّلَ الْـــــوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَــدْءِ غَــيْرِ شِــبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُــدْ)

قد سبق أنه يجب إبدال المدة الزائدة في الواحد همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع، نحو: (صَحِيفَة) و(صَحَائِف)، وأنه إذا توسَّط ألف (مَفَاعِل) من حرفين ليِّنَينِ قُلِب الثاني منهما همزة، نحو: (نَيِّفٍ) و(نَيَائِف).

وذكر هنا أنه إذا اعتلَّ لامُ أحدِ هذين النوعين فإنه يُخفَّف بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياء، فمثال الأول: (قَضِيَّةٌ) و(قَضَايَا)، وأصله: (قَضَائِيُ) بإبدال مدة الواحد همزة، كما فُعِل في (صَحِيفَةٍ) و(صَحَائِف)، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحة، فحينئذ تَحرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلِبَت ألفًا، فصارت: (قَضَاءَا)، فأُبدِلَت الهمزة ياءً[1]؛ فصار: (قَضَايَا)، ومثال الثاني: (زَاوِيَةٌ) و(زَوَايَا)، وأصله: (زَوَائِيُ) بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة، كـ(نَيِّفٍ) و(نَيَائِف)، فقلبوا كسرةَ الهمزة فتحة، فحينئذ قُلِبَت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: (زَوَاءَا)، ثم قلبُوا الهمزة ياء، فصار: (زَوَايَا).

وأشار بقوله: (وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ وَاوًا): إلى أنه إنما تُبدَل الهمزة ياءً إذا لم تكن اللام واوًا سلمت في المفرد كما مَثَّل، فإن كانت اللام واوًا سَلِمَت في المفرد لم تُقلَب الهمزة ياءً، بل تُقلَب واوًا؛ ليُشاكِل الجمع واحده، وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف، وذلك نحو قولهم: (هِرَاوَة) و(هَرَاوَى)، وأصلها: (هَرَائِو)، كـ(صَحَائِف)، فقُلِبَت كسرةُ الهمزةِ فتحةً، وقُلِبَت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: (هَرَاءَا)، ثم قلبوا الهمزة واوًا، فصار: (هَرَاوَى).

وأشار بقوله: (وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ): إلى أنه يجب ردُّ أول الواوين المصدَّرتَينِ همزة ما لم تكن الثانية بدلًا من ألف (فَاعَل)، نحو: (أَوَاصِل) في جمع:

---

(١) لاجتماع شبه ثلاث ألفات، على اعتبار الهمزة شبه ألف.

(وَاصِلَة)، والأصل: (وَوَاصِل) بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (فَاعِلَة)، فإن كانت الثانية بدلًا من ألف (فَاعَل[1]) لم يجب الإبدال، نحو: (وُوفِيَ)، و(وُورِيَ) [على وزن (فُوعِلَ)]، أصله: (وَافَى)، و(وَارَى)، فلما بُنِيَ للمفعول احتِيجَ إلى ضَمِّ ما قبل الألف، فأُبدِلَت الألف واوًا.

٩٤٩- وَمَــدًّا ابْــدِلْ ثَــانِيَ الهَمْــزَيْنِ مِــنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَـ(آثِـرْ) وَ(ائْـتَمِنْ)

٩٥٠- إِنْ يُفْـتَحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اوْ فَـتْحٍ قُلِـبْ ... وَاوًا، وَيَــاءً إِثْــرَ كَسْــرٍ يَنْقَلِــبْ

٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَـذَا، وَمَـا يُضَـمْ ... وَاوًا أَصِرْ، مَـا لَمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمْ

٩٥٢- فَــذَاكَ يَــاءً مُطْلَقًــا جَــا، وَ(أَؤُمْ) ... وَنَحْــوُهُ وَجْهَــيْنِ فِي ثَانِيــهِ أُمْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف إن لم يكونا في موضع العين[2]، نحو: (سَآَّل)، و(رَآَّس).

ثم إن تحرَّكت أولاهما وسكنت ثانيتها وجب إبدال الثانية مَدَّة تُجانِس حركة الأولى، فإن كانت حركتها فتحةً أُبدِلَت الثانية ألفًا، نحو: (آثَرْتُ)، وإن كانت ضمة

(١) ضابطه: كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة منقلبة عن حرف آخر، نحو: (أَوَاصِلَ)، و(أَوَاعِدَ)، من: (أَوْعَدَ) على وزن (جَوْرَب)، و(أَوْعَاد) على وزن (طومَار)، فإنه تُقلَب أولاهما همزة. «شرح شافية ابن الحاجب» (٣/ ٢٠٤) للرَّضي.

(٢) قال الخضري رحمه الله (٢/ ٩٠٧): قوله: (إِنْ لَمْ يَكُونَا فِي مَوضِعِ العَينِ...) إلخ: اعلم أنَّ للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال: أن تتحرَّك الأولى، وتسكن الثَّانية، وعكسه، وأن يتحرَّكا معًا، أمَّا سكونهما معًا: فمتعذِّر، فإن سكنت الثَّانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها، كما ذكره بقوله: (وَمَدًّا ابْدِلْ)...إلخ، وإن سكنت الأولى فقط: فإن كانتا في موضع العين أدغمَ -كـ(سآَّل) صيغة مبالغة من السُّؤال، و(رآَّس) نسبة لبيع الرُّؤوس، ولم يذكر المصنف هذا؛ لأنَّه لا إبدال فيه- أو في موضع اللَّام أبدلت الثَّانية ياءً، وكذا إن تحرَّكتا معًا فيه، كما ذكره بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ)...إلخ، فالمتطرفة تبدل ياءً مطلقًا، وصورها اثنا عشر من ضربِ أربعة: الأولى في ثلاثة، الثَّانية وإن تحرَّكتا معًا في غير موضع اللَّام، فصورهما تسع من ضرب تثليث الأولى في تثليث الثَّانية، ذكرهما بقوله: (أَنْ يُفْتَح)...إلخ، فتبدل واوًا في خمسة، وهي المفتوحة بعد فتحة، أو ضمَّة، والمضمومة مطلقًا، وتبدل ياءً في الأربعة الباقية، وهي المفتوحة بعد كسر، والمكسورة مطلقًا، وكلُّ ذلك في المتن.

أُبدِلَت واوًا، نحو: (أُوثِرُ)، وإن كانت كسرةً أُبدِلت ياءً، نحو: (إِيثَار)، وهذا هو المراد بقوله: (وَمَدًّا ابْدِلْ...) البيت.

وإن تحركت ثانيتهما: فإن كانت حركتها فتحةً وحركةُ ما قبلها فتحةً أو ضمةً قُلِبَت واوًا، فالأول نحو: (أَوَادِم) [-على وزن (مَفَاعِل)-] جمع (آدَم)، وأصله: (أَأْدَم)، والثاني نحو: (أُوَيْدِم) تصغير: (آدَم)، وهذا هو المراد بقوله: (إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ واوًا)، وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قُلِبَت ياء، نحو: (إِيَمٌّ)، وهو مثال (إِصْبَع) من: (أَمَّ)، وأصله: (إِئْمَمٌ)، فنُقِلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها، وأُدغِمَت الميم في الميم، فصار: (إِئَمٌّ)، ثم قُلِبَت الهمزة الثانية ياءً، فصار: (إِيَمٌّ)، وهذا هو المراد من قوله: (وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ).

وأشار بقوله: (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا): إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تُقلَب ياء مطلقًا، أي: سواء كانت التي قبلها مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، فالأول نحو: (أَيِنُّ) مضارع: (أَنَّ)، وأصلها: (أَئِنُّ)، فخُفِّفت بإبدال الثانية من جنس حركتها، فصار: (أَيِنُّ)، وقد تُحقَّق [-أي: تَبْقَى على حالها-] نحو: (أَئِنُّ) بهمزتين، ولم تُعامَل بهذه المعاملة في غير الفعل إلَّا في (أَئِمَّة)، فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح، [أي: إلغاؤها واعتبارها صحيحة]. والثاني نحو: (إِيْمٌّ) مثال (إِصْبِع)، من: (أَمَّ)، وأصله: (إِئْمِمٌ)، نُقِلَت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأُدغِمَت الميم في الميم، فصار: (إِئِمٌّ)، فخُفِّفَت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها، فصار: (إِيْمٌّ). والثالث نحو: (أُيِنُّ)، أصله: (أُئِنُّ)، والأصل: (أُؤْنِنُ)؛ لأنه مضارع: (أَأْنَنْتُهُ)، أي: جعلته يَئِنُّ، فدخله النقل والإدغام، ثم خُفِّف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، فصار: (أُيِنُّ).

وأشار بقوله: (وَمَا يُضَمْ وَاوًا أَصِرْ): إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومةً قُلِبَت واوًا، سواء انفتحت الأولى أو انكسرت أو انضمَّت، فالأول نحو: (أَوُبٍّ)

جمع (أَبٍّ)، وهو المرعى، أصله: (أَأْبُبٌ)؛ لأنه [على وزن]: (أَفْعُل)، فنُقِلَت حركة عينه إلى فائه، ثم أُدغِم فصار: (أَؤُبٌّ)، ثم خُفِّفت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: (أَوُبٌّ). والثاني نحو: (إِوِمٌّ)، مثال (إِصْبُع) من (أَمَّ). والثالث نحو: (أُومٌّ)، مثال (أُبْلُمٌ) من (أَمَّ).

وأشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا): إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تُصيَّر واوًا إذا لم تكن طرفًا، فإن كانت طرفًا صُيِّرت ياء مطلقًا، سواء انضمت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت، فتقول في مثال (جَعْفَر) من (قَرَأَ): (قَرْأَأٌ)، ثم تُقلَب الهمزة ياء فتصير: (قَرْأَيًا)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلِبت ألفًا، فصار: (قَرْأَى)، وتقول في مثال (زِبْرِج) من (قَرَأَ): (قِرْئِئٌ)، ثم تُقلَب الهمزة ياء فتصير: (قِرْئِيًا) كالمنقوص، وتقول في مثال (بُرْثُنٍ) من (قَرَأَ): (قُرْؤُؤٌ)، ثم تُقلَب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة فيصير: (قُرْئِيًا)، مثل (القاضي).

وأشار بقوله: (وَ(أَؤُمْ) وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ): إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية وجهان: الإبدال، والتحقيق، وذلك نحو: (أَؤُمُّ) مضارع: (أَمَّ)، فإن شئت أبدلت فقلت: (أَوُمُّ)، وإن شئت حقَّقت فقلتَ: (أَؤُمُّ)، وكذا ما كان نحو (أَؤُمُّ) في كون أولى همزتيه للمتكلم وكسرت ثانيتُهما يجوز في الثانية منهما الإبدال والتحقيق، نحو: (أَيِنُّ) مضارع: (أَنَّ)، فإن شئت أبدلتَ فقلتَ: (أَيِنُّ)، وإن شئتَ حقَّقتَ فقلتَ: (أَئِنُّ).

٩٥٣- وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

٩٥٤- فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥- فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْـ(فِعَلْ) ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحِوَلْ)

إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع (مِصْبَاح)، و(دِينَار): (مَصَابِيح)، و(دَنَانِير)، وكذلك إذا وقعت قبلها [-أي: الألف-] ياء

التصغير، كقولك في (غَزَال)[-على وزن (فَعَال)-]: (غُزَيِّل)، وفي (قذَال): (قُذَيِّل).

وأشار بقوله: (بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا فِي آخِرٍ...) إلى آخر البيت: إلى أن الواو تُقلَب أيضًا ياءً إذا تطرَّفت بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل تاء التأنيث [-لكونها في حكم الانفصال-] أو قبل زيادتي (فَعِلَانَ[1]) مكسورًا ما قبلها:

فالأول نحو: (رَضِيَ)، و(قَوِيَ)، أصلهما: (رَضِوَ)، و(قَوِوَ)؛ لأنهما من (الرِّضْوَانِ) و(القُوَّة)، فقُلِبَت الواو ياء. والثاني نحو: (جُرَيٍّ) تصغير (جَرْوٍ)، وأصله: (جُرَيْوٌ)، فاجتمعت الواو والياء وسُبِقَت إحداهما بالسكون؛ فقُلِبت الواو ياء وأُدغِمَت الياء في الياء. والثالث نحو: (شَجِيَّة)، وهي اسم فاعل للمؤنث، وكذا (شُجَيَّة) مصغَّرًا، وأصله: (شُجَيْوَة) من (الشَّجْو). والرابع نحو: (غَزِيَان)، وهو مثال [-أي: على وزن-] (ظَرِبَان) من (الغَزْوِ).

وأشار بقوله: (ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ[2] عَيْنًا): إلى أن الواو تُقلَب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فِعلٍ اعتلَّت عينه، نحو: (صَامَ صِيَامًا)، و(قَامَ قِيَامًا)، والأصل: (صِوَامٌ) و(قِوَامٌ)، فأُعِلَّت الواو في المصدر حَملًا له على فعله، فلو صحَّت الواو في الفعل لم تعتل [-أي: لم تُعَلَّ-] في المصدر، نحو: (لَاوَذَ لِوَاذًا، وجَاوَرَ جِوَارًا)، وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل، نحو: (حَالَ حِوَلًا).

٩٥٦- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

أي: متى وقعت الواو عين جمعٍ وأُعِلَّت في واحده أو سكنت وجب قلبها ياءً إن انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف، نحو: (دِيَار) و(ثِيَاب)، أصلهما: (دِوَار)، و(ثِوَاب)، فقُلِبت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع

(١) بفتح فكسر، وإنما سكَّن الناظم ضرورةً.

(٢) قال شيخنا المبجَّل أبو عبد الرحمن نواس الهندي حَفِظَهُ اللهُ: ولو قال: (فِي مَصْدَرِ الْمُعَلِّ عَيْنًا) كان أولى، لكن هذا مما تسامح فيه أغلب النحاة، والفرق بينهما: أنَّ الْمُعَلَّ هو ما تغيَّر: إما بالقلب، وإما بالحذف، وإما بنقل حركته ونحو ذلك، بخلاف المعتل فإنه مجرَّد كون الحرف حرف عِلَّة.

كونها في الواحد إمَّا معتلة -كـ(دَارٍ)- أو شبيهة بالمعتل [-وهي الواو الساكنة-] في كونها حرف لين ساكنًا، كـ(ثَوْب).

٩٥٧- وَصَــحَّحُوا (فِعَلَــةً)، وَفِي (فِعَــلْ) وَجْهَانِ، وَالْإِعْـلَالُ أَوْلَى كَـ(الْحِيَـلْ)

إذا وقعت الـواو عين جمع مكسورًا ما قبلهـا، واعتلَّت في واحده [-أي: مُفردِه-] أو سكنت [-أي: كانت شبيهة بالْمُعَل-] ولم يقع بعدها الألف، وكان على (فِعَلَةٍ) وجب تصحيحها، نحو: (عُودٍ، وعِوَدَة)، و(كُوزٍ، وكِوَزَة)، وشذَّ: (ثَوْرٌ، وثِيَرَة).

ومن هنا يُعلَم أنه إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره؛ لأنه حكم على (فِعَلَةٍ) بوجوب التصحيح، وعلى (فِعَل) بجواز التصحيح والإعلال، فالتصحيح نحو: (حَاجَةٍ) و(حِوَج)، والإعلال نحو: (قَامَةٍ) و(قِيَمٍ)، و(دِيمَةٍ) و(دِيَم)، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالب.

٩٥٨- وَالْـوَاوُ لَامًـا بَعْـدَ فَـتْحٍ يَـا انْقَلَـبْ كَـ(الْمُعْطَيَـانِ يُرْضَـيَانِ)، وَوَجَــبْ

٩٥٩- إِبْــدَالُ وَاوٍ بَعْــدَ ضَــمٍّ مِــنْ أَلِـفْ وَيَــا كَـ(مُــوقِنٍ) بِــذَا لَهَــا اعْــتُرِفْ

إذا وقعت الواو طرفًا رابعةً فصاعدًا [-اسمًا كان أو فعلًا-] بعد فتحة قُلِبَت ياء[١]، نحو: (أَعْطَيْتُ)، أصله: (أَعْطَوْتُ)؛ لأنه من: (عَطَا يَعْطُو) إذا تناول، فقُلِبَت

---

(١) وذلك في أربع مسائل: إحداها: أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع، نحو: (مُوقِن)، و(مُوسِر). الثانية: أن تقع بعد ضمة، وهي: إما لام (فَعُلَ)، كـ(نَهُوَ الرَّجُلُ)، و(قَضُوَ)، بمعنى: ما أنهاه!، أي: أعقله، وما أقضاه!، أو لام اسم مختوم بتاء بُنِيَت الكلمة عليها، كأن يُبنَى من (الرَّمْي) على وزن (مَقْدُرَة)، فإنك تقول: (مَرْمُوَة)، أو لام اسم مختوم بالألف والنون، كأن يُبنَى من (الرَّمْي) على وزن (سَبُعَان) اسم لموضع، فإنك تقول: (رَمُوَان). الثالثة: أن تكو لامًا لـ(فَعْلَى) بفتح الفاء، اسمًا لا صفة، نحو: (تَقْوَى)، و(شَرْوَى)، و(فَتْوَى). الرابعة: أن تكون عَيْنًا لـ(فُعْلَى) بالضم، اسمًا كـ(طُوبَى) مصدرًا لـ(طَابَ)، أو اسمًا للجَنَّة، أو صفةً جارية مجرى الأسماء، وهي (فُعْلَى) (أَفْعَل)، كـ(الطُّوبَى)، و(الكُوسَى)، و(الخُورَى) مؤنثات: (أَطْيَب)، و(أَكْيَس)، و(أَخْيَر)، والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء: أن (أَفْعَل) التفضيل يُجمَع على (أَفَاعِل)، فيقال: (الأَفَاضِل)، و(الأَكَابِر)، كما يقال في جمع (أَفْكَل): (أَفَاكِل). انتهى «ضياء السالك» بتصرف.

الواو في الماضي ياءً حَملًا على المضارع، نحو: (يُعطِي)، كما حُمِل اسم المفعول -نحو: (مُعْطَيَانِ)- على اسم الفاعل[1]، نحو: (مُعْطِيَانِ)، وكذلك (يُرضَيانِ)، أصله: (يُرْضَوَانِ)؛ لأنه من (الرِّضْوَانِ)، فقُلِبَت واوه بعد الفتحة ياء حملًا لبناء المفعول على بناء الفاعل، نحو: (يُرْضِيَانِ).

وقوله: (وَوَجَبْ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ): معناه: أنه يجب أن يُبدَل من الألف واوٌ إذا وقعت بعد ضمة [غير مدغمة]، كقولك في (بَايَعَ): (بُويِعَ)، وفي (ضَارَبَ): (ضُورِبَ). وقوله: (وَيَا كَـ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ): معناه: أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب إبدالها واوًا، نحو: (مُوقِن)، و(مُوسِر)، أصلهما: (مُيْقِنٌ)، و(مُيْسِر)؛ لأنهما من (أَيْقَنَ)، و(أَيْسَرَ)، فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ، نحو: (هُيَام).

٩٦٠- وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)

يُجمَع (فَعْلَاء) و(أَفْعَل) على (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التكسير، كـ(حَمْرَاءَ) و(حُمْر)، و(أَحْمَر) و(حُمْر)، فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قُلِبَت الضمة كسرة لتصح الياء[2]، نحو: (هَيْمَاء) و(هِيم)، و(بَيْضَاء) و(بِيض)، ولم تُقلَب الياء واوًا -كما فعلوا في المفرد، كـ(مُوقِن)- استثقالًا لذلك في الجمع.

٩٦١- وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢- كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَهْ) ... كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ

إذا وقعت الياء لام فِعْلٍ، أو من قبل تاء التأنيث، أو زيادتَي (فَعْلَانَ)، وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة وجب قلبها واوًا، فالأول نحو: (قَضُوَ الرَّجُلُ)، والثاني كما إذا بنيت من (رَمَى) اسمًا على وزن (مَقْدُرَة)، فإنك تقول: (مَرْمُوَةٌ)، والثالث كما

(١) قال شيخنا أبو عبد الرحمن نواس الهندي حَفِظَهُ اللهُ: وهذا من باب حمل الفرع على الأصل.

(٢) لثقل الضمة والياء والجمع، وذلك كـ(هِيمٍ) جمع (أَهْيَم) و(هَيمَاء)، و(بِيض) جمع (أَبيَض) و(بَيضَاء) في جمع (أَفْعَل) و(فِعْلَاء) وغيرهما... «شرح التصريح» (٢/ ٧٢٥).

إذا بنيت من (رَمَى) اسمًا على وزن (سَبُعَان)، فإنك تقول: (رَمُوَان)، فتقلب الياء واوًا في هذه المواضع الثلاثة؛ لانضمام ما قبلها.

٩٦٣- **وَإِنْ تَكُـنْ عَيْنًـا لِـ(فُعْـلَى) وَصْـفَا ... فَـذَاكَ بِـالْوَجْهَيْنِ عَـنْهُمْ يُلْفَـى**

إذا وقعت الياء عينًا لصفةٍ على وزن (فُعْلَى) جاز فيها وجهان: **أحدهما**: قَلبُ الضمة كسرةً؛ لتصح الياء. **والثاني**: إبقاء الضمة، فتقلب الياء واوًا، نحو: (الضِّيقَى) و(الكِيسَى)، و(الضُوقَى) و(الكُوسَى)، وهما تأنيث (الأَضْيَق) و(الأَكْيَس).

[ومعنى **يُلْفَى**: أي: يُوجَد][(١)].

فَصْلٌ

٩٦٤- **مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا أَتَى الْـوَاوُ بَـدَلْ ... يَاءٍ كَـ(تَقْـوَى) غَالِبًـا جَـا ذَا الْبَـدَلْ**

تُبدَل الواو من الياء الواقعة لام اسم على وزن (فَعْلَى)، نحو: (تَقْوَى)، وأصله: (تَقْيَا)؛ لأنه من: (تَقَيْتُ)، فإن كانت (فَعْلَى) صفةً لم تُبدَل الياء واوًا، نحو: (صَدْيَا)، و(خَزْيَا)، ومثل (تَقْوَى): (فَتْوَى) بمعنى (الفُتْيَا)، و(بَقْوَى) بمعنى (البُقْيَا).

واحترز بقوله: (غَالِبًا): مما لم تُبدَل الياء فيه واوًا، وهي لام اسم على (فَعْلَى)، كقولهم للرائحة: (رَيَّا).

٩٦٥- **بِـالْعَكْسِ جَـاءَ لَامُ (فُعْـلَى) وَصْـفَا ... وَكَـوْنُ (قُصْـوَى) نَـادِرًا لَا يَخْفَـى**

---

(١) قال الأشموني في "شرحه" (٤/ ١١١): تنبيه: (فُعْلَى) الواقعة صفة على ضربين: **أحدهما**: الصفة المحضة، وهذه يتعيَّن فيها قلب الضمة كسرة؛ لسلامة الياء، ولم يُسمُع منها إلا: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾[النجم: ٢٢]، أي جائرة، يقال: (ضَازَهُ حَقَّهُ، يَضِيزُهُ) إذا بخسه وجار عليه، و(مِشْيَة حِيكَى)، أي: يتحرَّك فيها المَنكِبان، يقال: (حَاكَ فِي مَشْيِهِ يَحِيكُ) إذا حرَّك مَنكِبَيهِ. **والآخر**: غير المحضة، وهي الجارية مجرى الأسماء، وهي (فُعْلَى) (أَفعَلَ)، كـ(الطُّوبَى)، و(الكُوسَى)، و(الضُّوقَى)، و(الخُورَى)، مؤنثات: (الأَطْيَبِ)، و(الأَكْيَسِ)، و(الأَضْيَقِ)، و(الأَخْيَرَ)....

أي: تُبدَل الواو الواقعة لامًا لـ(فُعْلَى) وصفًا ياء، نحو: (الدُّنْيَا)، و(العُلْيَا)، وشذَّ [قيَاسًا] قول أهل الحجاز: (القُصْوَى)، فإن كان (فُعْلَى) اسمًا سَلِمَت الواو(١)، كـ(حُزْوَى) [موضع بالحجاز].

فَصْلٌ

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧- فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة [واحدة]، وسُبِقَت إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصليًّا أُبدِلَت الواو ياء [تخفيفًا]، وأُدغِمَت الياء في الياء(٢)، وذلك نحو: (سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ)، والأصل: (سَيْوِدٌ، ومَيْوِتٌ)، فاجتمعت الواو والياء وسُبِقَت إحداهما بالسكون؛ فقُلِبت الواو ياء وأُدغِمَت الياء في الياء، فصار: (سَيِّدٌ، ومَيِّتٌ).

فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك، نحو: (يُعْطِي وَاقِدٌ)، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون، كقولك في (رُؤْيَةٍ): (رُويَة)، وفي (قَوِيَ): (قَوْيَ)، وشذ التصحيح في قولهم: (يَومٌ أَيْوَمُ)، وشذ أيضًا إبدال الياء واوًا في قولهم: (عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً).

---

(١) تَنْبِيهٌ: ما ذكره المصنف -من أن لام (فُعْلَى) إذا كانت واوًا تُبدَل ياء في الصفة وتسلم في الاسم- مخالفٌ لقول أهل التصريف؛ فإنهم يقولون: إن (فُعْلَى) إذا كانت لامها واوًا تُقلَب في الاسم دون الصفة، ويجعلون: (حُزْوَى) شاذًّا، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوصٌ بالاسم ثم لا يُمثِّلون إلا بصفة محضة، أو بـ(الدُّنْيَا)، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح (حُزْوَى) شاذٌّ كتصحيح (حَيْوَة)، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيَّد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة. «توضيح المقاصد» (٣/ ١٥٩٥) للمرادي.

(٢) وذلك مشروط بثلاثة شروط: **الأول**: أن يتَّصِلَا، أعني: أن يكونا في كلمة واحدة. **الثاني**: أن يكون سكون السابق أصليًّا. **الثالث**: ألا يكون الساكن بدلًا غير لازم، نحو: (رُويَةٍ) مخفَّف (رُؤْيَة)، فلا يُبدَل؛ لعروضه. «توضيح المقاصد» (٣/ ١٥٩٦) بتصرف.

٩٦٨- مِـنْ يَـاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيـكٍ أُصِـلْ   أَلِفًـا ابْـدِلْ بَعْـدَ فَـتْحٍ مُتَّصِـلْ

٩٦٩- إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي، وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفْ   إِعْلَالَ غَـيْرِ الـلَّامِ، وَهْـيَ لَا يُكَـفْ

٩٧٠- إِعْلَالُهَـا بِسَـاكِنٍ غَـيْرِ أَلِـفْ   أَوْ يَـاءٍ التَّشْـدِيدُ فِيهَـا قَـدْ أُلِـفْ

إذا وقعت الواو والياء متحركة [بحركة أصلية] بعد فتحة قُلِبَت ألفًا، نحو: (قَالَ)، و(بَاعَ)، أصلهما: (قَوَلَ)، و(بَيَعَ)، فقُلِبَت الواو والياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. هذا إن كانت حركتهما أصلية، فإن كانت عارضة لم يُعتَد بها، كـ(جَيَلٍ)، و(تَوَمٍ)، أصلهما: (جَيْأَلٌ)، و(تَوْأَمٌ)، نُقِلَت حركة الهمزة إلى الياء والواو، فصار: (جَيَلًا)، و(تَوَمًا).

فلو سكن ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لامًا وجب التصحيح، نحو: (بَيَانٍ)، و(طَوِيلٍ)، فإن كانتا لامًا وجب الإعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفًا أو ياء مشددة، كـ(رَمَيَا)، و(عَلَوِيٍّ)، وذلك نحو: (يَخْشَوْنَ)، أصله: (يَخْشَيُونَ)، فقُلِبَت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة.

٩٧١- وَصَـحَّ عَـيْنُ (فَعَـلٍ) وَ(فَعِـلَا)   ذَا (أَفْعَـلٍ) كَـ(أَغْيَـدٍ) وَ(أَحْـوَلَا)

كل فِعْلٍ كان اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَل) فإنه يلزم عينه التصحيح، نحو: (عَوِرَ فَهُوَ أَعْوَرُ)، و(هَيِفَ فَهُوَ أَهْيَفُ)، و(غَيِدَ فَهُوَ أَغْيَدُ)، و(حَوِلَ فَهُوَ أَحْوَلُ)، وحُمِلَ المصدر على فعله، نحو: (هَيَفٍ)، و(غَيَدٍ)، و(عَوَرٍ)، و(حَوَلٍ).

٩٧٢- وَإِنْ يَـبِنْ (تَفَاعُـلٌ) مِـنِ (افْتَعَـلْ)   وَالْعَـيْنُ وَاوٌ سَـلِمَت وَلَمْ تُعَـلْ

إذا كان (افْتَعَلَ) معتل العين فحقه أن تُبدَل عينه ألفًا، نحو: (اعْتَادَ)، و(ارْتَادَ)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن أبان (افْتَعَلَ) معنى (تَفَاعَلَ) -وهو الاشتراك في الفاعليَّة والمفعولية- حُمِلَ عليه في التصحيح إن كان واويًّا، نحو: (اشْتَوَرُوا)، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها، نحو: (ابْتَاعُوا)، و(اسْتَافُوا)، أي: تضاربوا بالسيوف.

٩٧٣- وَإِنْ لِحَـرْفَيْنِ ذَا الإِعْـلَالُ اسْـتُحِقْ　　صُـحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْـسٌ قَـدْ يَحِـقْ

إذا كان في كلمة حرفًا علةٍ كلٌّ واحدٍ متحرك مفتوح ما قبله لم يجز إعلالهما معًا؛ لئلَّا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، والأحق منهما بالإعلال الثاني، نحو: (الحَيَا)، و(الهَوَى)، والأصل: (حَيَيٌ)، و(هَوَيٌ)، فوُجِد في كل من العين واللام سبب الإعلال، فعُمِل به في اللام وحدها؛ لكونها طَرفًا، والأطراف محل التغيير، وشذَّ إعلال العين وتصحيح اللام، نحو: (غَايَة)، [و(رَايَة)، و(آيَة)، فأصلها: (غَيَيَةٌ)، و(رَيَيَةٌ)، و(أَيَيَةٌ)].

٩٧٤- وَعَـيْنُ مَـا آخِـرَهُ قَـدْ زِيـدَ مَـا　　يَخُـصُّ الِاسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَسْـلَمَا

إذا كان عينُ الكلمةِ واوًا متحركةً مفتوحًا ما قبلها، أو ياءً متحركةً مفتوحًا ما قبلها، وكان في آخرها زيادة [ألف ونون] تخصُّ الاسم لم يَجُز قلبها ألفًا، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: (جَوَلَان)، و(هَيَمَان)، وشذَّ: (مَاهَان)، و(دَارَان)[1].

٩٧٥- وَقَبْـلَ بَـا اقْلِـبْ مِـيمًا النُّـونَ إِذَا　　كَـانَ مُسَـكَّنًا كَ(مَـنْ بَـتَّ انْبِـذَا)

لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عَسِرًا وجب قلبُ النون ميمًا، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة، ويجمعهما قوله: (مَنْ بَتَّ انبِذَا)، أي: من قَطَعَك فألقِهِ عن بَالِك واطرَحْهُ، وألف (انبِذَا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة.

فَصْلٌ

٩٧٦- لِسَاكِنٍ صَـحَّ انْقُـلِ التَّحْرِيـكَ مِـنْ　　ذِي لِـينٍ اتٍ عَـيْنَ فِعْـلٍ كَ(أَبِـنْ)

إذا كانت عين الفِعْل ياءً أو واوًا متحركة، وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ [لِثقَل الحركة]، نحو: (يَبِينُ، ويَقُومُ)، والأصل: (يَبْيِنُ)، و(يَقْوُمُ) بكسر الياء وضمِّ الواو، فنُقِلَت حركتها إلى الساكن قبلها، وهو

[1] وذلك لأن قياسهما: (مَوَهَان)، و(دَوَرَان)؛ لأن أصلهما تثنية (مَاءٍ)، و(دَارَان).

الباء والقاف، وكذلك في (أَبِنْ)، [أصلُه: (أَبْيِنْ)، كـ(أَكْرِمْ)، فنُقِلَت كسرو الياء إلى الباء، ثمَّ حُذِفت للسَّاكنَيْنِ].

فإن كان الساكن غير صحيح لم تُنقَل الحركة، نحو: (بَايَعَ)، و(بَيَّنَ)، و(عَوَّقَ).

٩٧٧- مَـا لَمْ يَكُـنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ، وَلَا كَ(ابْيَضَّ) أَوْ (أَهْـوَى) بِـلَامٍ عُلِّـلَا

أي: إنما تُنقَل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب، أو مضاعفًا، أو معتلَّ اللام، فإن كان كذلك فلا نَقْلَ، نحو: (مَا أَبْيَنَ الشَّيْءَ!) و(أَبْيِنْ بِهِ!)، و(مَا أَقْوَمَهُ!) و(أَقْوِمْ بِهِ!)، ونحو: (ابْيَضَّ)، و(اسْوَدَّ)، ونحو: (أَهْوَى)[1].

٩٧٨- وَمِثْـلُ فِعْـلٍ فِي ذَا الِاعْـلَالِ اسْـمُ ضَـاهَى مُضَـارِعًا وَفِيـهِ وَسْـمُ

يعني: أنه يَثبُت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الإعلال بالنقل ما يَثبُت للفعل، فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط: (تِبِيعٌ)، وهو مثال (تِحْلِئٍ)، من البيع، والأصل: (تِبْيِعٌ) بكسر التاء وسكون الباء، فنُقِلَت حركة الياء إلى الباء، فصار: (تِبِيعٌ). والذي أشبه المضارع في وزنه فقط: (مَقَامٌ)، والأصل: (مَقْوَمٌ)، [على وزن (تَشْرَب)]، فنُقِلَت حركة الواو إلى القاف، ثم قُلِبَت الواو ألفًا لمجانسة الفتحة.

فإن أشبهه في الزيادة والزِّنة: فإمَّا أن يكون منقولًا من فِعْل، أو لا، فإن كان منقولًا منه أُعِلَّ، كـ(يَزِيد)، وإلا صَحَّ، كـ(أَبْيَضَ) و(أَسْوَد)؛ [لعدم انتقاله من فعل].

٩٧٩- وَ(مِفْعَـلٌ) صُـحِّحَ كَـالْ(مِفْعَـالِ) وَأَلِـفَ (الْإِفْعَـالِ) وَ(اسْـتِفْعَالِ)

٩٨٠- أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِـوَضْ وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّمَـا عَـرَضْ

لما كان (مِفْعَالٌ) غير مشبه للفعل استحقَّ التصحيح، كـ(مِسْوَاكٍ)، وحُمِل أيضًا (مِفْعَلٌ) عليه؛ لمشابهته له في المعنى؛ فصُحِّحَ كما صُحِّحَ (مِفْعَالٌ)، كـ(مِقْوَلٍ)، و(مِقْوَالٍ).

---

(١) لئلَّا يتوالى فيه إعلالان في اللام والعين.

وأشار بقوله: (وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ(اسْتِفْعَالِ) أَزِلْ...) إلى آخره: إلى أن المصدر إذا كان على وزن (إِفْعَالٍ) أو (اسْتِفْعَالٍ) وكان معتلَّ العين فإنَّ ألفَه تُحذَف؛ لالتقائها ساكنةً مع الألف المبدلة من عين المصدر، وذلك نحو: (إِقَامَةٍ)، و(اسْتِقَامَةٍ)، وأصله: (إِقْوَامٌ)، و(اسْتِقْوَامٌ)، فنُقِلَت حركة العين إلى الفاء، وقُلِبَت الواو ألفًا؛ لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحُذِفَت الثانية منهما، ثم عُوِّضَ منها تاء التأنيث، فصار: (إِقَامَة)، و(اسْتِقَامَة)، وقد تُحذَف هذه التاء، كقولهم: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الأنبياء:٧٣].

٩٨١- وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٩٨٢- نَحْوُ: (مَبِيعٍ) و(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

إذا بُنِيَ (مَفْعُولٌ) من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في (إِفْعَالٍ)، و(اسْتِفْعَالٍ) من النَّقل والحذف، فتقول في (مَفْعُولٍ) من (بَاعَ) و(قَالَ): (مَبِيعٌ)، و(مَقُولٌ)، والأصل: (مَبْيُوعٌ)، و(مَقْوُولٌ)، فنُقِلَت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، وواو (مَفْعُول)، فحُذِفَت واو (مَفْعُولٍ)، فصار: (مَبِيعٌ)، و(مَقُولٌ)، وكان حق (مَبِيعٍ) أن يقال فيه: (مَبُوعٌ)، لكن قلبوا الضمة كسرة؛ لتصح الياء، [أي: لِتَبقَى].

وندر التصحيح فيما عينه واو، قالوا: (ثَوْبٌ مَصْوُونٌ)، والقياس: (مَصُونٌ)، [فنُقِلَت حركة الواو إلى الصَّاد]، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء؛ فيقولون: (مَبْيُوعٌ)، و(مَخْيُوطٌ)، [والأصل: (مَبِيعٌ) و(مَخِيطٌ)]، ولهذا قال المصنف ﵀: (وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ).

٩٨٣- وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

إذا بُنِيَ (مَفْعُولٌ) من فِعلٍ معتل اللام فلا يخلو: إما أن يكون معتلًّا بالياء، أو بالواو.

فإن كان معتلًّا بالياء وجب إعلاله بقلب واو (مَفْعُولٍ) ياءً وإدغامها في لام الكلمة، نحو: (مَرْمِيٍّ)، والأصل: (مَرْمُويٌ)، فاجتمعت الواو والياء وسُبِقَت إحداهما بالسكون، فقُلِبت الواو ياء وأُدغِمَت الياء في الياء، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا؛ لأنه قد تقدم ذكره.

وإن كان معتلًّا بالواو فالأجود التصحيح إن لم يكن الفعل على (فَعِلَ)، نحو: (مَعْدُوٌّ) من (عَدَا)، ولهذا قال المصنف: مِنْ نَحْوِ: (عَدَا)، ومنهم من يُعِلُّ فيقول: (مَعْدِيٌّ)، فإن كان الواويُّ على (فَعِلَ) فالصحيح الإعلال، نحو: (مَرْضِيٍّ)، [أصله: (مَرضُوٌّ) بواوين، قُلِبَت الثانية ياءً حملًا على الفعل،] من (رَضِيَ)، قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[الفجر:٢٨]، والتصحيح قليل، نحو: (مَرْضُوٌّ).

٩٨٤- **كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ**

إذا بُنِيَ اسمٌ على (فُعُولٍ): فإن كان جمعًا وكانت لامه واوًا جاز فيه وجهان: التصحيح، والإعلال، نحو: (عِصِيٍّ)، و(دِلِيٍّ)[(١)] في جمع (عَصًا) و(دَلْوٍ)، و(أُبُوٍّ)، و(نُجُوٍّ) [-مثالان للتصحيح، وهو شاذٌّ في الجمع-] جمع (أَبٍ) و(نَجْوٍ)، والإعلال أجود من التصحيح في الجمع. وإن كان مفردًا جاز فيه وجهان: الإعلال، والتصحيح، والتَّصحيح أَجوَد، نحو: (عَلَا عُلُوًّا)، و(عَتَا عُتُوًّا)، ويَقِلُّ الإعلال، نحو: (قَسَا قِسِيًّا)، أي: قَسوَةً.

٩٨٥- **وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ) ... وَنَحْوُ: (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي**

إذا كان (فُعَّلٌ) جمعًا لما عينه واو جاز تصحيحه وإعلاله إن لم يكن قبل لامه ألف، كقولك في جمع (صَائِمٍ)[(٢)]: (صُوَّمٌ)، و(صُيَّمٌ)، وفي جمع (نَائِمٍ): (نُوَّمٌ)،

(١) قال الخضري في «حاشيته» (٢/ ٩٣٣): قوله: نحو: (عِصِيٍّ)، و(دِلِيٍّ): بكسرتين ثم ياء مشددة، مثالان للإعلال، والأصل: (عُصُوٌّ)، و(دُلُوٌّ) بضمتين ثم واوين، قُلِبَت الثانية ياء لِثقَل الواوين مع الضمة في الجمع، ثم الأُولى لاجتماعها مع الياء، ثم أُدغِمَ وكُسِرَت العين لمناسبة الياء والفاء إتباعًا لها... .

(٢) أصله: (صَاوِمٌ)؛ لأنه من (الصَّوْمِ)، أُبدِلَت الواو همزةً؛ لِما مرَّ، وكذا: (قَائِمٌ)، و(جَائِعٌ). المصدر السابق.

و(نُيَّمٌ)، فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح، والإعلال شاذٌّ، نحو: (صُوَّامٍ)، و(نُوَّامٍ)، ومن الإعلال قوله:

فَــــمَا أَرَّقَ النُّيَّـــــامَ إِلَّا كَلَامُهَـــــا

فَصْلٌ

٩٨٦- ذُو اللِّـينِ فَـا تَـا فِي (افْتِعَـالٍ) أُبْـدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْـزِ نَحْـوُ: (ائْـتَكَلَا)

إذا بُنِيَ (افْتِعَالٌ) وفروعه من كلمةٍ فاؤها حرف لين [-وهو الياء والواو-] وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: (اتِّصَالٍ)، و(اتَّصَلَ)، و(مُتَّصِلٍ)، والأصل فيه: (اوْتِصَالٌ)، و(اوْتَصَلَ)، و(مُوتَصِلٌ)، فإن كان حرف اللين بدلًا من همزة لم يجز إبداله تاء، فتقول في (افْتَعَلَ) من (الأَكْلِ): (ائْتَكَلَ)، ثم تُبدِل الهمزة ياء فتقول: (ايتَكَلَ)، ولا يجوز إبدال الياء تاء؛ [خوف اللبس وحصول تغيُّر في المعنى]، وشذَّ قولهم: (اتَّزَرَ) بإبدال الياء تاء.

٩٨٧- طَـا تَـا (افْتِعَـالٍ) رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـقِ فِي (ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِـرْ) دَالًا بَقِـي

إذا وقعت تاء (افْتِعَالٍ) بعد حرفٍ من حروفِ الإطباق -وهي (الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ) وجب إبداله طاءً[1]، كقولك: (اصْطَبَرَ)، و(اضطَجَعَ)، و(اظطَعَنُوا)، و(اظطَلَمُوا)، والأصل: (اصْتَبَرَ)، و(اضْتَجَعَ)، و(اظْتَعَنُوا)، و(اظْتَلَمَوا)، فأُبدِل من تاء الـ(افْتِعَالِ) طاءً.

وإن وقعت تاء الـ(افْتِعَالِ) بعد (الدَّال، والزَّاي، والذَّال) قُلِبَت دالًا، نحو: (ادَّانَ)، و(ازْدَدْ)، و(ادَّكِرْ)، والأصل: (ادْتَانَ)، و(ازْتَدْ)، و(اذْتَكِرْ)، فاستُثقِلَت التاء بعد هذه الحروف؛ فأُبدِلَت دالًا، وأُدغِمَت الدال في الدال، [فصار كما ترى].

(١) لِثِقَل التاء من الحرف المطبَق؛ لقُرب مخرجيهما وتبايُنِ صفتيهما؛ إذ التاء مهموسة مستقلَّة، والمطبَق مجهور مُستَعلٍ. قاله الخضري.

فَصْلٌ [فِي الإِعْلَالِ بِالحَذْفِ]

٩٨٨- فَـا أَمْـرٍ اوْ مُضَـارِعٍ مِـنْ كَ(وَعَـدْ) احْـذِفْ، وَفِي كَ(عِـدَةٍ) ذَاكَ اطَّـرَدْ

٩٨٩- وَحَـذْفُ هَمْـزِ (أَفْعَـلَ) اسْـتَمَرَّ فِي مُضَـارِعٍ وَبِنْيَتَـيْ مُتَّصِـفِ

إذا كان الفعل الماضي [المفتوح العين] معتلَّ الفاء [بالواو] -كـ(وَعَدَ)- وجب حذف الفاء في الأمر والمضارع والمصدر إذا كان بالتاء، وذلك نحو: (عِدْ، ويَعِدُ[1]، وعِدَةٍ)، فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يَجُز حذف الفاء، كـ(وَعْدٍ).

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في (أَكْرَمَ): (يُكْرِمُ)، والأصل: (يُؤَكْرِمُ) [بوزن (يُدَحرِجُ)]، ونحو: (مُكْرِمٌ)، و(مُكْرَمٌ)، والأصل: (مُؤَكْرِمٌ)، و(مُؤَكْرَمٌ)، فحُذِفَت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

٩٩٠- (ظِلْتُ، وَظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (اقْـرِرْنَ) وَ(قَـرْنَ) نُقِـلَا

إذا أُسنِد الفعل الماضي [الثُّلاثِي] المكسور العين إلى تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه: **أحدها:** إتمامه، نحو: (ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كَذَا) إذا عملته بالنهار. **والثاني:** حَذفُ لامه ونَقْلُ حركة العين إلى الفاء، نحو: (ظِلْتُ). **والثالث:** حذف لامه وإبقاء فائه على حركتها، نحو: (ظَلْتُ).

وأشار بقوله: وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ): إلى أن الفعل المضارع المضاعف[2] الذي على وزن (يَفْعِلْنَ) إذا اتصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، وذلك نحو قولك في (يَقْرِرْنَ): (يَقِرْنَ)، وفي (اقْرِرْنَ): (قِرْنَ).

وأشـار بقولـه: (وَ(قَرْنَ) نُقِـلَا): إلى قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾

---

(١) أصله: (يَوْعِدُ)، ثقلت الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، وهما ضدَّان لها؛ فحُذِفَت.

(٢) وهو من الثلاثي: ما عينه ولامه من جنس واحد.

[الأحزاب:٣٣] بفتح القاف، وأصله: (اقْرِرْنَ) من قولهم: (قَرَّ بِالْمَكَانِ يَقَرُّ) بمعنى (يَقِرُّ)، حكاه ابن القطَّاع، ثم خُفِّف بالحذف بعد نقل الحركة، وهو نادرٌ، [أي: لا يطَّرِدُ]؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين.

الإِدْغَامُ

٩٩١- أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)

٩٩٢- وَ(ذُلُلٍ) وَ(كِلَلٍ) وَ(لَبَبِ) ... وَلَا كَ(جُسَّسٍ) وَلَا كَ(اخْصُصَ ابِي)

٩٩٣- وَلَا كَ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

إذا تحرك المثلان في كلمة أُدغِم[1] أولهما في ثانيهما إن لم يتصدرَا، ولم يكن ما هما فيه اسمًا على وزن (فُعَلٍ)، أو على وزن (فُعُلٍ)، أو (فِعَلٍ)، أو (فَعَلٍ)، ولم يتصل أول المثلين بمدغم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه ملحقًا بغيره.

فإن تصدَّرا فلا إدغام، كـ(دَدَنٍ)، وكذا إن وُجِد واحد مما سبق ذكره، فالأول كـ(صُفَفٍ)، و(دُرَرٍ)، والثاني كـ(ذُلُلٍ)، و(جُدُدٍ)، والثالث كـ(كِلَلٍ)، و(لِمَمٍ)، والرابع كـ(طَلَلٍ)، و(لَبَبٍ)، والخامس كـ(جُسَّسٍ) جمع (جَاسٍّ)، والسادس كـ(اخْصُصَ ابِي) -وأصله: (اخْصُصْ أَبِي)، فنُقِلَت حركة الهمزة إلى الصاد وحُذِفَت الهمزة- والسابع كـ(هَيْلَلَ)، أي: أَكثَر من قول: (لَا إِلَهَ إِلَّا الله)، ونحوُه: (قَرْدَدٌ)، و(مَهْدَدٌ).

---

(١) **الإدغام لغة:** الإدخال، يقال: (أَدغَمتُ اللِّجَامَ فِي فَمِ الفَرَسِ)، و(دغَّمتُه) -بالتشديد- أي: أدخلته.
واصطلاحًا: الإتيان بحرفين: ساكن، ومتحرِّك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بأن يُنطَق بهما دفعة واحدة، وسمِّي ذلك (إدغامًا)؛ لخفاء السَّاكن عند المتحرِّك، فكأنَّه داخل فيه. والإدغام يكون في المتماثلَين، وفي المتقاربَين، وفي كلمةٍ، وفي كلمتين، والأصل فيه: أنَّه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللَّيِّنة، واختصر النَّاظم هنا على إدغام المثلين في كلمة؛ لأنَّه اللَّائق بالتَّصريف.

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: (رَدَّ)، و(ضَنَّ) -أي: بَخِلَ- و(لَبَّ)، والأصل: (رَدَدَ)، و(ضَنِنَ)، و(لَبُبَ).

وأشار بقوله: (وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ): إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الإدغام، فجُعِل شاذًّا يُحفَظ ولا يقاس عليه، نحو: (أَلِلَ السِّقَاءُ) إذا تغيَّرت رائحته، و(لَحِحَتْ عَيْنُهُ) إذا التَصَقَت بالرَّمَص.

٩٩٤- وَ(حَيِيَ) افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(اسْتَتَرْ)

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك، وفُهِمَ منه أن ما ذَكَرَه قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بـ(حَيِيَ): ما كان المثلان فيه ياءين لازمًا تحريكهما، نحو: (حَيِيَ)، و(عَيِيَ)، فيجوز الإدغام، نحو: (حَيَّ)، و(عَيَّ)، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجُز الإدغام اتفاقًا، نحو: (لَنْ يُحْيِيَ).

وأشار بقوله: كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(اسْتَتَرْ): إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين -مثل: (تَتَجَلَّى)- يجوز فيه الفك والإدغام، فمَن فَكَّ -وهو القياس- نظر إلى أن المثلين مصدران، ومن أَدغَم أراد التخفيف، فيقول: (اتَّجَلَّى)، فيُدغِم أحد المثلين في الآخر، فتسكن إحدى التاءين، فيُؤتَى بهمزة الوصل توصُّلًا للنطق بالساكن.

وكذلك قياس تاء (اسْتَتَرَ) الفَكُّ؛ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: (سَتَّرَ، يَسَتِّرُ، سِتَّارًا).

٩٩٥- وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

يُقالُ في (تَتَعَلَّمُ)، و(تَتَنَزَّلُ)، و(تَتَبَيَّنُ)، ونحوِها: (تَعَلَّمُ)، و(تَنَزَّلُ)، و(تَبَيَّنُ) بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[القدر:٤].

٩٩٦- وَفُـكَّ حَيْـثُ مُـدْغَمٌ فِيـهِ سَـكَنْ   لِكَوْنِـهِ بِمُضْـمَرِ الرَّفْـعِ اقْـتَرَنْ
٩٩٧- نَحْـوُ: (حَلَلْـتُ مَـا حَلَلْتَـهُ)، وَفِي   جَـزْمٍ وَشِـبْهِ الجَـزْمِ تَخْيِـيرٌ قُفِـي

إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضميرُ رفع سُكِّن آخره، فيجب حينئذ الفك؛ [لتعذُّر الإدغام بسكون ثاني المثلين]، نحو: (حَلَلْتُ)، و(حَلَلْنَا)، و(الهِنْدَاتُ حَلَلْنَ)، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك، نحو: (لَمْ يَحْلِلْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾[طه:٨١]، وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[البقرة:٢١٧]، والفَكُّ لغة أهل الحجاز، وجاز الإدغام، نحو: (لَمْ يَحِلَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[الحشر:٤] في سورة الحشر، وهي لغة تميم.

والمراد بشبه الجزم: سُكُونُ الآخر في الأمر، نحو: (احْلُلْ)، وإن شئت قلت: (حُلَّ)؛ لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم.

٩٩٨- وَفَـكُّ (أَفْعِـلْ) فِي التَّعَجُّـبِ الْتُـزِمْ   وَالْتُـزِمَ الْإِدْغَـامُ أَيْضًـا فِي (هَلُـمْ)

ولما ذَكَرَ أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان -نحو: (احْلِلْ)، و(حُلَّ)- استثنى من ذلك شيئين: **أحدهما**: (أَفْعِل) في التعجب، فإنه يجب فكه، نحو: (أَحْبِبْ بِزَيدٍ!)، و(أَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِهِ!). **الثاني**: (هَلُمَّ)، فإنهم التزموا إدغامه.

والله ﷻ أعـلم.

الخَاتِمَةُ

٩٩٩- وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ «الْكَافِيَةِ» «الْخُلَاصَهْ» كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١- فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢- وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

المُحْتَوَيَاتُ